الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي

419

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	22
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	40
حقوق الانسان في العالم	168

سوق سوداء لبيع "العمالة" في السعودية بمواقع التواصل

الخولي: ظهور تلك الإعلانات يعد اتجاراً بالأشخاص.. ويجرمه القضاء

المصدر: العربية السبت 27 محرم 1435هـ - 30 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

العربية.نت
ظهرت في الآونة الأخيرة إعلانات على الإنترنت للتنازل عن العمالة في السعودية مقابل مبالغ مالية تتراوح من 20 إلى 25 ألفاً حسب جنسية العمالة، وفق ما ذكرته صحيفة عكاظ.
وقالت مصادر عدلية وحقوقية إن ظهور تلك الإعلانات على الإنترنت يعد صورة من صور الاتجار بالأشخاص الذي يعاقب عليه القانون ويجرمه القضاء، حيث شهدت مواقع التواصل الاجتماعي على مدى الأسبوع الماضي نشاطا واسعا في الترويج لبيع ونقل خدمات عمالة بمبالغ متفاوتة.
وأوضح المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان أن الجوازات تباشر طلبات خدمات نقل الكفالة وفقا للإجراءات النظامية، مبينا أن متابعة السوق السوداء على الإنترنت للتنازل عن عمالة منزلية من مهام جهات اختصاص أخرى.
وأكد المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أن الهيئة لم ترد لها شكاوى من قبل مواطنين متضررين من نقل كفالة عمالة منزلية عبر سوق سوداء في مواقع الإنترنت تعلن عن التنازل عن العمالة مقابل مبالغ مادية.
وبين الخولي أن دور هيئة حقوق الإنسان في مثل هذه الحالات التدخل لتوعية أفراد المجتمع بعمليات النصب والاحتيال لتجنب وقوع الأفراد في مثل حالات الاستنزاف المادي مقابل الحصول على تنازل لعمالة منزلية، مقترحا منح العمالة المنزلية استثناءات لتصحيح الأوضاع لمواجهة نشوء سوق سوداء تستغل حاجة الأسر للعمالة المنزلية.
من جهتها، جددت جمعية حقوق الإنسان السعودية مطالبتها بإلغاء نظام (الكفيل) أو (صاحب العمل) لضمان حماية العمال ممن سمتهم الجمعية "تجار الإقامات"، بالإضافة لإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع وزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وتلغي أي دور للكفيل التقليدي، واقترحت تسمية هذا الجهاز بـ"هيئة شؤون العمالة الوافدة" يكون مقرها الرياض.
وقال المشرف العام على فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إن ملف العمالة ساخن، ويوجب تسخير جهود الوزارات، والجهات المعنية الأخرى على درجة عالية من السرعة.
وذكرت أن هذه التدابير لا تحتاج سوى إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 166 الصادر قبل تسع سنوات، ويقضي بتحسين الأوضاع الإنسانية للعمالة الوافدة وتصحيح علاقة العامل بصاحب العمل كعلاقة عمل وليس علاقة كفالة إلا أن هذه التوصيات - حسب الدراسة - لم تنفذها الجهات المختصة.

ورقة عمل "سعودية" أمام مؤتمر "التحديات والتحولات بالمنطقة":
القفزات التنموية الشاملة في الخليج تنتج تحولاً في الثقافة والقيم السياسية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 محرم 1435هـ - 29 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/29/article888207.html

الرياض - محمد الغنيم

كشفت ورقة عمل "سعودية" قدمت في مؤتمر "التحديات والتحولات أمام دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي في العقد الحالي 2013-2020" أن نجاح حكومات الخليج في تحقيق قفزات تنموية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية نتج عنه تحول في الثقافة والقيم السياسية بين شرائح المجتمع التي تؤمن بشرعية الأنظمة السياسية وتدعمها مشيرة إلى أن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية في عدم تأثير مايسمى الربيع العربي في دول الخليج.

الخثلان: الإصلاح وحقوق الإنسان ركنان أساسيان عند التعاطي مع حراك المجتمعات

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود الدكتور صالح الخثلان في ورقته (دول الخليج والربيع العربي: مواجهة غير مبررة) التي تناولت موقع دول الخليج العربي من أحداث الربيع العربي خلال المؤتمر الذي نظمته جامعة الكويت تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة حشد من الأكاديميين من دول الخليج وعدد من الدول العربية.. قال: "إن ماتشهده المجتمعات الخليجية من حراك ورغبة في التغيير هو دليل على نجاح الحكومات في تطوير مجتمعاتها اجتماعيا وتعليمياً وهو ما يتطلب استمرار مسيرة الاصلاح التي بدأت أصلا قبل "الربيع العربي" دون أي قلق أو خوف من نتائجه."

وشدد الخثلان على أن أفضل مدخل للتعاطي مع الحراك الراهن في دول الخليج هو "حقوق الإنسان" بمفهومها الشامل وهو ما بدأته بالفعل قبل سنوات لكنه بحاجة للاستمرار والتوسع فيه، وتضمنت الورقة مقارنة بين انعكاسات التحو لات على الجمهوريات العربية ودول الخليج حيث بين البا حث أسباب ا لاختلاف بين التجربتين وأوصى بالتعاطي مع ما تشهده المجتمعات الخليجية من تحديات من منظور حقوقي ينطلق من قراءة دقيقة للتحركات الداخلية بد لا من التركيز على ما شهدته الجمهوريات العربية من تحولات جذرية مقلقة، وذلك لضمان الاستقرار السياسي وتعزيزه في دول المجلس.

د. صالح الخثلان

وأوضح الخثلان أن السبب الأهم في الاحتجاجات الشعبية في دول الربيع العربي كان فقدان ا لانظمة الجمهورية هناك شرعيتها بشكل كامل إذ إن طبيعة تلك ا لانظمة التغير من خلال تداول السلطة بشكل دوري، وحين تمسك الزعامات بالسلطة دون قيد زمني فقدت شرعيتها بين مواطنيها كما سا هم في حدة ا لاحتجاجات الشعبية في تلك الدول ارتفاع مستوى القمع السياسي للمعارضة وهو ما ساهم بدوره في زيادة واتساع حجم المعارضة لوجود علاقة طردية بين مستوى القمع والمعارضة.

هذا وكان المشاركون في المؤتمر قد ناقشوا عبر أوراق العمل المقدمة أسباب وجذور الربيع العربي وأبعاده الاقتصادية والأمنية وا لاجتماعية وا لاستراتيجية وهدف المؤتمر إلى دراسة وتفسير المتغيرات والتحولات الكبيرة التي حدثت خلال السنوات الاخيرة في الدول العربية تحت شعار "الربيع العربي" ومحاولة تحديد آثارها على دول الخليج العربية.

"الرياض" تناقش أسباب عدم احترام بعض الوافدين للأنظمة

الوافد لن يلتزم بأنظمة لا نلتزم بها!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 26 محرم 1435هـ - 29 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/30/article888438.html

تقرير- أسمهان الغامدي

تبذل وزارتا الداخلية والعمل جهودا جبارة ومساعي جادة لتطهير المملكة من المخالفين لأنظمة الإقامة، خاصة بعد الممارسات التي شهدها الوطن مؤخرا من بعض الوافدين التي هددت الأمن والاستقرار، وتسببت في تبعات كبيرة على الحياة المعيشية للمواطنين.

"الرياض" بحثت مع اختصاصيين وقانونيين الأسباب وآلية العلاج، وأسباب وجود هذه الأعداد الهائلة من المخالفين، وما هي أسباب عدم احترام بعض الوافدين لأنظمة المملكة وقوانينها.

عدم صرامة الأنظمة

في هذا الشأن قالت عضو مجلس الشورى الدكتورة حمدة بنت خلف العنزي: إنه مثل ما توجد عمالة مخالفة توجد عمالة أكثر التزاما واحتراما للأنظمة والقوانين، وبالعودة للسبب الرئيسي لعدم احترام بعض العمالة الوافدة لأنظمة البلد، نجد أن السبب الرئيس هو عدم صرامة الأنظمة في كثير من الأحيان، حيث إن التغاضي هو من فسح المجال للوافدين للتسيب، وأكبر شاهد على هذا الحملة التصحيحية التي تقوم بها وزارتا العمل والداخلية لتطهير البلد من العمالة المخالفة والمتسيبة، فبسبب الخلل في الأنظمة وإصدار التأشيرات، إلى جانب السماح للعمالة الوافدة بالعمل الحر الذي أنشأ السوق السوداء وهي موجودة منذ سنوات دون أن يكون هناك عقوبات للممارسين وترحيل فوري، أو حملات تفتيشية، فالتهاون هو الأساس في هذا الأمر، والسبب الثاني وراء عدم احترام الوافدين لأنظمة البلد هو المواطن السعودي وما اكتسبه من ثقافة من خلال التعايش معه، والشواهد كثيرة على بعض الممارسات التي اكتسبها الوافد من المواطن كقطع الإشارة وعدم الالتزام بحزام الأمان، إلى جانب التستر التجاري وخلافه.

د.العنزي: أوقفوا الاستقدام عن دول العالم الثالث والدول العشوائية

توضيح للأنظمة

وتأمل د. العنزي أن يتبع حملة التصحيح توعية وتوجيهات صارمة بأهمية تطابق المهنة في الأوراق الرسمية مع العمل الموكل له داخل البلد، وأهمية العمل لدى الكفيل بلا تجاوزات، وأن يعمل تحت مظلة المنشأة، وأن يكون هناك توعية للأنظمة الموجودة مفصلة وتوضيح العقوبات التي تقع بحق المخالفين وتنفيذها، حيث إن الأنظمة بصفة عامة موجودة ولكنها للأسف لا تنفذ، وزادت أن الحملات المستمرة من شأنها التنبيه وتحريك الأنظمة وكشف القصور الحاصل، كالحملة الأخيرة التي قامت بها وزارتا العمل والداخلية، مشيرة إلى أن الجهات الرقابية تحتاج أن تكون منتجة وفاعلة، وأن يكون لها نظام عمل معين، مع تطبيق كافة العقوبات الموضوعة التي كفلها النظام بلا تهاون.

د. الفاخري

دول العالم الثالث

وتعتقد د. العنزي أن مكمن الخلل يتمحور حول فكرة الاستقدام من دول العالم الثالث التي تعيش بعشوائية من الأساس في بلدانها، وتقبل العمل برواتب منخفضة، فللأسف نحن نعتمد على عمالة غير مدربة ولا مهيأة للعمل في السوق السعودي ومن بيئات بسيطة في فكرها وأنظمتها وعشوائيتها وتعايشها وتعاطيها، ونطلب منهم أن يكونوا على مستوى نحن نرغب فيه، وهذا غير ممكن، فالعمالة عندما تأتي يجب أن تخضع لنوع من التوعية والتنبيه بأنظمة البلد والقوانين الموجودة، وأنا لا أشمل العمالة المنزلية لأنها تكون خاضعة لتدريب مستمر من أهل المنزل وتتحسن تدريجيا، ولكن نحن نقصد العمالة التي تعمل في القطاع الخاص والمستشفيات والمدارس، فيجب على الشركات التي تستقدمهم تعقد دورات لهم توعيهم

وتدربهم، ويجب أن يعووا مالهم وما عليهم، فكما ينبغي أن يعرفوا كافة حقوقهم وواجباتهم.واقترحت العنزي أن يتم وضع اشتراطات معينة على العمالة التي ستدخل البلد، وأول هذه الاشتراطات هي مناسبة المهنة مع الوظيفة، مع أهمية فرض العقوبات الصارمة، والتنفيذ وإصدار بيانات بالعقوبات الواقعة على المخالفين.

د.الفاخري: نحتاج إلى ربط إليكتروني بين الجهات الرقابية والسفارات

أنظمة بلا عقوبات

من جهته رأى المستشار القانوني عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري أنه عندما يكون لدينا أنظمة وقوانين ولا تقابلها عقوبات صارمة للمخالفين، سيكون هناك تلاعب ومخالفات، فالوافد يأتي للمملكة بهدف الكسب المالي، فيتنقل من جهة لأخرى ولا يعمل تحت مظلة كفيله دون عقوبة متوقعة على جميع الأطراف، والسبب في ذلك عدم وجود أنظمة وقوانين وإطار لعمل الوافدين.

وقال: إن عدم ربط المخالفات بعقوبات واضحة للجميع وتعطيل العمل بها سيجعلان التجاوزات مكمن طمع من الغالبية العظمى، فعندما يقدم الوافد إلى الوطن ويرى غيره يتجاوز ويخالف بدون تطبيق عقوبة في حقه، سيتشجع ليخالف الأنظمة دون خوف.

دور وزارة الخارجية

وزاد د. الفاخري أنه يجب على وزارة الخارجية أن تقوم بعمل ورش عمل تثقيفية بأنظمة المملكة وقوانينها للوافدين قبل انخراطهم بالعمل، وأن يعرفوا مالهم وما عليهم، إلى جانب دور السفارات المهم في متابعة شؤون جاليتها وتعريفهم بقوانين المملكة والعقوبات التي قد تقع عليهم حال مخالفتهم لذلك.

اشتراطات دنيا

وشدد الفاخري على أهمية وضع اشتراطات دنيا لاستقدام العمالة، من تأهيل دراسي ومهني ولغوي، بحيث نقلل فرص وجود الأفراد غير المتعلمين وبالتالي نقلل من نسبة الجريمة والعشوائية، كما أن للتجاوزات آثاراً كبيرة تؤدي إلى الفوضوية، فالحكومة تعمل وتبذل جهداً كبيراً لخلق بيئة نظامية وصالحة للجميع، وتعمل على دراسة ومراجعة الأنظمة والعمل على توافقها وتحديد ما يتوافق مع التغيرات الحياتية، فعدم احترام الأنظمة والتجاوزات التي تحصل من البعض تؤدي إلى ربكة في هذه العملية التي تهدف إلى توفير بيئة مناسبة للجميع.

التكاتف مع الدولة

وطالب الفاخري المواطنين بالتكاتف مع الدولة، وأن لا يشغلوا العمالة بالباطن ومن هم مخالفين لأنظمة العمل والإقامة، إلى جانب أهمية المساهمة في التبليغ عن المخالفين داخل المملكة، وعند رصد أي مخالفة يجب التعاون مع جهات الاختصاص للقضاء عليها، كما أشار إلى أهمية تفعيل تطبيق العقوبات من قبل الجهات المعنية على المخالفين، وربط كافة تفاصيل الوافد ومعلوماته إلكترونياً مع الأجهزة الرقابية والسفارات ليستطيع تحديد مكان المخالف وسهولة الوصول إليه حال استدعى الأمر ذلك.

برد الطائف يلامس 3 درجات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131201/Con20131201658637.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

وصلت درجات الحرارة في الطائف أمس الى 6 درجات، فيما رصدت «عكاظ» عددا من عمال النظافة قبل الثامنة صباحا بأحد الطرق السريعة وهم يرتدون قبعات وملابس ثقيلة تقيهم من هجمات البرد التي هبت على مدينة الورد.

وقد اكدت الارصاد وحماية البيئة في تقريرها لحالة الطقس ان انخفاضا في درجات الحرارة سيصل ما بين (3-5) درجات وسماء غائمة جزئيا على شمال المملكة خاصة الغربية وتكون الضباب خلال ساعات الليل المتأخر والصباح الباكر على اجزاء من الساحل الشرقي للمملكة والاطراف الشمالية في الغبية وطريف والقريات.

الى ذلك حذرت حقوق الانسان من تشغيل العمالة تحت درجات برودة متدنية خلال هذه الفترة التي تلامس فيها درجاتها حاجز الـ 3 درجات مئوية. ولوحظ خلال الايام الماضية قيام بعض شركات المقاولات والنظافة باجبار العمالة على الانخراط في العمل مع بدء انخفاض درجات الحرارة في ساعات الفجر الاولى مما يعد مخالفة للقانون،
ويبرر عدد من مشغلي العمالة ان الاجواء عادة ما يحتويها الدفء والحرارة مع بزوغ أشعة الشمس وان ساعات النهار في الشتاء قصيرة جدا بخلاف الصيف.
وذكر محمد العتيبي صاحب شركة مقاولات ان شركات المقاولات على علم بتنبيهات وزارة العمل وجمعية حقوق الانسان التي تمنع تشغيل العمال تحت درجات برودة منخفضة، ولذلك هو يمنع عماله من الذهاب الى مواقع العمل الا بعد السابعة صباحا وقد ارتفعت درجات الحرارة وشعروا بالدفء.
وأوضح احمد محمود (طبيب عام) ان العمل تحت درجات متدنية يعرض الشخص لإجهادات صحية ونزلات قد تتطور لمشكلات طبية.
ومن جانبها وجهت جمعية حقوق الانسان تحذيرا من تشغيل العمالة تحت درجات برودة متدنية وان في ذلك مخالفة للقانون وانظمة العمل.
وكشف مصدر مطلع انهم يوجهون نداءهم لارباب العمل بعدم تشغيل العمالة في درجات الصقيع، مؤكدا انه في حال رصد مثل هذه الحالات ستتخذ الجمعية اجراءاتها، فيما يتوجب على مكاتب العمل تطبيق الانظمة الصارمة بحق المقاولين.

افتتاح 5 مكاتب لحقوق الإنسان في السجون

المصدر: جريدة عكاظ السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131130/Con20131130658238.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
كشف لـ«عكاظ» عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة المالية والاستثمار بالجمعية الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشريدة، أنه تم افتتاح خمسة مكاتب لحقوق الإنسان في السجون الأمنية في جدة، الرياض، الدمام، بريدة وأبها.
وبين أن هذه المكاتب التي افتتحت في محرم من العام الماضي أدت دورها، حيث تم الجلوس مع السجناء ونقل معاناتهم ومن أبرزها التسريع في محاكمة الذين لم يبت في قضاياهم، مضيفا «نطالب بإخراج الذين حكم عليهم وانتهت فترة محكوميتهم، وإذا بقي على السجناء سنوات من المحكومية نحاول أن يصدر لهم عفو».
وأوضح أن الجمعية تلقت خلال الثمان سنوات الماضية نحو 40 ألف شكوى، أنجز منها ما نسبته 70 في المائة، تتمثل في العنف الأسري وحقوق العمالة والقرارات التي لم تنفذ مع قطاعات أخرى، مشيرا إلى أن الجمعية تصدر تقريرا سنويا عن مجمل القضايا التي ترد لها، وتتبع الشفافية في طرح قضاياها أمام الرأي العام وذلك لإبراز ما تقوم به من دور إنساني كبير، وأكد أن سجون الإصلاحيات لن تفتح فيها مكاتب لحقوق الإنسان لأنه لا يوجد لدى الجمعية الدعم والعدد الكافي من الكوادر البشرية في سجون الإصلاحيات.
وعن زواج القاصرات قال «نسبته في المملكة ضئيلة جدا ولا تمثل ظاهرة مجتمعية لا تتجاوز 20 حالة»، مؤكدا أن الجمعية تطالب بتقنين حد الزواج بتخصيص عمر يكون مناسبا للفتاة، بحيث لا يعقد المأذون الشرعي النكاح إلا بعد اجتياز العمر القانوني المحدد من الجمعية الذي تم الرفع به إلى جهات الاختصاص وهو 18 سنة.

تقدّموا بأسمى آيات التهاني لرئيس الدولة ونائبه على الفوز بتنظيم "إكسبو 2020"

مسؤولون سعوديون: دبي أيقونة التطوّر

المصدر: جريدة البيان السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.albayan.ae/supplements/expo2020/2013-11-30-1.2010786

المصدر: الرياض - عبد النبي شاهين

أشاد مسؤولون سعوديون بفوز دبي بتنظيم معرض «إكسبو 2020» الأضخم والأعرق عالمياً، مشيرين إلى أنّه «فوز مستحق واختيار أكثر استحقاقا لمدينة عصرية مزدهرة تمثّل نموذجاً حياً للتطوّر والتقدّم والانفتاح الحضاري»، ومعتبرين أنّ «وقوع الاختيار على دبي مصدر فخر واعتزاز ليس لأبناء الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي فقط بل العالم العربي بكامله».

وقدم المسؤولون في تصريحات لـ «البيان» التهاني الحارة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وإلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وإلى حكام الإمارات وشعبه بهذا الإنجاز المشرف الذي حققته الدولة على المستوى الدولي، مؤكّدين أنّ «ما تتمتع به دبي من تاريخ حافل في مجال التواصل والأفكار الرائدة الجديدة سيتم تكريسه من خلال إكسبو 2020 ما يجعله الحدث الأكثر عالميةً في تاريخ المعرض».

وقال مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة في دول الخليج توفيق بن أحمد خوجة إنّ «دبي بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها قيادتها السياسية والاقتصادية استطاعت انتزاع أعجاب وتقدير العالم الذي منحها هذه الفرصة التاريخية لتنظيم اكسبو 2020 الذي لم تسبق إقامته في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو جنوب وغرب آسيا، لتكون فرصة جيدة للعالم ليتعرف على تجربة إنسان الإمارات الذي أصبح اليوم يملك تجربته المميزة والخاصة، والمشهود لها في استضافة المعارض الدولية الكبيرة والأحداث والمؤتمرات المميزة».

وأوضح خوجة أنّ «إكسبو 2020» سيشكّل منصة مميزة لتكريس نماذج جديدة لتدفّق المقدرات المالية والفكرية الكفيلة بتعزيز روح ريادة الأعمال والابتكار، مؤكّدا أنّ الفضل في تحقيق هذا الحدث العالمي المميز يعود لجهود ومثابرة وحكمة قيادة الإمارات وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، إلى جانب أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

تميّز مدينة

وأكّد رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية مفلح القحطاني أنّ «دبي جديرة باستضافة المعرض لأنّها تمتلك البنية الأساسية لفن التواصل مع الآخر وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان، وأغلى قيمة وهو العقل والكرامة الإنسانية، في رؤية واضحة إلى المصير الإنساني المشترك أمام تحديات العصر الحديث».

مشيرا إلى أنّ اكسبو هو الذي سيفخر بدبي»، مشيراً إلى أنّ «دبي استحقت الفوز لأنها تمتلك بنية تحتية متينة وتنعم بالأمن والاستقرار السياسي، وتعد مركزاً تجارياً ومالياً ولوجستياً وخدماتياً وسياحياً قوياً، فضلاً عن امتلاكها بيئة أعمال جاذبة ومحفّزة لجذب المستثمرين والاستثمارات الأجنبية من العالم، وقوانين وتشريعات تضمن الحقوق وتعزّز التنافسية وتسهم في نجاح وتوسع الأعمال للمنطقة والعالم».

وأضاف القحطاني إنّ فوز دبي في سباق «إكسبو 2020» كان متوقعا إذ احتلت المرتبة الأولى عالمياً في الكفاءة الحكومية وفي قيم التماسك المجتمعي والمرتبة الرابعة في الأداء الاقتصادي عالمياً، والمركز الثامن كأكثر الشعوب تنافسية في العالم.

مقدرات دولة

وقال أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي أحمد الشميمري إنّ «دبي استحقت الفوز باستضافة المعرض الدولي إكسبو 2020 لما تتمتع به من إمكانات اقتصادية وبنية تحتية وقدرة وخبرة في تنظيم كبريات المعارض الدولية».

مشيرا إلى أنّ «دولة الإمارات عموما تمتاز بقدرات كبيرة في مجالات البنية التحتية والنقل والإمداد وتمثّل مركزا عالميا للتجارة والسياحة والأعمال، الا أن أكثر ما يميز دبي هو بنيتها الأساسية المتطورة ذات الكفاءة العالية وبنية أساسية اعتمادية رفيعة متمثلة في مجموعة من المطارات والمرافئ البحرية ذات نسب استيعاب وكفاءة تشغيلية مرتفعة».

أحقّية وجدارة

لفت أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي أحمد الشميمري إلى أنّ «تقدّم الإمارات على أحدث مؤشر للتنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي متفوقة على البرازيل وتركيا وروسيا وهي دول أيضا كانت مرشحة لاستضافة المعرض جعلها الأكثر تأهيلاً لاستضافة الحدث الدولي الضخم»، مشيرا إلى أنّ إعلان مشروع تحويل دبي إلى مدينة ذكية يؤكد أن دبي هي بحق الأجدر بتلك الاستضافة وقد نالته بتميزها.

وأبان الشميمري أنّ «إكسبو 2020» لن يضع دبي على الخريطة العالمية فهي تحتلّ أصلاً مكانة بارزة كوجهة للأعمال والسياحة والتسوّق، لكنه يثبت مرة أخرى أهمية دبي على الخارطة الدولية ويعد بمثابة تأكيد عالمي بأنّها ترتقي سريعاً نحو قمم أعلى وقادرة على إخراج هذا الحدث العالمي الضخم في أبهى حلّة.

خبراء سعوديون: الإمارات قدمت أفضل تجربة وحدوية

المصدر: جريدة البيان السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.albayan.ae/supplements/national-day/years-of-happiness/2013-11-30-1.2010366

المصدر: الرياض - عبدالنبي شاهين

أجمع مسؤولون وخبراء سياسيون واقتصاديون سعوديون على ان دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت للعالم العربي والإسلامي أفضل تجربة وحدوية تمثل أنموذجاً يحتذى به، مؤكدين أنها حققت على مدى 42 عاماً من وحدتها العديد من الإنجازات على المستويات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

الأمر الذي يؤكد الحرص الدائم والمستمر من قبل القيادة الرشيدة للدولة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه حكّام الإمارات وسمو أولياء العهود، على تحقيق طموحات شعب الإمارات والوصول إلى أقصى معدّلات التنمية الشاملة واستكمال مسيرة بناء الدولة، التي أسّس أركانها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وفق أرقى المستويات العالمية.

وقال عدد من الخبراء في تصريحات لـ «البيان» إن الإمارات أصبحت تمتلك بفضل سياساتها الاقتصادية الناجحة والطموحة أفضل الاقتصاديات العربية والدولية لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عربي ومركزا لاستقطاب رجال الأعمال من كافة أرجاء العالم، فضلاً عن تبنيها لسياسة خارجية متزنة وحكيمة ذات بعد استراتيجي سلمي، يعبر عنها باستمرار في كافة المحافل الإقليمية والدولية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، بما يعود بالخير والفائدة على الجميع.

وأشاد مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول الخليج العربية البروفيسور توفيق خوجة، بمستوى الرعاية الصحية في دولة الامارات من حيث الكوادر الطبية عالية المستوى، ومن حيث استقطاب أحدث التقنيات التشخيصية والعلاجية والإشعاعية المتوفرة ذاتها في المراكز الطبية والمستشفيات المرموقة في أميركا وأوروبا.

وقال د. خوجة إنّ الدولة منذ قيامها على يد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وإلى يومنا بالقيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه حكّام الإمارات، وسمو أولياء العهود، ومعالي عبد الرحمن بن محمد العويس وزير الصحة، تعمل على توفير أفضل الخدمات الصحية وتقديم رعاية نوعية عالية المستوى ترقى إلى المعايير العالمية، .

تنمية

من جهته، أكد استاذ العلوم السياسية د. عبد الاله بن حمود الطريقي، أن الدولة حققت على مدى 42 عاما قفزات تنموية واسعة كبيرة تمثلت في الاستقرار السياسي والمالي أكسبتها ثقة المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي، كما انتهجت نهج

الشورى والمشاركة والديمقراطية وهو ما تعزز عبر تجربتين انتخابيتين خلال عامي 2006 و 2011 في إطار مرحلة التمكين التي أعلنها رئيس دولة الإمارات في العام 2005 بتمكين المواطن وتعميق مشاركته في الشأن الوطني.

فخر عربي

من جهتها، قالت الناشطة الحقوقية والكاتبة الإسلامية سهيلة زين العابدين حماد، إن ما حققته دولة الاتحاد من إنجازات أمر يدعو إلى فخر كل إماراتي وعربي.

وتعتبر حماد أن هذه التجربة الوحدوية العريقة وضعت منذ البداية الأسس والركائز القوية التي تضمن نجاحها أولها الإيمان بالوحدة وهي القيمة التي أرساها المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث كان يؤمن بأن في الاتحاد قوة وصلابة، وأن في التفتت ضعفا وفرقة...

وهذا ما ترسخه القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، في مختلف المواقف والسياسات والتي تعلي من قيمة الوحدة، سواء في مواجهة التحديات أو في تعميق التكامل بين إمارات الدولة كافة.

وقالت حماد ان الدولة سعت ولا تزال تسعى إلى منافسة الدول الرائدة في العالم على أساس رأس مالها المعرفي بدلاً من الاعتماد الكلي على ثرواتها الطبيعية لتعزيز تطورها الاجتماعي ونجاحها الاقتصادي ، مشيرة الى ان الدولة شهدت إنجازات عدة في مختلف المجالات في مرحلة التمكين التي تمثل مرحلة مهمة في تطور تجربة الاتحاد تستهدف خدمة المواطن الإماراتي وتنميته ورفع مستواه ومعيشته على الصعيد الداخلي ورفع شأن دولة الإمارات ومنحها موقعها الذي تستحقه بين الأمم والشعوب على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن جانبه، فضّل الباحث والكاتب السياسي عبد الله العبدلي التركيز على السياسة الخارجية للدولة، مؤكدا أن الدبلوماسية الإماراتية حققت انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي. وأوضح العبدلي أن السياسة الخارجية للدولة تميزت برؤية ثاقبة وتحرك نشط على الساحتين الإقليمية والدولية، عملت من خلاله على بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة مع دول العالم المختلفة لخدمة قضايا التنمية وتبادل الخبرات .

مكتبة جدة تحتفي بيوم الطفل العالمي بندوة وتكريم

المصدر: جريدة المدينة الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

خير الله زربان - جدة

مكتبة جدة تحتفي بيوم الطفل العالمي بندوة وتكريمطالب المشاركون في ندوة اليوم العالمي للطفل التي نظمتها مكتبة جدة العامة، قبل يومين، تحت عنوان «الفرص المتاحة أمام الأطفال» بإعادة صياغة الفكر المجتمعي تجاه الطفل واحتياجاته، مؤكدين أن الفرص متاحة أمام الأطفال لكن في الواقع نحتاج إلى صياغة النظرة والفكر وكيف نتعامل مع احتياجات الطفل.الندوة أدارها علي السبيعي وتحدث فيها الكاتب الإعلامي الدكتور محمد سالم الغامدي عن كيفية تحصين الأطفال تجاه التحديات المعاصرة، أما الدكتور مسفر المليص رئيس اللجنة النفسية بالغرفة التجارية الصناعية في جدة فركز على المشكلات النفسية التي يواجهها الأطفال، فيما أبان الإعلامي معتوق الشريف أن الأطفال يواجهون تحديات لكن الفرص متاحة أمامهم، فعليهم أن يبادروا ولا ينتظروا من يأخذ بأيديهم ليطلقوا قدراتهم .

وقد شهدت الندوة تكريم المكتبة للطفل ريان مازن نحاس الذي حصل على المركز الأول خليجيًا في مسابقة جائزة الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم لإبداعات الطفولة في مجال التحقيق التي منحت له في نفس الوقت في دبي تزامنًا مع هذه المناسبة .

من جهة أخرى، نظم القسم النسائي بالمكتبة احتفالاً بمناسبة يوم الطفل العالمي شاركت فيه روضة دار الأمان التابعة للجمعية النسائية الخيرية الأولى، وبدأت فقرات الحفل بلوحات وأناشيد معبّرة عن هذا اليوم وشخصيات كرتونية ورسم وجوه ومرسم حر وألعاب وعروض تسويقية خاصة بالأطفال وغيرها من الفقرات التي أدخلت الفرحة لنفوس المشاركين

والحضور، وقد أعد القسم النسائي برنامجًا منوعًا وثقافيًا إضافة إلى مسرحية «سلمان البطران» التي أدخلت الفرحة في نفوس الأطفال كما أقيمت ورش فنية وأشغال يدوية وتكريم الأطفال المبدعين، وفي ختام الحفل تم تكريم الفائزين في جميع المسابقات.

مراسي العدالة تظاهرة عدلية في جامعة الملك سعود

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20131130fe15.htm

في تظاهرة عدلية أكاديميه اختتمت بالأمس فعاليات حملة «مراسي العدالة 1» و التي أقامها مكتب ديوان الاستشارات للمحاماة للدكتور ماجد الفهد -أول مكتب محاماة مستقل للسيدات- بالتعاون مع نادي القانون بكلية الحقوق والأنظمة السياسية بجامعة الملك سعود، حيث تعد هذه الحملة أحد نشاطات المكتب التوعوية والتي يسعى من خلالها إلى إيجاد بيئة واعية حقوقياً مع تعزيز ثقافة العمل بالمسؤولية الاجتماعية. وقد حملت رسالة الحملة: زيادة الوعي والتثقيف الحقوقي لدى طالبات القانون في المقام الأول، إضافة الى القانونيات من الخريجات ومن هن على رأس العمل. وقد تضمنت هذه الحملة في جزئها الأول العديد من المحاضرات وورش العمل القانونية التي تهدف إلى نشر ثقافة الحقوق استنادًا للنصوص النظامية المطبقة وبمشاركة نخبة من القانونيين والمختصين في هذا المجال: المحامي د.أحمد الصقيه، المستشار القانوني: ثامر السكاكر، المستشارات القانونيات: إيمان المعطش، غادة الزومان، سارة الخثلان، نوف الشويعر، إضافة إلى معرض دائم تولى الإعداد والإشراف عليه عضوات نادي القانون بالجامعة ويتضمن عدة أركان لعدد من الوزارات والجهات الحكومية والجمعيات تمثلت في: ركن تعريفي لوزارة العدل مع توزيع الكتاب الإحصائي 37، ركن للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وركن لمعهد الدراسات الدبلوماسية وركن لجمعية حماية المستهلك، وركن لتقديم الاستشارات القانونية بلا مقابل للحضور من قبل المستشارات القانونيات في تناغم عدلي أكاديمي قانوني. وقد تم تدشين هذه الحملة بحضور وكيلة كلية الحقوق د.نورة اليوسف، وعضو هيئة التدريس د.نعيمة قوينس، أ.نورة الدع، وعدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق وممثلي بعض الجمعيات الخيرية والجامعات والقطاع الخاص. وبسؤال المستشارة أ.إيمان المعطش عن دور مثل هذه الفعاليات وأثرها على المجتمع أجابت: إن عبء المسؤولية الاجتماعية يقع على كل فرد أياً كان المجال الذي يمثله فهو بمثابة حلقة الوصل بين المجتمع ومجال تخصصه، ومن خلال عملي كمستشارة قانونية بمكتب ديوان الاستشارات للمحاماة تأتي مشاركاتنا في الفعاليات والملتقيات التوعوية ضمن رسالتنا وأحد أهدافنا لأننا نؤمن بأن المعرفة والعلم بالحقوق هي السبيل لصيانتها وهذا الهدف هو ما نسعى إلى تعزيزه ونشره. أما المستشارة أ.غادة الزومان فقد أضافت بأن إقامة مثل هذه الحملات على مختلف الأصعدة والتنوع في الشرائح المستهدفالهدف منه نشر الثقافة الحقوقيه على نطاق واسع للوصول إلى «مجتمع واع وملم بحقوقه». وفي مداخلة أضافتها أ.نورة الدرع «عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود والمشرفة على نادي القانون: «مراسي العدالة» هي نتاج جهد جهتين توعويتين «نادي القانون ومكتب ديوان الاستشارات للمحاماة»، وكل مرساة قدمت العديد من التجارب والمعلومات القانونية المثرية، ونتمنى استمرار هذا التعاون الذي يستهدف خدمة الجامعة والمجتمع ككل. الجدير بالذكر أن هذه الحمله تمثل الجزء الأول من مراسي العدالة حيث إنه ستقام في ربيع الأول من هذا العام الجزء الثاني بعنوان «مراسي العدالة.«

متخصصون يتناولون "الفساد وآثاره" في "مساء ثقافي" بكلية العلوم بجدة

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
اضغط هنا

علي الشريحي - جدة

متخصصون يتناولون «الفساد وآثاره» في «مساء ثقافي» بكلية العلوم بجدةاعتبر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الفساد الإداري يسبّب انتهاكات لا تحصى في حقوق الإنسان، لافتًا إلى أن الصورة غير واضحة المعالم في تبيان مفهوم الفساد الإداري، مشيرًا إلى أن المملكة لديها استراتيجية واضحة في مكافحة الفساد ولها هيئة خاصة لمحاربته، ومؤكدًا على أن تحديد وتوضيح الجانب القانوني يساعد على معرفة الفساد بنفس القدر الذي توجد فيه قوانين لا تكاد تنتهي على موقع هيئة محافكة الفساد وفيها الكثير من الثغرات التي قد تُستغل وبطريقة قانونية، ومن هنا يمكن القول بأنه في ظل عدم وجود منظومة متكاملة وشاملة فلا يمكن القضاء على الفساد، إضافة إلى الوجود القوي والفاعل للإرادة السياسية، واضعًا بعض المقترحات ومنها التفعيل القوي للأجهزة الرقابية وإعطائها الصلاحيات وكذلك إعطاء مؤسسات المجتمع المدني صلاحيات أكثر إلى ضرورة تفعيل الإعلام. واختتم اتلدكتور الشريف حديثه بالتأكيد على أن الفساد لا يأتي من فراغ، وأن من أسباب انتشاره الفقر واحتياج الأفراد إلى حياة كريمة، وكذلك ضعف الرقابة والمحسوبيات والوساطات، وكذلك النزعة القبليةّ والعرقية. حديث رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة جاء في «المساء الثقافي» الذي أقامته كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز مساء أمس في كلية علوم البحار بأبحر، وكانت عن موضوع «الفساد وآثاره الاقتصادية والسياسية ودور الأنظمة والقوانين للقضاء عليه». وتحدث في الأمسية الدكتور عبدالعزيز ذياب، والذي أوضح أن حجم التستر التجاري في المملكة بلغ أكثر من 270 مليار سعودي، أي بما يعادل من 16 إلى 17% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وهو رقم كبير جدًا، لافتًا إلى أنه منذ عام 1421هـ إلى عام 1430هـ تزايد انتشار العمالة غير النظامية وبلغ 1.2 مليون عامل أجنبي يدخل المملكة بمعدل سنوي، متطرقًا إلى حجم التحويلات التي قامت بها العمالة المتسترة إلى عام 2002 والتي فاقت الـ 363 مليار ريال، إلى ما تم عبر التحويلات الرسمية التي تمت عن طريق البنوك، مؤكدًا على أن من مساوئ التستر التجاري أن بعض العمالة بدأت تسيطر على بعض القطاعات الاقتصادية في المملكة كقطاع التجزئة في الملبوسات والذي فاقت نسبة العمالة فيه الـ 98% وكذلك قطاع الإنشاءات والمقاولات بـ 61% إلى نسبة ما أشغلته العمالة في قطاع بيع المواد الاستهلاكية، وهي أرقام مخيفة. وعرّف الدكتور ذياب التستر بأنه «تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة عمل تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره ممنوع عليه ممارسته»، مضيفًا أن المواطن قد يكون متسترًا في حالة تمكين الوافد من استغلال اسمه أو سجله التجاري في تحقيق مبالغ غير مشروعة، ومن الآثار الاقتصادية المترتبة على التستر التجاري نذكر: تشويه البيانات والمعلومات، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وإضعاف فعالية السياسة المالية، وإضعاف فعالية السياسة النقدية، وعدم الاستفادة من مدخرات الأجانب، وسوء تخصيص الموارد الاقتصادية واستخداماتها، وانخفاض مستوى الدخل الوطني، وارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين، وتزايد الطلب على المرافق والخدمات العامة، مشيرًا إلى جملة من التوصيات لمعالجة التستر ومنها: العمل على إجراء دراسات لتعزيز إدارة السيولة النقدية، وتعاون وزارة التجارة ومؤسسة النقد، وتحسين رواتب العاملين في القطاع الحكومي، وتنظيم السكن العشوائي، ودعم الأجهزة الأمنية بجهاز متخصص للبحث الجنائي. كما تحدث في «المساء الثقافي» الدكتور هيثم لينجاوي والذي تطرّق إلى الحديث عن «الفساد ودوره في الجانب السياسي» معرفًا الفساد بأنه أخذ شيء بغير وجه حق، لافتًا إلى أن الأنظمة السياسية أصبحت تواجه أزمات كبيرة مع ظهور عصر العولمة، مستعرضًا بعض المصطلحات الشعبية الدارجة التي واكبت ذلك الظهور ومنها مثلا «كل فطير وطير» و«أنا ومن بعدي الطوفان» وغيرها من المصطلحات التي تؤسّس للفساد بطريقة أو بأخرى، ذاهبًا إلى بعض الشواهد التي أوجدت العولمة، ومشيرًا إلى أن الفساد تحوّل من ظاهرة إلى نظام في الدول النامية، مؤكدًا على أن هجرة العقول هو سبب مباشر للفساد السياسي. وقدم

الدكتور لينجاوي بعض الحلول للقضاء على الفساد ومنها: ضرورة إيجاد خطة إستراتيجية متكاملة شاملة لمحاربة الفساد، منوّهًا بأن ثير من الدول العربية لم تدرك خطورة العولمة ولم تأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات وبالذات الاعتبارات التربوية والأخلاقية لهذه الظاهرة السلبية.
الأمسية شهدت عدة مداخلات شارك بها كل من: الدكتور خليل الثقفي، والدكتور محمد البنها، وثامر اليامي، والدكتور خالد ميمني، والدكتور علي القحطاني.

خطاب إصلاح القضاء

نحو 200 قاض سعودي يخاطبون الملك عبدالله: 'وزارة العدل تتعدى على حقوقنا'

المصدر: جريدة الان الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?nid=161987&cid=46

حصلت Alaan على صورة ضوئية لخطاب موجه من قبل نحو 200 من القضاة في السعودية إلى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز يطالبونه بإصلاح القضاء وتطويره على جميع الأصعدة، وفي ما يلي نص الخطاب أدناه:
حضرة خادم الحرمين الشريفين ،
السلام عليكم ورحمة الله
فنسأل الله العلي القدير أن يمدكم بعونه وتوفيقه ، وقياما بفريضة النصيحة لمن ولاه الله أمرنا ، واعتزازا بالهوية الاسلامية التي قام عليها الوطن، وصيانة لحياض القضاء الشرعي ، عرض الدولة ، ومأرز المظلوم ، ومنصف الحقوق ، وقوام العدالة ، وحرصا على مكتسبات بلادنا ، وإجابة لدعواتكم المتعاقبة بمحض النصح لكم : فإننا نرفع لمقامكم الكريم ماآل إليه حال الإدارة العدلية من قصور ظاهر في تحقيق تطلعات الشأن العدلي، تمثل في مظاهر نتعددة، أبرزها: تأخير تنفيذ المشروع التاريخي العظيم 'مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء '. وعدم معالجة تأخر اجراءت التقاضي، وتباعد مواعيد الجلسات القضائية ، وتدفق القضايا غير المدروس ، وضعف تفعيل الموظفين والاعوان ، والقصور الواضح في تهيئة البيئة العدلية اللائقة بسمعة هذه البلاد وكانتها ، واهمال تأسيس دور العدالة التي لا تتناسب في وضعها الحالي مع ما يجب ان تكون عليه باقرار قياديي الوزارة أنفسهم ، وكذلك التقاعس غير المبرر عن استصدار اللوائح الموكلة الى الادارة العدلية بنص الأنظمة والتعليمات المبلغة لها من مقامكم الكريم ، كلائحة شؤون القضاة الوظيفية ، ولائحة لجنة الخبراء واتعابهم ، ولائحة أعوان القضاة، ونظام التوثيق ، علاوة على ما انتهجته الادارة المذكورة من تغليب الوعود المتتابعة والتصريحات الاعلامية على حساب الحقائق المرجوة والافعال المطلوبة ، بل سعت مؤخرا بشتى الوسائل وبشكل ملفت للنظر الى قمع كل الاصوات الناصحة لدينها ووطنها ، في ظل تجاوزات نظامية واخرى مصلحية تسببت في اثارة شريحة عريضة من فئات المجتمع تبدت في امتعاض غالب لدى القضاة ومن لهم صلة بالشأن العدلي كالمحامين وغيرهم ، نتج عنه احتقان غير مسبوق داخل الوسط العدلي ، ظهرت أثاره بكثرة الاستقالات المقدمة من القضاة وما برز منها على مواقع التواصل الاجتماعي والصحف والوسائل الاعلامية الأخرى داخل البلاد وخارجها.
يؤكد ذلك ما صرحت به جمعية حقوق الانسان مؤخرا من قلقها واستيائها إزاء تصرفات وزارة العدل مع القضاة والمحامين واعتبارها ذلك تعديا واضحا على حق أصيل رعاه مقامكم الكريم في أكثرمن موطن مع كافة شرائح المجتمع فكيف بالقضاة،مما جعل لجهات إعلامية ومنظمات أجنبية مغرضة مدخلا للثلب في وطننا والطعن في قضاءه ، ولما لذلك كله من أثر على المكتسبات التي نقف جميعا صفا واحدا للحفاظ عليها والذود عنها ، ولما لمسه الجميع من حرصكم الشديد

واهتمامكم البالغ بتطوير واصلاح القضاء ، فاننا نعلرض على مقامكم محاسبة المتسبب في هذا القصور ، وتعيين ذي قوة وأمانة ممن سبقت له الحسنى في تولي القضاء ، أخذا بقوله الحق تبارك وتعالى:' إن خير من استاجرت القوي الأمين'، لسمو بالمرفق العدلي لمصاف الريادة التي ترمونها وسخرتم الامكانات لإجلها.

حقوق الإنسان: التمييز ضد مرضى الإيدز مرفوض

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/news/20131201-7333

العاصمة -محمد جراح
طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عبر حسابها في (تويتر) بعدم التمييز ضد مرضى الايدز، وتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات الصحية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك برامج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.
وأوضحت الجمعية أن التمييز ضد مرضى الايدز يسهم في تعرض آخرين للإصابة، لأنه يمنع المصابين من الاتصال بالجهات المعنية للحصول على المساعدة الصحية والاجتماعية، ويحول دون حصولهم على العلاج، و يضر بحقهم في العمل والسكن وغيرهما من الحقوق.
موضحة أن عدم التمييز يؤدي إلى سعي الأفراد لإجراء الاختبار اللازم لمعرفة حالتهم، وسعي المرضى لتلقي العلاج ومنع انتقال الفيروس لغيرهم.
وبينت الجمعية أن من حقوق مرضى الايدز خلق بيئة متفهمة تماما للمرض، ومحاربة وصمة العار والتمييز ضدهم، والسماح لهم بالمشاركة في التخطيط لتحسين برامج العناية للمصابين بالمرض.
وأشارت حقوق الإنسان إلى عدد من البرامج التي تقدمها الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز والتي توفر الدعم النفسي والاجتماعي والصحي للمرضى، و توفر أيضاً احتياجات أسر المصابين، وكفالة من لا يوجد عائل له سواء الأرامل أو المطلقات أو الأيتام، وتحويلهم للضمان الاجتماعي، وتوفير بعض الأدوية والعلاجات لعدد من الأسر.
و توفير القروض الصغيرة التي تساعدهم على إقامة المشاريع التي تدر عليهم العائد المادي الثابت، وتقديم الدعم النفسي والصحي والاجتماعي للمتعايشين مع فيروس الايدز، حيث يتم شهرياً عقد جلسات دعم نفسي واجتماعي للمتعايشين وفق آلية معينة بهدف الترويح عن النفس والتخلص.

رؤية قانونيّة حول الحملة التصحيحيّة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888657.html

نايف الحميضي

بعد انتهاء المهلة التي وهبتها الدولة وفقها الله، للعمالة الأجنبيّة المخالفة لنظام العمل والإقامة في المملكة من أجل تصحيح أوضاعهم لكي يصبح عملهم وإقامتهم قانونية ونظامية، وبعد مباشرة فرق التفتيش الأمنية المباركة والمثابرة من أجل تنظيف البلد من أولئك المخالفين والمتسلّلين، وأجزم هنا بأن جميع أبناء الوطن المخلصين وبلا استثناء يؤيدون ويباركون ويساندون هذه الحملة الأمنية التصحيحيّة، وذلك نظراً لما نتج وسينتج عنها من نواحٍ إيجابية سواء على المدى القريب أو

البعيد وفي مقدمة تلك النتائج ومن أهمها هو الحفاظ على أمن البلد وثرواته ومقدراته عن طريق تنظيفه وتطهيره من أولئك المخالفين المجرمين واللصوص المتسلّلين والذين لم تردعهم أنظمة الدولة الصارمة، ولم يحترموا ويراعوا قوانينها وأنظمتها الداخلية والتي تفرضها بحق سيادتها على أرضها وحدودها الإقليميّة، فتسللوا وسرقوا ونهبوا وتخفّوا، ظانّين سَفَهَاً وعن قلة وعي ونقص عقل وإدراك، بأنّهم سوف يستمرون في فسادهم وعبثهم بأنظمة الدولة وقوانينها، ولكن الله لهم بالمرصاد، حيث هيأ الله لنا في هذه البلاد المباركة قيادةً حكيمة واعية، تنظر لجميع الأمور بحكمةٍ ورويّة وعقلانية، وتقوم بالمتابعة الدقيقة لحظةً بلحظة، من دون توقف وبلا تعب ولا ملل، ترصد المخالفين والعابثين بأنظمة الدولة، ومن ثم تحاسبهم وتطبّق الإجراءات النظامية بحقهم، من جزاءات عقابية ومالية ومن ثم ترحيلهم خارج أراضيها، تماماً كما تقوم به كُلُ دولة من دول العالم تجاه كل من يخالف قوانينها وأنظمتها الخاصّة بالعمل والإقامة، وهذا كما يُسمى في القانون الدولي العام "مبدأ السيادة على الأراضي الخاصة بكل دولة" أو "مبدأ سيادة الدُول (SOVEREIGNTY) "والذي هو عبارةٌ عن: حرية الدولة في تسيير شؤونها الداخلية وتطبيق أنظمتها وقوانينها داخل إقليمها الوطني وحقها في إقامة العلاقات الخارجية دون تدخل أي أطرافٍ أجنبية خارجية، طبعاً من دون إحداث أي أضرار أو إخلال بحقوق الإنسان والحريّات العامّة للمواطنين أو إحداث أيّ ضرر للمجتمع الدولي والمسؤوليات الدولية، وهذا ما حرصت عليه المملكة العربية السعودية واهتمّت به وقامت عليه منذ بدء هذه الحملة وقبلها، بل هو من رواسخ سياساتها العامّة، لذلك ومن منطلق الرؤية القانونيّة للإجراءات التي اتخذتها الدولة في حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة لنظام العمل والإقامة في المملكة، فهي قانونية وواضحة ولا يوجد فيها أي غموض أو لبس أو تجاوز أو تعدٍّ على أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي العام، ولا يوجد فيها أي تعدٍ على حقوق الإنسان أو حقوق العمّال، وبالنّسبة لما حدث مؤخّراً من لغطٍ واحتجاج وتظاهرات في الخارج حول مشروعيّة وقانونيّة حملات التصحيح التي تقوم بها المملكة العربية السعودية على أراضيها، فهو ليس إلا مجرّد إيهام وخلط للأمور من أجل نشر صورة سلبيّة ومعلوماتٍ مغلوطة عن تلك الحملة المباركة، وأيضاً من أجل تحقيق مكاسب من قبل بعض الحاقدين والتي يكون هدفهم منها شحن عواطف المجتمع الدولي ضدّ مجتمعنا ووطنا، ولكن لم ولن يتحقّق ذلك لهم، وذلك بفضل الله أولاً ثم بالثوابت والدّعائم التي ترتكز عليها الدولة وفقها الله من منطلق تمسّكها بأحكام الشريعة الإسلامية العادلة والواضحة وأيضاً من منطلق التزامها وحرصها على تطبيق كافة المبادئ والقوانين والمعاهدات الدولية وعدم تجاوزها أو الإخلال بها أو التقصير في أي عنصرٍ من عناصرها أو مبدأ من مبادئها، وهذا ما جعل لها وزناً ثقيلاً ومكانةً مرموقة وعالية بين كافة دول العالم، وهذا بالطّبع لم يكن وليد الصّدفة أو نتيجة للأوضاع الدولية الحالية، ولكن هي نتاج السياسات الحكيمة المعتدلة والواضحة والصريحة والتي تتبعها الدولة حفظها الله منذ تأسيسها وحتى اللحظة، فلذلك نردُّ ونقول لكلِ من يشكّك أو يحاول أن يثبّط ويُثني عزيمة من يقومون على حملة التصحيح جزاهم الله كل خيرٍ وبارك فيهم وفي عملهم، ونقول أيضاً لكل الذين يحاولون القفز على الحقائق وتشويه الصورة الحقيقيّة التي قامت عليها هذه الحملة المباركة نقول لهم: قِفوا عند حدّكم وافهموا وتعلّموا القانون الدوليّ العام ومبدأ السيادة وراجعوا حقوق الإنسان التي لا تعرفون عنها سوى اسمها! وتأكّدوا وثِقوا بأن ما تقوم به المملكة العربية السعودية وما قامت به ليس إلاّ حقّاً من حقوقها القانونية وتطبيقاً لأنظمتها على حدودها الإقليمية والتي تمارسها وتقوم بها كافة دول العالم تحقيقاً للعدل وحفظاً للأمن الداخلي والأمن الدولي.

الاقتصادية

الجامعة لـ"الاقتصادية": القسم في طور الاعتماد من الخدمة المدنية

خريجات تغذية "طيبة" يستنجدن بحقوق الإنسان للتوظيف

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/11/28 /article_803405 .html

فيصل الرويشد من المدينة المنورة

استنجدت خريجات قسم التغذية في جامعة طيبة بجمعية حقوق الإنسان طلبا لتوظيفهن وإنصافهن من عدم تصنيف القسم في وظائف وزارة الخدمة المدنية.
واستندت الخريجات في مطالبهن إلى عدم إبلاغهن باعتماد مخرجات القسم في التصنيف الوظيفي، أثناء التقديم للدراسة في القسم وأنه عند استكمال إجراءات قبولهن في الجامعة لم يخبرهن أحد بذلك.
وأوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور شايع القحطاني وكيل جامعة طيبة للشؤون التعليمية أن جميع التخصصات في الجامعة معتمدة من قبل اللجنة الدائمة للمناهج ويتم بعد ذلك اعتماده من مجلس الجامعة ووزارة التعليم العالي.
وعن اعتماد ديوان الخدمة المدنية لقسم التغذية في جامعة طيبة، قال القحطاني "كل جامعة عند استحداثها برنامج تسعى إلى تصنيفه في الخدمة المدنية"، وألمح إلى أن قسم التغذية في الجامعة في طور الاعتماد من قبل ديوان الخدمة المدنية.
وأشار القحطاني إلى أنه من الممكن وجود قسم معتمد في إحدى الجامعات السعودية مشابه لقسم التغذية، منوهاً إلى أنه عند التأكد من هذا الأمر ليس هناك حاجة لطلب الاعتماد من الخدمة المدنية كونه سيعتمد تلقائيا في جميع الجامعات.
وعن مطالبة خريجات القسم بمعالجة أوضاعهن، أكد وكيل الجامعة للشؤون التعليمية أن عميدة الكلية تسعى للتواصل مع عدد من الجهات الخاصة لإيجاد فرص وظيفية للخريجات.
وكان عدد من طالبات قسم التغذية تقدمن بشكوى لفرع جمعية حقوق الإنسان في المدينة المنورة، بسبب عدم اعتماد تخصصهن في وزارة الخدمة المدنية، وأكدت شرف القرافي المشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة، تقديم عدد من طالبات قسم التغذية في جامعة طيبة بشكوى رسمية لفرع الجمعية، مبينة أنه بعد البحث في قضيتهن تبين أنهن لم يتوجهن للجهات المختصة بشأن مطالبتهن، لافتة إلى أنه تم التوضيح لهن بأن يراجعن الجهات المعنية" حيث إن خريجات هذا القسم يتم تصنيفهن من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ويحصلن على شهادة تصنيف مهني من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية كإخصائية تغذية". وأشارت إلى أن الطالبات راجعن الجهة ذات العلاقة وتم تصنيفهن.

اليوم

شلالات الدم !

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ- 3 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106598 .html

عادل الحوشان

لا أعرف إلى أي مدى يحتاج القارئ الكريم لتذكيره بحفلات الدم ومعارك السياسة اليومية، أجزم أن نشرات الأخبار والسياسيين يقومون بواجب التوحش يومياً أكثر مما نحتمل.
هذا المشهد المكرر والمناقض لكل الحالات الإنسانية ولكل الأديان والرسالات، هذا التكرر الذي يعتبره السياسيون الضمانة الوحيدة للاستمرار في إدارة الملفات ومصالحها وامتيازاتها، الشعوب لم تعد تعرف ماذا يغريها في الأمر ولماذا كل هذا الاستمرار الدمويّ.
كل هذا الإصرار على إعادة صياغة المعركة بأشرس وأقبح أدواتها، والإصرار على التمسك بطاولات السياسة وكراسيها ومندوبيها، لإعادة الإنسان إلى أبشع صوره التاريخية، وفي كل مرة يصر السياسي على إعادة تاريخ البشاعة من جديد ووضع «الشعوب» تحت المطارق والمدافع والبارود.
موت عشرة ومائة وألف ومئات الآلاف لا يساوي سوى استنكار الجريمة على لسانه أو حتى لسان من ينوب عنه، المئات والآلاف بأحلامهم وحيواتهم وتعبهم، لا يساوي ضغطة زرّ في الأعراف السياسية.
استعراض الملفات العربية هو الأقرب، الأنظمة والأحزاب والتكتلات والمليشيات، حيث تستشري بذاءات المعركة نفسها، تلك التي يُعنى فيها بالنظام، سواء كان نظاما سياسياً او نظاماً لحزب أو تجمع، وأي سلاح سيتاح له سيستخدمه في أي فرصة متاحة.
الملفات العالمية هي الأخرى يعنيها نجاحها في الاستقرار، قد يختلف نظام عن آخر بشكل الديمقراطية والمؤسسات التي تتحول إلى مرجع سياسي فيما يخص سياسات الدولة، مثلما هي الأمم المتحدة ومجلس الأمن مرجع دولي، لكنها تتحول،

أيضا كما هو مجلس الأمن إلى فزاعة شكلية لا قيمة لها في حالات الحروب والفتك بالإنسان تحت أي مبرر مثلما حدث في ذريعة الإرهاب، وهذا لا يعني أن الإرهاب نفسه وجماعاته المسلحة وما حدث منها من شروخ أسوأ بكثير مما حدث ويحدث من الأنظمة.
جمعيات حقوق الإنسان المحلية والعالمية لا تملك إلا حق الإدانة والضغط، ويظل تأثيرها محصوراً في بيانات تستخدم وسائل التأثير في حق من انتزع منهم حقهم في الكرامة والعيش، وهي لا تلام، العالمية منها بالتحديد، فيما تفعل لأنها تعمل وفق انظمتها وطاقاتها وموادها، وتواجه تظليلا مخيفاً في اجتماعاتها السنوية ومندوبي الدول التي تشارك في الاجتماعات السنوية لعرض ملفات حقوق الإنسان وانتهاكاتها.
العالم إلى هاوية واسعة تنتشر فيها أمراض السياسيين ومعاركهم، وللأسف أن المخارج التي نتوقع فاعليتها لا يمكن أن تنفع في أي وقت، وفي كل مكان لأسباب مختلفة وربما متخلّفة.

ماذا عن اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء؟(1)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ- 3 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

بالرغم من أنّ المرأة والطفل الحلقة الأضعف والأكثر عُرضة للعنف والإيذاء نجد النظام بعد إقراره لم يرد فيه ولا مرة كلمتا المرأة والطفل!

في الحلقات الماضية أوضحتُ الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتفعيل نظام الحماية من الإيذاء حتى لا تصطدم اللائحة التنفيذية بأنظمة وقوانين وأحكام قضائية تحول دون تنفيذها، وسأقترح في هذه المقالات ما أراه من نصوص تحويها اللائحة التنفيذية، وعند اقتراح النصوص سأتوقف عند المادتيْن الأولى والثانية.

أولًا: المادة الأولى

تنص هذه المادة على تعريف الإيذاء بـ" أنّه شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزًا بذلك حدود ما له من ولاية عليه، أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية، ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء في واجباته، أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعًا أو نظامًا توفير تلك الحاجات لهم."

من خلال هذا التعريف نجد الآتي:

1.لم يحدد التعريف الفئات المستهدفة من حمايتها من الإيذاء، في حين نجد أنّ أصل مشروع النظام الذي أعدته جمعية الملك خالد الخيرية، ورفعته لوزارة الشؤون الاجتماعية ذكر أنّ الهدف من المشروع هو "توفير الحماية للمرأة والطفل من الإيذاء في المملكة العربية السعودية، وحدّد في تعريفه للإيذاء، وأنواعه، بأنّه الإيذاء الواقع على المرأة والطفل."

2.وبالرغم من أنّ المرأة والطفل الحلقة الأضعف والأكثر عُرضة للعنف والإيذاء نجد النظام بعد إقراره لم يرد فيه ولا مرة كلمتا المرأة والطفل!

3.لم يُعرّف النظام الطفل، ولابد من مراعاة هذا في اللائحة التنفيذية، وتُعرِّف الطفل، وقد ورد تعريف الطفل في النظام المقدم من جمعية الملك خالد الخيرية بأنّه: "الإنسان من ولادته إلى بلوغه الثامنة عشرة من العمر."

وهذا التعريف يتفق مع المادة الأولى من اتفاقية حقوق الطفل التي التزمت بها المملكة.

4.لم يشر نظام الحماية من الإيذاء إلى الإيذاء الأسري، وهذا يعني أنّ الإيذاء المعني به النظام أي إيذاء سواءً كان في الأسرة، أو العمل من قبل مدير أو صاحب العمل، أو الإيذاء من رئيس أو مدير تحرير صحيفة أو مجلة، أو رئيس قسم في صحيفة أو مجلة لبعض الكتاب والكاتبات بعدم نشر مقالاتهم في الجريدة، أو حوارات معهم لأسباب شخصية لا علاقة لها

بمعايير وقواعد النشر، أو الإيذاء المدرسي والجامعي من قبل المعلم في المدرسة والأستاذ في الجامعة، وكذلك الإيذاء من مؤسسة حكومية تجاه الأفراد المكلّفة برعايتهم، مثل الأيتام مجهولي الأبويْن، أو معلومي الأبويْن، والمعاقين والمسنين الذين تتولى رعايتهم تلك المؤسسة الحكومية المتمثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي الجهة المختصة بالحماية من الإيذاء، وكذلك الإيذاء من القاضي فيما قد يصدره من أحكام تؤذي المحكوم عليه لاعتماد القاضي في أحكامه على مفاهيم خاطئة لآيات قرآنية وأحاديث ضعيفة وموضوعة وشاذة ومفردة ومُنكرة، وكذلك الإيذاء من قبل بعض العاملين في دور الملاحظة، والمصحات النفسية، وغيرها.

وهذا يعني أنّ نظام الحماية من الإيذاء نظام عام لا يقتصر على نطاق الأسرة، وإنّما يشمل أيضًا الحماية من الإيذاء في العمل والمدرسة والجامعة والصحيفة والمجلة ودور رعاية الأيتام والمعاقين والمسنين والإيواء والسجون والمحاكم، والمصحات النفسية، كما لا يقتصر على المرأة والطفل، وإنّما يشمل الرجل أيضًا، وبالتالي سوف يتسع نطاق نظام الحماية من الإيذاء بشكل يخرج عن إطار مجال تخصص وزارة الشؤون الاجتماعية، كما أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية ستكون مُساءلة عمّا يحدث من تجاوزات وممارسات عنف من قبل بعض العاملين بها ضد من هي مسؤولة عنهم في دور الأيتام والمعاقين والمسنين، والإيواء، والملاحظة، فكيف تكون الحَكَم والخِصم في آن واحد؟

لذا نجد أصل النظام نص على تكوين هيئة وطنية مستقلة لحماية المرأة والطفل من الإيذاء تتبع مباشرة رئيس مجلس الوزراء، وهذا هو الصواب، بأن لا تتبع لأية وزارة قائمة، لأنّها قد تكون الوزارة التابعة لها خصمًا.

5.يشمل الإيذاء كلاً من الإيذاء البدني والنفسي والجنسي، وامتناع شخص أو تقصيره في الوفاء في واجباته، أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته، أو ممن يترتب عليه شرعًا أو نظامًا توفير تلك الحاجات لهم."، وللأسف لم يتضمن التعريفان الإيذاء المالي بالحرمان من الميراث والراتب، أو المهر، أو الاستيلاء على جزء منه، كما لم يعرّف النظام كلاً من الإيذاء البدني والنفسي والجنسي، كما لم يُعرّف الإهمال، مع أنّ أصل المشروع المقدم من جمعية الملك خالد الخيرية عرّف الإيذاء البدني والنفسي والإهمال للمرأة والطفل محددًا أنواع الإهمال من تربوي وعاطفي وجسدي وطبي.

والذي أقترحه أن تُعوّض اللائحة التنفيذية هذا القصور بتعريفها لكل نوع من الإيذاء، بما في ذلك الإيذاء المترتب عن الإهمال، وعند رجوعنا إلى أصل المشروع نجد تعريف الإيذاء: هو ممارسة العنف الجسدي، أو الاعتداء الجنسي، أو إساءة المعاملة العاطفية، أو الإهمال، بحق المرأة أو الطفل من قبل شخص يملك سلطة على أي منهما، أياً كان نوع ومصدر هذه السلطة بما في ذلك الإيذاء والعنف الأسري وينتج عنه ضرر نفسي أو مادي.

هذا التعريف حدّد أنواع الإيذاء، بأنّه عنف جسدي واعتداء جنسي، أو إساءة المعاملة العاطفية، أو الإهمال بحق الطفل والمرأة داخل نطاق الأسرة وخارجه، وما ينتج عنه من ضرر نفسي ومادي"، وهنا نجد تعريف جمعية الملك خالد الخيرية قد حدّد الفئات المتضررة من الإيذاء بقصرها على المرأة والطفل دون غيرهما، كما نجده لم يتطرّق إلى الإيذاء المالي بالحرمان من الميراث والاستيلاء على الراتب والمهر، وعلى ممتلكات من هو ولي عليهنّ بالوكالات العامة.

للحديث صلة.

موقف خليجي موحد ضد تقارير حقوق الإنسان المسيئة

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/107002html

جعفر الصفار – الدمام

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني بموقف خليجي موحد من قبل الجهات المعنية في دول الخليج تجاه ما يصدر ضد دول الخليج من انتقادات في مجال حقوق الإنسان وما يتضمنه بعض هذه التقارير من معلومات قد تنقصها الدقة أو قد تتخللها أهداف سياسية.

وأشار الدكتور القحطاني -خلال زيارة وفد من رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجمعية في الرياض- إلى أن الآلية القانونية في المملكة تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية بصفتها

القانون العام في البلاد وما يصدر من أنظمة وتشريعات تنظم بعض المجالات، وقد شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية وأعضاءها على حسن الاستقبال.
وقدم الدكتور القحطاني في بداية اللقاء شرحا عن الجمعية وآلية عملها وأنشطتها ومهامها والتحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي في المجال الحقوقي، وطرح الوفد الزائر العديد من الاستفسارات حول دور الجمعية ونشاطها. وأشار الى أهمية أن يكون هناك موقف خليجي موحد من قبل الجهات المعنية في دول الخليج تجاه ما يصدر ضد دول الخليج من انتقادات في مجال حقوق الإنسان وما يتضمنه بعض هذه التقارير من معلومات قد تنقصها الدقة أو قد تتخللها أهداف سياسية.
حضر الاجتماع من طرف الجمعية المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف وأمين عام الجمعية المكلف المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وعضو الجمعية الكتور إبراهيم السليمان وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

..وتعاون خليجي في مجال حقوق الإنسان

اليوم - الرياض

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي، ورحب بالوفود الخليجية، وأكد على ما يربط دول الخليج العربية من علاقات وثيقة ومصير مشترك، وشدد على أهمية التعاون المستمر بين الأشقاء الخليجيين.
وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان: إن القفزات اللافتة والتنمية الشاملة التي تشهدها دول المجلس في كافة المجالات تحتم علينا المزيد من العمل والتعاون وتنسيق الجهود لضمان استمرارية هذا التطور ولتكون حقوق الإنسان بكل تفاصيلها حاضرة في هذا المشهد التنموي، مسجلة نجاحا وتفوقا لا يقل عما يحدث في تلك القطاعات التنموية بشكل عام.
وقال: إن دول مجلس التعاون بقياداتها الحكيمة وشعوبها المتطلعة تنظر لحقوق الإنسان بأنها خيار استراتيجي وعمل وطني هدفه خدمة الإنسان على ثرى هذه الأوطان التي اعتمدت حقوق الإنسان مبدأ ومنهج وعقيدة.
فدول مجلس التعاون الخليجي تتناول ملفات حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وفقا لواقع الحال التي هي عليه وبكل مصداقية وموضوعية بعيدا عن الانتقائية.
وقد عقد في مقر هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل مع الوفود الخليجية برئاسة الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بحضور عدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها وتم استعراض أعمال الهيئة والآليات التي تقوم من خلالها الهيئة بتنفيذ عملها والصلاحيات التي تحظى بها.

دفاعا عن إيقاف مكفوله.. مواطن يلجأ لـ"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169808&CategoryID=5

ظهران الجنوب: عوض فرحان 2013-12-04 12:47 AM
لجأ مواطن إلى الجمعية السعودية لحقوق الإنسان للدفاع عن مكفوله الآسيوي بعد توقيفه في حجز شعبة مرور ظهران الجنوب لأسبوع كامل دون مستند قانوني في قضية لم تعد له بها علاقة وفق المستندات الرسمية التي بحوزته.
وقال المواطن فيحان الدوسري، إنه تفاجأ بسحب مكفوله البنجلاديشي من حلقة الخضار وتوقيفه بشكل عشوائي في شعبة حجز مرور ظهران الجنوب، الذي رفض إطلاق مكفوله على الرغم من عدم وجود أي مستند قانوني سواء من المحافظ أو الشرطة ينص بالقبض عليه أو إيقافه، مبينا أنه تقدم بجميع المستندات الرسمية التي تدل على عدم تحمل مكفوله أية مسؤولية في حادث سير لمركبة كان يقودها نجمت عنه وفاة وافد آخر كان برفقته وتم دفع ديته في حينها.

وأضاف الدوسري، أنه اضطر لترك دوامه الحكومي وأخذ إجازة لمراجعة فك قيد مكفوله المحتجز دون وجه حق، مطالبا بضرورة محاسبة المتسبب في إيقاف مكفوله ومنع الطعام عنه - كما يزعم -، الأمر الذي دفعه للتقدم بشكوى لجمعية حقوق الإنسان للنظر في توقيف مكفوله دون مبرر.

من جهته، أوضح مدير شعبة مرور ظهران الجنوب رئيس رقباء علي حسين القحطاني لـ"الوطن"، أن الموقوف تم حجزه وفق الأنظمة والتعليمات إثر تسببه في وفاة مقيم آخر في حادث مركبة كان يقودها ولا يزال الجثمان منذ 9 أشهر في مستشفى الملك خالد بنجران، ولم ترحل جثة المتوفى لرفض كفيل العامل المتسبب في الحادثة دفع رسوم نقل التابوت للخطوط السعودية ولهذا السبب تم إيقافه، نافيا في الوقت نفسه أن يكون قد منع عن الموقوف الطعام، حيث يتم إحضار إعاشته في وقتها وأنهم في طور إيقاف جميع التعاملات الإلكترونية للعامل وكفيله وكذلك الوكيل الشرعي لكفيل المتوفى.

من جانبه، وجه محافظ ظهران الجنوب محمد بن فلاح القرقاح، في خطاب عاجل لمدير شعبة مرور المحافظة - حصلت "الوطن" على نسخة منه - بضرورة تحميل كفيل المتوفى وليس قائد المركبة رسوم التابوت للخطوط السعودية كما تنص على ذلك الأنظمة، على أن يقوم كفيل العامل المتوفى بتقديم شكوى للجهات المعنية بحق كفيل العامل الموقوف للمطالبة بحقوقه فيما يتعلق بمبلغ التابوت لضمان عدم تأخير ترحيل الجثمان.

فيما بين مصدر رسمي في مرور المحافظة لـ"الوطن"، إطلاق سراح العامل الموقوف فور وصول خطاب المحافظ لمدير شعبة المرور.

إلى ذلك، أكد عضو جمعية حقوق الإنسان المستشار القانوني خالد الفاخري لـ"الوطن"، أن قضية الموقوف الآسيوي وغيرها من القضايا يكون فيها الإيقاف وفق ما نص عليه نظام الإجراءات الجزائية بالتحقيق معه في مدة لا تتجاوز 6 أشهر بعدها يحال للقضاء أو الإفراج عنه، مشيرا إلى أن الجمعية ستخاطب هيئة التحقيق والادعاء العام بصفتها الجهة المسؤولة عن السجن والإيقاف للتحقق من المستندات القانونية في عملية الإيقاف.

الحياة AL HAYAT

زيارات ميدانية لـ "حقوق الإنسان" بحثاً عن "عامل النظافة" المعنف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435هـ - 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578547

الرياض - محمد المشيطي

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة» أن الجمعية تنفذ زيارات ميدانية في إطار متابعتها لقضية عامل النظافة المعنف أخيراً إلى أماكن تجمع هذه العمالة، إضافة إلى الالتقاء بهم أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية، والاستماع إلى بعض المسؤولين في هذه الجهات، للتأكد من سلامة الموقف الحقوقي، ورصد التجاوزات التي قد تحدث لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقال القحطاني إن عدداً من سفراء دول الاتحاد الأوروبي زاروا الجمعية للاطلاع على هذا الشأن وبعض القضايا الحقوقية، وتبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان في شكل عام.

وعن كيفية إرشاد العمالة بحقوقهم، أفاد القحطاني بأن الأمر في حاجة إلى تضافر الجهود في نشر الثقافة الحقوقية مع مراعاة المستويات التعليمية أو الثقافية، سواء للعامل أم لرب العمل. مبيناً أن الجمعية قامت بعمل كتيب تعريفي بعنوان: «حقوق العاملين غير السعوديين في ظل نظام العمل السعودي»، إذ يوضح علاقة العامل برب العمل وما له من حقوق وما عليه من واجبات، إضافة إلى توعية العامل بلغته الأم أو أية وسيلة أخرى يمكن أن توعيه وتوضح طريقة المطالبة بحقه.

وأكد القحطاني أن رب العمل أو المواطن إذا كان له حق فليس من سلطته الاعتداء على العامل بالضرب أو التعنيف، بل لا بد من تقديم شكوى بالطريقة القانونية والنظامية إلى الجمعية.

وبعد ورود الشكوى إلى الجمعية يتم التواصل مع العامل ورب العمل لفهم الخلاف بينهما، ومن ثم السعي إلى الحل في شكل ودي، من أجل حصول كل طرف على حقوقه.

وبين أن العديد من الشكاوى العمالية التي ترد للجمعية يتم فيها التخاطب مع الجهات المعنية، مشيراً إلى أن عدد الشكاوى الواردة منذ تأسيس الجمعية (تسعة أعوام) وصل إلى 3827 شكوى، فيما بلغت الشكاوى المسجلة العام الماضي 392 شكوى.

توحيد الموقف الحقوقي الإنساني لدول الخليج في مواجهة المغرضين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435هـ - 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/issues/20131204/Con20131204659290.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

طالب وفد من رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في دول الخليج بتوحيد الموقف الخليجي الإنساني تجاه ما يصدر ضد دول الخليج من انتقادات دولية مغرضة وتنقصها المصداقية وقد يكون لها أهداف سياسية.

وكشف لـ«عكاظ» الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن مناقشة توحيد الموقف الحقوقي الإنساني لدول الخليج أمس خلال زيارة وفد رفيع المستوى من رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالرياض، مشيرا إلى أن اللقاء استعرض شرحا مفصلا عن الجمعية وآلية عملها وأنشطتها. وتطرق رئيس الجمعية لأهمية أن يكون هناك موقف خليجي موحد من قبل الجهات المعنية في دول الخليج تجاه ما يصدر ضد أي دولة من انتقادات في مجال حقوق الإنسان، وما يتضمنه بعض هذه التقارير من معلومات قد تنقصها الدقة أو قد تتخللها أهداف سياسية، مشيرا إلى أن الآلية القانونية في المملكة تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية بصفتها القانون العام في البلاد، وما يصدر من أنظمة وتشريعات تنظم بعض المجالات.

هيئة حقوق الإنسان

اتفاقية لـ"تقييم" الحالات المعنفة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169370&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
أوضحت مديرة القسم النسائي بمنطقة مكة المكرمة الدكتورة جواهر النهاري، أن هيئة حقوق الإنسان أبرمت اتفاقية تعاون بين الهيئة ومركز احتواء الاستشارات أول من أمس، وذلك بهدف دعم الحالات التي تصل لها وتقييم الحالات المحولة من قبل الهيئة إلى المركز.
وأكدت النهاري أن الاتفاقية جاءت بناء على توافق بين توجهات المركز، وخدمات اهتمت بها هيئة حقوق الإنسان لدعم الحالات التي تصل لها، وذكرت النهاري أن الاتفاقية جاءت في ختام محاضرة تطويرية، قدمها المستشار والمدرب ياسر نصار، تحت عنوان (تحليل العلاقات الإنسانية)، وبرعاية المدير التنفيذي لمركز احتواء الاجتماعي المستشارة عبير باكدم، مشيرة إلى أنها أحد أقوى تقنيات العلاج الذاتي لرفع الإنتاجية الشخصية والتفاعل مع الآخرين.

هنأهم بانتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (للمرة الثالثة)

خادم الحرمين يشكر رئيس ومنسوبي "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 25 محرم 1435هـ - 25 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/105941.html

واس - الرياض
أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - عن شكره وتقديره لرئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وأعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها على تهنئتهم، بمناسبة انتخاب المملكة العربية السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (للمرة الثالثة) لمدة ثلاث سنوات تبدأ من العام 2014م.
وقال الملك المفدى في برقية جوابية وجهها لرئيس هيئة حقوق الإنسان: "نشكركم جميعاً على ما عبرتم عنه من مشاعر طيبة، ودعوات صادقة، سائلين المولى العلي القدير التوفيق والسداد للجميع إنه سميع مجيب". وكان رئيس هيئة حقوق الإنسان قد رفع كتاب تهنئة لخادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بمناسبة انتخاب المملكة العربية السعودية عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات. وقال "إن انتخاب المملكة العربية السعودية عضوا في مجلس حقوق الإنسان وحصولها على (140) صوتا، يؤكد ما حققته المملكة تحت قيادتكم الرشيدة - أيدكم الله - من إنجازات في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وجهودكم الصادقة والمخلصة وعملكم الدؤوب على ترسيخ مبادئ العدل والمساواة ونشر قيم السلام والتسامح على جميع الأصعدة، ومواقفكم الثابتة تجاه قضايا أمتكم العربية والإسلامية وقضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم".

العمل والجوازات وحرس الحدود من داخل المشهد

المصدر: جريدة البلاد الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=16726

صالح المعيض

قبل ستة أشهر تقريباً كتبت هنا (الجوازات ووزارة العمل جزء من المشكلة) ذكرت يومها أنني في مقالة سابقة قبل أكثر من عام من ذلك التاريخ وبعد أن شعرت بأن المقالات خلال عقود لم تعد تجدي وأنها ارتدت قبعة (كلام جرايد) قلت أخذت على نفسي عهداً وأعددت مذكرة مختصرة عن حال الوافدين المخالفين وتقاعس الجهات المعنية واتخاذ قرارات من تلك الجهات كل على حدة بدون تنسيق ، وأرسلت تلك المذكرة بالبريد الممتاز إلى مقام وزارة الداخلية ووزارة العمل والجوازات والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وذكرت يومها أن الشركات والمؤسسات لا تستطيع تجديد إقامات مكفوليها ولا حتى إنهاء عقودهم ولا عمل تأشيرات خروج ولا حتى عمل إقامات لمستقدميها الجدد ، وهذا بحد ذاته يعد خطراً كبيراً على سير نظامية الوافدين وقلت يومها حرفياً أنه بعد سنة سيكون هنالك مئات الألوف من الوافدين بلا إقامات ويتحول ذلك إلى (رأي عام) قد يسيء إلى الجهود ، وتمنيت حينها تكليف لجنة عاجلة ومتخصصة من قطاعات وزارة الداخلية والخارجية والعمل وهيئات حقوق الإنسان المحلية لدراسة الأمر لتكون القرارات متزنة يحاسب صاحب العمل ولا يشكل مشاكل عمالية ستفوق حد التصور لو بقي الحال على ماهو عليه.

والحقيقة أن وزارة العمل كانت تدرس قراراتها منفصلة ومعظم القرارات لم تكن مدروسة دراسة شاملة أو بمعنى أدق لم تستشر فيه جهات أخرى ذات علاقة مثل وزارة الداخلية والجوازات ووزارة الخارجية وهيئات حقوق الإنسان لأن الأمر في نتائجه السلبية لا يعاقب رجل الأعمال بل تمتد آثاره إلى ماهو أخطر ، وحيث أن لي أكثر من ربع قرن وأكثر من مائة وثلاثين مقالاً سطرتها عبر وسائل إعلام كثيرة حول السعودة وأنها مجرد شعارات ترفع ولا تطبق وكنت طيلة تلك المدة اطالب وزارة العمل بأن تقدم قاعدة بيانات وكانت تتهرب من ذلك وتكتفي بتصريحات إعلامية.

أيضاً الجوازات هذا المرفق الحيوي المهم قلت فيما مضى ولا زلت أكرر أنه من كثر ما نتحدث عن الجوازات قد يعطي إشارة إلى أننا نكرر الأطروحات ، وحقيقة إذا كنا نكرر فتلك مصيبة وإذا كانت أطروحات جديدة فالمصيبة أعظم ، ولن أذهب بعيداً فكما أشرنا منذ فترة ليست ببعيدة فشوارع جدة وتواجد الجوازات سؤال طرحته هنا قبل سنوات مراراً وتكراراً وقس على حدة بقية المناطق بمحافظاتها وقراها ، وذلك كسؤال يفرضه واقع الشارع بالأمس واليوم وربما غداً إذا بقي الحال على ماهو عليه ، فالميدان كان يومها ولا زالت معه الحيرة تعلو كل وجه سيما في أمور مهمة قد يراها البعض ثانوية خاصة ظاهرة تسيب العمالة وتواجدها غير النظامي بشكل مهول جهاراً نهاراً دون مبالاة أو خوف من نظام . قلت يومها إن مانشاهده من باعة متجولين أو غسالي السيارات أو حمالين لاشك أنهم مخالفون تحت أي ظرف من الظروف وجميعهم لايخرجون من مخالفة أو أكثر من المخالفات الصريحة التالية - (1) متخلفو عمرة أو حج أو زيارة أو عبور أو تسلل - (2) مخالفون لنظام الإقامة بالهروب من كفلائهم وممارسة تلك المهن - (3) مخالفون لنظام العمل بمزاولة مهن غير ما استقدموا من أجله. ثم الأهم وكما نبهنا مراراً هل نحن بحاجة إلى باعة بطيخ أو أحذية أو مناديل وتصوير مستندات أمام الجوازات ومكتب العمل والمراكز التجارية والمرافق الحكومية وكذلك بيع لعب أطفال أو خلافه أو حتى حليب نوق وذلك في كل اتجاه نسلكه؟.

ولعل ما يجعل تلك المخالفات تشكل ظاهرة بل وتستفحل في كثير من الأحياء والميادين هو أنهم وكفلاءهم وكما أسلفت أمنوا العقاب وسلبية بعض المرافق وقلة قليلة من المواطنين والجوازات لاشك أنها شريكة في المشكلة فالأجهزة في مكاتبها تشير إلى أن شركات كثيرة لاتجدد إقامات مكفوليها إلا كبار مسؤوليها وهذا واضح في الجهاز فمؤسسة أو شركة بها ما بين 50 و100 وافد أو أقل أو أكثر ولا تجدد لنصفهم لماذا لايقفل عليها الجهاز ويستدعى المالك أو المدير ويوضع في الصورة.هذا قليل من كثير وسبق أن تطرقنا له هنا ونتمنى أن تستدرك كل من وزارة العمل والجوازات ذلك لما فيه الصالح العام.

والأحداث الأخيرة توجب عليّ في هذا المقام أن استدعي (قطاع حرس الجدود) للمشهد فهو أيضاً يشكل هاجساً أمنياً مهماً

ويجب دعمه بشرياً وآلياً لكي يقوم بواجبه على أحسن مايرام.فالثلاثة القطاعات تحتاج إلى تطوير جذري لتكون مرافق أكثر عطاء داخل المشهد وليس شريكاً في ما يسيء لأمن الوطن والله الموفق.

اختيار الدكتور عائض الردادي عضواً في مجمع اللغة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106383.html

اختار مجمع اللغة العربية في القاهرة خلال اجتماعه الاسبوع الماضي الدكتور عائض الردادي عضواً في المجمع.
وقد عبر الدكتور الردادي عن شكره لمجمع اللغة على ثقته، داعياً الله أن يوفقه لخدمة اللغة العربية من خلال مجمع الخالدين.
وقد تأسس المجمع عام 1351هـ ، 1932م، ويذكر أن الدكتور عائض ولد في المدينة المنورة، ودرس فيها، وفي الرياض والقاهرة، وحاصل على درجة الدكتوراه في الأدب والنقد.
وعمل في الإعلام "ممارسة وإدارة" لثلاثة عقود ونصف، وتقلد عدة وظائف في وزارة الثقافة والإعلام، آخرها وكيل وزارة مساعد للتخطيط، فوكيلاً للإعلام الخارجي، ثم مديراً عاماً لوكالة الأنباء السعودية.
وعمل الدكتور الردادي أستاذاً متعاوناً في الجامعة، وعضواً في مجلس الشورى في المملكة من 1426/3/3هـ ولمدة أربع سنوات، وأحد أعضاء مجلس هيئة حقوق الإنسان من 1432/9/19هـ، بالإضافة إلى عضويته في عدد من الهيئات والرابطات والجمعيات العلمية واللجان، ونادي الرياض والمدينة المنورة الأدبيين من عام 1432هـ - 2011م، وله عدد من المؤلفات في اللغة والإعلام والتاريخ والثقافة، طبع منها ما يزيد على 20 كتاباً.

رئيس لجنة رعاية السجناء بالمنطقة ل(الرياض):

البدء في إنشاء إصلاحية متكاملة في نجران

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/02/article889041.html

نجران - أحمد دنقوة
دعا رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم بمنطقة نجران الدكتور حسين بن عايض آل حمد كافة أبناء المجتمع بدعم اللجنة، موضحاً بان اللجنة ليس لها ميزانية معتمدة وأنها تعتمد على فاعلي الخير واجتهادات ذاتية.
وأوضح الدكتور آل حمد أن اللجنة قامت منذ إنشائها بإرسال مخاطبات إلى المقام السامي والجهات العليا والدوائر الحكومية في عدة أمور تهتم برعاية السجناء وأهاليهم من أهمها أن يعاد السجين إلى عمله بعد خروجه من السجن وأخذنا الموافقة بناء على اتباع بعض التعليمات لإعادة السجين إلى عمله بعد خروجه.
جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة مع الإعلاميين بالمنطقة بمقر الغرفة التجارية الصناعية استعداد لانطلاقة اسبوع النزيل الخليجي الموحد الذي سينطلق خلال الفترة 5-8 من الشهر القادم.
وأكد الدكتور آل حمد ل"الرياض" أن ملاحظات اللجنة من قبل السجين أو من ذويه تدون وتدرس وأن كافة الملاحظات تمت معالجتها بناء على متابعة واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران

ومن أهمها مبنى سجن المنطقة الذي دونت عليه هيئة حقوق الإنسان عدة ملاحظات من أهمها أن عدد السجناء اكبر من العدد المحدد مما تسبب لضغط هائل لم يستوعبه سجن نجران. واختتم الدكتور آل حمد بأنه تم البدء في إنشاء إصلاحية متكاملة بالمنطقة حيث تمت ترسية المشروع على أحد المقاولين وسيتم الانتهاء منه حسب العقد المبرم.

بعد انقضاء موعده بـ 11 يوماً.. "حقوق الإنسان" تحتفل بـ"اليوم العالمي للطفل"!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/577908

الرياض – حياة الغامدي

بعد مضي أكثر من عشرة أيام من الاحتفال باليوم العالمي الطفل، الذي وافق الـ 20 من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وبعد أن احتفلت به جهات عدة، تحتفل هيئة حقوق الإنسان اليوم الأثنين باليوم العالمي للطفل عبر احتفالية في مركز الملك فهد لأورام الأطفال في العاصمة (الرياض). وأوضحت هيئة حقوق الإنسان في دعوة للاحتفالية (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، أن الهيئة تستغل هذه المناسبة التي مضى عليها أكثر من عشرة أيام لإدخال الفرح والسرور على نفوس الأطفال المنومين داخل مركز الملك فهد لأورام الأطفال.

يذكر أن وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة رعى أول من أمس احتفال وكالة الوزارة للشؤون الثقافية باليوم العالمي للطفل في مركز الملك فهد الثقافي في مدينة الرياض، إذ كانت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة في وكالة الوزارة للشؤون الثقافية وجهت الدعوة للجهات الحكومية والخاصة للمشاركة في فعاليات مهرجان اليوم العالمي للطفل في دورته الحالية، والتي تضم عدداً من المسابقات الموجهة للأطفال.

وكان من أبرز تلك المسابقات مسابقة الطفل الموهوب في الرسم والتصوير الفوتوغرافي، ومسابقة المخترع الصغير، ومسابقة الموهوبين من الأطفال في جميع المجالات الثقافية والفنية، ويحتوي المهرجان كثيراً من الأركان الخاصة بالطفل في مجالات معرفية ومهارية مختلفة، إلى جانب المعارض المصاحبة والعروض المسرحية والمسابقات المختلفة، التي سيصاحبها عدد من الأنشطة، التي تنفذ بمشاركة الأطفال خلال إقامة فعاليات المهرجان.

ويعد اليوم العالمي للطفل مناسبة تحتفل بها الأمم المتحدة ومعظم دول العالم في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، إذ تم اعتماد هذا اليوم ليتزامن مع التاريخ الذي اعتمدت فيه الجمعية العمومية للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل في عام 1959 واتفاق حقوق الطفل في عام 1989، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تقيم جميع البلدان يوماً عالمياً

للطفل، لتكريم الطفولة وللتآخي على النطاق العالمي بين الأطفال، وتشجيع العمل على تفعيل الاتفاقات المتعلقة بحقوق الطفل.
وفي السعودية تم إنشاء 38 مركزاً لحماية الأطفال على مستوى المملكة، يعمل فيها أكثر من 240 طبيباً واختصاصياً نفسياً واجتماعياً.

العمالة المخالفة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131202/Con20131202658799.htm

عبدالله السلطان

عاش سكان مدينة الرياض أياما بلياليها على وقع الأحداث الإرهابية التي بدأت مساء السبت (5) محرم 1435هـ (9 نوفمبر 2013م) في حي منفوحة من قبل المخالفين لنظام الإقامة من الأثيوبيين، المتسللين والهاربين من كفلائهم، وسكن معظمهم في منفوحة، محدثين أعمال الشغب والفوضى ممثلة في تجمهرهم بأعداد كبيرة وفي استعمالهم السلاح الأبيض (سكاكين وعصي وهراوات..) وتكسير السيارات وأبواب محلات تجارية وأعمال النهب والفساد وسرقة المنازل.
اندلاع أحداث منفوحة هذه كانت رد فعل لبدء حملة تفتيش واسعة للقبض على المخالفين تمهيدا لتسفيرهم إلى بلادهم بعد أن انتهت المهلة التصحيحية التي أعطتها لهم حكومة المملكة. لكن هذه الأحداث خدمت كجرس إنذار لما يمكن أن يحصل في المستقبل من أخطار أمنية واجتماعية بفعل تواجد وتنامي أعداد العمالة المخالفة، خصوصا أن العمالة المخالفة، وفي مقدمتها الأثيوبيون، قد صدر منها سلوكيات إجرامية مختلفة، مثل صناعة الخمر، وإقامة شبكات الدعارة، والقيام بأعمال القتل، واستعمال السواطير في اعتداءاتهم. والسؤال: من أين أتى الاثيوبيون بالسواطير؟ هل جلبوها معهم حين تسللوا إلى المملكة أم صنعوها فيها ؟ وقتل بعض العاملات الأثيوبيات لبعض أطفال الأسر التي كن يعملن لديها أمر معروف، هذا إضافة إلى قيامهن بأعمال التسميم وتلويث الأكل والشراب في هذه الأسر. ويأتي سعادة السفير الاثيوبي، محمد حسين كبيرا ليقول: «إن العاملات الأثيوبيات قد أدخلن البركة معهن للبيوت التي يعملن فيها»، جاء ذلك في «لقاء الجمعة» الذي أجراه معه الأستاذ عبد الله المديفر وبثته قناتا روتانا والرسالة، يوم الجمعة 12 محرم 1435هـ (16 نوفمبر 2013م). وللعلم لم يعتذر سعادة السفير عما فعله الأثيوبيون في منفوحة وأماكن أخرى.
منفوحة في الأصل قرية قديمة والآن هي أحد أحياء الرياض، ومثلها أحياء تكونت في بعض مدن المملكة، كما في جدة ومكة، تعاني الدوريات أثناء الدخول فيها. قد تكون العمالة الاثيوبية المخالفة ظنت خطأ أن الحكومة غير جادة في حملتها للتصحيح ولذلك قد يكون كثير من أفرادها اعتقد أن «المياه ستعود إلى مجاريها». فلذلك رغم أن المهلة التصحيحية أعطيت لتحسين أوضاع العمالة المخالفة، فلم يفد المخالفون أنفسهم منها، مع ذلك رفضوا المغادرة لبلادهم وقاوموا حملة التفتيش، والبعض من الأثيوبيين المخالفين هرب للاختفاء مع أمثالهم في الكهوف والجبال والأودية والأحراش، أينما وجدت، للاحتماء بها من الملاحقة والترحيل.
هناك من يعتقد أن أعمال الفوضى والشغب التي قام بها الأثيوبيون المخالفون هي بمثابة بلونة اختبار لردود فعل الجهات المسؤولة، إضافة إلى أن منهم من كان يريد تحريك «هيئة حقوق الإنسان العالمية» لصالحهم، ومن دون أدنى شك أن هناك من يشجعهم على ذلك. علما أن لكل دولة الحق في أن تحافظ على أمنها وسلامتها «...ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة...» (البقرة 195). وعلينا أن لا نخشى هيئة حقوق الإنسان العالمية عندما يهدد أمننا وسلامتنا، ولا أن نعير في هذا المجال اهتماما لردود فعل بعض الدول والشعوب التي تنتمي إليها العمالة المخالفة، ولا يجب أن يعيق ذلك ترحيل المخالفين. فبالنسبة لهيئة حقوق الإنسان العالمية، فقد أثبتت من خلال ممارساتها أنها منحازة وانتقائية وتخدم مصالح بعض الدول وتأتمر بأمرها في القيام بأعمال ابتزازية. أما بالنسبة لردود فعل بعض الدول والشعوب فإنما يؤخذ ذلك بقصد خدمة

مصالحها. لذلك نحن أولى بخدمة مصالحنا، والمتذمرون في الداخل والخارج، بشكل عام، من إبعاد العمالة المخالفة هم في الحقيقة ينظرون للأمر لخدمة مصالحهم ولا يعيرون أي اهتمام لمصالح المملكة ومواطنيها. هذا مع العلم أن عددا من السفراء والقناصل العربية والإسلامية، كما ورد في بعض وسائل الإعلام، طالبوا بضرورة احترام العمالة لأنظمة المملكة وتسفير المخالفين. وكثير من أفراد العمالة المخالفة في الأصل لم يكترثوا للمهلة التصحيحية وقاوموا أخيرا حملة التفتيش .. والله أعلم (يتبع).

عضو في هيئة حقوق الإنسان: الوعي بحقوق الطفل لدى الأسرة السعودية متدنٍ

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/03/article889279.html

الرياض - محمد الحيدر

عبر عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي عن شعوره بالمرارة تجاه ما يُرصد حول حقوق الطفل في المجتمع السعودي وخاصة في أوساط الأُسرة، واصفاً الوعي بحقوق الطفل لدى الأسرة السعودية بأنه "متدنٍ.. متدنٍ.. متدنٍ".

وقال الدكتور الشدي إن هناك إهمال للجانب التربوي للطفل في المجتمع السعودي من قِبل الأسرة وخاصة في السنوات الأولى من عمره، وترك أمر تلك المهمة للخدم رغم أهمية السنوات الست الأولى في تشكيل شخصية الطفل ووعيه وتأثيرها على مستقبل حياته.

وأضاف الدكتور إبراهيم الشدي، خلال تدشينه فعاليات توعوية حول اليوم العالمي لحماية الطفل من الاستغلال الذي تنظمه هيئة حقوق الإنسان في مركز الملك فهد الوطني لسرطان الأطفال التابع لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، أن نسبة عالية من حالات إيذاء الأطفال من قِبل الأسرة تتركز حول الإيذاء النفسي والذي يُعبر عنه بالإيذاء اللفظي، لافتاً إلى أن ذلك الإيذاء يتم دون قصد، مرجعاً سبب حدوثه إلى تدني مستوى الوعي لدى الأسرة. وأشار إلى أن الهيئة تعمل مع جهات ومؤسسات حكومية متعددة بهدف تعزيز ثقافة حقوق الإنسان لدى المجتمع، والعمل على رصد ومعالجة حالات الإيذاء بطريقة صحيحة.

وقام الدكتور الشدي خلال الفعاليات بزيارة عدد من الأطفال المنومين في المركز وتوزيع الهدايا عليهم برفقة المدير التنفيذي لمركز الملك فهد الوطني لسرطان الأطفال الدكتور عبدالله الجفري.

هذا وقد اشتملت الفعاليات على أركان توعوية متنوعة لتثقيف الأطفال وذويهم بأنواع الإيذاء وسبل الوقاية منه، بالإضافة إلى نشاطات ترفيهية ومسابقات للأطفال.

هيئة حقوق الإنسان السعودية ترفع 72 توصية لخادم الحرمين الشريفين

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=752522&issueno=12789#Up1t2NLTpvA

جهات رسمية تدرس منح المواطنة جنسيتها لأبنائها.. ومراجعات لقضايا «الولاية»

الرياض: هدى الصالح

كشف الدكتور إبراهيم الشدي، المتحدث الرسمي باسم هيئة حقوق الإنسان السعودية، لـ«الشرق الأوسط» عن رفع الهيئة تقريرها السنوي إلى خادم الحرمين الشريفين متضمنا 72 توصية تتعلق بحالة حقوق الإنسان في السعودية، انتهت بمصادقة المقام السامي عليها لدراستها وبحثها مع الجهات المختصة.

وبحسب الشدي، فقد تضمن التقرير ملاحظات وتوصيات تتعلق بحق الأم السعودية في منح الجنسية لأبنائها، إضافة إلى بحث مسائل مختلفة ارتبطت بقضية «الولاية» على المرأة.

وقال المتحدث الرسمي: «قدمنا ما يسمى تقرير حالة حقوق الإنسان بالسعودية لخادم الحرمين الشريفين، متضمنا 72 توصية تمت الموافقة عليها للبدء بورش عمل ولقاءات استعدادا لدراستها والنظر فيها مع الجهات المعنية».

وبحسب التقرير، فقد رفعت الهيئة من ضمن توصياتها حق اكتساب الأبناء الجنسية من والدتهم السعودية، مفيدا بتلقي الهيئة قرابة 419 شكوى خلال خمسة أعوام، منوها بغياب النص النظامي الذي يمنح أبناء المرأة السعودية المتزوجة بأجنبي الجنسية السعودية والاكتفاء بإعطاء هذا الحق للرجل.

من جهة أخرى، سجلت الهيئة في تقريرها حالات تعسف صاحب السلطة في ممارسة سلطته أو إساءة استخدامها في قضية «الولاية» واستغلال تلك السلطة من قبل أولياء أمور الأطفال والنساء.

وسجلت ملاحظتها بتمادي البعض في تلك السلطة واستغلالها في الحرمان من بعض الحقوق المشروعة من تعليم أو عمل أو عضل أو تزويج القاصر والاعتداء بالضرب، مدونة من ضمن التجاوزات: معاناة بعض النساء من ظلم وليّها وسلطته ورغبته في سلب حريتها، إلى جانب تقرير مصيرها والاستيلاء على أموالها وابتزازها.

وأضاف التقرير أن من بين التجاوزات تسلط الأولياء بتزويج القاصرات من كبار في السن، منتقدا في الوقت ذاته اشتراط موافقة ولي الأمر للراغبات في العمل أو الالتحاق بالجامعة أو بأحد برامج الدراسات العليا أو إجراء عملية جراحية رغم رشد المرأة، إضافة إلى اشتراط حضور وموافقة ولي الأمر في معظم التعاملات الحكومية، ما يعرض النساء للاستغلال والتسلط، بحسب ما ذكرته الهيئة في تقريرها.

وكان لقضية قيادة المرأة للسيارة إشارة في تقرير هيئة حقوق الإنسان، حيث اعتبر موضوع قيادة المرأة للسيارة قضية اجتماعية لا تزال موضوع نقاش عام بين مؤيد ومعارض، إلا أن الهيئة ترى ضرورة التأكيد على ضمان حق المرأة في الحركة والتنقل لتتمكن من الوفاء بحاجاتها وقضاء مصالحها المعيشية والوظيفية بالوسائل التي تناسب وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وبالآليات التي تضمن أمنها وسلامتها.

وأكد الدكتور إبراهيم الشدي خلال رعايته الفعاليات التوعوية بحماية الطفل من الاستغلال احتفالا باليوم العالمي لحماية الطفل، الذي يوافق 20 نوفمبر (تشرين الثاني) من كل عام، في مركز الملك فهد الوطني لأورام الأطفال التابع لمستشفى الملك فيصل التخصصي، تدني الوعي المجتمعي بحقوق الطفل، قائلا: «أشعر بمرارة من أن الوعي بحقوق الطفل يعد متدنيا جدا».

واعتبر خلال تصريحات له نسب العنف مرتفعة، لتبلغ قضايا العنف الجسدي 50% مقابل نسبة 70 إلى 80% تعرضت لعنف نفسي من إهمال وأذى معنوي، مؤكدا قرب صدور نظام خاص بالعنف ضد الطفل، قائلا: «سيصدر قريبا نظام خاص بالعنف ضد الطفل».

وحول مطالب بإقرار نظام خاص بقضايا التحرش، أفاد الدكتور إبراهيم الشدي بأن نظام الحماية من الإيذاء، الذي صدر أخيرا، يشمل في مواده قضايا التحرش، مفيدا بأن الإيذاء لا بد أن يعتبر من ضمنه التحرش.

الدكتور القنيبط لـ الشرق: كراسي البحث في الجامعات بحاجة إلى إعادة نظر

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/02/1011649

الرياض – يوسف الكهفي

«الملك فهد» أكثر الجامعات تعقُّلاً وتسمى بالصامتة.

مدير الجامعة السابق لم يقبض ريالاً واحد من كراسي البحث.. وكثير من المسؤولين مازالوا يُطبقون قاعدة الزمن كفيل بحل المشكلات.

100 كرسي بحث في جامعة سعود هدفها الفرقعات الإعلامية.

دعم السلع أفقياً لا يُفرِّق بين غني وفقير.. والمستفيدون هم الأغنياء.

المشكلة وراء تذمُّر الناس من ارتفاع الأسعار هو انخفاض متوسط دخل الفرد.

انتشار كراسي البحث العشوائي سببه إهمال «التعليم العالي».

أوضح أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة الملك سعود، عضو مجلس الشورى الأسبق رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية سابقاً العضو السابق بمجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور محمد القنيبط أن الكراسي البحثية في الجامعات السعودية خلال السنوات الست الماضية «لَعَبَتْ» بها الأبعاد والفرقعات الإعلامية أكثر من أي شيء آخر. وقال القنيبط في حوار لـ «الشرق» إن المدير السابق لجامعة الملك سعود كان على استعداد «لتطنيش» عدم دفع المُتبرِّع ريالاً واحداً مقابل الوقوف أمام كاميرات الإعلام المحلي والدولي لتصوير توقيع عقد إنشاء هذا الكرسي، كما حَدَثَ في حالة كرسي محمد حسين العمودي لأمراض المناعة والحساسية.

وأفصح القنبيط عن تشاؤمه وتخوفه من المستقبل. بانياً هذا التخوف على ثلاث حقائق هي زيادة عدد سكان المملكة إلى 60 مليوناً بحلول عام 2025 ، ونضوب النفط خلال 50 – 70 سنة. أما الحقيقة الثالثة فتتعلق بالطبيعة الصحراوية القاسية للمملكة وخلوها من الأنهار والبحيرات والأمطار. كثير من التفاصيل نجدها في اللقاء التالي:

انفلات خطير

قلت عبر حسابك في تويتر: «في عالم الحيوان، لا يقرب الذكر الأنثى إلا إذا كانت «جاهزة»، وتقف له. ما قام به الشباب في الشرقية دون مستوى الحيوانات».. برأيك هل نحن قادمون على ثقافة «انفلات» أم تتوقع أن تكون هناك رقابة صارمة؟

نحن نعاني من «ثقافة انفلات» خطرة جداً بدأت شرارتها الأولى من قضية فتاة جوال الباندا ونفق النهضة قبل حوالي عشر سنوات، و«برودة» التعامل الرسمي معهما، مما جرَّأ الشباب المنفلتين على التمادي في تجاوزاتهم حتى وصلنا إلى قضية الشباب في المجمع التجاري بالظهران. وإذا لم يطبق ولي الأمر «التعزير» بحق مثل هؤلاء المجرمين، فالمستقبل لا يُنبئ إلا عن انفلات خطير جداً.

منع التحرش

هل نكتفي برمي تبعات سلوكيات شبابنا على وسائل التواصل أو التقنية الحديثة؟ أم إننا أصبحنا عاجزين عن إيجاد ثقافة وتربية جديدة وسلوك نقوّم به الجيل الحديث؟

وسائل التواصل الاجتماعي والتقنية الحديثة موجودة في كل دول العالم، ولكن سبب هذا الانفلات ضعف الأجهزة الأمنية في مكافحة هذا النوع من الجرائم مع ضعف العقاب القضائي لها، خاصة في ظل غياب نظام منع التحرش، حيث قيل قديماً «من أمن العاقبة، أساء الأدب». وقضية إيجاد ثقافة التربية وتهذيب السلوك تزداد صعوبة في ظل الضعف الشديد للجانب الأمني العقابي الصارم لمثل هذه الجرائم، وبالتالي من الظلم الشديد تحميل العائلة والمنزل كامل أسباب الانفلات.

صاحب الحاجة

كيف تابعت ما كان ينادي بعض النساء في حملة 26 أكتوبر لقيادة المرأة السيارة، وبعد مرور هذه الزوبعة. مذا استنتجت؟. كيف كان تصرف الدولة. المجتمع..؟

موضوع قيادة المرأة السيارة من المواضيع التي يتم التهرب من مواجهتها منذ أكثر من ثلاثين سنة وعلى جميع المستويات، خاصةً الرسمية، ولا يمكن الارتكان على قاعدة «الزمن يعالج كل شيء»!؟

مثل هذه الزوابع. برأيك لماذا يختار أصحابها هذا التوقيت. خصوصاً احتقان المنطقة والظروف المحيطة بها. هل تعتقد أن وراءها منتفعين ومؤدلجين؟

المثل الشعبي يقول «صاحب الحاجة لحوح»!؟ ولا علاقة باحتقان المنطقة والظروف المحيطة بتوقيت مطالبة المحتاجين لقيادة المرأة السيارة، ولا أؤمن بنظرية المؤامرة، وما جعل هذه الحملة الأخيرة أكثر انتشاراً هو وسائل التواصل الاجتماعي من تويتر وفيسبوك؛ إضافة إلى توسع الصحافة المحلية بنشر الكتابات المختلفة عن الموضوع

غير محددي الجنسية

قضية «غير محددي الجنسية» تلك القضية التي تؤرق نسبة كبيرة في مجتمعنا. هل أنت مع مقولة «إن الزمن كفيل بحلّها»؟

مقولة أو دواء «الزمن كفيل بحل المشكلات» لم تأت إلا بمزيد من المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، عندما أعطى الملك فيصل،- رحمه الله – حق اللجوء لحوالي عشرين ألف بورمي قبل حوالي خمسين سنة، لم تتعامل معهم الدولة في حينها بالعلاج المناسب بمنحهم حق الإقامة النظامية، حيث استمرت الدولة بتطبيق قاعدة «الزمن كفيل بحل المشكلات»، حتى صحونا على واقع وصول عدد البرماويين إلى حوالي نصف مليون شخص حينما قررت الدولة منحهم إقامات نظامية! ونفس الكلام تُطبّقه الدولة الآن في موضوع غير محددي الجنسية.

هناك نسبة كبيرة منهم حصلوا على موافقة وصدرت لهم أوامر سامية بإنهاء إجراءاتهم.. وأعرف كثيراً منهم صدرت لهم الموافقة على تصحيح وضعه وإنهاء إجراءاته منذ العام 1428، ولكن لغاية الآن لم يطبق القرار بسبب «البيروقراطية». برأيك ماذا يريد الموظف أو المسؤول أكثر حتى ينفذ ما أمر به؟

مرة أخرى، أعتقد في هذا الموضوع أن كثيراً من المسؤولين مازال يُطبق قاعدة «الزمن كفيل بحل المشكلات»!؟

الكراسي العلمية

من واقع خبرتك وعملك الأكاديمي. هلَّا حدثتنا عن الكراسي البحثية وكيف ينشئ الكرسي في الجامعة أكاديمياً وواقعياً؟

كل جامعة لديها تنظيمات محددة لإنشاء الكرسي البحثي، سواء من حيث موضوع الكرسي أو طريقة إدارته. والشائع في الجامعات الشهيرة أنَّ الكرسي البحثي غير محدد بفترة زمنية « 3-5 سنوات»، كما هو الحال بغالبية الكراسي البحثية في بعض الجامعات السعودية، بل هو مستديم يُصرَف عليه من العوائد المالية للمبلغ الأساسي الذي تبرَّع به رجل الأعمال. كذلك يستحيل أن تجد في الجامعات الشهيرة هذا العدد الهائل من الكراسي البحثية الذي تزدحم به جامعة الملك سعود، حيث تجاوز عددها المائة كرسي في أقل من سنتين، وكأنَّ الموضوع يتعلق بكراسي متنزهات عامة! وها نحن ندفع ثمن هذا الارتجال والتهور في إنشاء هذا العدد الكبير من الكراسي البحثية، حيث توقف كثير منها؛ بل إن كرسي محمد حسين العمودي لأمراض المناعة والحساسية لم تتسلم الجامعة ريالاً واحداً من المبلغ المتفق عليه مع العمودي وهو أربعة ملايين ريال منذ إنشاء الكرسي في 23/ 1/ 1431هـ، ما يؤكد الارتجالية ودافع الفرقعات الإعلامية في إنشاء هذه الكراسي البحثية.

فساد بحثي

أين يكمن الفساد في الكراسي؟ وكم يقبض مدير الجامعة مقابل الموافقة؟ وأي الجامعات أقرب للنظامية في الكراسي العلمية؟ وهل الأجدى إيقاف الكراسي أم استمرارها أم تنظيمها؟

إن كان يوجد فساد مالي، فلا علم لي به؛ ويستحيل أن يأخذ مدير الجامعة ريالاً واحداً مقابل الموافقة على إنشاء كرسي بحثي، بل إنَّ المدير السابق لجامعة الملك سعود كان على استعداد «لتطنيش» عدم دفع المُتبرِّع ريالاً واحداً مقابل الوقوف أمام كاميرات الإعلام المحلي والدولي لتصوير توقيع عقد إنشاء هذا الكرسي، كما حَدَثَ في حالة كرسي محمد حسين العمودي لأمراض المناعة والحساسية الذي أشرت إليه سابقاً. ولكن الفساد الظاهر هو «بحثي»، حيث ظَهَرَ اسم الدكتور المُشرِف على بعض هذه الكراسي في أبحاث نُشِرَت بمجلات علمية شهيرة، على الرغم من تواضع المستوى البحثي لهذا الدكتور قبل توليه مهمة الإشراف على هذا الكرسي، والسبب في ذلك تعاقد الكرسي مع عالِم دولي مشهور في موضوع الكرسي لسبب وحيد هو وضع اسم الجامعة السعودية في الأبحاث التي ينشرها هذا العالِمْ في المجلات الشهيرة مثل ساينس ونيتشر، وكل ذلك سعياً للقفز على سلالم تصنيف الجامعات.

من جهة أخرى، فموضوع الكراسي البحثية في الجامعات السعودية خلال السنوات الست الماضية «لَعَبَتْ» به الأبعاد والفرقعات الإعلامية أكثر من أي شيء آخر، وتزامن مع هذا التسابق الإعلامي المحموم وراء «الكم» وليس الكيف للكراسي البحثية، جمود وإهمال شديد من وزارة التعليم العالي حيال تقنين هذه الكراسي وتبني قواعد تنظيمية استرشادية للجامعات السعودية بشأن إنشاء الكرسي البحثي وشروطه من واقع تجارب الجامعات العالمية الشهيرة.

كذلك فإنَّ معظم الكتابات الصحفية حول الكراسي البحثية لم تدع لإلغائها، بل إلى تنظيمها وتصحيح مسارها من الفرقعات الإعلامية إلى المسار البحثي الصحيح والمستديم، كما هي الحال في الجامعات العالمية الشهيرة.

لا يحضرني عدد الكراسي البحثية في الجامعات السعودية، ولكن من المؤكد أنَّ جامعة الملك سعود (الإدارة السابقة) هي أكبر من أساء لمفهوم الكراسي البحثية في الجامعات السعودية، سواء من حيث كثرتها أو الارتجالية في إنشائها وعملها، بدلالة توقف عدد غير قليل منها. وبالتالي، فإني أجزم بأن الجامعة «الصامتة» هي أكثر الجامعات تعَّقُلاً ونظامية في إنشاء وإدارة الكراسي البحثية، وأقصد بذلك جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

الأمن الاقتصاد

نود أن تحدثنا عن الارتباط بين الأمن والاقتصاد؟

بكل تأكيد، فالعلاقة طردية بين الأمن والاقتصاد، فإذا زاد الأمن ازدهر الاقتصاد؛ والعكس صحيح. بمعنى آخر، فإن الأمن يأتي بالتنمية والنمو الاقتصادي، والعكس ليس بالضرورة صحيح. وأكبر دليل على ذلك ما حدث لمدينة نيويورك خلال الثلاثين سنة الماضية. ففي نهاية الثمانينيات الميلادية كانت المدينة من أخطر المدن الأمريكية، وهجرتها الشركات بحثاً عن مدن آمنه. وبعد أن تولى السيد ويليام براتون رئاسة الشرطة فيها عام 1990م، تغيَّرت الأوضاع الأمنية 180 درجة، حيث ارتفع مستوى الأمن في المدينة وعادت الشركات والسياح للمدينة، واليوم يتجاوز إجمالي الناتج المحلي لمدينة نيويورك «829 مليار دولار» بمفردها إجمالي الناتج المحلي للسعودية «720 مليار دولار»!!

احتكار السلع

ظهر مفتي عام المملكة في إحدى خطب الجمعة وطالب التُجَّار بـ «مخافة الله». قد يكون هذا أحد أدواره. ولكن أليس من الأجدر أن يكون هذا دور وعمل وزارة التجارة أو جمعية حماية المستهلك من خلال تطبيق نظام صارم؟

شخصياً، أعتقد بأنَّ السوق السعودي من أكثر الأسواق العربية منافسة، وبالتالي أقلها تعرضاً للاحتكار، باستثناء السلع التي يحتكر وكالاتها تجار محددين مثل السيارات، والإلكترونيات بدرجة أقل. المشكلة الحقيقية وراء تذمُّر الناس من ارتفاع الأسعار هو انخفاض متوسط دخل الفرد السعودي بصفة عامة، الذي لم يطرأ عليه تغيير جذري منذ عام 1400هـ، باستثناء الزيادات في الرواتب الحكومية قبل ثلاث سنوات التي كانت بحدود 30% من مستوى رواتب عام

1400هـ. وللتدليل على هذه الحقيقة، فسعر «تويوتا غمارتين» كان حوالي 20000 ريال عام 1405هـ واليوم أكثر من 70000 ريال، وقد يصل 95000 ريال!. أما بشأن جمعية حماية المستهلك، فهذه الجمعية ليس من مسؤوليتها حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، بل تثقيفه بحقوقه وتحذيره من الممارسات التجارية الخاطئة؛ لأنَّ الذي يحمي هي الدولة وليس مؤسسة مجتمع مدني لا حول ولا قوة لها. ومن جهة أخرى، فيستحيل لوزارة التجارة تحديد ومراقبة أسعار أكثر من خمسين ألف سلعة تباع في الأسواق السعودية، خاصة وأن نظام تحديد أسعار جميع السلع التي تُباع في الدولة فشل فشلاً ذريعاً بدلالة سقوط النظام الشيوعي عام 1990م.

حماية المستهلك

ما الفرق بين جمعية حماية المستهلك التي يتصارع رؤساؤها على الكرسي وبين الغرف التجارية الصناعية. من حيث الأدوار والقيام بالمهام المنوطة بها كما يجب؟

كما ذكرت سابقاً، فإنَّ وظيفة جمعية حماية المستهلك هي تثقيف المستهلك بشأن حقوقه في السوق وواجبات البائعين تجاهه، إضافة إلى تصديها لكشف الممارسات الخاطئة في السوق ورفعها للجهات الحكومية للتحقيق فيها ومعاقبة المتسببين. أما الغرف التجارية الصناعية، فهي أقرب ما تكون لجمعية «مهنية» يؤسسها ويشترك فيها أصحاب مصالح متماثلة «تجار وصناعيون» للدفاع عن مصالحهم، طبعاً في ظل الأنظمة والقوانين السائدة. وبالتالي فالفرق واضح بين جمعية المستهلك والغرف التجارية، بل قد يكون هناك نوع من «الوَجَلْ» بين الطرفين.

دعم السلع

أخيراً شدَّتني تغريدة كتبتها عبر تويتر ترد من خلالها على أحد متابعيك.. تقول من خلالها «إذا هبط النفط وانتهى، فابحث لك عمَّن يستقدمك ـ وأنا معك ـ للعمل سائقاً في دولته!!؟». هذه التغريدة هل هي نظرة خوف وتشاؤم. أم هي قراءة لمستقبل آت؟

بل هي نظرة تشاؤم وخوف من المستقبل في ظل اللامبالاة لأي تخطيط لهذا المستقبل الخطير في ظل ثلاث حقائق: الأولى تتعلق بالزيادة الكبيرة في عدد السكان، حيث سيصبح سكان المملكة أكثر من ستين مليونا عام 2025 وأكثر من مائة مليون عام 2050. والحقيقة الثانية تتعلق بنضوب النفط خلال 50 – 70 سنة. والحقيقة الثالثة تتعلق بالطبيعة الصحراوية القاسية للمملكة وخلوها من الأنهار والبحيرات والأمطار. وحقيقة تشاؤمي يشهد عليها آباؤنا الذين عاشوا حياة قاسية وفقيرة جداً قبل اكتشاف النفط. لذلك تغريدتي يمكن أن تقول عنها إنها مزيج من الخوف والتشاؤم والقراءة الواقعية للظروف.

التجمد الوظيفي في القطاع الحكومي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19187

مها الوابل

إذا كان هناك موضوع مهم في ملف موظفي القطاع الحكومي فأعتقد أنه لا يوجد أهم من التجمد الوظيفي، الذي يعاني منه عدد كبير من موظفي المنشآت الحكومية. وبالرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة عن عدد المتضررين من ذلك، ولكن من خلال بيئتي الموجودة حولي من الزملاء والزميلات في عدد من القطاعات الحكومية أستطيع أن أصل إلى أن هناك نسبة كبيرة وكبيرة جداً تعاني من ذلك، ومنذ سنوات طويلة، وهذا الملف عجز كل من ديوان الخدمة المدنية سابقاً ـحالياً وزارة الخدمة المدنيةـ ووزارة المالية والقطاعات المختلفة عن حله. وإن كنت أجهل كما يجهل الكثيرون سبب العجز هذا.

يشكو كثير من موظفي القطاع الحكومي من جملة مشاكل تتركز أهمها في أن الموظف لا يستطيع الحصول على حقه في المرتبة الوظيفية التي يستحقها بعد قضاء سنوات الخدمة اللازمة للترقية، فبعضهم بالرغم من حصولهم على مؤهلات علمية عالية وكذلك حصولهم على دورات تدريبية متطورة، ولديهم الخبرة الإدارية الكافية لكنهم يظلون ولسنوات عدة

تتجاوز العشر سنوات على نفس المرتبة الوظيفية، حتى إن بعض زملائهم يتدرجون بينما يقف هؤلاء محلك سر، إضافة إلى أن تقييم الأداء الوظيفي الخاص بهم وأدائهم للعمل يكون بدرجات متقدمة. والأدهى والأمر أن رواتب كثير من هؤلاء المجمدين تتوقف عن الزيادة السنوية، وعلى قول إخواننا المصريين "ضربتين في الرأس توجع".
لن تخلو منشأة حكومية من هؤلاء الموظفين.. والذي "زاد الطين بلة" أن هؤلاء الموظفين جاءت قرارات نفذت بطريقة خذلتهم، بل وظلمتهم، فتم قبل سنوات ترسيم موظفي بند الأجور والعمال وموظفي بند محو الأمية بأثر رجعي، فظل الموظف المجمد وظيفياً والذي يحمل مؤهلات علمية وكذلك خبرة إدارية ولديه العديد من الدورات التدريبية في أسفل التدرج الوظيفي في المنشأة، إضافة إلى أن عمره أكبر من كل هؤلاء المرسمين، فاقترب من التقاعد وهو لا يزال في مرتبة أقل بكثير مما يستحق، وكأن هذه هي مكافأة نهاية الخدمة له من منشأته الذي قضى سنواته عمره فيها عله يحصل على حقوقه. بل وبعد ترسيم هؤلاء بدؤوا في دخول المسابقات الوظيفية للمنافسة على مراتب أعلى دون نظر من المسؤولين للمشكلة الأولى، وهي مشكلة التجمد الوظيفي للموظفين الرسميين. فحصلوا على الترسيم وفازوا بالمسابقات الوظيفية، وهؤلاء المجمدون ينظرون لهم بعين الحسرة على حقوقهم الضائعة.
وبعد كل ما سبق هل نعتقد أن موظف القطاع الحكومي الذي يعاني من هذه المشاكل الإدارية ستكون لديه طاقة للعمل أو حتى للإبداع والتميز؟؟ هل سيكون لديه دافع يومي لزيادة إنتاجيته؟ وهل سيكون لديه رضا وظيفي يمكنه من تقديم الأفضل! عني: أرى أن موضوع التجمد الوظيفي الذي يعاني منه موظفو القطاع الحكومي هو موضوع ينخر في خاصرة القطاعات الحكومية كافة، لأنها تولد موظفين هم ممن فقدوا الهمة والعزيمة والرغبة في مواصلة العمل فكانوا كمن يظل عالة على نفسه وعلى منشأته..
وليس هذا فقط ولكن بعد عدد من السنوات وبعد كثير من الإحباطات يأتي المديرون ويطالبون هؤلاء الموظفين بأعباء وظيفية وتكليفات إدارية في ظل نظام خذل هؤلاء الموظفين فكان النظام والمديرون كما السندان والمطرقة والموظف بينهما.
وإنني أستغرب من أولئك المسؤولين الذين يقفون على قمة الهرم الوظيفي لكثير من القطاعات الحكومية والذين يفرحون ويسعدون حين تجدد لهم الثقة في الاعتلاء والجلوس على كراسي تلك المنشأت وهم غير قادرين على إيجاد حلول لموظفيهم، بل ويطالبون هؤلاء الموظفين بالعمل والإبداع والتميز وهم في بيئة قد سلبتهم أبسط حقوقهم وهي الحصول على مراتبهم الوظيفية.
وعندما يلجأ الموظفون إلى رؤسائهم وإلى مديريهم للتعبير عن مشاكلهم؛ ففي الأغلب يأتي الرد: إننا لا نستطيع تجاوز النظام.. سؤال لكل مدير ولكل عميد ولكل رئيس وهو يتربع على منشأة أو قطاع أو دائرة حكومية: هل التجمد الوظيفي الذي يتنصل منه الجميع ويرميه كل مسؤول على الآخر هو النظام؟ وأين حقوق الموظفين وممن يحصلون عليها؟ ومتى وكيف؟
المجمدون حاولوا الحصول على حقوقهم من خلال برقيات ترسل هنا وهناك، وخطابات ترفع للمسؤولين، لكن لا حياة لمن تنادي. ولن يفوتني أن أذكر أن هناك قطاعات قليلة جداً يوجد بها مسؤولون ممن يخافون الله فجاهدوا وعملوا وحصلوا لموظفيهم على حقوقهم، لكنهم قلة قياساً بعدد المديرين الذين ينامون على الملفات التي يعلوها الغبار دون حل أو نتيجة تذكر. ناهيك عن أن كل موظف يلجأ إلى الإعلام أو المحكمة الإدارية أو ديوان المظالم أو ديوان المراقبة العامة أو حتى هيئة الفساد أو هيئة حقوق الإنسان بحثاً عن حقوقه الضائعة هو موظف مشاكس.. ومتمرد، ويبدأ تسلط المديرين عليه.. ناسين أن "الساكت عن الحق شيطان أخرس" و"ما ضاع حق وخلفه من يطالب".
في الختام: أتحدى كل مسؤول يجلس على كرسيه الوظيفي وهو مسؤول عن عدد كبير من الموظفين المجمدين أن يقدم استقالته عندما يعجز عن حل مشاكل موظفيه، وبالذات ملف "التجمد الوظيفي".. ولن أنسى أن أذكّر هؤلاء المسؤولين بقول الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

وفد خليجي من هيئة حقوق الإنسان يطلع على تجربة المملكة في حفظ حقوق الغير

الفريق أول القحطاني: ليس هناك أي سياسات أو توجيهات أو أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889581 .html

الرياض – مناحي الشيباني تصوير – منصور الجميعة

كشفت زيارة لوفد رفيع المستوى من هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي لإدارة حقوق الإنسان بالأمن العام بالرياض عن تلقي إدارة حقوق الإنسان بالأمن خلال عامي 1433ه / 1434ه بشرط مناطق ومحافظات المملكة (4324) شكوى واستفسارا وملاحظة تمت معالجتها تحت إجراءات معينة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وضمان حقوق الإنسان .

وأكد مدير الأمن العام الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني لدى استقباله لوفد هيئة حقوق الإنسان أن ولاة أمرنا يحرصون كل الحرص على حفظ الإنسان وليس هناك أي سياسات ولله الحمد أو توجيهات أو أي أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان.

فيما ألمح مدير مكتب حقوق الإنسان بالأمانة مضحي العاردي أن هناك إعلانا اخر لحقوق الإنسان وهو الإعلان الخليجي الأول لحقوق الإنسان والذي سيتم مباركته في القمة الخليجية القادمة بإذن الله تعالى فضلا عن كثير من المشاريع التي تهم وتخدم حقوق الإنسان في مجتمعاتنا الخليجية. جاء ذلك في زيارة لوفد رفيع المستوى من هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي للاطلاع على تجربة المملكة ودورها في حفظ حقوق الإنسان.

هذا وكان في استقبال وفد حقوق الإنسان من دول مجلس التعاون الخليجي مدير الأمن العام الفريق أول سعيد القحطاني ومساعد مدير الأمن العام اللواء سعد الخليوي والمشرف على إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام ومدير مكتب مدير الأمن العام العقيد إبراهيم بن عبدالعزيز المنيع ومدير العلاقات والتوجيه العقيد علي بن حمد المبارك حيث رحب مدير الأمن العام بالوفد مؤكدا حرص ولاة الأمر حفظهم الله في بلادنا على حفظ حقوق الإنسان وقال في كلمته أن ولاة أمورنا في هذه الدول ولله الحمد يحرصون كل الحرص على حفظ حقوق الإنسان وليس هناك أي سياسات ولله الحمد أو توجيهات أو أي أوامر تصدر من ولاة الأمر لاختراق أي حق من حقوق الإنسان وأضاف الفريق أول القحطاني ونحن ولله الحمد في أجهزه الأمن وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص نعمل في ظل قيادة هذه البلاد ونستمد سياستنا وأنظمتنا ولوائحنا من هدي الشريعة الإسلامية ومن دستورنا العظيم القرآن الكريم كما نص على ذلك في النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية وحرص صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رحمه الله وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية حفظه الله ولدينا في الأمن العام وفي كل شرط مناطق المملكة إدارات تعنى بحقوق الإنسان وتهدف إلى أن تكون بوابة واسعة لكل المواطنين والمقيمين ان كان لهم أي شكاوى أو ان كان لهم أي اقتراحات أو أي تظلمات فنحن في مديرية الأمن العام نحرص على أن نتلقى كل ذلك وأن نبحثه وأن نتأكد من كل الإجراءات التي تقوم فيها أجهزة الأمن في الضبط وفي جميع الاستدلالات وفي جميع الأمور الوقائية والأمنية أن تكون تحت مظلة النظام وبدون أي تجاوزات لذلك ومتى ما ثبت أن لدينا أي قصور أو خلل فان أي رجل من رجال الأمن العام يتعرض للمسألة والتحقيق ويحاكم.

ورحب مدير الأمن العام بالضيوف وقال نرحب بكم مرة ثانية وبين أخوانكم وفي بلدكم الثاني ونحن نعتبر أنفسنا جميعا بلدا واحدا ومتساوون في كل الأمور ومتساوون في الحقوق والواجبات ولا نشعر أنكم في بلد اخر ولان نشر أيضا حينما نزوركم أننا في بلد اخر.
ولله الحمد مسيرة مجلس حقوق الإنسان تتطور وتصل إلى ما يهدف إليه قادتنا في هذا المجلس.
من جانبه: أكد مدير مكتب حقوق الإنسان بالأمانة مضحي العاردي في بداية كلمة له بهذه المناسبة أن كلمة مدير الأمن العام الفريق أول سعيد بن عبدالله القحطاني ما هي إلا ترجمة فعلية لطموحات أصحاب الفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون الذين كان نهجهم جميعا منذ البداية على تحقيق الأمن والأمان وادراج حقوق الإنسان في مجتمعاتنا. وأضاف:
وجاءت ترجمة هذا الأمر ترجمة فعلية بما رأوه بوضع جهة لحقوق الإنسان في الأمانة العامة وضمن هيكل الأمانة العامة لمجلس التعاون وبفضل من الله تبارك وتعالى وحده ثم بفضل جهود أخواني ممثلي الدول الخليجية كانت هناك بصمات إيجابية وهي تعد من الأمور التي نفخر بها جميعا فقد آثروا على أنفسهم أن وضعوا ميثاقا لحقوق الإنسان وكان أيضا موازيا له إعلان اخر لحقوق الإنسان وهو الإعلان الخليجي الأول وأبشر نفسي وأبشركم بأنه سيتم مباركته في القمة الخليجية القادمة باذن الله تعالى فضلا عن كثير من المشاريع التي تهم وتخدم حقوق الإنسان في مجتمعاتنا الخليجية وأنا على علم أن معاليكم كان أول المسئولين في الدولة الذين وضعوا إدارة لحقوق الإنسان في هذا المجتمع الطيب وفي نهاية كلمته سأل العاردي
الله أن يعم الأمن والأمان على المملكة العربية السعودية وعلى الكويت ومملكة البحرين والإمارات وقطر وعمان والجميع.
عقب ذلك شاهد وفد هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي فيلما وثائقيا جهود المملكة في حفظ الأمن وحفظ حقوق الإنسان سواء كان مواطنا أو مقيما على أرض المملكة عقب ذلك تجول الوفد في إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام حيث استمع الوفد لشرح مفصل من مشرف ادارة حقوق الإنسان بالأمن العام مدير مكتب مدير الأمن العام العقيد إبراهيم المنيع ومدير ادارة حقوق الإنسان بالأمن الرائد مظلي سعيد بن فرج المري على الية عمل الإدارة حيث كشفت الجولة عن استقبال إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام خلال عامي 1433ه / 1434ه (4324) ذات علاقة بما يقدم الأمن العام من خدمات وما تم معالجته من تلك الاتصالات التي شملت شكاوى أو ملاحظات أو استفسارات من مواطنين ورجال أمن ومقيمين بالمملكة (2481) عام (1433ه) و(1843) عام 1434ه ثم استمع الوفد لطريقة استقبال الشكاوى أو البلاغات بالادارة وآلية العمل عقب ذلك التقطت صورة جماعية للوفد.

استقبل رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول المجلس ..

العيبان: دول "التعاون" تنظر لحقوق الإنسان كخيار استراتيجي وعمل وطني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889573.html

الرياض - واس
استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة أمس، رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد الدكتور العيبان ما يربط دول الخليج العربية من علاقات وثيقة ومصير مشترك يحتم على الجميع العمل المشترك والتنسيق المستمر لتحقيق آمال وتطلعات قادة دول المجلس من أجل خدمة أبناء دول المجلس والمقيمين عليها، موضحاً أن القفزات اللافتة والتنمية الشاملة التي تشهدها دول المجلس في المجالات كافة تفرض المزيد من العمل والتعاون وتنسيق

الجهود لضمان استمرارية هذا التطور، ولتكون حقوق الإنسان بكل تفاصيلها حاضرة في هذا المشهد التنموي مسجلة نجاحاً وتفوقاً لا يقل عما يحدث في تلك القطاعات التنموية بشكل عام.
وقال: "إن دول مجلس التعاون بقياداتها الحكيمة وشعوبها المتطلعة تنظر لحقوق الإنسان بأنها خيار استراتيجي وعمل وطني هدفه خدمة الإنسان على ثرى هذه الأوطان التي اعتمدت حقوق الإنسان مبدأً ومنهجا وعقيدة، فدول مجلس التعاون الخليجي تتناول ملفات حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وفقا لواقع الحال التي هي عليه وبكل مصداقية وموضوعية بعيدا عن الانتقائية". وشدد على أهمية التعاون المستمر بين الأشقاء الخليجيين، مستذكراً كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- التي ألقاها في افتتاح اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتكون حافزًا ومؤشرًا لأي عمل يصبو إلى النجاح حين قال: إن التاريخ والتجارب علمتنا أن لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف، وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا.
وعُقد في هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل مع الوفود الخليجية برئاسة الدكتور بندر العيبان بحضور عدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها تم خلالها استعراض أعمال الهيئة والآليات التي تقوم من خلالها الهيئة على تنفيذ عملها والصلاحيات التي تحظى بها الهيئة. وأكدت الوفود الخليجية أهمية هذه الزيارة وما اطلعوا عليه من معلومات مهمة ستسهم في تطوير العمل في بقية مؤسسات حقوق الإنسان في دول الخليج.

"رجال أمن" يشكون زملاءهم ببلاغات "كيدية"

المري: جاهزون لاستقبال 720 مكالمة في وقت واحد

المصدر: جريدة الوطن 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169810&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد 04-12-2013 12:49 AM
فيما تلقت إدارة حقوق الإنسان بمديرية الأمن العام 4329 شكوى وملاحظة واقتراحا خلال العامين الماضيين، أبلغ "الوطن" مدير الإدارة عضو اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر الرائد مظلي سعيد المري، رصدهم لشكاوى "كيدية" قدمها رجال أمن ضد زملائهم، ومواطنون ضد ضباط وأفراد.
وأضاف المري "الشكاوى الكيدية تكاد تكون نادرة الحدوث، إلا أنها تحظى بالتعامل الجدي لمعالجتها"، لافتا إلى أن فريق عمل يستقبل البلاغات ويعمل على معالجة كل بلاغ على حدة سواء بالطريقة الآنية بالتفاهم مع مشرف الفترة، أوإحالة الموضوع للقسم المختص، كاشفا عن أن إدارته لا ترفع معاملاتها المتعلقة بالشكاوى ضد أفراد وضباط إلى أجهزة القضاء للبت فيها، إذ يتولى الجهاز التحقيق والتقصي والمحاسبة في حدود صلاحية مدير الأمن العام، أما إن كانت شكاوى من خارج صلاحيات مدير الأمن العام فترفع لجهات أخرى ويحال لها بشكل رسمي لتتخذ ما تراه مناسبا سواء قضائية أو غيرها.
وأعلن المري أن إدارته لديها القدرة على استيعاب 240 اتصالا و69 برقية هاتفية في وقت واحد، فيما يجري العمل على رفع الطاقة الاستيعابية لتلقي الاتصالات لنحو 720 مكالمة هاتفية في وقت زمني واحد.

كشف جهاز الأمن العام التابع لوزارة الداخلية عن تلقي إدارة حقوق الإنسان التابعة له 4329 شكوى خلال العامين المنصرمين، من بينها شكاوى كيدية، إلا أنها "نادرة الحدوث" بحسب المسؤولين، وتنوعت بين شكاوى قدمها رجال أمن ضد زملائهم، ومواطنون ضد رجال أمن وبعض من زوار المشاعر المقدسة.
وشدد مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني خلال زيارة وفد من هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي صباح أمس لمقر الأمن العام بالرياض، على أن "الأمن العام" يهتم بحقوق الإنسان سواء أكان مواطنا أو مقيما.

وأكد القحطاني على عدم وجود أي سياسة أو أي توجهات أو أوامر تصدر من ولاة الأمور لاختراق أي حق من حقوق الإنسان، مؤكداً أنه في حال إثبات قصور أو خلل، فإن أي رجل من رجال الأمن العام يتعرض للمساءلة والتحقيق والإدانة والمحاسبة على فعلته.

ووفقاً لمدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام، الرائد مظلي سعيد المري، فقد استقبلت إدارة حقوق الإنسان في الأمن العام خلال عام 1433هـ ما يقارب 2481 شكوى وملاحظة واقتراح، في حين تلقت الإدارة عام 1434هـ نحو 1848 اتصالا بانخفاض قدره 633 شكوى عن العام الذي سبقه، وأشار المري إلى معالجة جميع تلك الاتصالات التي تلقتها إدارة حقوق الإنسان، لافتاً إلى وجود بعض الشكاوى الكيدية، الأمر الذي يتطلب توضيح تفاصيلها إلى مقدم الشكوى استناداً للتنظيم الخاص بهذا الملف، مستدركاً بالقول إن الشكاوى الكيدية تكاد تكون نادرة الحدوث.

وكشف أن إدارة حقوق الإنسان المتصلة مباشرة مع مدير الأمن العام، لديها الاستيعاب بأن تتلقى ما يربو عن 240 اتصالا في وقت واحد، إضافة لتلقيها نحو 69 فاكسا في وقت واحد، وأكد المري أن الإدارة تسعى لرفع الطاقة الاستيعابية لتلقي الاتصالات لنحو 720 مكالمة هاتفية في وقت واحد.

.. استقبل رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول المجلس

العيبان: دول "التعاون" تنظر لحقوق الإنسان كخيار استراتيجي وعمل وطني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889573.html

الرياض - واس

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه بمقر الهيئة أمس، رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأكد الدكتور العيبان ما يربط دول الخليج العربية من علاقات وثيقة ومصير مشترك يحتم على الجميع العمل المشترك والتنسيق المستمر لتحقيق آمال وتطلعات قادة دول المجلس من أجل خدمة أبناء دول المجلس والمقيمين عليها، موضحاً أن القفزات اللافتة والتنمية الشاملة التي تشهدها دول المجلس في المجالات كافة تفرض المزيد من العمل والتعاون وتنسيق الجهود لضمان استمرارية هذا التطور، ولتكون حقوق الإنسان بكل تفاصيلها حاضرة في هذا المشهد التنموي مسجلة نجاحاً وتفوقاً لا يقل عما يحدث في تلك القطاعات التنموية بشكل عام.

وقال: "إن دول مجلس التعاون بقياداتها الحكيمة وشعوبها المتطلعة تنظر لحقوق الإنسان بأنها خيار استراتيجي وعمل وطني هدفه خدمة الإنسان على ثرى هذه الأوطان التي اعتمدت حقوق الإنسان مبدأً ومنهجا وعقيدة، فدول مجلس التعاون الخليجي تتناول ملفات حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وفقا لواقع الحال التي هي عليه وبكل مصداقية وموضوعية بعيدا عن الانتقائية". وشدد على أهمية التعاون المستمر بين الأشقاء الخليجيين، مستذكراً كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- التي ألقاها في افتتاح اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتكون حافزًا ومؤشرًا لأي عمل يصبو إلى النجاح حين قال: إن التاريخ والتجارب علمتنا أن لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف، وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا.

وعُقد في هيئة حقوق الإنسان ورشة عمل مع الوفود الخليجية برئاسة الدكتور بندر العيبان بحضور عدد من أعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها تم خلالها استعراض أعمال الهيئة والآليات التي تقوم من خلالها الهيئة على تنفيذ عملها والصلاحيات التي تحظى بها الهيئة. وأكدت الوفود الخليجية أهمية هذه الزيارة وما اطلعوا عليه من معلومات مهمة ستسهم في تطوير العمل في بقية مؤسسات حقوق الإنسان في دول الخليج.

إنشاء إدارة خليجية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131205/Con20131205659499.htm

عكاظ (الرياض)
أكد مدير الأمن العام الفريق أول ركن سعيد بن عبدالله القحطاني حرص ولاة الأمر، أيدهم الله، على تطبيق منهجية حقوق الانسان، مشيرا إلى أن التعليمات الصادرة من المسؤولين تؤكد عدم المساس بأي حق من حقوق الإنسان مواطنا ومقيما في أرض المملكة، تحت منهج واضح وصريح يستمد سياسته من الشريعة الإسلامية.
جاء ذلك لدى استقباله يوم أمس الأول وفدا برئاسة مدير مكتب حقوق الإنسان بالأمانة العامة لمجلس التعاون مضحي العاردي، ورؤساء أقسام هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي ضمن برنامج تبادل الزيارات بين وفود الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول الخليج.
من جانبه كشف العاردي عن أن القمة الخليجية المقبلة ستشهد الإعلان الرسمي بإنشاء إدارة لحقوق الانسان تابعة للأمانة الخليجية تحت ميثاق رسمي للدول الست (السعودية، قطر، الإمارات، عمان، الكويت والبحرين). وقدمت إدارة هيئة حقوق الانسان بالأمن العام خلال اللقاء عرضا مرئيا يتضمن دور المملكة في هيئة حقوق الإنسان ونشر تلك الثقافة على مستوى الأفراد المواطنين والمقيمين على حد سواء، والحفاظ على جوهر المواطن ومكتسباته، كما تضمن العرض المرئي الخدمات التي تقدمها إدارة الأمن العام في هذا الجانب المتمثلة بفتح قنوات مباشرة بين الإدارة والجمهور ومواكبة التطور وتحسين الخدمات التابعة للهيئة عبر إيجاد رقم موحد لاستقبال المكالمات على مدار اليوم.

حقوق الإنسان بالأمن العام: 4329 شكوى بينها بلاغات كيدية من رجال أمن ضد زملائهم

المصدر: 24 الاربعاء 1 صفر 1435هـ - 4 ديسمبر 2013م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/157099

أخبار 24
كشفت إدارة حقوق الإنسان بالمديرية العامة للأمن العام، أن الإدارة تلقت 4329 شكوى واقتراحا خلال العامين المنصرمين، تضمنت شكاوى كيدية ضد رجال أمن، بعضها مقدم من زملائهم، وبعضها من مواطنين وزوار، مضيفاً بأن الشكاوى الكيدية قليلة نسبياً.
وأوضح مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام عضو اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر الرائد مظلي سعيد المري، وفقاً لـ"الوطن" بأن إدارته لديها فريق عمل لاستقبال الشكاوى، ويتم التعامل مع كل شكوى على حدة.
وأكد المري أمس خلال زيارة قام بها وفد هيئة حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي لمقر الأمن العام بالرياض، بأن الجهات العليا لا تصدر أي توجيهات للمساس بحقوق الإنسان، مؤكداً أن رجل الأمن العام يتعرض للمساءلة وتتم محاسبته في حال ثبوت أي قصور أو خلل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"بعد توقيع محضره من "هيئة الخبراء" و"الشؤون الاجتماعية
الرفع للمقام السامي بتقرير المتابعة الثاني لإستراتيجية الإنماء الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/30/article888426.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

رفعت الشؤون الاجتماعية تقرير المتابعة الثاني لفريق الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي للمقام السامي بعد أن تم في هيئة الخبراء الانتهاء من إعداد التوصيات المناسبة وتوقيع المحضر المعد لذلك في جمادى الثاني الماضي، ورصد التقرير أهم مؤشرات الفقر المادي والبشري وأهم التطورات والإنجازات التي قامت بها الأجهزة المعنية ببرامج الانماء الاجتماعي.

«الإستراتيجية» قدمت تحليلاً لأداء الضمان والجمعيات الخيرية وصندوق تنمية الموارد البشرية

التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" تضمن البيئة العامة لجهود الانماء الاجتماعي التي شملت مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي والقرارات المتعلقة بالإسكان والبطالة والتحليل المقارن لمؤشر نوعية الحياة للمواطن السعودي، كما بين واقع الإنماء الاجتماعي ومؤشراته بما في ذلك مؤشر الفقر المادي خطوط الفقر ونسبة الفقراء وفجوة الفقر على مستوى المملكة ككل وعلى مستوى المناطق الإدارية ومؤشرات الفقر البشري مؤشرات التعليم، الصحة، الإسكان، التشغيل البطالة والخدمات العامة، كما شمل تحليل أداء مؤسسات الإنماء الاجتماعي كالضمان والجمعيات الخيرية والرعاية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية والبنك السعودي للتسليف والادخار.

وقدَّم تقرير المتابعة عبر النظرة المستقبلية، حلولاً اشتملت على برامج ومشروعات مقترحة في مجالات الإسكان والبطالة والشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم والخدمات العامة ونحوها.

التقرير شمل مؤشرات الفقر المادي والبشري في التعليم والصحة واقترحت حلولاً ومشروعات للبطالة والإسكان

ومن ناحية ثانية اشترك فريق الإستراتيجية مع وزارة الداخلية في دراسة حول التجمعات السكانية من الصفيح والعشش والخيام والصناديق الخشبية، حيث تم رصد التجمعات في أنحاء المملكة وبحث أسباب تواجدها وخصائص تلك التجمعات وخصائص ساكنيها والحلول المقترحة لمعالجتها وهي الدراسة التي تم رفع توصياتها من وزارة الداخلية للمقام السامي شهر شوال قبل الماضي.

وأعد فريق إستراتيجية الإنماء الاجتماعي دراسة بعنوان "أقل المواقع نمواً في المملكة " وتم فيها إعداد مؤشر مركب للإنماء الاجتماعي المكون من مؤشرات في مجالات الصحة والتعليم والخدمات والمساكن والبطالة ونحوها، وتم رصد بيانات تلك المؤشرات فغي كل تجمع سكاني يزيد عدد سكانه عن 100 أسره شاملاً جميع المدن والمحافظات والمراكز والقرى والهجر بالمملكة وأظهرت الدراسة أقل التجمعات السكانية نمواً بناء على معلومات دقيقة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عن الجوانب المختلفة لحياة المواطنين في تلك التجمعات السكانية.

محكمة الجنايات في بغداد تؤجل مرافعة أحدهم

لجنة طبية تحقق في تعرض 6 سجناء سعوديين للتعذيب..

بالعراق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888795.html

عرعر - جاسر الصقري

أجلت محكمة الجنايات المركزية في بغداد بدولة العراق الخميس مرافعة السجين السعودي محمد عبدالله حسن ناصر البالغ من العمر 30 عاماً والقابع في السجون العراقية منذ أكثر من أربع سنوات بتهمة الإرهاب لعدم ورود التقرير الطبي الذي يبين تعرضه للتعذيب.

وقال المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة الموكل بالترافع عن السجناء السعوديين في سجون العراق ل"الرياض" إنه تم تأجيل مرافعة السجين محمد الموقوف في سجن الرصافة الرابعة في بغداد لعدم ورود التقرير الطبي الذي يبين تعرضه لآثار تعذيب على جسده، مؤكداً أن هذا التقرير يخفف العقوبة من الإعدام إلى مؤبد أو خمسة عشر عاماً أو إفراج عنه بما أنه غير محكوم مسبقاً.

وأضاف أن رئاسة الادعاء بمجلس القضاء الأعلى بالعراق وافقت على وقوف لجنة طبية على حالة اثنين من السجناء السعوديين وهما (محمد عبدالله، وتركي عليوي عبدالله) والموقوفان حالياً في سجن الرصافة الرابعة، للاطلاع على وضعهما الصحي والقانوني والإيعاز إلى المحكمة المختصة بإحالتهما إلى اللجنة الطبية للتحقق من ادعاءات السجينين حول تعرضهما للتعذيب وسوء حالتهما الصحية، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المقصرين وإعلام رئاسة الادعاء العام بمطالعة مفصلة. وأوضح المحامي حامد أن أربعة سجناء سعوديين آخرين في انتظار موافقة رئاسة الادعاء لوقوف لجنة طبية على حالتهم الصحية، وستصدر الموافقة مع نهاية الأسبوع القادم.

وذكر أنه تم توفير نظارات طبية مساء الخميس لخمسة سجناء سعوديين يعانون من مشاكل في البصر بسجن الرصافة الرابعة ببغداد، وفي انتظار الموافقة من دائرة التسفيرات بالعراق لإدخال النظارات لهم، مشيراً إلى أن عددا من السجناء يطالبون مدير عام التسفيرات بالعراق مرتضى نعيم بسرعة دخول الأدوية والنظارات الطبية لحاجتهم لها، كما يطالبون بسرعة تفعيل اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والعراق.

ضمن توصيات للشورى على تقرير الشؤون الاجتماعية • " تكشف تفاصيلها

زيادة ضمان • المعيلة"وحماية المقيمين في ال • دور" من العنف وسوء المعاملة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888726.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

لم تنصف وزارة الشؤون الاجتماعية المرأة المعيلة لأسرتها ولم تقدم لها حقها من الرعاية المادية والاجتماعية، وهو ما جعل لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى تطالب بزيادة مخصص المعيلة من الضمان الاجتماعي والاهتمام بها ومساندتها في ما يحقق استقرارها الاجتماعي والأسري.

"زيادة المخصص" جاءت ضمن توصية ستخضع للمناقشة إلى جانب أربع أخرى للجنة الأسرة والشباب على التقرير السنوي للوزارة حصلت عليه الرياض أدرج على جدول أعمال جلسة الشورى العادية بعد غدٍ الثلاثاء.

ودرست لجنة الأسرة أداء الشؤون الاجتماعية خلال العام المالي 331434 ورأت أن الوزارة لازالت مثقلة بتولي مسؤولية تبعات عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية كالتسول وهروب الخادمات بدرجة تستنفد من مداخيل الوزارة ومن جهود منسوبيها ماحقه أن يوكل لغيرها من الوزارات كالداخلية والعمل.

فطالبت اللجنة بتكريس جهود الشؤون الاجتماعية للقيام بما يدخل تحت دائرة اختصاصها من مهام بشكل مباشر والسعي الجاد في اتخاذ الخطوات اللازمة في التخلص من بعض المهام والمسؤوليات التي هي من عمل غيرها من الجهات كالتسول وهروب الخادمات.

دعوة لتخليص الوزارة من مكافحة التسول وهروب الخادمات وإسنادها للداخلية والعمل

ولاحظت"الأسرة والشباب" تواضع عدد الجمعيات الخيرية المرخصة من الوزارة فحسب التقرير هناك 628 جمعية منها 39 نسائية كما تبلغ عدد المؤسسات الخيرية الخاصة 90 مؤسسة وهو رقم قليل جداً في بلد مترامي الأطراف.

ولأن الجمعيات الخيرية تشكل رافداً مهماً للعمل الحكومي فقد أوصت بأن تعمل الوزارة مع الجهات المسؤولة الأخرى في الحكومة على تشجيع قيام الجمعيات وتسهيل إجراءات إنشائها لتسهم من خلال برامجها ونشاطاتها في خدمة الوطن والمواطن في جميع مناطق الوطن.

تقرير الأداء يكشف تواضع عدد الجمعيات وبرامج تنمية المرأة والشباب والطفل

لجنة الأسرة والشباب التي تشكل فيها النساء أكثر من النصف ويرأسها الدكتور خالد بن إبراهيم العواد تدارست تقرير الوزارة ودعت الشؤون الاجتماعية إلى وضع الضوابط والإجراءات الصارمة لحماية المقيمين في دور الرعاية المختلفة من العنف وسوء المعاملة.

ورأت اللجنة أن الوزارة لازالت تشكو قصور إمكاناتها المادية والبشرية للقيام بهذه المسؤولية كما يجب، حيث اضطرت لمحاولات إشراك جهات هذه الفئة بأقصى درجات العناية والاهتمام وهي محاولات حسب تقرير اللجنة تنجح أحياناً ويجانبها التوفيق أحياناً أخرى.

وكشف تقرير الوزارة للعام الماضي عن تواضع وعدم كفاية البرامج الموجهة للتنمية الأسرية وتنمية المرأة والشباب والطفولة، ورغم أنها من البرامج الأساسية في عمل الوزارة فلم تخصص لها خلال عام التقرير سوى مبلغ أقل من

المليون ريال وهو زهيد في نظر لجنة الأسرة الشوريَّة ودعاها إلى التوصية بتوسيع الوزارة في البرامج المتخصصة في التنمية الأسرية وتنمية المرأة والشباب والطفولة كماً وكيفاً، وزيادة المخصص المالي لها لتحقق الأهداف المطلوبة منها.

• حملات التصحيح" كشفت عن • محاضن" العمالة المخالفة للنظام

أحداث • منفوحة" تفرض إعادة تأهيل الأحياء القديمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888645.html

الأسياح، تحقيق - سعود المطيري

قفز حي "منفوحة" إلى واجهة الأحداث المحلية والعالمية مؤخراً مستعيداً بذلك بُعده التاريخي، الأمر الذي جعل اسمه يتردد عبر العديد من وكالات الأنباء متصدراً منقولات مواقع التواصل الاجتماعي وأحاديث المجالس بطولها وعرضها، ليس مع طربيات شاعره الجاهلي "أبو بصير الاعشى" هذه المرة ومعلقته الشهيرة "ودع هريرة إن الركب مرتحل"، ولا معارك "دهام بن دواس" أو حتى سطوة "راع الأجرب" الإمام "تركي بن عبدالله" -مؤسس الدولة السعودية الأولى-، وإنما بسبب نوع من الشغب والفوضى الغريب على بلادنا ومجتمعنا من قِبل بعض المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل من أبناء الجالية "الأثيوبية" الذين سكنوا هذا الحي القابع في قلب عاصمتنا الحبيبة "الرياض"، فتكاثروا وتناموا داخله يحمي بعضهم بعضاً على مدى سنوات عديدة.

واللافت أن هذا الحيّ كان يُدار بواسطتهم ويتحكمون بالداخلين والخارجين منه وإليه محاولين بذلك الاعتماد على أنفسهم في قضاء حوائج ملحة يمكن أن تكشف وضعهم، لدرجة أن جهود التصحيح كشفت مؤخراً أن هناك قابلات وعيادات توليد متكاملة داخل الحي تُعنى بشؤون المخالفين الذين لا يستطيعون مراجعة المستشفيات؛ خشية إحالتهم إلى جهات التحقيق التي قد تطلب منهم أوراقهم الثبوتية، وبالتالي ينكشف أمرهم ويتم إبعادهم.

طفرة اقتصادية

كان هذا الحي إلى ما قبل (40) عاماً أحد أشهر أحياء "الرياض"، إن لم يكن أشهرها على الإطلاق ومن أكثرها حركة بأبنائه ونشاطاتهم المتعددة لا يشاركهم فيه سوى قلة قليلة من أبناء الجاليات الأخرى الذين ما لبثوا أن تطبَّعوا بطباعنا وسلكوا منهجنا؛ لأن قلتهم ووجودهم داخل الأغلبية من المواطنين وضعاهم تحت رقابتهم؛ فكانوا يداروهم ويخشون خدش حقوق مجاورتهم أكثر من خشيتهم من أي جهاز رقابي أو أمني، إلاّ أنه مع حدوث الطفرة الاقتصادية والتمدد الهائل للمدن لم تسعف هذا الحي العريق طريقة تخطيطه وتوزيع مرافقه ومساحات مبانيه التي بُنيت على قدر قناعة جيل كان يبحث عن الستر والكفاف، حتى أن مساحات بعض المباني لا تتعدى ال (80) أو ال (100) م2.

نحتاج إلى معالجة وضع الأراضي والعقارات المملوكة وهدمها ثم تخطيطها بطريقة حديثة

نهضة عمرانية

ومما لا شك فيه أن حالته تلك لم تكن لتسعفه على الصمود أمام طوفان النهضة العمرانية الهائلة التي شهدتها البلاد آنذاك؛ لذا لم يعد يفي بمتطلبات العصر وتطلعات جيل اتسع عنده حيز الرزق فبدأ يتطلع إلى ما هو أفضل وأرحب، وحالته هذه شبيهة بحال العديد من الأحياء العريقة التي رحل عنها ساكنوها؛ فتحولت بعض مواقعها إلى "مغارات" موحشة بعد أن هجرها أهلها الأصليون وحلَّ مكانهم غرباء سكنوا وتناسلوا وغيَّروا هُويتها، حتى أن من يدخل إلى هذا الحي من أهله أصبح يبحث عن ذاته وسط مزيج من الأعراق المتنافرة، فكأنه بذلك وسط حي من أحياء "أديس أبابا" أو "أنجامينا" أو غيرها من الأحياء الفقيرة!. ولنا أن نتوقع ماذا يمكن أن يحدث خلف كواليس هذا الحي ودهاليزه المظلمة ووراء أبوابه المغلقة التي أصبح الدخول إليها والتوغل فيها عصيَّاً حتى على الجهات الأمنية، ناهيك عن جرائم وسلوكيات ومخالفات ارتبط ذكرها دائماً بالأحياء العشوائية، ومن ذلك الجرائم الأخلاقية وترويج المخدرات وتصنيع الخمور والسحر والتزوير، وغير ذلك مما قد يخطر على البال من جرائم وسلوكيات دخيلة على مجتمعنا.

قنابل موقوتة

هذه الحادثة تحتم علينا دون شك الالتفات إلى العديد من الأحياء التي قد يحدث فيها ما حدث في حي "منفوحة"، وذلك على امتداد المدن والقرى والهجر داخل "المملكة"، حيث غفلنا عنها وأهملناها عقوداً طويلة؛ إلى أن تحولت بنوعية من يسكنها وما يدور بداخلها إلى "قنابل موقوتة" لا نعرف متى وأين ستنفجر، كما أنها غدت محاضن للمخالفين والمشبوهين وأرباب السوابق، ممن باتوا ينزوون داخلها آمنين مطمئنين، ثم لا يتورعون بعد ذلك عن ارتكاب أي سلوك أو ممارسة تدر لهم عائداً مهما كان، وليس أدل على ذلك من مصانع الخمور وعمليات تزوير بعض العلامات التجارية الشهيرة والماركات العالمية؛ من أجل استخدامها في ترويج بضائع وصناعات رديئة مقلدة ومضروبة، وذلك كما حدث في حالات بيع العديد من المواد الغذائية والدوائية والمنظفات والملابس وقطع الغيار، وغيرها.

جهود الرقابة

كل هذه الجرائم كانت تدار داخل "دهاليز" هذه الأحياء وسككها المظلمة التي بقيت بمنأى عن جهود الرقابة وبعيدة عنها، إذ كان معظم ما يتم كشفه منها يحدث عن طريق بلاغات من مواطنين اكتشفوها عن طريق الصدفة، والغريب في الأمر هو تلك الجرأة التي تنتهجها هذه العمالة عادة في محاولة لإخفاء جرائمها وتضليل أجهزة الرقابة أو الجهات الأمنية، وقد تكرر ذلك مراراً وتكراراً على نفس النهج، مع عدم وجود الرادع المناسب والمراقب الحاذق؛ لأن الكثير من هذه الجرائم تنتهي بأخذ التعهدات وإغلاق المحال لبضعة أيام، وقد يُنفَّذ ذلك وقد لا يُنفَّذ.

ولعلّي استشهد هنا بحادثة حادثة حصلت في "الأسياح" قبل عدة سنوات، وذلك عندما اكتشف أحد المواطنين أن بعض العمالة تذبح جمالاً مريضة في أحد الأماكن المهجورة وسط المحافظة قبل عرضها وتوزيعها على بعض المحال، وفي خلال ساعات قليلة وقبل أن تصل الشرطة نقل هؤلاء العمالة تلك اللحوم بعيداً عن المكان ونظفوا المخلفات ودهنوا جدران المباني الداخلية بعد أن عبأوا الغرف بالتبن، وفي تفاصيل الصدفة التي قادت الرجل لاكتشاف هذه المخالفة شيء من الطرافة، إذ كان قبل ذلك يطارد كلباً سائباً اختطف إحدى دجاجاته وفرَّ بها إلى هذا المكان، لدرجة أن بعض من علّق على خبر المخالفة حينها طلب أن يُسجَّل البلاغ باسم هذا الكلب السائب.

أماكن مهجورة

إن ما حدث في منفوحة لابد أن يضعنا على المحك نواجه مسؤولياتنا لاحتواء المشكلة والقضاء على جذورها ومسبباتها، ابتداءً من هذه الأماكن المهجورة التي يتخذها المخالفون والعابثون أوكاراً لممارسة ما يشاءون من مخالفات، وانتهاءً بآلية تأجير المساكن على العمالة، على أن يؤدي كل مسؤول أمانته في هذا الشأن بشكل يجعل بلادنا تضيق بأفقها واتساعها الجغرافي الكبير أمام أي مخالف أو عابث، خاصة أننا لن نحتاج إلى سن أنظمة جديدة؛ لان النظام موجود وواضح منذ عقود ويحتاج فقط إلى متابعة وتطبيق، ابتداءً من نظام وتوصيات البيوت المهجورة التي تشكل نوعاً من الخطورة أيّاً كان نوعها، بما في ذلك ما لدى البلديات والدفاع المدني من توجيهات تقضي بحصر هذه المنازل وتوجيه إنذار خطي للمالك بضرورة إزالتها أو معالجة وضعها خلال فترة زمنية محددة، وفي حال انقضاء المهلة دون استجابة يتم عمل رفع مساحي للعقار وتصويره ثم إزالته نهائياً وتسجيل تكاليف الإزالة على ذمة المالك، بحيث يدفعها مع أول مراجعة متى ما رغب في التصرف بعقاره. والى أن يتم ذلك يتوجب ترقيم وحصر المنازل في هذه الأحياء وضبط عملية عقود التأجير، مع ضرورة ربطها بوجود وصلاحية رخص إقامات العمال، وتزويد عُمد الأحياء ورؤساء المراكز في للهجر بصورة من العقد، وتحميلهم مسؤولية معرفة المنازل الخالية والمسكونة وهوية وطبيعة وجود من يسكنها.

إعادة تأهيل

والأهم من ذلك كله، فإن أحداث "منفوحة" لا بد أن تُعزز المقترح الذي يقضي بضرورة إعادة تأهيل الأحياء القديمة كهذا الحي وغيره، وذلك بعد أن تتم معالجة وضع الأراضي والعقارات القائمة والمملوكة، بحيث يتم هدمها وإعادة تخطيطها بطريقة حديثة أسوة بأيّ مخطط جديد، مع المحافظة على المعالم التاريخية إن وُجدت، ومن ثم الإفادة منها في إيجاد مساحات سكنية وتجارية وخدمية، وبالتالي نكون قد حققنا هدفاً آخر يقضي بالحد من التمدد السلبي الهائل للمدن، الأمر الذي يهددها بالترهل ويستنزف جهود وتكاليف الخدمات من ماء وكهرباء وسفلتة، وغيرها من الخدمات التي أنهكت ميزانية الدولة في العديد من المخططات.

اقتراح بتجميد ÷353× 6 أشهر وعدم تجاهل استشارة ÷الخاص×

دراسة: القرار يحقق إيرادات لـ "الموارد" ولا يوفر فرص وظيفية السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

غازي القحطاني ـ الرياض
اقتراح بتجميد "353" 6 أشهر وعدم تجاهل استشارة "الخاص"
اوصت دراسة حديثة أجريت على السوق السعودي بعنوان»دراسة أثر قرار زيادة تكلفة العمالة الوافدة على الاقتصاد الوطني ومنشآت القطاع الخاص» والمعروف بالقرار 353، بتجميده لمدة 6 أشهر، وأن تشكل «العمل» ومجلس الغرف السعودية لجنة تتألف من 7 أشخاص 3 من وزارة العمل، و3 من رجال الأعمال ورئيسًا للجنة من أحد رجال المجتمع من ذوي الخبرة ومن المعروفين باهتمامهم بالشأن العام لبحث تأثيرات تطبيق القرار.
وقالت الدراسة: إن قرار الزيادة من وجهة نظر مجتمع الأعمال أنه قرار أتخذ على عجل، حيث أن مؤسسات الأعمال لم تعط الوقت الكافي للإعداد اثار وانعكاسات التكلفة الإضافية.
وأشارت الدراسة، التي طلب أعدادها مجلس الغرف السعودية من قبل احدى الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والبحوث وحصلت «المدينة» على نسخة منها، إلى أن مجتمع الأعمال يرى أن القرار شهد خطأ في تصميمه ليشمل جميع منشآت الأعمال بشكل متساو، ويعتقد أكثر من 70 في المئة من رجال الأعمال أن القرار سوف سيؤدي إلى تضخم ويسبب تأخيرًا في إنجاز المشروعات المستمرة حاليًا، كما يعتقد نسبة كبيرة من رجال الأعمال أن القرار احادي تم أتخاذه دون تشاور مع مجتمع الأعمال، كما أنه لا يؤدي إلى إيجاد فرص وظيفية للمواطنين السعوديين، ولكنه سوف يحقق إيرادات لصندوق تنمية الموارد البشرية.
مؤسسات القطاع الخاص
وكشفت الدراسة أيضًا عن الاثر على مؤسسات القطاع الخاص، حيث ستتبنى غالبية مؤسسات القطاع الخاص نهجًا متوازنًا يتمثل في استبدال بعض العمالة الوافدة الزائدة بمواطنين سعوديين وأيضًا الاحتفاظ ببعض العمالة الوافدة الزائدة، كذلك سيختار مجتمع الأعمال الجمع بين الطريقتين، إذ أنه يرى أن بعض الوظائف غير قابلة للاستبدال بمواطنين سعوديين وأنه يرغب في تخفيض التكلفة الإضافية بقدر الإمكان، كما أشارت غالبية الشركات إلى أن القرار سيؤدي إلى زيادة تبلغ حولي 20 في المئة في التكاليف الإجمالية وانخفاض يبلغ حوالي 15 في المئة في الأرباح، كما تشمل الآثار المتوقعه للقرار التأخير في تنفيذ المشروعات ونشاطات الأعمال «زيادات في الأسعار» فقدان المناقصات الحكومية، الإغلاق الكامل أوالجزئي لبعض الأعمال.
زيادة الاسعار
أما عن الاثر الأقتصادي للقرار فقد ذكرت الدراسة بأنه يعتقد نسبة كبيرة 81 في المئة من مؤسسات القطاع الخاص أن القرار سيؤدي إلى زيادة في أسعار المنتجات والخدمات»معدل تضخم مرتفع في السوق»، وكذلك ترى أغالبية الشركات أن القرار سوف يؤدي إلى المزيد من البطالة في المملكة نظرًا عدة جوانب منها إغلاق أوتعليق أعمال الشركات الصغيرة والاستغناء عن خدمات بعض السعوديين لتغطية تكلفة العمالة الوافدة، كما أنه سوف يتسبب في النقص في الطلب الكلي لتعويض الزيادة في تكلفة العمالة الأجنبية الناتجة عن دفع رسوم العمالة الوافدة التي فرضها القرار وسيلجأ أصحاب العمل إلى تخفيض رواتب العمال والموظفين، وسيؤدي هذا إلى انخافض في الإنفاق الأستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب الكلي، كما أنه سوف ينظر إلى ارتفاع تكاليف العمالة كعائق ومانع للاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض

في مستوى الاستثمار الأجنبي ومستويات الاستثمار بشكل عام، كما أنه سيؤدي إلى تثبيط عزيمة المستثمرين المحليين ويثنيهم عن الاستثمار في الشركات المحلية.

عمالة غير مؤهلة

وأشارت الدراسة أن المشاركين في مجموعات العصف الذهني أورد عدد من النقاط حول هذا القرار، العمالة السعودية غير مؤهلة، ومعاهد التعليم السعودية باستثناء قله منها تنتج نوعية متدنية من الخريجين ذوي التخصصات غير المفيدة في سوق العمل مثل الآداب والعلوم الإنسانية، كذلك السعوديون غير راغبين في الانخراط في بعض الوظائف التي يرونها وضيعة بل هم أكثر رغبة في الالتحاق بالوظائف الحكومية، كذلك عدم توفر الفرص للسعوديات في بيئة العمل بالمملكة، كما ذكر جميع المشاركين في مجموعات العصف الذهني أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لن تستطيع الاستمرار في العمل على المدى الطويل بعد هذا القرار الجديد، كما أن قطاعات المقاولات والتشييد والنقل والتعليم هي أكثر القطاعات تأثرًا وقد بدأت بالفعل تتحمل خسائر بسبب التكلفة الإضافية.

كما أفردت الدراسة نتائج المقابلات الشخصية المتعمقة، حيث تعتقد مجموعة واحدة من المسؤولين الحكوميين أن القرار قد اتخذ على عجل ودون التشاور التام مع الغرفة التجارية ورواد الأعمال، إضافة إلى ذلك فإنهم لا يتفقون مع القطاع الخاص في أن القرار سوف يزيد من معدل التضخم رغم أنهم يرون أنه سيؤدي إلى خروج الشركات الصغيرة من السوق الأمر الذي يخفض المنافسة في قطاعات معينة ويؤدي إلى زيادة في البضائع والخدمات التي تقدمها هذه الشركات، كبار المسؤولين الحكوميين الذين تمت مقابلتهم خاصة في وزارة العمل يساندون القرار ويعتقدون أن معارضة القطاع الخاص للقرار ليست مبنية على أسس اقتصادية بل ناتجة من الطمع لا غير، كما أدى القرار إلى توتر العلاقة بين مجتمع الأعمال ووزارة العمل وقد بدأ بعض المسؤولين راغبين»على الأقل واحد منهم» في بذل مجهود للتوفيق بين الطرفين.

قطاع التشييد

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها القرار 353 أدى إلى توتر العلاقة العامة بين معظم صانعي القرار ومجتمع الأعمال خاصة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع التشييد خاصة المقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة هي الجهات الأكثر تأثرًا بالقرار، لم يؤد القرار إلى بناء وتحسين المهارات الفنية والإنتاجية للعمالة السعودية، كما سوف لن يؤدي القرار إلى إيجاد فرص وظيفية جديدة للمواطنين السعوديين، وسوف يؤدي كذلك إلى خفض هوامش أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة ويجعل حصول هذه الشركات على التمويل أمرًا أكثر صعوبة، كما سوف يؤدي القرار 353 إلى زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة للرسوم الإضافية التي يفرضها على الشركات، كما يجب أن يكون التدخل الحكومي في سير عمليات السوق الحر في حده الأدنى.

تأجيل التنفيذ

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها أن يقترح مجلس الغرف السعودية على وزارة العمل الخطوات التالية لحل مشكلة قرار 353، تجميد القرار لمدة 6 أشهر، أن تشكل وزارة العمل ومجلس الغرف السعودية لجنة تتألف من 7 أشخاص 3 من وزارة العمل 3 من رجال الأعمال ورئيسًا للجنة من أحد رجال المجتمع من ذوي الخبرة ومن المعروفين باهتمامهم بالشأن العام «ينبغي ألا يكون موظفًا حكوميًا ولا رجل أعمال»، تقوم اللجنة بمراجعة القرار وآثاره المختلفة وكيفية الوصول إلى حلول تحقق الأهداف التي رمت إليها وزارة العمل من هذا القرار من جهة، وتزيل عن القرار الآثار السلبية الواقعة منه على القطاع الخاص بجميع فئاته وشرائحه.

زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ووقف التوظيف الوهمي أوصت بها لجنة الموارد البشرية.. ويناقشها المجلس بعد غد

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

جابر المالكي - الرياض
زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين ووقف التوظيف الوهمي
يصوت أعضاء وعضوات مجلس الشورى في جلسة الشورى الثلاثاء المقبل على توصيات لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن تقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1433/1434هـ، حيث طالبت اللجنة التأمينات دراسة إمكانية زيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين تبعًا لارتفاع مستوى المعيشة في المملكة والبدائل الممكنة للتمويل، كما طالبت باتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على حالات التوظيف الوهمي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
وفي ذات الشأن، يناقش مجلس الشورى في جلسته العادية الحادية والستين التي يعقدها غدا تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن إعادة دراسة طلب تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ 30 وتاريخ 4 / 12/ 1384هـ. ويصوت المجلس على توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للعام المالي 1433/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات أثناء مناقشة التقرير ودعت اللجنة في ثلاث توصيات أن يتم دعم الميزانية السنوية للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء للوفاء بمتطلبات تطوير موقعه الإلكتروني، كما حثت اللجنة الرئاسة على استقطاب المزيد من الكفاءات العلمية المتميزة فقهيًا وبحثيًا، إضافة إلى وضع خطة لتطوير المكتبة السعودية التابعة لها.
وسيصوت المجلس على وتوصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تقرير الأداء السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي 1433/1434هـ وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات خلال مداخلاتهم على التقرير، ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن اتفاقية عامة بين حكومتي المملكة وجمهورية أفغانستان الإسلامية.
ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 1 وتاريخ 5/ 1/ 1421هـ والمقدم من أعضاء المجلس السابقين الدكتور عبدالله بخاري، والمهندس محمد القويحص، والمهندس سالم المري، بموجب المادة 23 من نظام مجلس الشورى. وفي جلسة المجلس العادية الثانية والستين التي تعقد يوم الثلاثاء القادم يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي 1433/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1433/1434هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والآثار للعام المالي 1433/1434هـ.
ويناقش تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مذكرة التعاون بين الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة وإدارة أمن النقل بوزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال أمن الطيران المدني.

د.موضي الخلف: 1٪ نسبة القضايا الاجتماعية للمبتعثين.. والملحقية تعالجها في إطار "السرية"

المنظمات الحقوقية لا تقدم حلولاً.. وتسوق أغلبها المبتعثة إلى فخ الخداع

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

علي السناني – واشنطن
الأحد 2013/12/01
د.موضي الخلف: 1% نسبة القضايا الاجتماعية للمبتعثين.. والملحقية تعالجها في إطار «السرية»
قللت مساعدة الملحق الثقافي بالملحقية الثقافية بواشنطن الدكتورة موضي الخلف «من نسب القضايا الاجتماعية الدائرة بين المبتعثين، مؤكدة أنها لا تتعدى 1% فقط من اجمالي القضايا، وهي نسبة تعد «قليلة» إذا ما قورنت بالأعداد الكبيرة، التي تدرس بأمريكا، وقالت إن القضايا تتباين بين مخالفة أنظمة الهجرة والخلافات الأسرية والقضايا المدنية والجنائية والمشكلات الصحية والسلوكية وعن آلية تعامل الملحقية والسفارة مع القضايا، قالت إننا لا تتعامل مع القضايا بآلية ثابتة، حيث إن لكل قضيه ظروفها الخاصة، التي يجب أن تُراعى في حلها، مُؤكدة أن الشيء المشترك لكل القضايا هو السرية حفاظًا على الخصوصية.
خطوط وحلول
وعن الخطوط العريضة في حل هذه القضايا قالت الدكتورة موضي الخلف، قبل البدء بشرح الخطوط العريضة أرغب بأن أؤكد بأن الملحقية والسفارة تتدخل قبل واثناء وبعد تدخل الجهات الأمريكية لحل المشكلة واحتواء الموقف قبل تفاقمه، أما عن الخطوط العريضة، فإذا كانت هي مشكلة زوجية، نقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، والعمل على حلها من قبل مختصين في الملحقية، فإذا نجحنا - وهو الغالب - نكون قد حافظنا على أسرة سعودية من التفكك. وأحيانا نقترح الابتعاد مؤقتًا عن بعضهم البعض لتهدأ النفوس ليبتعد كليهما عن أي مؤثرات سلبية، ولإعطائهما فرصة لإعادة التفكير بشكل مستقل ليتخذوا قرارهم النهائي، ثم نجتمع بهم ونرى كيفية تنفيذ قرارهم النهائي.
السفر أحيانا
وكشفت مساعدة الملحق الثقافي بواشنطن الدكتورة موضي الخلف أنه إذا كان قرارهم الانفصال، فإن الملحقية سوف تعمل على إنهاء الامر دون أي ضرر على الاخر، ولكن في حال وجود أطفال، فالأطفال سيسافرون مع الطرف العائد للمملكة، مؤكدة أن سبب ذلك هو حماية للأطفال من البقاء خارج الوطن وحرمان أحد الأبوين منهم.. وعرجت الخلف بالقول مشيرة إلى أن هناك حالات لجأت فيها الزوجة للمحاكم الأمريكية لمنع الأطفال من العودة للمملكة، مما يصعب أمر عودتهم للمملكة أو أحيانا يصر الأب على البقاء مع أبنائه لحين تخرجه مع إصراره على تطليق الزوجة غير الدارسة مثلا وهنا تحرم الأم من أبنائها لو عادت، وهذا الأمر الذي لا أحد يرتضيه، لذا قررنا بالتشاور مع وزارة التعليم العالي وسفارة خادم الحرمين الشريفين بواشنطون، ورأينا أن أفضل حل لهذه المعضلة هو أن يعود الأطفال مع الطرف العائد للمملكة، إلا إذا وجد صك حضانة مع الطرف المقيم للدراسة في بلد الابتعاث.
منظمات الخداع

ونصحت الخلف الزوجات عدم الذهاب للمحاكم الأمريكية والانسياق وراء منظمات أجنبية تقدم وعودًا وفي كثير من الأحيان يكون الدعم أقل مما توقعته المرأة . وكشفت الخلف أن كثيرًا من القضايا، التي أوصلتها الزوجات للمحاكم الأمريكية حكمت لها، ولكنها بالمقابل خسرت أشياء كثيرة، فمقابل حق اللجوء في أمريكا، الذي تحصل عليه الزوجة تلغى بعثتها، وهذا يعني توقف الصرف عليها من قبل الملحقية، وبالتالي توقف التأمين الصحي وذكرت الخلف أنه عند عودة الزوجة للمنظمات، التي دعمتها في بداية الأمر وتاجرت بقضيتها، تتنصل هذه المنظمة والقليل منها يوفر لهاعملا مهنيا بسيطا مثل التخديم في مطاعم أو عمل مكتبي داخل الجامعة وما شابه ذلك، لا يغطي مستلزمات الحياة الأساسية ودون تزويدها بأي تأمين صحي، حتى أن البعض منهن لا يجدن ثمن الأكل والدواء لأطفالهن، مما يعني خسارتها لكل شيء.

قصة «الصدمة»

وسردت الخلف تفاصيل الصدمة التي واجهتها مبتعثة، حيث صحت من وهم كلام المنظمات التي كانت تدعمها، فعادت لرشدها، وطالبت بالعودة للبعثة وأدخلت وسطاء لإرجاعها لزوجها، ولأن هدفنا الاحتواء تم التواصل عبر جهات مختصة مع الزوج وتفهم الأمر فعاد لأمريكا، وعادت البعثة للزوجة ولله الحمد يعيشون الآن في أفضل حالتهم.. لذلك نحن نسعى جاهدين أن لا تتعدى المشكلات الزوجية إطار الدوائر الحكومية السعودية، لأن هدفنا حفظ أبنائنا وبناتنا من هذا الوهم الذي يعيشونه، ومن خطر المستقبل الذي لا يدركونه، مُطالبة كل مبتعثة أن تنظر لنفسها في حال توقف الصرف عنها، وأهلها لا يستطيعون الصرف عليها، كيف ستكون حياتها ومن سيساعدها في توفير لقمة العيش لها؟ هل تتوقع أن المجتمع الأمريكي سيمد يد العون لها؟ هل تتوقع أن مالك السكن سوف يصبر عليها شهر دون أن تدفع الإيجار؟ هل تتوقع أن صاحب المتجر سيبيع لها دون أن تدفع مالا؟ هذه التساؤلات أطلب فيها كل الزوجة أن تفكر فيها قبل التقدم لأي محكمة أمريكية.

وأكدت الخلف أن الملحقية لا تقف مع طرف دون الآخر لذلك تسعى الملحقية لإرساء العدل في معاملتها مع القضايا الزوجية.

فقدان الولاية

وذكرت أن بعض الحالات، التي وصلت لهم كان الزوج يستخدم فيها صفة الولاية لإلغاء البعثة عن زوجته لوجود خلاف بينهما، فقامت الملحقية بالتواصل مع وزارة العدل لحل هذه المعضلة فتم الإفادة بأنه إذا كانت هناك قضية في المحاكم الشرعية بين الزوجين، فالزوج في هذه الحالة يفقد صفة الولاية، إلى أن تبت المحكمة في القضية، وبينت أنه تم رفع الأمر لوزارة التعليم العالي وتمت الموافقة على أنه في حال وجود مشكلة بين الزوجين واستغل الزوج صفة الولاية لإلغاء بعثة زوجته، فإنه على المبتعثة رفع قضية في المحاكم السعودية لتسقط صفة الولاية عن زوجها لتكمل بعثتها، مُؤكدة أن المبتعثة إذا رغبت فإنها تستطيع رفع طلب تأجيل والعودة للمملكة لإنهاء القضية ويمكنها البقاء للدراسة وتوكيل من ينوب عنها مع إمكانية تغيير المحرم للبقاء في بلد الابتعاث وفي حال طالبت المبتعثة من الجهات الأمريكية حمايتها جسديًا في عدم اقتراب زوجها لها، وهو ما يطلق عليه « Restraining order »، تعمل الملحقية جنبا مع الجهات الأمريكية لحمايتها، حتى يحكم القضاء الشرعي السعودي في قضيتها.

حالات الإدمان

وحول النسبة المتبقية من نوعية المشكلات التي تصل للملحقية، بينت د. الخلف أن هناك حالات إدمان لبعض الطلاب لجأت للملحقية لمساعدتهم وهي قليلة جدًا ولكن من باب حرص الملحقية والسفارة تم استحداث آلية للتعامل مع هذه الحالات. .

أولًا تم إنشاء إدارة جديدة في السفارة اسمها إدارة مكافحة المخدرات، تقوم بإيصال المدمن للعلاج في المملكة ومن ثم العودة لإكمال دراسته، وذلك بسرية تامة، أما في حال رغب بالعلاج هنا، فيتم توجيهه بالعلاج على حساب شركة التأمين اتنا، ويتقدم بطلب تأجيل بعثة في حال عدم المقدرة للعلاج والدراسة في نفس الوقت، ولأن تأجيل البعثة يتم فيها إيقاف التأمين، فنحن في الإدارة نقوم بالتوصية باستمرار التأمين الصحي له.. وبهذا يعود لنا مواطن صالح يخدم دينه ووطنه.

وكشفت الدكتورة موضي الخلف أنهم في طور إنشاء موقع إلكتروني للاستشارات النفسية والاجتماعية يحوي أخصاء نفسيين وأسريين، لمساعدة المبتعثين والمبتعثات في التغلب على المشكلات التي تواجههم أكانت إدمانا أو عنفا أسريا وغيرهم.. موضحة أن الموقع يتيح للمبتعثين والمبتعثات طلب الاستشارة دون ذكر الاسم ودون الرجوع للملحقية.

تأشيرة الـ BI

وعن المرافقين وحملة تأشيرة 1B و 2B الآباء والذين لا يسمح لهم قانون الهجرة الأمريكية بالجلوس أكثر من ستة أشهر داخل أمريكا.. أكدت الخلف أنه تم التواصل مع الـ وزارة الخارجية الأمريكية وتم استحداث آلية للرفع لهم للسماح لحملة هذا النوع من التأشيرات بالبقاء في أمريكا، موضحة أن الآلية الجديدة تتمحور حول تزويد المبتعثة بخطاب يوضح فيه أن

المرافق يصرف له مكافأة شهرية وتأمين صحي، بالإضافة لتذكرة سنوية للذهاب للمملكة والعودة لأمريكا، مُشيرة إلى أنه غالبًا ما تمدد تأشيرة الـ 1B و الـ 2B ليبقى مع المبتعثة طوال السنة دون أي مشكلات.

7 آلاف سعودي بـ ÷شهادات وهمية× و5٪ منهم نساء

د. الرويلي سرد لـ "المدينة" قصة سجين أمريكي يبيع "الماجستير والدكتوراة"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

رابط الخبر

نايف الحربي - الرياض

كشف عضو مجلس الشورى الدكتور موافق الرويلي عن وجود نحو 7 آلاف شخص بالمملكة يحملون «شهادات وهمية» بينهم مسؤولين في القطاعين العام والخاص واستشاريين ومدربين حصلوا عليهم من متاجر الكترونية تخصصت في بيع شهادات الماجستير والدكتوراه بمقابل مادي.

واستشهد الرويلى أمام ندوة «غواية الدال والشهادات الوهمية.. ودور المثقف» التي ينظمها ديوان دحام العنزي الأدبي الثقافي بالرياض بقصة حصول شخص على درجة الدكتوراه من جامعة «كولمبوس»، والتي كان رئيسها يديرها من سجن فيدرالي في الولايات المتحدة، لتورطه فى قضايا نصب وتزوير!

وأشار إلى انه تم ضبط الامريكي المدان بعد مداهمة شقته، ووجد داخلها أعدادا كبيرة من الشهادات، وكثير منها -مع الأسف- كان معدّاً للإرسال إلى المملكة،لافتا إلى وجود عدد من المندوبين السعوديين للجامعات الوهمية.

ورداً على سؤال (المدينة) حول نسبة السعوديات الحاصلات على شهادات وهمية قال الرويلي: ان نسبة الرجال اعلى ولكن هناك سيدات أعمال ومن يعملن بالتدريب والدعوة والديكور لديهن شهادات وهمية،وقال : «اعتقد أن السعوديات الحاصلات على شهادات وهمية فى حدود 5%»

وأوضح ان الولايات المتحدة الأمريكية هي من بدأت بتصدير الشهادات الوهمية إلى المملكة، من خلال المتاجر الإلكترونية، وقال: «ما زلنا نحارب أماكن بيع الشهادات الوهمية في المملكة، التي كان آخرها إغلاق شقة في حائل والقصيم لبيع شهادات عليا»، مطالبا بإجراءات عاجلة لمنع هذه الظاهرة الخطيرة.

وبين الرويلي إلى أن هناك مشروعا تمت الموافقة عليه في مجلس الشورى ضد حَمَلة هذه الشهادات، وتوصية بإنشاء مركز وطني لمعادلة وتوثيق الشهادات العليا.

من جانبه قال الكاتب حمزة لمزيني: إن وسائل الاعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي كشفت النقاب عن الشهادات الوهمية من خلال «الهاشتاقات»، التي تميزت بفضح أصحاب تلك الشهادات.

وبين أنه تعرض لسمسرة من قبل أحد المندوبين في أمريكا ليحصل على الدكتوراة مقابل الفي دولار فقط، مؤكداً بأن الولايات الجنوبية في أمريكا تشتهر ببيع الشهادات الوهمية.

وتحدث المزيني عن الجامعات السعودية، وقال: إن عليها أن تحذو حذو الجامعات الألمانية، التي قال: إنها لا تعترف بالتصنيف، كونها على ثقة بمخرجاتها.

وتطرق المزيني إلى «غواية حرف الدال»، وقال: إن غالبية الشعوب الخليجية طوال ثلاثين عاما، مفتونون بمظاهر ومحاباة هذا الحرف، لاسيما بعض الوجهاء، الذين يغضبون إذا تحدثت اليهم دون ذكر كلمة «دكتور»، مبدياً استغرابه من مثل هذه الأفعال، وقال: «الأمريكي يفرح إذا ناديته باسمه لأنه يفتح جميع الحواجز ما بين الطرفين، أما نحن فلا تستطيع أن تكلم أخاك إلا إذ قلت يا دكتور».

اما الدكتور سعد البازعي عضو مجلس الشورى فقال: إن الكشف عن الشهادات الوهمية في الوقت الحالي أمر (واجب)، لافتا إلى الحصول على مثل هذه الشهادات «جريمة أخلاقية تحتاج إلى الحل والعلاج».
ولفت إلى أن مستوى الدراسات الأكاديمية في الجامعات السعودية ضعيف، مبينا أن هناك كثيرا من الدرجات العليا التي تمنح، تحتاج إلى مراجعة.

المملكة تشارك دول العالم في الاحتفاء بيوم الإيدز العالمي اليوم

المصدر: جريدة المدينة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

واس-جدة
الأحد 2013/12/01
تشارك المملكة العربية السعودية اليوم دول العالم في الاحتفاء بيوم الإيدز العالمي الذي يصادف الأول من ديسمبر من كل عام بمنظومة من البرامج والأنشطة والدورات التدريبية والتثقيفية والتوعوية تحت مظلة وزارة الصحة ممثلة في البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بهدف إيجاد مجتمع واع يملك المقومات الثقافية حيال فيروس الإيدز الذي يفتك بالثروات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وقدرات العالم الشابة .
وأوضح وكيل وزارة الصحة للصحة العامة الدكتور زياد بن أحمد ميمش أن المملكة توسعت في إنشاء مراكز المشورة و (الفحص الطوعي) في مختلف المناطق والمحافظات وزيادة الوحدات المتحركة لإيصال الخدمات لمستحقيها، مما يساعد على اكتشاف الحالات المصابة بالايدز وإدراجها ضمن برامج الرعاية الصحية.
وأشار إلى أن الوزارة دأبت على إجراء العديد من الأبحاث والدراسات لبحث التطورات في مسار الايدز في المجتمع والتركيز في هذه الأبحاث على اتجاهين احدهما عام لأفراد المجتمع والآخر يركز على الفئات الأكثر عرضة، مشيداً بإطلاق المبادرة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لهذا العام التي تعني بزيادة إجراء فحص الايدز الذي يؤدي إلى زيادة اكتشاف للحالات المصابة بالفيروس دون علمهم وبالتالي يتيح أمامهم علاجهم بشكل مبكر .

فصل الخدمات عن 30 فندقاً بأجياد لإزالتها لصالح محطات القطار

قطان: نزع ملكية 1800 عقار لصالح هذه المحطات الأربع

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
رابط الخبر

علي العميري - مكة المكرمة تصوير: عبدالرحمن الفقيه
بدأت شركة الكهرباء ووزارة المياه وشركة الاتصالات السعودية في فصل التيار الكهربائي عن 30 فندقًا بمنطقة أجياد بالعاصمة المقدسة، تم نزع ملكيتها لصالح مشروع محطة قطار مكة المكرمة، وبدأ أصحابها في إخلائها من كل التجهيزات تمهيدا لإزالتها خلال الأسبوعين القادمين.
وأوضح وكيل أمانة العاصمة المقدسة المساعد المشروعات ورئيس لجنة تطوير الساحات الشمالية للحرم الشريف المهندس عباس قطان لـ«المدينة» أنه صدرت الموافقة في العام الماضي على اعتماد 60 مليار ريال لتنفيذ شبكة قطار داخل العاصمة المقدسة ترتبط بقطار المشاعر المقدسة وقطار الحرمين الشريفين لتسهيل الوصول إلى الحرم الشريف، وسيتم إيجاد أربع محطات للقطار الأولى في منطقة أجياد أمام فندق الشهداء والثانية في جبل المدافع والثالثة في منطقة

الغزة - شعب عامر، والرابعة في منطقة المسفلة، مشيرا إلى انه تم نزع ملكية (1800) عقار لصالح هذه المحطات الأربع وتمت إزالة 90% منها بعد أن قامت لجنة تقدير العقارات المشكلة من إمارة منطقة مكة المكرمة وأمانة العاصمة المقدسة وفرع وزارة العدل وفرع وزارة المالية وعقاريين من أصحاب الخبرة بتقدير تلك العقارات، تمهيدًا لصرف التعويضات لأصحابها بعد إكمال الإجراءات المتبعة، وعن شكوى بعض أصحاب العقارات من التأخر في صرف التعويضات خاصة أن بعضها عائدة لعدد من الورثة.

وأوضح قطان أن جميع مبالغ التعويضات متوفرة، وسيتم صرفها فور الانتهاء من الإجراءات المتبعة، ولكن بعض الصكوك لاتتوفر أطوال الأضلاع» الذرع»، ولذلك لم تصرف التعويضات لأصحابها وهذه العقارات تشكل نسبة قليلة مقارنة بعدد العقارات، التي تم نزعها لصالح مشروعات الساحات الشمالية والمشروعات التكميلية لها، مؤكدًا أنه تمت دعوة أصحاب العقارات لتقديم صكوك إثبات الملكية لإكمال إجراءات صرف التعويضات لأصحابها واطلاعهم على التقديرات التي تم تقديرها من اللجنة لأخذ موافقتهم عليها، مشيرا إلى أن النظام كفل لهم الاعتراض على التعويضات لدى المحكمة الإدارية.

وقال قطان إن هذه العقارات تم إعطاء أصحابها فرصة للاستفادة منها خلال موسم الحج الماضي وإخلائها بعد الموسم، مشيرا إلى أنه تم تكليف إحدى الشركات المتخصصة لإزالة هذه الفنادق بشكل سريع.

"التعليم العالي×: خطة لمكافحة الفساد في مرافق الوزارات والجامعات.. ومكافآت للمبلغين

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم1435هـ - 30 نوفمبر 2013م

رابط الخبر

سعيد الزهراني - الطائف

اعدت وزارة التعليم العالي استراتيجية جديدة لمكافحة الفساد في كل فروع الوزارة وقطاعاتها، حيث ابلغت الوزارة فروعها بذلك، وتتضمن الاستراتيجية اهمية العمل على اختيار المسؤولين في الادارات التنفيذية التي لها علاقة بالمال والصرف والشراء والمستودعات من الكفاءات المشهود لهم بالنزاهة والامانة والعدل وتدوير الموظفين دوريا، واختيار المسؤولين في الادارات التنفيذية التي لها علاقة بالجمهور بالكفاءة والامانة والعدل والتعامل الحميد مع المراجعين، والتأكيد على انهاء اجراءات معاملات المواطنين، والتأكيد على عدم التمييز في التعامل وعدم النظر الى المركز الوظيفي او الاجتماعي للمراجع والمساواة بين الجميع، وانجاز المعاملات حسب مبدأ الوارد اولا والصادر اولا، والتأكيد على الجميع بالالتزام بالانظمة والتعليمات، لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والرفع بالمقترحات والتوصيات التي تساهم في ذلك، والتي يُرى انها مناسبة للتثقيف سواء للمراجعين او المواطنين، والقيام باختبارات مستمرة لعينة عشوائية للتأكد من عدم تجاوز الانظمة والتعليمات، واتباع سياسة الباب المفتوح لتلقي الشكاوى المباشرة من الموظفين والجمهور، واعداد تقارير احصائية تحليلية دورية مصنفة عن اعمال الادارة ترفع للمسؤول الاول.

وتشير الاستراتيجية إلى أنه على الادارة العامة للمشروعات والمشتريات الحرص على القيام بدورهم وفق ما تقضي به الانظمة والتعليمات والتأكيد على منسوبيها القيام بتوحيد المشتريات والعقود وعدم تجزئتها الا عند الضرورة، واتاحة الفرصة العادلة والمتكافئة لكل المتنافسين، والإعلان عن كل العقود والمشروعات والمشتريات بكل وسائل الاعلان، وتكثيف اعمال الرقابة والقيام باختبارات احترازية مستمرة لاعمال الشراء والتنفيذ والاشراف، واعداد تقارير دورية ترفع للمسؤول الاول تتضمن تفصيلا وتحليلا لكل المشروعات والمشتريات والاستشاريين بالاسم والتاريخ والمبلغ والحالة واسباب التأخير، والحرص على قيام منسوبي الادارة بحضور الدورات التثقيفية في هذا المجال، والرفع بمقترحاتهم بشأن

تسهيل الاجراءات لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مع توفير صنودق للشكاوى والمقترحات في مدخل الوزارة يسلم مفتاحه لمكتب الوزير.
وأهابت الوزارة بكل منسوبيها والملحقيات الثقافية التعاون التام مع الجهات الرقابية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتزويدهم بكل البيانات التي يطلبونها والتعامل معهم كشركاء لتنفيذ خطة الوزارة، وسوف يتعرض للمساءلة كل من يثبت عدم تعاونه، مع تخصيص مكآفأة تشجيعية للموظفين والمراجعين والمقاولين وكل من يتقدم بقرائن تشير الى فساد أو تباين في المعاملة او مقترحات تساهم في حماية النزاهة وحماية المال العام من الضياع، وضمان تسهيل اجراءاتهم مع الوزارة ومعاملة شكواهم بسرية تامة.
كما تضمنت الاستراتيجية قيام ادارة الرقابة الداخلية وادارة المتابعة بالاضافة الى المهام الموكلة اليهم بالتأكد من تطبيق هذه الخطة ورفع تقرير دوري بذلك، والقيام بجولات ميدانية واعداد برنامج عملي معتمد لاختبارات وفحوصات مهنية علمية وفق ما تقضي به الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتضمنت الخطة أيضا إعداد دورات تدريبية مكثفة وقصيرة لكل منسوبي الوزارة بشكل مستمر، واعداد خطة عاجلة لمشروع مسابقة بحثية حول الموضوع على مستوى الوزارة ومستوى الجامعات، وفق لجنة تعتمد من الوزير او نائبة تشكل كل سنة ويحدد فيها الموضوع والمكآفأة التشجيعية للفائزين الثلاثة، كما تضمنت الخطة العمل على اعداد النشرات والمطويات التي توضح مخاطر الفساد.

العنف الطلابي يتجاوز المضاربات ويصرع معلماً

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
رابط الخبر

عبدالعزيز الحارثي - الطائف
تحولت بعض مدارس التعليم العام في بعض المناطق لساحات ملاسنات ومضاربات واشتباكات طلاب مع معلميهم بالأيدى والهراوات والسكاكين.. وأخيرًا بلغت حدًّا خطيرًا يتعذّر السكوت عليه، حيث أقدم أحد الطلاب على قتل معلم في إحدى مدارس محافظة صامطة متجاوزًا خطوطًا حمراء سابقة، حيث اعتدى طلاب على معلميهم بآلات حادة نقلوا على إثرها للمشافي لتلقى العلاج، كما أقدم آخرون على التلفظ على معلمين، وهشموا سياراتهم. ماهي دوافع هذا العنف المدرسي؟ وهل ثمة أسباب تعود إلى الأسر؟
-منشأ هؤلاء المعتدين- على الطاقم التعليمي بالمدارس؟ وهل هم ضحايا صراعات نفسية، واضطرابات عقلية؟ وماهو دور التربية والتعليم في إعادة الأمور إلى نصابها، حيث يرى البعض أن المعلم مسلوب منه الحق في تأديب طلابه.. بل يأمل آخرون في استحداث جمعية لحماية المعلم، والذي أصبح أوهى حلقات العملية التعليمية جراء هذه الاعتداءات المتكررة.
«المدينة» أجرت تحقيقًا موسعًا حول هذه الظاهرة الخطيرة في محاولة للوقوف على أسبابها ودوافعها ومدى إمكانية استئصالها من جذورها حتى تنعم مدارسنا ببيئة تربوية نظيفة ومعافاة من العنف اللفظي والدموي.
أسر محرضة على العنف
بداية يقول المعلم عبدالله البقمي: ظاهرة العنف ضد المعلمين تتقاسمها كافة مؤسسات المجتمع وأهمها الأسرة، حيث إن الدراسة «تأتي في سلم أولويات الأهل، متغافلين عن التربية وتهذيب الأخلاق لأبنائهم. ويضيف البقمي عند مشاهدة الأهل لتدني درجات أبنائهم يصفون المدرسة أنها «مضيعة للوقت ولا فائدة منها» وأن تدريس المعلمين «غير جيد»، دون أن يلتفتوا إلى سلوك أبنائهم، فضلاً عن أن كثيرًا من الأسر توصي أبناءها بالرد على المعلم إذا ما تعرّض له بأي شيء، حتى لوكان تأنيبًا لتقصيره في الدراسة أو لتعديل سلوك خاطئ لدى أبنائهم، وهنا لابد من الوقوف على مدى «الرعب» الذي أصاب جميع معلمي مدارس المملكة، والذين باتوا يتوجسون ممّا تكتبه لهم الأقدار يوميًّا في فناء المدارس.
رقابة أمنية في المدارس
أمّا المعلم فهد الزهراني فيقول: اعتداء الطالب على المعلم بشتمه أوضربه «ظاهرة مأساوية»، وأصبحت مؤخرًا في تزايد مستمر دون أي التفاتة من قبل وزارة التربية والتعليم للحد من هذه السلوكيات غير المقبولة من قبل طلاب المدارس تجاه

معلميهم، وطالب الزهراني وزارة التربية والتعليم أن تدرس وتعمم بمناهجها طريقة التعامل مع المعلم في ظل تنامي السلوكيات غير المقبولة وتعريف الطالب بدور المعلم وإقامة ورش عمل تحتوي جميع الطلبة والمعلمين للتواصل المستمر بينهم وفق ضوابط وشروط وشدد الزهراني على أن بعض الطلاب لا يهمهم الجانب السلوكي مطالبًا بوجود رقابة أمنية بشكل مستمر داخل المدارس.

جمعية لحماية المعلمين

سعيد الوقداني أحد معلمي الفصول الابتدائية: قال نفتقد كثيرًا في مناهجنا التعليمية أي موضوع أوملاحظة تشير إلى دور المعلم الذي فقد هيبته، وأصبح لا يملك إلاّ الدعاء: واستبشر الوقداني بوجود مقترح لجمعية لحماية المعلمين من الاضطهاد والعنف الطلابي، وقال يجب تفعيل مثل هذه الجمعية ومشاركة جميع مؤسسات المجتمع الأسرة والمعلم.

مهارات مفقودة

أمّا الطالب منصور الحارثي فيقول: يفتقد كثير من المعلمين مهارة إدارة الفصل، حيث لا يجيدها إلاّ بعض المعلمين الناجحين، وطريقة التعامل مع الطلبة وفي مثل هذه الحالة يحتاج لفن التعامل مع الطلاب داخل الفصل، وأوضح الحارثي يجب على المعلم دائمًا الاطّلاع على أساسيات علم النفس التربوي ليستطيع من خلال ذلك التعامل مع الفروقات الفردية بين الطلاب، مطالبًا وزارة التربية والتعليم بوضع دورات تثقيفية لمعلميها لتعريفهم بآلية وطريقة التعامل مع الطلاب داخل الفصل.

تجاوزات المعلم

ويضيف الطالب محمد المالكي: هناك عدد من المعلمين يخرج دائمًا عن صلب الموضوع ويعمد لإعطاء الطلاب مجالاً للكلام الجانبي في أمور لا فائدة لها، وعندما يتعوّد الطالب على ذلك يستسهل إحداث الفوضى في الفصل، بل يتطاول على المعلم ويذكر المالكي أن هناك عددًا من المعلمين تجاوزوا الخطوط الحمراء، وذلك بمشاركة الطلاب رحلاتهم الى الاستراحات وقضاء الوقت بعد انتهاء الدوام المدرسي ويدل ذلك على تجاوزات عديدة.

أسر تبجل العدوان

وبين الاخصائي النفسي فهد بن عبدالعزيز أن السلوك الجانح ربما يكون تعبيرًا بسيطًا عن مشاعر عدوانية موجهة للمجتمع، أوربما يكون استجابة لخبرة هلوسة أوهذيان، أو مجرد استجداء للرعاية والاهتمام والعلاج. وأضاف: كذلك نجد أن أوجه القصور التعليمية من قبل العجز عن القراءة ربما تعجل بظهور الانفجار بسبب مشاعر الإحباط من الأعباء المدرسية من ناحية وكوسيلة لتحويل الانتباه عن النقص والقصور من ناحيه أخرى، وحيث إن دافع الانحراف يكون ساكنًا لدى جميع الناس من الصغر لذلك نجد البعض يمكنه أن يسلك سلوكًا مضادًا للمجتمع كالاعتداء على معلميهم.

وقد ينشأ الشخص في بيئة اجتماعية تبجل النشاط العدواني والعنيف وتراه أسلوبًا سويًّا ومناسبًا للحياة، وهناك عوامل خارج الأسرة مثل الفقر والبطالة وصحبة رفاق السوء، ومشكلات وقت الفراغ والأثر السيئ لوسائل الاعلام وبرامج المحاكاة. وقد يفجر السلوك الجانح حدثًا ثانويًّا نسبيًّا كالأحداث الضاغطة مثل موت الوالدين أوارتباك الحياة الأسرية، أوأن يكتشف أنه متبنٍ.

المخدرات وراء جرائم العنف والقتل

وعن دور المخدرات قال: تقترن المخدرات بتفاقم سلوك الجانحين ممّا يهدد سلامة المجتمع وأمنه حيث لوحظ أن أغلب جرائم العنف والقتل يرتكبها متعاطو المواد المخدرة إمّا نتيجة للاضطراب النفسي والعقلي الذي تحدثه تلك المواد أوالرغبة في تدبير الأموال اللازمة للحصول على المخدرات.

إفلاس يطيح بهيبة المعلم

وأشار الدكتور عايض الزهراني عميد كلية المجتمع بجامعة الطائف إلى أن المدارس هي أصلا مؤسسات اجتماعية تضطلع بالدورالأكبر في صنع مجتمع خال من العنف وصياغة معايير وأنماط التفكير، ولا بد أن يتناغم أداء المدارس التربوية التعليمية مع إيقاع الحياة في المجتمع، ومع مستجدات الحياة المتغيرة، ولكن بالواقع فقد المعلم هيبته.. سقطت هيبة التعليم من جوانب عدة تتمركز في المعلم نفسه، وهناك أغلبية من المعلمين متميزون بقوة الشخصية والقيم النبيلة والقدرة على الاتصال والتواصل والاتقان بالجانب المعرفي ومواكبة المتغيرات والمستجدات المتلاحقة ويؤمن بنظرية التعليم مدى الحياة، وهناك العكس تمامًا من المعلمين وهم يحتلون المساحة الكبرى من فقدان هيبة المعلم ولا يدركون أنهم هم من يشكلون العقول والثقافات لأنهم مفلسون فكريًّا وثقافيًّا ولأنهم لا يعشقون مهنتهم ممّا نتج عنه ضعف وإخفاق أدّى إلى عدم احترام من الطلاب وتسبب في حالة العنف اللفظي والجسدي.

حصانة دبلوماسية

وتابع الزهراني حديثه: وزارة التربية والتعليم جزء من المسؤولية باختفاء الإجلال والتبجيل الذي كان للمعلم وأنه من حملة شعلة التنوير والتغيير للمجتمع ويرتقي به، بل أثقلت كاهله بالنصاب المكثف وعدم إجباره بالالتحاق بالدورات الداخلية والخارجية ولم تواكب حركة التطوير في الثورة المعرفية والتقنية الحديثة، ولم تمنحه كالمعلم في دول أخرى كاليابان مثلا يعطي المعلم حصانة دبلوماسية ومرتب وزير فلا بد من خلق الانتماء إليهم وشعورهم بالأمن والرضا الوظيفي، ويتفق الجميع من كان داخل دائرة التعليم أوطرح قضية العنف بالمدارس أنه لا بد لنا أن نرتقي بمدارسنا في فضاءات أكثر بداعًا وتحليلاً وتاثيرًا، لنعيد لهذه المهمة العظيمة السامية سمعتها.

لابد من محاسبة المعتدين

وقال مدير مكتب التربية والتعليم بشرق مكة الدكتور عبدالله ردة الحارثي العنف المدرسي ليس ظاهرة بالمدارس، ولكن هناك حالات خاصة، ولكن وجود هذه الحالات يتطلب معالجات تربوية مجتمعية تشترك فيها المدارس والأسر ووسائل الإعلام المختلفة وأئمة المساجد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة لتتظافر الجهود لنبذ العنف والقضاء عليه.

فالسلوك العدواني الصادر من فرد أو جماعة مرفوض ومستنكر، ويجب محاسبة من يمارسه بالأسلوب المناسب، ومن وجهة نظري أن من أنجع الأساليب لمعالجة مثل هذه الحالات التعرف على الأسباب المؤدية إلى العنف سواء كانت أسرية أوصراعات نفسية أواجتماعية أومادية وبحثها بسرية تامة ووضع الحلول المناسبة لها.

- نشر ثقافة التسامح والحوار والمناقشة واحترام الآخر، وهنا يتضح التكامل بين الأسرة والمدرسة والإعلام.
- ضرورة وجود النموذج القدوة قولاً وعملاً وخاصة الوالدين والمعلمين. مع ضرب أمثلة لمواقف ونماذج إسلامية بارزة.
- اشراك المتعلمين في ضبط النظام المدرسي.
- توضيح الحقوق والواجبات والعقوبات بشكل واضح ودقيق وتزويد كل فرد بها.

تطبيق اللوائح والأنظمة المنظمة للسلوك.

حظر السلاح الأبيض

وأكد الدكتور أحمد آل مفرح رئيس لجنة الشؤون التعليمية بمجلس الشورى في البداية يؤسفني ما وصل له الحال لبعض مدارسنا بصفتي معلمًا قبل أن أكون عضو مجلس الشورى، كنت في التعليم لسنوات طويلة أدرك تمامًا صعوبة وأهمية مجال التعليم ولا يتصدى لهذه الرسالة إلاّ أشخاص بمواصفات وقدرات عالية في كل المناحي، سواء كان في النواحي المعرفية أوالسلوكية، أوفي نواحي التربوية، ما شهدناه مؤخرًا من عنف بالمدارس يبدو لي أنها قضية نحتاج لنتوقف عندها. فالقضية تحتاج إلى مراجعة كثير من الملفات وأول هذه الملفات الملف الصحي للأطفال الناشئة بحيث نكشف هل هناك إشكالات يتعرض لها هؤلاء الناشئة من أمراض سواء نفسية او بدنية او اشكالات أسرية تعصف بهؤلاء ليرتكبوا تلك الجرائم، ثانيًا هناك ضياع واضح لدور الأسر، فالأسرة غائبة تمامًا إلاّ فيما ندر عن أوضاع أبنائهم وبناتهم كيف يستطيع ولي أمر أن يبرر أنه لا يعلم أن ابنه يستخدم أو يحمل سلاحًا أبيض أوغيره، بالنسبة للجهات الأمنية لماذا تتساهل في تفتيش السيارات للبحث عن الأسلحة البيضاء أو الخطيرة، مثلما تحرص على تفتيش السيارات بحثًا عن المخدرات وغيرها، ونهمل موضوع السلاح، وفي شأن متصل دور بوابة المدرسة مفقود يجب أن يكون هناك فحص كبير العنف ليس في الشارع إنما يحدث داخل المدرسة فنحن نمر في الحقيقة بأزمة كبيرة ان لم تتضافر الجهود لوضع دراسات ولجنة عليا برئاسة وزارة التربية والتعليم من المختصين وأصحاب القرار لبحث هذه المشكلة.

جريمة مركبة لابد من استئصالها

ومن جانبه أكد المتحدث الرسمي للوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أن إعادة النظر في اللوائح والإجراءات بالوزارة هي عملية مستمرة ومتواصلة لا تغيرها أحداث طارئة في هذه المرحلة، بلا شك الاعتداء على المعلمين أوالإساءة لهم حتى لوكانت لفظية أوشيئا من هذا القبيل هي محل استياء من مسؤولي وزارة التربية والتعليم والقائمين على العملية التربوية والتعليمية، وجاري العمل على الحد منها ومتابعتها من خلال اللوائح التي تضبط السلوك والمواظبة داخل مدارس التعليم العام. فاللوائح تتم مراجعتها وتذهب بعدها للميدان للتطبيق، وتأتي التغذية الراجعة للوزارة من الميدان لتعديل وتطوير اللوائح. تشكيل لجنة عليا؛ لأن هذا الموضوع جدير بالدراسة، مع الأسف هناك أسئلة تطرح هنا ماذا أعددنا للشباب في تقضية أوقات فراغهم لماذا يسلم الشاب سيارة وعمره 15 أو 16 سنة هذه قضايا يجب أن نحرص عليها، نريد وقفة جادة شبعنا من التصريحات والندوات نريد عمل لجنة علمية عملية تتصدّى لهذه الإشكالية والدولة لها تجارب عدة في موضوعات كثيرة هذا الموضوع لا يقل عن موضوعات درست في لجان عليا هو صمام أمان لمستقبل واعد للأجيال القادمة لم أتوقع في يوم من الأيام أن يتطاول طالب على المعلم بالكلام ناهيك عن قتله هذه جريمة مركبة لابد من وقفة ولا نحاول إيجاد مبررات، مجلس الشورى قام ببعض الدور لكن نحتاج إلى نظرة شمولية أكثر «نحتاج لحل عاجل وسريع» لان مشكلة العنف من أهم المشكلات التي نحتاج أن نصل إلى جذورها ونحلها كما استطاع بفضل الله القضاء على الإرهاب.

اللواء الماجد: تسليم مركز الإيواء للمديرية العامة للسجون..خلال يومين

"أمن المنشآت» تحتفل بتخريج عدد من الدورات الفنية للحماية

المصدر: جريدة المدينة السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
رابط الخبر

عبدالرحمن السليس - الرياض
أوضح اللواء الركن سعد بن محمد الماجد قائد قوات أمن المنشآت والقائد الأمني والإداري لمركز إيواء جامعة الأميرة نورة سابقًا، في تصريح (للمدينة) أنه خلال يومين سوف يسلم مركز الإيواء للمديرية العامة للسجون لتباشر فيه اختصاصها وفقًا للتعليمات للتعامل مع مخالفي النظام، وذلك بعد أن وجه وزير الداخلية، اللواء الماجد بالقيادة الأمنية والإدارية لمركز الإيواء بمشاركة عدد من القطاعات الأمنية، حيث تم توفير القوة اللازمة من ضباط وأفراد وأليات واتخاذ ما يلزم لاستكمال الإجراءات التي كانت قائمة. وأوضح أن قوات أمن المنشآت تعمل على تحقيق التكامل الأمني مع كافة القطاعات الأمنية لتوفير الأمن والحماية لمنشآت الوطن وفقاً لما يتطلع إليه سموه الكريم. جاء ذلك عقب رعايته احتفال قوات أمن المنشآت أمس بتخريج المرحلة الأولى من دورات منظومات الحماية للعام التدريبي 1434-1435هـ بمركز البرامج التطبيقية بالإدارة العامة لمنظومات الحماية، حيث بلغ مجموع الدورات 29 دورة تخصصية، بالإضافة إلى دورات قيادية ودورة مكافحة الإرهاب الموجهة للمنشآت وتنمية مهارات مشغلي المنظومات الفنية وتشغيل تجهيزات الحماية الفنية والمحمولة وتشغيل عربات الحماية الفنية وصيانة التجهيزات الفنية وتطبيقات الحاسب الآلي في تشغيل المنظومات. بدأ الحفل بآيات من الذكر الحكيم ثم كلمة لمدير الإدارة العامة لمنظومات الحماية العميد عبدالله بن محمد العمري أوضح من خلالها أن رعاية قائد قوات أمن المنشآت للحفل امتداداً لما حظيت وتحظى به الإدارة العامة لمنظومات الحماية من دعم ومساندة أسوة ببقية الإدارات الأخرى، موضحاً أن عدد الخريجين بلغ 422 ضابطاً وفرداً.

المفتي لـ "الصحة": امنعوا الأطباء من الكشف على المتوفيات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658442.htm

أيمن الصيدلاني (المدينة المنورة)
طالب سماحة مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، وزارة الصحة بضرورة أن يتم الكشف على النساء المتوفيات في المستشفيات من قبل طبيبات، ومنع قيام الأطباء

الذكور بذلك، وأكد في خطاب رفعه للوزارة أن حرمة المسلم ميتا كحرمته حيا. وأوضحت مصادر لـ«عكاظ» أن خطاب سماحته جاء بناء على ما ورد إليه من شكاوى بشأن قيام الأطباء بالكشف على جثامين المتوفيات من النساء في المستشفيات للتأكد من سبب الوفاة، وكذلك الأطباء الشرعيين الذين يقومون بتشريح جثث المتوفيات لكشف غموض القضاية الأمنية والجنائية، وما يترتب على ذلك من كشف لعوراتهن. وأضافت المصادر بأن سماحته رغب من القائمين على وزارة الصحة التأكيد على المستشفيات بأن حرمة المسلم ميتا كحرمته حيا، وبالتالي لا يجوز للأطباء من الرجال الكشف على جثامين النساء المتوفيات بل يجب أن يتم ذلك من قبل النساء مثلهن حسب المعمول به في تغسل الموتى.

إلى ذلك، أكد وكيل وزارة الصحة للخدمات العلاجية الدكتور عبدالعزيز بن محمد الحميضي، أن الوزارة اطلعت على خطاب سماحته وتم تعميمه على كافة مديريات الشؤون الصحية في مناطق المملكة للاطلاع والتأكيد على المختصين لديهم بمراعاة أن يتم الكشف على جثامين الموتى من النساء من قبل الطبيبات قدر الإمكان.

• الاستئناف" تلزم • النقل" بإعادة تثمين العقارات المنزوعة

• المظالم" يفصل في 15 قضية لتعويضات قطار الحرمين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658655.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

يفصل ديوان المظالم خلال أيام في 15 قضية جديدة تتعلق بتعويضات قطار الحرمين بعد أن رفعت للتأمل وإصدار الحكم عقب إغلاق المرافعة، حسب ما كشفته مصادر مطلعة لـ«عكاظ»، مشيرة الى أن محكمة الاستئناف الإداري أيدت 7 أحكام جديدة تلزم وزارة النقل بالغاء التثمينات التي قدرتها لجنة التعويضات. وحكمت المحكمة بإعادة التثمين من جديد لعقارات نزعتها الوزارة لصالح مشروع قطار الحرمين يملكها مواطنون ومواطنات رفعوا دعوات قضائية طعنا في تثمين وزارة النقل لتلك العقارات. كما نقضت محكمة الاستئناف 7 أحكام مماثلة وقررت إعادتها بملاحظات للرد عليها من قبل المحكمة الادارية.

وأفادت المصادر أنه تم تزويد وزارة النقل بنسخة من الأحكام التي اكتسبت القطعية بعد أن أصبحت نهائية واجبة النفاذ لتتولى الوزارة تنفيذها وتعيد تثمين العقارات بسعر عادل حسب أسعار السوق.

وكانت المحكمة الإدارية بديوان المظالم أصدرت عددا من الأحكام الابتدائية في ملف تعويضات قطار الحرمين وتم رفعها الى محكمة الاستئناف الإداري للتدقيق في تلك الأحكام التي قضت بإلزام وزارة النقل بإعادة تثمين بعض العقارات المنزوعة لصالح مشروع قطار الحرمين، معتبرة قيمة التعويضات غير منصفة لأصحابها.

وحسب لوائح الدعوى فإن أصحاب العقارات اعترضوا على تقديرات وزارة النقل في تثمين عقاراتهم، ورأوا أنها غير منصفة. ورد ممثل وزارة النقل على الدعاوى بالقول إن جميع التعويضات قدرها مختصون وتراعي الأسعار الحالية مشددا على سلامة موقف الوزارة ومطالبا بصرف النظر عن تلك الدعاوى.

واستعانت المحكمة بلجنة التثمين في الغرفة التجارية الصناعية للاستئناس برأيها في تقدير التعويضات، وأجابت على على المحكمة بخطابات سرية عقب الوقوف على العقارات محل الخلاف.

تطبيق نظام المرافعات الجديد على الدعاوى التي لم يفصل فيها

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658436.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أكدت القواعد المنظمة للأنظمة القضائية الجديدة (نظام المرافعات الشرعية، الاجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم) على تطبيق هذه الانظمة على الدعاوى التي ما تزال منظورة في المحاكم ولم يتم الفصل فيها.
واستثنت القواعد المواد المعدلة للاختصاص بالنسبة إلى الدعاوى المرفوعة قبل نفاذ الانظمة الجديدة والمواد المعدلة للمواعيد بالنسبة إلى الميعاد الذي بدأ قبل نفاذها، والنصوص الناشئة أو الملغية لطرق الاعتراض بموجب تلك الانظمة.
وأكدت القواعد انه في حالة تعدد العقوبات التعزيرية المقضي بها بتعدد الاحكام والقرارات، فإن المحكمة العليا تختص باصدار حكم بالعقوبات اللازمة، وفق ضوابط تحددها الهيئة العامة للمحكمة العليا.
وألغت الانظمة الجديدة الالفاظ الواردة في ما يتعلق بمواد الانظمة التجارية والعقارات وهيئات تسوية الخلافات العمالية.
وجاء في التنظيم الجديد الخاص بنظام المرافعات الشرعية ما نصه «لا يخل نفاذ هذا النظام بما نصت عليه آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم في ما يتعلق بالفترات الانتقالية».
وأكدت التعليمات على استمرار المحكمة العليا في تولي اختصاصات الهيئة الدائمة في مجلس القضاء الاعلى المنصوص عليها في الانظمة الصادرة قبل نفاذ نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية الواردة في النظامين السابقين بالنسبة الى الاحكام الصادرة في القضايا الداخلة في اختصاصات محكمة التمييز التي تباشرها حاليا محاكم الاستئناف.

تصنيف محطات الوقود إلى4 فئات في اللائحة الجديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658500.htm

مفرح السبيعي (الرياض)
أصدر صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية، قرارا باعتماد اللائحة الجديدة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة التي أعدتها الوزارة في إطار البرنامج الشامل لتحسين وضع مراكز الخدمة ومحطات الوقود على الطرق الإقليمية، وتضمن القرار إلغاء كل ما يتعارض مع اللائحة الجديدة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة من أحكام أو إجراءات سابقة.
وأوضح وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للشؤون الفنية المهندس عبدالعزيز بن علي العبدالكريم، أن اللائحة الجديدة لمحطات الوقود ومراكز الخدمة تتضمن تصنيف المحطات إلى أربع فئات وفقا لمساحتها وموقعها وطبيعة الخدمات

الأساسية والاختيارية التي تقدمها وتحديد الاشتراطات الخاصة بمواقع إنشاء هذه المحطات والمراكز، والمعايير التصميمية للمحطات من حيث الشكل العام واشتراطات السلامة والحفاظ على البيئة والتخلص من النفايات.
وتشمل اللائحة الجديدة معايير دقيقة لتوزيع محطات الوقود ومراكز الخدمة جغرافيا بما يحقق الانتشار الأمثل داخل المدن والقرى وعدم تسببها في أي إزعاج أو إعاقة لحركة المرور أو إضرار بأي منشآت مجاورة لها، كما تشمل عددا من الاشتراطات لتسهيل حركة المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
وأضاف: أن اللائحة تتضمن كذلك الاشتراطات الخاصة بالحصول على تراخيص إنشاء محطات الوقود ومراكز الخدمة وكذلك، الاشتراطات الخاصة بتراخيص التشغيل.
وحددت اللائحة التزامات كل من المرخص له بالبناء والمكاتب الهندسية أو الاستشارية المؤهلة المشرفة على إنشاء هذه المحطات والمراكز وكذلك التزامات مشغل المحطة، بالإضافة إلى آليات المتابعة والمراقبة للمحطات للتأكد من التزامها بهذه الاشتراطات وتقييم مستوى الخدمة في المحطات ومراكز الخدمة من خلال نماذج أعدت لهذا الغرض، كما تتضمن إجراءات ضبط أي مخالفات والعقوبات المقررة بحق المنشآت المخالفة وإجراءات إغلاق المحطات المخالفة بصفة مؤقتة أو نهائية.
وأشار إلى أنه تم توجيه جميع الأمانات والبلديات بالعمل باللائحة الجديدة، بالإضافة إلى أنه تم عقد عدد من الاجتماعات مع وكلاء الأمانات ومدير إدارات الرخص لمناقشة سبل تطبيق ما تضمنته اللائحة من اشتراطات وفق آليات عملية وخطط زمنية محددة.
ودعا المهندس عبدالعزيز العبدالكريم جميع أصحاب محطات الوقود ومراكز الخدمة القائمة إلى الاستفادة من مهلة العامين التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الخاص بتحسين وضع محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية، في تصحيح أوضاعها وفقا لما تنص عليه اللائحة الجديدة بما في ذلك التعاقد مع إحدى المنشآت المؤهلة من قبل الوزارة، لإدارة وتشغيل وصيانة محطات الوقود ومراكز الخدمة على الطرق الإقليمية.
وأكد أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أعدت آلية متكاملة لمتابعة تطبيق اللائحة بالتنسيق مع إمارات المناطق، تتضمن إغلاق المحطات ومراكز الخدمة التي لا تتجاوب مع ما يطلب منها لتصحيح أوضاعها وعدم السماح بإعادة فتحها وتزويدها بالوقود إلا بعد تنفيذ كافة الاشتراطات الواردة في اللائحة.

»تأهيل المدينة": لا صحة لوفاة معوق بمبيد حشري

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658455.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
نفى مدير مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة أحمد السناني ما تردد عن وفاة معوق من منسوبي المركز في العشرينات من عمره بسبب تعرضه لمبيد حشري، وقال لـ«عكاظ» «لا صحة لهذا القول ولا توجد أي حالة وفاة في المركز».
وكان قد تردد أن المعوق توفي بعد أن دخل الى المكان الذي يتواجد به بعد رشه بمبيد حشري أثر على صحته المعتلة بالأساس، فسارع القائمون على المركز بنقله للمستشفى إلا أنه فارق الحياة.
يذكر أن المركز شهد العامين الماضيين وفاة سبع حالات قالت وزارة الشؤون الاجتماعية على لسان وكيلها عبدالله اليوسف في حينه إنها طبيعية، بينما توفيت حالة ثامنة عندما تسلل معوق عبر البوابة الخلفية للمركز في غفلة من الحراس ليسقط في حفرة مشروع صرف صحي وتوفي في الحال، وانتهت التحقيقات التي تمت مع طاقم المركز إلى إعفاء مسؤولين..

مبنى للصحة النفسية بالمدينة الطبية في الرياض

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658465.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
كشف مدير عام الإدارة العامة للخدمات الطبية للقوات المسلحة اللواء الطبيب سعيد بن محمد الأسمري أنه تم إنشاء مبنى الصحة النفسية في الرياض في مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية وأن المشروع في مرحلة التشطيبات النهائية وسيكون جاهزا خلال 6 أشهر.
وبين خلال افتتاحه المؤتمر الدولي الثاني للطب النفسي تحت عنوان اضطرابات المزاج الذي تنظمه مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية ممثلة في قسم الطب النفسي أن المبنى يحتوي على عدد كبير من الأقسام يصل إلى حوالى 95 غرفة وجناحا تهتم بعلاج الحالات المزمنة والحادة وسيكون لأول مرة على مستوى المملكة أن يحتوي المبنى على قسم تنويم خاص بالأطفال والمراهقين كما يحتوي على قسم للرعاية النهارية ويهتم بعلاج الأمراض النفسية والعقلية وعلاج الإشكالات النفسية.

10٪ من الأطفال يميلون للعنف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131201/Con20131201658620.htm

طالع الأسمري (الجبيل)
أشار المستشار الأسري خالد بن محمد الأسمري إلى أن إحدى الدراسات أثبتت أن 10 % من الأطفال في سن العاشرة يميلون إلى العنف وليس شرطا أن يكون بشكله الجسدي بل العنف بألوانه ومظاهره المختلفة.
وأضاف لاشك أن الطفل يرى والده أو والدته أو أحد إخوانه يتعامل بشكل عنيف ما يجعله قدوة له في المستقبل ويجعل الفكرة تنمو لديه ما يؤثر سلبا على حياته. واعتبر موضوع التربية من أصعب الممارسات الحياتية التي يقابلها الإنسان، وأعني الذين يجعلون لأسرهم مكانا هاما في حياتهم، ويلونها نسبة كبيرة من أوقاتهم لتنشئتهم بشكل جيد يوافق قدراتهم وينمي ميولهم ومواهبهم في جو أسري محفز على العطاء والاستمرارية.
وقال للأسف الوطن العربي لم يتتبع الكثير من القضايا السلوكية لدى الشباب بالدراسة العميقة المؤصلة علميا وموافاة الجهات الرقابية وذات الاختصاص بنتائجها ووضع الحلول المقترحة التي تساعد في بناء جيل قادر على فهم ذاته، فبعض الأسر لا تفيق إلا وابنها في مرحلة شبابه قد اتجه للمخدرات ويبحث عن طوق نجاة، وهنا تختلف ردات الفعل فلا ينسى الأب الذي تعامل مع سلوك ابنه بالضرب حتى الوفاة لأنه لم يعود نفسه ضبط سلوكه أولا في الاستجابة للمثيرات الخارجية، ومن ثم البدء في التعامل معها وفقا لمنهجية واضحة.

والده طالب مدير "صحة الطائف" بالتحقيق ومحاسبة الممرضات بالصور.. ممرضات يغلقن فم رضيع بشريط لاصق لمنعه من البكاء

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 محرم 1435هـ - 4 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/glKfde

سمران القثامي- سبق- الطائف:
رصد والد طفل رضيع يعاني ارتفاع إفرازات الغدة الكظرية، بالإضافة إلى وجود فيروس في الدم منوّم بمستشفى الأطفال بمحافظة الطائف، تصرف ممرضات قسم الحضانة، الذي أثار دهشته واستغرابه، بعد أن وجد طفله الرضيع مكمماً بشريط لاصق على فمه ووضعت إحدى الممرضات سدادة في فمه لمنعه من البكاء في الحضانة بطريقة تخلو من الرحمة والإنسانية.
وأضاف والد الرضيع أحمد العتيبي لـ"سبق"، أنّ رضيعه كاد يختنق بسبب إغلاق الشريط اللاصق لفمه، وكذلك السدادة التي وضعت لمنعه من البكاء، على الرغم من معاناته المرض الذي أنهك جسده.

وقال العتيبي" إن تصرف ممرضة الحضانة في مستشفى الأطفال، كاد يفقدني عقلي عند رؤيتي تكميم ابني بطريقة تخلو من الرحمة، ما تسبب في مشادة كلامية بيني وبين الطاقم التمريضي، الذي هبّ مسرعاً لإزالة الشريط اللاصق، لإنهاء المشكلة".
وأضاف "العتيبي" أنّه فوجئ مرة أخرى بوضع الشريط اللاصق في فم الرضيع، اعتقاداً من الممرضات أنّه قد انصرف وغادر المستشفى.
وطالب والد الرضيع عبر "سبق"، مدير الشؤون الصحيّة بمحافظة الطائف الدكتور معتوق العصيمي، بالتحقيق في القضيّة، وإنصافه ومحاسبة الممرضات في قسم الحضانة، علي الطريقة اللامسؤولة في التعامل مع بكاء الرضيع، ومحاولة حبس أنفاسه.

سعودي محكوم بالإعدام.. "جسد" يسكن السجن و"صوت" يصدح خارج "الزنزانة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 و محرم 1435 هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/577615

جدة - عائشة جعفري
يقبع خالد (29 عاماً) في زنزانته منذ عام 2008 بانتظار القصاص منه بسبب قتله شخصاً إثر مشاجرة بينهما. وليس له في محبسه من رفيق سوى جدران زنزانته، والسجان الذي يتفقده من حين لآخر، وهاتف متحرك استطاع عبره الاحتفال بذكرى بلوغه عامه الـ29 من خلال برنامج التواصل «واتساب»، ليصبح بذلك معبره الوحيد لتخطي القيود التي تحاصر

حريته. «خالد» شقيق لفتاتين شابتين «يتيمتين»، ينفذ عقوبته الجزائية وفقاً للقانون لقتله أحد الأشخاص إثر شجار بينهما دفاعاً عن النفس، وفقاً لما ذكرته أسرته. «خالد» سجين سعودي منذ عام 2008، وتم إرجاء تنفيذ حكم العفو عنه أو قتله. ويعد خالد الأصغر من شقيقتيه سناً والأكبر ألماً. واحتفل بعيد ميلاده الـ 29 في «صالة» (مجموعة العائلة في برنامج التواصل «واتسآب»)، «بشموع» إلكترونية وعلب هدايا «وهمية»، بعدما أصبح هاتفه المتحرك وسيلة الاتصال الوحيدة التي تربطه بالعالم الخارجي، ورقمه هو خانة وجوده بينهم، ويصبح بها مجرد صوت بعد أن كان حاضراً بجسده.

لكن الوجه الآخر لهذه القضية الذي غاب عن أذهان الكثيرين أن هذا الصوت المحبوس يمارس كل تفاصيل حياته على رغم العزل اللاإرادي والبعد المكاني، في أخذ رأيه في كل ما يخص هاتين الشقيقتين في جميع أمور حياتيهما من تعليم وسفر وزواج وسكن وأدق شؤونهما الأخرى. هذا الرابط أضاف إلى صوت شقيقته نادية حزناً وهي تتحدث عن تفاصيل يومها بمشاركة خالد سجنه، وانضمامه إلى حرية حياتها عبر حوارات الرسائل ومحادثات الهاتف المتحرك، الذي يصل سعر الجهاز العادي منه في السجن إلى 25 ألف ريال، لحاجة السجين إليه وصعوبة توصيله إلى الداخل. وتتذكر أحد المواقف الذي وصفته بالأكثر ألماً، قائلة: «بقي هاتفي مفتوحاً مدة ثلاث ساعات في يوم زفاف أختي الكبرى، ليشاركنا تفاصيل تلك الليلة التي كانت الدموع أبرز الحاضرين فيها بعد أن أخذت رأيه في المتقدم إليها».

القانون لا علاقة له بالمشاعر ولا بالوجوه الأخرى للمتهمين، ولا بكونهم أشقاء حنونين أو آباء عطوفين أو حتى أصدقاء أوفياء، هذا ما تعترف به نادية، لكنها ترى أن هناك جوانب إنسانية تغيب عن حقيقة السجين الظاهرة يعرفها المقربون إليه فقط.

وأضافت: «يوم الجمعة هو الأكثر رعباً قبل أن يصدر الحكم، بانتظار قرار ورثة القتيل، إذ بقينا ثلاثة أعوام يرعبنا هذا اليوم، لأننا لا نعلم هل ستشرق شمس السبت على أخي (خالد) أم سيكون ضمن من تم إعدامهم، وينتابني قلق كبير عند تأخره في عدم الرد على رسائلي، وأستعيد أنفاسي عند وصول أول رسالة منه تطمئن قلبي إلى أنه بخير». وعلى رغم السيناريوات المتوقعة وغير المتوقعة، تبقى أمنية نادية لحظة عناق تجمعها بشقيقها خالد خارج أسوار السجن، الذي بات يمنعها من زيارته في شكل دائم خوفاً عليها وحفاظاً على مشاعرها من الكلمات الجارحة أو الوقوع في مواقف محرجة.

بالأدلة.. الفساد الجماعي في مجتمعنا

المصدر: جريدة سبق الاثنين 1 محرم 1435هـ - 4 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/1t1aCd

أبو لجين إبراهيم

الصورة الشائعة للفساد في المجتمعات العربية هي مرادف للرشوة، حيث يأخذ الموظف الحكومي مالاً أو شيئاً عينياً نظير تسهيل مهمة للمواطنين، سواء كان لهم الحق في تلك الخدمة أم لا، في غفلة عن الأجهزة الرقابية الموكل لها الحفاظ على المال العام.

ومن الصور الشائعة كذلك أن يأخذ الموظف الحكومي، مهما كان موقعه في سلم العمل الإداري في المؤسسة، ما ليس له بحق، سواء في ذلك الأموال النقدية أو العينية وما في حكمها، ومن ضمن ذلك استغلال النفوذ في الوصول إلى ما ليس له بحق من أموال الدولة أو المواطنين.

ولكن الواقع أن هناك صوراً للفساد هي أعمق من ذلك وأشد خطراً على المجتمع، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الفساد الجماعي، حيث يتواطأ جمع من الموظفين العامين على هدر موارد الدولة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يحقق صالح المجتمع.

والمشكل أن هذا النمط أو النوع من الفساد الجماعي والعلني يتم دون مؤاخذة أو ملاحقة، أو حتى معاتبة، من الجهات الرقابية الموكل لها الحفاظ على أموال الشعب، ولا يحظى بأهمية تذكر في الصحافة ووسائل الإعلام، التي من المفترض أن تكون عيناً رقيبة على الوطن.

ونذكر بعض الأدلة على هذا النمط الشائع من الفساد في مجتمعنا..

المثال الأول في استهلاك الكهرباء، حيث طالبت شـركة الكهرباء السعودية باتخاذ عدة إجراءات فعلية للحد من الهدر في استهلاك الكهرباء للجهات الحكومية الذي بلغ قرابة الثلاثة بلايين ريـال.
وبحسب ما جاء في تحقيق ميداني، نقلاً عن محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج الدكتور عبدالله الشهري، فإن أحد أسباب عدم فاعلية الترشيد في الكهرباء هو أن المباني الحكومية لا تدفع فاتورة الكهرباء، بل تدفعها وزارة المالية، لافتاً إلى أن تخصيص موازنات محددة لكل إدارة حكومية تلزمها بدفع الفواتير يحفز المسؤولين على الحد من الهدر الذي بلغ قرابة الثلاثة بلايين ريـال.
وأوضح التحقيق مستنداً لتقارير شركة الكهرباء أن كمية استهلاك القطاع الحكومي كاملاً في مدينة الرياض للعام الماضي بلغ 8553725 ميجاوات بقيمة 2.2 بليون ريـال، فيما استهلكت المدارس الأهلية في العاصمة للفترة نفسها ما قيمته 10 ملايين ريـال. (صحيفة الحياة، الأربعاء 30 أكتوبر 2013).
المثال الثاني، الهدر في وزارة التربية والتعليم، حيث أشارت مصادر في الوزارة إلى وجود نحو خمسة آلاف مدرسة عدد طلاب إحداها لا يتجاوز 50 طالباً، وهو ما يعني وجود هدر مالي ضخم في تعيين المعلمين والموظفين الإداريين.
ناهيك عن الهدر المباشر في مستودعات التربية، الناجم عن سوء حفظ وترتيب الكتب الدراسية. (صحيفة الاقتصادية، الخميس 9 رمضان 1434 هـ، الموافق 18 يوليو 2013 العدد 7220).
المثال الثالث من وزارة الصحة، حيث كشف تقرير خاص بالوزارة عن وجود هدر في الموارد المالية التي يتم صرفها على تشغيل المستشفيات الصغيرة سعة 50 سريراً، التي تمثل 43% من مستشفيات الوزارة، وما مجموعه 16% من عدد الأسرة.
وذكر التقرير أن تقييم الوضع الذي أجرته وزارة الصحة لمستشفيات الـ 50 سريراً كشف عن أن نسبة إشغالها منخفض جداً بسبب عزوف المواطنين عن التوجه إليها، لتواضع مستوى الخدمات الطبية المقدمة فيها، وكذلك عدم وجود أطباء استشاريين بها. (صحيفة الوطن، 2012/1/29م - 1433/3/6هـ).
وهذا التقرير قارب السنتين، وحقيقة لا نعلم هل اتخذت الوزارة إجراءات تصحيحية لوقف هذا الهدر أم أن التقرير صار حبيس الأدراج وبقي الواقع كما هو؟
المثال الرابع في قطاع البناء والتشييد، حيث كشف مختصون عن هدر مالي في المشروعات يبلغ 60 مليار ريال سنوياً بسبب مقاولي الباطن والمكاتب الهندسية وسوء التنفيذ للمشروعات، وكذلك الهدر في استخدام المواد في صناعة التشييد، مع عدم وجود عقود تحمي جميع الأطراف بالشكل الصحيح. (الاقتصادية السبت 10 ربيع الثاني 1433 هـ، الموافق 3 مارس 2012م، العدد 6718).
المثال الخامس في قطاع الزراعة، حيث كشف الدكتور خالد الفهيد وكيل وزارة الزراعة لشؤون الزراعة، عن ارتفاع معدلات الهدر في المواد الغذائية في السعودية، وضرب مثلاً بما يهدر في يوم المزارع بسوق شمال الرياض بنحو 50 طناً، وقال هذا مؤشر على حجم ما يتم إهداره من مواد غذائية في المملكة. (الاقتصادية، الأحد 1435/1/20هـ. الموافق 24 نوفمبر 2013، العدد 7349).
ما تم ذكره هو فقط نماذج لبعض صور الفساد الذي نمارسه بصورة جماعية، ونتلظى بناره كذلك بصورة جماعية، وما خفي منها كان أعظم.. ومنها حديث المجالس العامة والخاصة عن تشبيك الأراضي بدون وجه حق وسرقة البعض من المال العام.

قضية فسخ نكاح في شهر.. والرياض تتصدَّر666

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 1 محرم 1435هـ - 4 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/01/1011145

الرياض – جبير الأنصاري
كشفت إحصائية لوزارة العدل عن تسجيل المحاكم السعودية 666 قضية فسخ نكاح منذ بدء العام الهجري الجديد، في جميع مدن ومحافظات وقرى المملكة، وذلك لأسباب عدة.

وتصدرت الرياض القضايا بـ 144 قضية فسخ نكاح، تلتها جدة بـ 110 قضايا فسخ نكاح، ومكة المكرمة بـ 94 قضية فسخ نكاح، ثم المدينة المنورة بـ 44 قضية فسخ نكاح، والطائف بـ 32 قضية فسخ نكاح، والدمام بـ 31 قضية فسخ نكاح.
وسجلت بريدة 20 قضية فسخ نكاح، والخبر 18 قضية فسخ نكاح، وخميس مشيط 17 قضية فسخ نكاح، والأحساء 14 قضية فسخ نكاح، و 13 قضية فسخ نكاح في كل من تبوك وحائل، و9 قضايا في حفر الباطن، و 8 قضايا في عنيزة.
وسجلت نجران وصبيا 7 قضايا فسخ نكاح لكل منهما، والحرث ورفحاء 6 قضايا لكل منهما، ثم القطيف وسكاكا وجازان بـ 5 قضايا لكل منها.
أما أبها والخرج والجموم والقريات والرس وعرعر فسجلت 4 قضايا فسخ نكاح لكل منها، والعلا وتيماء 3 قضايا في كل منهما، والمجمعة والخفجي ورأس تنورة ودومة الجندل والدرب وأحد المسارحة بقضيتين فسخ نكاح لكل منها.
وأخيراً سجلت قضية واحدة في كل من الباحة والدرعية وينبع وضمد والبدائع والنامص والرفيعة والشقيق والمزاحمية ورجال ألمع والدوادمي وطبرجل وشقراء.
وكانت «الشرق» نشرت تقريراً مماثلا في وقت سابق باحصائية عن عدد حالات الطلاق التي سجلتها محاكم المملكة خلال أول أسبوعين من بدء العام الهجري الجديد بعدد 682 قضية طلاق في جميع المناطق بواقع 57 قضية يومياً، تصدرتها مكة المكرمة بـ 92 قضية، فيما لم تسجل أي قضايا طلاق في جدة.

نصف نزيلات "أربطة جدة" لا يستحققن الإقامة

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169375&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي رصد عدد من الباحثات الاجتماعيات من جمعية الإحسان لرعاية الإنسان خلال جولات فجائية نفذنها بغرض متابعة مدى استحقاق النزيلات للسكن داخل الأربطة الخيرية بجدة، وجود نحو 50% من النزيلات غير مستحقات للإقامة، وأن أغلب النزيلات من جنسيات مختلفة ومخالفات لنظام الإقامة.
وأكد مصدر مطلع لـ"الوطن"، أن التقرير الذي أعد من قبل الباحثات، كشف أن أغلب الساكنات لديهن مساكن وأسر وقد يكون لهن دخل مالي، ومع ذلك يستغللن الأربطة الخيرية ويحرصن على البقاء بها، إلى جانب أن جمعية إحسان والشؤون الاجتماعية تلقتا عددا من الطلبات الخاصة في وقت سابق من سيدات سعوديات أرامل ومطلقات يرغبن في الإقامة بالأربطة الخيرية وتنطبق عليهن شروط الاستحقاق، إلا أنه لم تلب طلباتهن وما زالن على قائمة الانتظار.
وأضافت المصادر أن جمعية إحسان بعد الاطلاع على تقرير الباحثات الاجتماعيات والذي يشمل عددا من التجاوزات، سعت لتطبيق خطوة إيجابية لتنظيم السكن داخل الأربطة الخيرية في جدة، ويتمثل ذلك في تطبيق لائحة دور رعاية المسنين التي أقرها مجلس الوزراء واعتمدتها الشؤون الاجتماعية وتعد هذه الخطوة الأولى من نوعها التي تطبق على الأربطة الخيرية في منطقة مكة المكرمة وقد بدئ ذلك في 3 أربطة خيرية في جدة.
وأكد رئيس مجلس جمعية "إحسان" لرعاية الإنسان الخيرية بمكة المكرمة عصام أبوزنادة، أن الجمعية ستعمل خلال الأيام المقبلة، على تطبيق لائحة دور رعاية المسنين التي أقرها مجلس الوزراء واعتمدتها وزارة الشؤون الاجتماعية والمتضمنة شروط الإقامة في دور رعاية المسنين، ومنها أن يكون المقيم أو المقيمة سعودي الجنسية، ويكون قد بلغ سن الستين، وذلك إذا اثبت البحث الاجتماعي الحاجة إلى شموله بخدمات الدار إلى جانب أن هناك عددا من الشروط التي تتضمنها اللائحة لكي تتمكن المستحقة من الإقامة بداخل دور الأربطة الخيرية.
وأضاف أن اللائحة التنظيمية لدور رعاية المسنين لها أثر كبير في تسهيل عمل الجمعية وتسهم في تركيز الاهتمام بكبار السن فقط، مما سينعكس إيجابيا على مستوى الخدمات المقدمة لهم، مشيرا إلى أن مصير من لا ينطبق عليهن شروط اللائحة التنظيمية الجديدة من النزيلات المقيمات في الأربطة الخيرية، هو منحهن مهلة أقصاها شهر لمغادرة الدار.

وأفاد بأن الجمعية لديها العديد من طلبات التسكين في الدور وستقوم في الأيام المقبلة بالتواصل مع من تنطبق عليهن شروط اللائحة التنظيمية فور الانتهاء من الإخلاء وستعمل على تسكين المستحقات منهن بالتعاون مع الشؤون الاجتماعية.

وأشار إلى أن جمعية الإحسان لرعاية الإنسان الخيرية تقوم على رعاية كبار السن من الجنسين في أماكن وجودهم وتقدم لهم العديد من الخدمات والبرامج الاجتماعية والصحية والتوعوية والترفيهية والدينية بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، كما تهتم بالدور الإيوائية وعمل تجديد وصيانة شاملة لها، حيث تم خلال العام المنصرم عمل تجديد كامل لكل من رباط المغربي بتكفل كامل من أوقاف بيت المغربي أشرف عليه ناظره الشيخ عبدالوهاب المغربي، ورباط النوري تكفلت به شركة "البيك"، كما تعمل الجمعية خلال هذا العام، على تطوير الدور الإيوائية داخليا من حيث الإدارة الداخلية لها وإيجاد مساحة داخل كل دار لتكون بمثابة متنفس للساكنات لتبادل أطراف الحديث أو القراءة.

"مشتكي "نزاهة" يطالب "المظالم" بنشر "صحيفة الدعوى

انتقد كسر "مكافحة الفساد" حاجز السرية.. وقال: لجأت لكم من منطلق وطني

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169455&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي

في تعليقه على تصريحات المتحدث الرسمي لديوان المظالم بندر الفالح، جدد المواطن فهد الشبيب تأكيده على رفع قضية ضد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" في ديوان المظالم، وأنه يمتلك إثباتات قاطعة.

ورغم أن "نزاهة" اعترفت في بيانها بتلقيها بلاغاً من المواطن المذكور، وإخضاعه للدراسة من قبل مختصين لديها وتم التواصل معه، إلا أن الشبيب، أوضح أنه لم يتلق أي اتصال من "الهيئة"، مطالباً إياها بالكشف عن ما تمت دراسته حيال قضيته، وتابع: "لا أريد أن نخرج عن صلب الموضوع، أريد أن تعترف المظالم بدعواي ضد "نزاهة" .. وأريد أن تكون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أكثر شفافية وأن تخبر وسائل الإعلام بما توصلت إليه بعد دراسة القضية".

وانتقد الشبيب كشف "نزاهة" لديوان المظالم عن شكواه التي عطلتها، رغم تأكيدها أن الاستراتيجية الخاصة بها تعمل على السرية التامة.

وكانت "نزاهة" بينت أن موضوع بلاغ المواطن، يتعلق بنزاع حول عقار استأجره من أحد المواطنين، ويتم النظر فيه أمام الجهات القضائية المختصة، وتم الإيضاح له بناء على ذلك، وحفظ البلاغ طالما أنه ينظر شرعاً.

وقال المواطن أنه لم يطلب من "نزاهة" أن تحل له القضية المنظورة شرعاً، لافتاً أن هدفه من اللجوء إلى الهيئة هو من باب وطني، مؤكداً أنه يملك كل ما يثبت وجود فساد إداري وتزوير في خطابات رسمية لجهات عدة، وكان قد تقدم إلى الهيئة لإبلاغها بذلك، وليس للتدخل في القضية المنظورة شرعاً.

وحيال توضيحات المتحدث الرسمي لديوان المظالم بندر الفالح، التي نشرت في "الوطن"، أوضح المواطن أنه لم يطالب بتشكيل لجنة شرعية لدراسة قضيته، التي تقدم بها إلى "نزاهة"، ومحاسبة المقصرين على حد قول الفالح، مطالباً المتحدث الرسمي للمظالم بنشر صحيفة الدعوى كاملة لتثبت صحة قوله بدلاً من نشر مقدمة صحيفة الدعوى، مشيراً إلى أن ذلك يخفي الحقائق، كون ما نشر لا يمثل ما ورد في المذكرة، مبدياً استغرابه من اتهام المظالم له بأنه يضلل الرأي العام، وتابع: "تصريحات المظالم لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وأن ما أفادت به غير صحيح".

وأضاف الشبيب: "لدَيَّ جميع الإثباتات الرسمية التي تثبت عدم صحة قول المظالم، وعليها أن تثبت ما صَرَّحت به رسمياً حيال طلبي، بتشكيل لجنة ومحاسبة المقصرين في دعواي الخاصة بالوثائق، وليس قولاً حتى لا تكون الجهة التي تمثلها هي الجهة الخامسة، في إشارة منه أنه سيقاضي المظالم في الجهات القضائية".

وأفصح المواطن الشبيب، أن توضيحات المظالم بأن له عدة قضايا مقيدة في الديوان وأولها مقيدة برقم 1/5744 لعام 1434، المنظورة لدى الدائرة الإدارية الثانية، وأن هذه القضية منظورة منذ عام 1431، وانعقدت أولى جلساتها بتاريخ 1431/2/24.

القراءة الدينية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=18773

سطام المقرن

هناك نظرية سائدة لدى بعض الدعاة ورجال الدين المسلمين، تقرر أن المعاني والمفاهيم الواردة في لائحة حقوق الإنسان التي تم الإعلان عنها في منظمة الأمم المتحدة هي حصيلة "الثقافة العلمانية" في الغرب، وأن قبولها من قبل المسلمين يؤدي إلى طمس ومسخ "الثقافة الإسلامية"!

ومن هذا المنطلق، تهافت العديد من الدعاة على نقد هذه اللائحة وإبراز نقاط ضعفها بحجة أنها صادرة بوحي من الأهواء والشهوات، وأن الفكر البشري عاجز أمام الشريعة الإسلامية التي تكفلت بكامل حقوق الإنسان على جميع المستويات والصعد.

ومن هذه الانتقادات، ما أورده أحد الدعاة البارزين من جوانب نقد الخطاب الإسلامي للخطاب الغربي لحقوق الإنسان، حيث قال: "إن كل ما صدر عن الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات بخصوص حقوق الإنسان يحمل طابع التوصيات التي يتلاعب بها واضعوها حسبما تمليه عليهم أهواؤهم الشخصية، ومصالحهم الذاتية والوطنية والإقليمية، أما الإسلام فقد اعتمد في حفظ حقوق الإنسان على أمرين أساسين وهما: 1- ربطها بالوازع الديني والتربية الإيمانية من خلال التأكيد على أن هذه الحقوق والمصالح الإنسانية ضرورات دينية وواجبات شرعية، 2- إلزام الناس بها قضاء، وتقرير العقوبات الشرعية البليغة في حق منتهكيها والمفرطين في رعايتها والمحافظة عليها".

والواضح من القول السابق، أن مرجعية لائحة حقوق الإنسان هي مرجعية بشرية، وبالتالي يمكن التلاعب بها حسب الأهواء، بعكس مرجعية حقوق الإنسان في الإسلام التي تستند على نصوص الشريعة التي لا يمكن التلاعب بها.. وهذا القول في الحقيقة فيه خلط بين مرجعية الدين الحقيقية وهو الله عزّ وجل وبين مرجعيته البشرية وهم الفقهاء ورجال الدين.

وعلى هذا الأساس، فإن ما يسمى بالمرجعية الدينية هي في الحقيقة فكر بشري يفسر نصوص الشريعة الإسلامية حسب اجتهاد الفقهاء واختلافهم في الرأي والمذهب، فإلى من نرجع في مسائل حقوق الإنسان؟ فعلماء كل مذهب لا يتفقون على نظرية موحدة في هذه المسائل، وذلك بعكس لائحة حقوق الإنسان التي اتفقت عليها غالبية المجتمعات الدولية.

أما فيما يتعلق بما ذكره الداعية أن حقوق الإنسان يتم الإلزام بها قضاءً وتقرر العقوبات الشرعية في حق منتهكيها، فأقول: لا شك بأن الإسلام أكد على المبادئ الكلية لحقوق الإنسان، ولكن العقوبات الشرعية التي هي عبارة عن اجتهادات فقهية مختلفة أيضا، فهي موجودة فقط في كتب التراث الإسلامي، وستظل غير ملزمة وخاضعة للأهواء دام أنها غير مكتوبة ومدونة كقوانين متفق عليها ومعلومة وملزمة للجميع، ناهيك عن وجود فراغ تشريعي يتعلق بمستجدات العصر الحديث، وعلى هذا الأساس فإن لائحة حقوق الإنسان تتضمن ما أكد عليه الإسلام بخصوص المبادئ الكلية، التي تستلزم وجود قوانين مكتوبة تحقق أفضل الممارسات نحو تحقيق هذه المبادئ على أرض الواقع.

ومن الانتقادات الأخرى التي طالت لائحة حقوق الإنسان، ما قاله أحد الكتاب الإسلاميين واصفاً هذه اللائحة بأنها: "تعبر عن وجهة نظر واحدة.. الذي أصدرها الطرف المنتصر في الحرب العالمية الثانية، الذي تجاهل وهمش ثقافات ورؤى الشعوب غير الغربية أثناء صياغتها، أو في إطار رد فعل على تجاهل حصل، أو خوف على مصالح فئوية أو عرقية أو دينية، مثل (حقوق الإنسان في الدول النامية) التي وضعها المؤتمر الذي انعقد في العاصمة الأفغانية كابل.. والذي أجمع

على (أن المفهوم المجرد لحقوق الإنسان كما ترددها المواثيق الأوروبية يمثل على المستوى التطبيقي ترفاً لا تستطيع أن تحققه إلا الدول المتقدمة)".
النقد السابق للائحة بدوره في غاية الغرابة، وكأن حقوق الإنسان الفطرية من الحرية والمساواة والكرامة وغيرها، هي من أمور الترف واللهو، أو أنها أمور تتغير بتغير المجتمعات والأديان والتقاليد والأعراف، وهذا بدوره أيضاً يمثل تناقضا بما ينادي له الدعاة ورجال الدين بقولهم إن: "الحقوق الفطرية واحدة بين أفراد البشر من حسن العدل والحرية والمساواة وقبح الظلم والجور"! كما أن اللائحة لا تعبر عن وجهة نظر واحدة، بل هي حصيلة تجارب حضارية شارك في صياغتها أغلب مجتمعات العالم، والغرب كان له الأسبقية في تطبيقها على أرض الواقع.
وتأسيساً على ما تقدم، نادى الدعاة ورجال الدين وأتباع الإسلام السياسي بضرورة إصدار لوائح خاصة بحقوق الإنسان من منظور إسلامي، وقد صدرت بالفعل بعض اللوائح، ومن ذلك على سبيل المثال ما صدر عن الإخوان المسلمين في مصر، ومجمع البحوث الإسلامية في الأزهر، ولكن أول إصدار رسمي كان إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام عام 1990، وقد تضمن (25) مادة لا تختلف من حيث المضمون مع لائحة الأمم المتحدة إلا ما جاء في المادة 24 التي تنص على: "كل الحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية" وكذلك المادة 25 التي تنص على: "الشريعة الإسلامية هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواد هذه الوثيقة".
وللأسف فإن الإعلان السابق لم يجد طريقاً للنجاح على مستوى الممارسة والتطبيق في البلدان العربية والإسلامية لأنها أخضعت حقوق الإنسان للموروث الفقهي القديم واجتهادات الفقهاء المتباينة والمختلفة، التي تظل مجرد نظريات في بطون كتب التراث الإسلامي، وربما تتقاطع مع حقوق الإنسان الأصيلة التي أقرها الإسلام.
إن أحد الأسباب الحقيقية في قصور تحويل المبادئ الكلية لحقوق الإنسان التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، والتي تضمنتها المواثيق الدولية، إلى أحكام وقوانين دقيقة تطبق على أرض الواقع، هي القراءة المتعصبة لحقوق الإنسان المذكورة في اللوائح الدولية من منطق العداء ومن موقع اللامبالاة وعدم الاعتراف بها، فالمشكلة ليست في هذه المواثيق وإنما في كيفية قراءة نصوصها، والطريق مفتوح لتدوين القوانين الأساسية في البلدان الإسلامية على أساس لائحة حقوق الإنسان العالمية.

تعنيف "طفل صبيا".. من المسؤول؟

الخطوة الحاسمة التي نفتقر إليها، مرهونة بتطبيق حقوق الطفل في السلك التربوي، فهي المحك الحقيقي والاختبار الفعلي للحد من بانوراما العنف المدرسي

المصدر: جريدة الوطن السبت 27 محرم 1435هـ - 30 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19148

علي الشريمي

بداية، ولأن في الأمور أمورا، اسمحوا لي بسرد هاتين القصتين: الأولى، هي لأب عربي مقيم في فنلندا، غضب من ابنه يوما، وصفعه على وجهه. حدث هذا صباحا والطفل يتهيأ للذهاب إلى المدرسة التي وصلها والدموع في عينيه، وأصابع الأب الغليظة مطبوعة على خده المحمر، فقامت القيامة ولم تقعد، انظروا ماذا حصل؟ 1- خطاب عاجل من مدير المدرسة إلى مدير الشؤون التعليمية ومرفق معه صورة الضحية 2- استدعاء الأب للمحاكمة 3- تعهد الأب خطيا

للمدرسة ودائرة الشؤون الاجتماعية بأن يلتزم بقانون حماية الطفل 4- إجبار الأب العربي أن يدخل دورة حقوقية ـ ليس لمجرد الاطلاع ـ بل دورة مكثفة ومعه زوجته لدراسة قانون حماية الطفل في فنلندا، واتفاقية حقوق الطفل.
لاحظوا معي بأن الطفل ليس فنلنديا، بل عربي؛ لأن القانون هناك يتميز بالمسؤولية عن حماية الطفل، من أي جنسية كانت، بمجرد أن يكون على أراضي فنلندا.
أما القصة الثانية، فهي مقطع فيديو أثار الملايين من المجتمع السعودي ظهر مؤخرا لطالب سعودي في المرحلة الابتدائية، تعرض إلى التعنيف النفسي من قبل مدرسه، وأظهر المقطع توسل الطفل لمعلمه بأن يتركه يتعلم في البيت ويعود، ومن خلال المقطع أوضح الطالب الطفل الباكي "محمد" موجها كلامه للمعلم قائلا: "ما أعرف أكتب، أروح للبيت أتعلم وأجيك"، ويظهر من حالة الطفل النفسية وخوفه الشديد وتوسله وبكائه أنه يعاني من عنف واستبداد من المعلم.
الجدير بالذكر، أن حادثة تعنيف الطالب بمحافظة صبيا وقعت متزامنة مع احتفال المجتمع الدولي بحقوق الطفل. وبالرغم من أن هذه الحادثة مجردة من الإنسانية بكل تفاصيلها المأساوية، إلا أنني لم أكن في حالة تعجب واستغراب وأنا أنظر إلى المشهد، على طريقة إذا عُرف السبب بطُل العجب، فلا غرابة ولا ذهول في تعليم نفتقد فيه لثقافة حقوق الإنسان كأولوية رئيسة؛ لاغرابة أن تكون النتيجة كارثية بكل ما تحمل الكلمة من معنى.
إنني أتساءل: هل يمكن لمجتمع أن يغلق العين عن حقوق الطفل؟ إن كُنا نُتقن خطاب الدفاع عن الطفولة وحمايتها، فإن الواقع من الصعب تجميله بالخطابات. فعندما نتأمل القصة الفنلندية ندرك بكل وضوح أثر تعليم حقوق الإنسان في البيئة التربوية؛ ففنلندا تملك الكثير من التشريعات والقوانين لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والإهمال، حتى أصبحت جزءا من الخلفية الثقافية للمجتمع، وكذلك اهتمامها الخاص بالسياسات الحقوقية المدرسية التي ترتكز على مصالح الطفل الفضلى، التي تتنافس معها كثير من الدول أمثال: أميركا والنرويج وبريطانيا والسويد وأستراليا أما نحن: 16 عاما مضت على مصادقة المملكة على اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك مصادقتها على ميثاق حقوق الطفل في الإسلام، وسنوات عدة على إنشاء "اللجنة الوطنية للطفولة"، وتعليمنا ما زال يخلو من ثقافة حقوق الطفل، مع العلم بأنه تم إقرار استراتيجية ثقافة حقوق الإنسان في التعليم العام منذ ثلاث سنوات، ولكنها لم تفعل في الواقع، كثيرة هي التصريحات التي سمعناها من المسؤولين عن إدماج حقوق الإنسان في التعليم العام، لكن المسألة لا تعدو كونها أكثر من تصريحات فقط!
أخيرا أقول: إننا نتحدث عن طفل ذاق في باكورة حياته مرارة الجراح، وهُددت حقوقه الإنسانية، ناهيك عن حالاته النفسية، التي تُمثل أكبر خطر في حياته، والخطوة الحاسمة التي نفتقر إليها، مرهونة بتطبيق حقوق الطفل في السلك التربوي، فهي المحك الحقيقي والاختبار الفعلي للحد من بانوراما العنف المدرسي.

خادم الحرمين يوافق على إنشاء كليتي "قانون" و"آداب" بالدمام ورجال ألمع

الملك عبدالله يقر إعادة هيكلة عدد من الكليات وأقسام جديدة في الجامعات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169615&CategoryID=5

الدمام، الرياض: ماجد الوايلي، واس 02-12-2013 AM 12:46

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس التعليم العالي على عددٍ من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته الـ74.
وأوضح وزير التعليم العالي نائب رئيس مجلس التعليم الدكتور خالد العنقري أن المجلس وافق على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي، ومن أهمها الموافقة على إنشاء كلية الشريعة والقانون بجامعة الدمام، وتضم قسمين علميين هما: "قسم الشريعة، وقسم القانون"، وكذلك إنشاء كلية العلوم والآداب بمحافظة رجال ألمع، تابعة لجامعة الملك خالد، وتضم تسعة أقسام علمية. وبين أن الموافقة شملت قرارات خاصة بإعادة هيكلة عدد من الكليات في بعض الجامعات، وهي كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، وكلية التمريض بجامعة أم القرى، وكلية التصاميم والفنون للبنات، وكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة الملك عبدالعزيز، إضافة إلى الموافقة على إعادة هيكلة الأقسام العلمية بكلية طب الأسنان بالجامعة نفسها. وأفاد أن المجلس وافق على إنشاء أقسام جديدة في بعض الجامعات وتعديل مسميات أقسام أخرى بما ينسجم مع المتطلبات العلمية، ويتوافق مع حاجة سوق العمل. وقال "إن من بين قرارات المجلس التي حظيت بالموافقة إنشاء عمادات، وتغيير مسميات بعض العمادات والكليات والأقسام في عدد من الجامعات، إضافة إلى قرار المجلس بالموافقة على عدد من مشروعات مذكرات التفاهم بين الجامعات السعودية أو الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وبعض الجامعات العالمية". وأضاف أن المجلس وافق على إنشاء أو تغيير مسميات عدد من الوكالات في جامعات الملك خالد، والحدود الشمالية، وجامعة سلمان بن عبدالعزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والأميرة نورة بنت عبدالرحمن. وتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس وكلاء لبعض الجامعات، أو التجديد لبعض المكلفين حاليًا، أو نقل تكليفهم من وكالة إلى أخرى.
وأبان الدكتور العنقري أن المجلس وافق على تمديد خدمة 36 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، وناقش عددًا من التقارير السنوية لبعض الجامعات، وصندوق التعليم العالي ووافق على رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء. من جهته، أكد مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش أن إنشاء كلية الشريعة بالجامعة، والتي تتضمن قسما للشريعة وآخر للقانون يهدف إلى إعداد كوادر وطنية متخصصة للعمل في مجالات القضاء والمحاماة وغيرها من الإدارات الرقابية كهيئة التحقيق والادعاء العام وديوان المراقبة العامة وهيئة مكافحة الفساد.
وقال المحامي بدر الجعفري لـ"الوطن" إن المنطقة الشرقية في حاجة ماسة لقسم القانون والشريعة في الدمام والخبر بحكم النمو الاقتصادي والتجاري في المنطقة، وأضاف "المدينتان تحتاجان إلى دعم قانوني، وأيضا الحالات القضائية الاجتماعية في المنطقة في ازدياد، وتحتاج إلى كوادر متخصصة في هذا الجانب". وتابع "لا ننسى الدور الاجتماعي الذي سيقدمه هذا القسم الجديد من خدمة للمجتمع من خلال الدعم للمحتاجين من خلال الأندية الطلابية"، مشيراً إلى أن على الكلية أن تؤسس بشكل ممتاز حتى يكون هناك تنافس بين الجامعات في المملكة، وعليها أن تتميز في المجال الأكاديمي والاختيارات المناسبة، وذلك في مرحلة التأسيس.
ومن جانبه أشار المحامي حمود الخالدي لـ"الوطن" أمس، إلى أن الكلية الجديدة "الشريعة والقانون" في جامعة الدمام ستخدم المنطقة الشرقية، مؤكدا على أن بعد مرحلة التأسيس يجب ألا يقل عدد المقاعد في القسم عن 200 مقعد، ليواكب حاجة السوق في ظل نمو الشركات وازديادها في المنطقة.
يذكر أنه وفي عام 2007، تحدثت لجنة المحامين في غرفة الشرقية عن حاجة المنطقة لإنشاء قسم أو كلية للعلوم القانونية، وذلك لحاجة السوق لخريجي القانون.

تهنئة الإمارات بيومها الوطني

هنأ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لبلاده.
وأعرب الملك عبدالله والأمير سلمان باسميهما واسم شعب وحكومة المملكة، عن أصدق التهاني، وأطيب التمنيات بالصحة والسعادة للشيخ خليفة آل نهيان ولشعب الإمارات الشقيق اطراد التقدم والازدهار، مشيدين بتميز العلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين، والتي يسعى الجميع لتعزيزها وتنميتها في جميع المجالات.

شكلت لجنة عاجلة برئاسة مدير عام المستشفيات

"الصحة" تتحقق من واقعة إغلاق ممرضات فم رضيع بشريط لاصق لمنعه من البكاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/02/article889044.html

الرياض - محمد الحيدر

شكّلت وزارة الصحة لجنة عاجلة برئاسة مدير عام المستشفيات بالوزارة للتحقيق في ما نشر عن قيام ممرضات لوضع شريط لاصق على فم رضيع لمنعه من البكاء في أحد مستشفيات محافظة الطائف، وتطبيق العقوبات النظامية بحق من يثبت تقصيره أو مخالفته للأنظمة والأعراف الطبية.

وأكدت الوزارة حرصها على تجويد خدماتها ومتابعة سير العمل في مرافقها لتلافي أوجه القصور ومحاسبة المقصرين في خدمة المرضى.

نقل أحد المساجين من بغداد إلى الموصل..

سجين سعودي كسر ظهره أثناء التحقيق في السجون العراقية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/02/article889032.html

عرعر - جاسر الصقري

نقلت الجهات الأمنية العراقية يوم الجمعة السجين السعودي أحمد سالم ظبيب والذي يقبع بسجن الرصافة الرابعة في بغداد بتهمة (اشتباه إرهاب) إلى سجن الموصل شمال بغداد 400 كلم، وذلك بالتنسيق مع دائرة التسفيرات بالعراق وطيران الجيش.

وقالت نوال داوود زوجة السجين أحمد في اتصال هاتفي مع ال"الرياض" إن زوجها تم نقله نهاية الأسبوع الماضي وتمكن من إجراء اتصال معها فور وصوله لسجن الموصل، مضيفة أنها زارت زوجها صباح السبت في دائرة التسفيرات بسجن الموصل ولم تستطع رؤيته، وأن مسؤولي السجن أكدوا لها تحويله للمحكمة واستكمال التحقيق معه وبرفقة عشرة أشخاص من ضمنهم ثلاثة سجناء سعوديين.

من جانبه، أوضح المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة بدولة العراق الموكل بالترافع عن السجناء السعوديين في العراق أن نقل السجين ظبيب جاء بناءً على طلب من المحامي، وتمت إحالته صباح السبت لمحكمة نينوس بمقرها في الفرقة الثانية بأحد مقرات وزارة الدفاع بالموصل للتحقيق معه، بحضور محامية تعمل في مكتب المحاماة.

وذكر أنه تم توفير عكازات طبية لثلاثة سجناء سعوديين، منهم السجين عبدالرحمن محمد القحطاني الموقوف منذ أكثر من ثلاث سنوات وفق المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب بالعراق ويقبع حالياً في سجن الرصافة الرابعة ببغداد وتم توفير له أدوية وعكازات تنتظر الموافقة من دائرة التسفيرات العراقية والسجن، حيث تعرض لكسر في ظهره من شدة التعذيب أثناء التحقيق معه، ويعاني من مرض الدرن ومن "جرثومة بالمعدة". كما تم توفير عكازات طبية للسجينين السعوديين عمر العلي 50 عاماً وهو موقوف منذ سبع سنوات ومشمول بالعفو الخاص الذي ينتظر صدوره من الحكومة العراقية، والسجين تركي عليوي عبدالله المتهم بالارهاب، وكلاهما يقبعان في سجن الرصافة.

الشريف: حديث أمير منطقة الرياض حول السيول "شَجاعة وعُمق رؤية"

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20131202ln73.htm

الجزيرة - محمد الغشام:

ثمَّن معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف ما جاء في حديث صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض للإعلاميين، عقب اجتماع الهيئة يوم الأربعاء 24 محرم 1435هـ، الذي وجَّه سموه بتخصيصه لمناقشة ومراجعة وضع تصريف السيول والأمطار بمدينة الرياض، إثر هطول الأمطار وما تبعها من سيول، وطرح الحلول اللازمة لمعالجة الوضع الحالي على المديَيْن القصير والبعيد، وما ذكره سموه بشأن استعداد هيئة تطوير مدينة الرياض لتقديم كل المعلومات والتسهيلات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والإجابة عن كل تساؤلاتها، وما أضافه سموه من أنهم يتقبلون بصدر رحب كل كلمة وحرف وتغريدة تحدثت عن الأمطار والسيول التي هطلت على الرياض الأسبوع الماضي، وسيتم الاستفادة منها.

أدينوا بتأييد العمليات الإرهابية بالداخل والتخطيط لاغتيال أحد مديري المباحث

أحكام بالسجن بحق 9 متهمين من خلية الـ "26" من 4 إلى 16 عاماً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/02/article889026.html

الرياض - مبارك العكاش

بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض نطق الحكم على خلية مكونة من 26 متهماً، وحضر جلسة الأمس تسعة منهم أدينوا بالتخطيط لاغتيال مدير مباحث إحدى محافظات المملكة وانتهاجهم المنهج التكفيري وتكفير الدولة وتمويل الإرهاب، وجاءت الأحكام بسجن المدانين من 4 سنوات إلى 16 سنة ومنعهم من السفر مدة مماثلة لسجنهم عدا المتهم التاسع (يمني الجنسية) حيث تقرر إبعاده عن البلاد بعد انتهاء محكوميته.

وجاء في منطوق الحكم إدانة المدعى عليه الأول بعدة تهم منها: انتهاجه المنهج التكفيري وتكفير الحكومة وتأييده القتال في العراق دون إذن ولي الأمر ومساعدة الراغبين في الذهاب لذلك، وحكم عليه بالسجن مدة تسع سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه.

كما أدين المتهم الثاني بانتهاجه المنهج التكفيري وتكفير الحكومة وولي الأمر، وتخطيطه مع مجموعة منهم المدعى عليه الثاني عشر والسادس والعشرين لاغتيال مدير مباحث احدى المناطق واعتبار ذلك من الجهاد وتأييده الأعمال الإرهابية في الداخل وإعادة إصدار وتوزيع مجلة صدى الرافدين التي تهتم بأخبار تنظيم القاعدة في العراق ومشاهدته عبر الشبكة العنكبوتية لمقاطع قتالية في الخارج وأخرى تحث على القتال ومقاطع لتمجيد أعضاء تنظيم القاعدة ومنهم من قام بعمليات إرهابية داخل المملكة وتستره على ذلك كله، وقررت المحكمة سجنه على ذلك خمس عشرة سنة اعتباراً من تاريخ إيقافه.

فيما تمت ادانة المدعى عليه الرابع بالإفتيات على ولي الأمر والخروج عن طاعته بمحاولته الذهاب إلى العراق للمشاركة في القتال هناك وذهابه إلى اليمن بجواز سفر مزور، وانضمامه لتنظيم القاعدة الإرهابي باليمن ومشاركته في إخراج عدد من الراغبين للانضمام إلى ذلك التنظيم، وربطهم بهم واستخدامه بطاقة الصراف الآلي للموقوف شفيق في تعاملاته المالية كغطاء أمني لما يقوم به وتمويل الإرهاب بدعم التنظيم بمبالغ مالية كبيرة وحيازته ذاكرة تحوي كلمة لزعيم تنظيم القاعدة يحث فيها على القتال وإلحاحه على أحد الأشخاص بإنشاء بريد الكتروني للتنسيق للأشخاص الراغبين الذهاب للعراق، ومحاولته الانتحار أثناء إيقافه وقدحه في هذه المحكمة وإجراءات التقاضي، ويعزر على ذلك بالسجن ثلاث عشرة سنة اعتباراً من تاريخ إيقافه.

أما المتهم الخامس فقد أدين بالاجتماع بمجموعة لها أفكار منحرفة منهم مطلوبون أمنياً ونقلهم بسيارته عدة مرات وتأمين إقامتهم رغم محاولته الذهاب للعراق للقتال هناك دون إذن ولي الأمر، وقرر ناظر القضية سجنه 6 سنوات ونصف اعتباراً من تاريخ إيقافه.

وأدين المدعى عليه السادس بإيوائه لاثنين من المطلوبين رغم علمه بأنهما مطلوبان للجهات الأمنية وعدم الإبلاغ عنهما وعن رغبتهما الخروج للعراق للقتال هناك قناعةً منه بصحة توجههما، وحكم عليه بالسجن أربع سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه.

وأدانت المحكمة المتهم التاسع (يمني الجنسية) باستئجار شقة باسمه لمجموعة أشخاص بناءً على طلب المدعى عليه الرابع وعلمه قبل خروجهم بأنهم مطلوبون أمنياً وعدم الإبلاغ عنهم ومحاولته وتدربه على أنواع من الأسلحة لذلك الغرض، ويعزر على ذلك بالسجن خمس سنوات اعتباراً من تاريخ إيقافه، وإبعاده عن البلاد بعد انتهاء محكوميته.
كما جاء في الحكم إدانة المدعى عليه الحادي عشر بانتهاجه المنهج التكفيري وتأييده الإرهاب والعمليات الإرهابية التي تحدث داخل البلاد وانضمامه لمجموعة إرهابية وتخطيطه معهم لعملية اغتيال مدير مباحث إحدى المناطق وعرضه على المتهمين الخامس والعاشر حيازة الأسلحة ومقاومة رجال الأمن واشتراكه في حيازة سلاح رشاش بدون ترخيص بقصد الإخلال بالأمن، وتقرر سجنه ست عشرة سنة اعتباراً من تاريخ إيقافه.
وثبت أيضاً إدانة المتهم الثاني عشر بخروجه إلى اليمن بطريقة غير مشروعة بقصد الذهاب للعراق والقتال فيها دون إذن ولي الأمر وموافقته على القيام بأعمال انتحارية هناك وتصفحه المواقع التي تحوي مقاطع عن عمليات إرهابية في الداخل والخارج وتحميلها ونشرها ويعزر على ذلك بالسجن خمس سنوات ونصف اعتباراً من تاريخ إيقافه.
وقررت المحكمة إدانة المدعى عليه الثالث عشر بانتهاجه المنهج التكفيري تأثراً بحملته ومحاولته الخروج للعراق للمشاركة في القتال هناك دون إذن ولي الأمر ودفعه مبالغ مالية للمقاتلين واجتماعه بمجموعة لها أفكار منحرفة وتعاطفه مع منفذي العمليات الإرهابية في الداخل التي تستهدف المستأمنين وحيازته في جهازه الحاسوبي مقاطع لأعضاء تنظيم القاعدة وبعض العمليات الإرهابية في الداخل وموادٍ أخرى محظورة وحيازته سلاح نوع مسدس بدون ترخيص، وحكمت بسجنه 12 سنة ونصف اعتباراً من تاريخ إيقافه.
وافهم ناظر القضية المعترضين بأن موعد تقديم الاعتراض على الحكم يكون خلال ثلاثين يوماً من الموعد المحدد لاستلام صك الحكم، وإذا مضت المدة ولم يقدم أي منهم اعتراضه خلالها فسوف ترفع القضية إلى محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة لتدقيق الحكم بدونها، أما بقية أعضاء الخلية فسيتم إحضارهم اليوم لأجل نطق الحكم عليهم بإذن الله.

"نزاهة": فساد الخدمات البلدية والنقل.. "يزداد"

"التعليم العالي" ترصد مكافآت تشجيعية لـ"المبلغين"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=16957&CategoryID=5

الرياض: محمد الحليلي 02-12-2013 12:50 AM
سعيا إلى ترسيخ العمل المؤسسي بما يضمن النزاهة والشفافية داخل المنشآت التي تتبع لها، أعلنت وزارة التعليم العالي أمس البدء في تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الفساد، عبر اتخاذ إجراءات تتعلق باختيار المسؤولين "النزيهين"، وإقامة مسابقات بحثية، ومنح مكافآت تشجيعية للمبلغين عن حالات الفساد.
وفيما، أبدى نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عبدالله العبدالقادر استياءه من تأخر البت في قضايا الفساد، معتبراً أنه أحد أكبر المعوقات التي تواجه الجهاز، أبدى سعادته لصدور الحكم في قضية فساد ضد أمين سابق بجدة، رغم تأخر البت فيها.
وكشف العبدالقادر خلال إجابته عن استفسارات المشاركين في الحلقة التعريفية بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالرياض أمس، أن هناك مناطق معينة يزداد فيها الفساد أكثر من غيرها، وخاصة في مجال الخدمات البلدية والنقل، لافتاً إلى أن من أبرز المعوقات التي يواجهها الجهاز "تمجيد الفاسدين".
إلى ذلك، شدد وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري لدى رعايته الحلقة، على أن من أهم أولويات الوزارة بناء مواطن صالح مخلص الولاء لوطنه، يعرف الحق فيتبعه، والباطل فيتجنبه.

أكدت وزارة التعليم العالي أمس البدء في تنفيذ استراتيجيتها لمكافحة الفساد وحماية النزاهة داخل منشآتها، إذ أكد وزيرها الدكتور خالد العنقري، ونائبه الدكتور أحمد السيف على اتخاذ إجراءات تتعلق باختيار المسؤولين "النزيهين"، وإقامة مسابقات بحثية، ومنح مكافآت تشجيعية للمبلغين عن حالات الفساد برفقة القرائن الدالة على ذلك.
وفي كلمته لدى رعايته الحلقة التعريفية بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتي عقدت أمس في مقر الوزارة بالرياض بحضور رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" محمد بن عبدالله الشريف، أشار العنقري إلى أن التعليم العالي بدأت مرحلة جديدة في تطورها تعتمد على الجودة، ورفع كفاءة الإنتاج ومنافسة المخرجات، مشدداً على أن من أهم أولوياتها بناء مواطن صالح مخلص الولاء لوطنه، يعرف الحق فيتبعه، والباطل فيتجنبه، وبذلك تترسخ النزاهة في النفوس، وتنمو حواجز أخلاقية بين المرء والوقوع في أي من مسالك الفساد في بيئة العمل.
وقال العنقري إن الوزارة أضافت هذه الندوة إلى مجمل إجراءاتها في ترسيخ العمل المؤسسي، بما يضمن النزاهة والشفافية، وتطبيق النظام وروحه في سبيل تحقيق المنجز الوطني، في ظل قيادة رشيدة تعطي المسؤول كامل حريته للعمل، وتحمله مسؤولية الثقة، لافتاً إلى أن تحول مفردة الفساد إلى صناعة تقوم عليها مراكز ودورات ويتكسب بها البعض، لا يمكن أن يضخ في شرايين الأداء الحكومي سوى الإحباط والشعور بالخجل من الخدمة العامة، ولذلك فإن مسؤولية الأجهزة الرقابية تتجاوز المعنى الحرفي لمحاربة الفساد إلى العمل على تعزيز قيم النزاهة ومراجعة الأنظمة واللوائح لتنسجم مع جهودها في الحد من الهدر في الوقت أو المال، والعمل على كل ما يعزز الجودة في الخدمات والمنتجات.
من جهته، طالب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف وزارة التعليم العالي، بتنظيم هذا اللقاء بشكل سنوي بالتعاون مع الهيئة، مشيراً إلى أن مكافحة الفساد تتطلب تضافر الجهود من الجميع سواء من القطاع الحكومي أو الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وأثره على التماسك الاجتماعي وتنمية الموارد الاقتصادية، كما يقع على عاتق المواطن والمقيم مسؤولية كبيرة في التعاون والإبلاغ عن حالات الفساد، فالجميع شركاء في الكشف عنه.
إلى ذلك، كشف نائب وزير التعليم العالي الدكتور أحمد السيف عن أن الوزارة تعمل على إعداد خطة لوضع استراتيجية حماية النزاهة ومكافحة الفساد موضع التنفيذ، عبر تعميم الاستراتيجية على جميع منسوبي الوزارة، والجامعات والملحقيات، وإعداد مطويات دورية، وإقامة دورات تدريبية مكثفة لكافة منسوبي الوزارة بشكل مستمر حول حماية النزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب إجراء مسابقات بحثية حول ذلك على مستوى الوزارة والجامعات، تشرف عليها لجنة متخصصة تشكل كل سنة، ويحدد فيها الموضوع والمكافأة التشجيعية للفائزين بها.
وشدد السيف على أن من أهم الملامح الرئيسة لمشروع الخطة التنفيذية أن تقوم قيادات الوزارة، والملحقون الثقافيون بإجراءات من بينها، اختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالمال والصرف والشراء والمستودعات، من الكفاءات المشهود لها بالنزاهة والأمانة، والتأكيد على عدم التمييز في التعامل، وعدم النظر إلى المركز الوظيفي أو الاجتماعي للمراجع والمساواة بين الجميع.
وأضاف أن الخطة تشمل أيضا قيام الإدارة العامة للمشاريع وإدارة المشتريات بعدد من الإجراءات النظامية والقانونية، ومنها إتاحة الفرصة العادلة والمتكافئة لجميع المتنافسين على المشاريع، والإعلان عن جميع العقود والمشاريع والمشتريات بجميع وسائل الإعلان، وتوحيد المشتريات والعقود وعدم تجزئتها إلا عند الضرورة.
وأشار السيف إلى تخصيص مكافأة تشجيعية للموظفين والمراجعين والمقاولين وكل من يتقدم بقرائن تشير إلى فساد أو تباين في المعاملة أو مقترحات تساهم في حماية النزاهة، وحماية المال العام.
وشهدت الحلقة التعريفية محاضرة للتعريف بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ألقاها نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد الدكتور عبدالله العبد القادر، ومحاضرة عن دور هيئة الرقابة والتحقيق في حماية النزاهة ومكافحة الفساد لمدير عام المتابعة والبحوث بالهيئة عبد العزيز المجلي.

موافقة ملكية على إنشاء كلية الشريعة والقانون بجامعة الدمام

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106349.html

واس - الرياض - اليوم – الدمام
صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس التعليم العالي -حفظه الله- على عددٍ من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته الـ 74.

وأوضح وزير التعليم العالي نائب رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور خالد العنقري، أن المجلس وافق على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي ومن أهمها: الموافقة على إنشاء كلية الشريعة والقانون بجامعة الدمام وتضم قسمين علميين هما: "قسم الشريعة، وقسم القانون"، وكذلك إنشاء كلية العلوم والآداب بمحافظة رجال ألمع تابعة لجامعة الملك خالد وتضم تسعة أقسام علمية حيوية يحتاجها سوق العمل. وبين أن الموافقة شملت قرارات خاصة بإعادة هيكلة عدد من الكليات في بعض الجامعات وهي كلية الصحة العامة والمعلوماتية الصحية، وكلية التمريض بجامعة أم القرى، وكلية التصاميم والفنون للبنات، وكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة الملك عبدالعزيز، إضافة إلى الموافقة على إعادة هيكلة الأقسام العلمية بكلية طب الأسنان بالجامعة نفسها. وأفاد العنقري أن المجلس وافق على إنشاء أقسام جديدة في بعض الجامعات وتعديل مسميات أقسام أخرى بما ينسجم مع المتطلبات العلمية ويتوافق مع حاجة سوق العمل. وقال: إن من بين قرارات المجلس التي حظيت بالموافقة إنشاء عمادات وتغيير مسميات بعض العمادات والكليات والأقسام في عدد من الجامعات، إضافة إلى قرار المجلس بالموافقة على عدد من مشروعات مذكرات التفاهم بين الجامعات السعودية أو الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وبعض الجامعات العالمية.

وأضاف أن المجلس وافق على إنشاء أو تغيير مسميات عدد من الوكالات في جامعات الملك خالد، والحدود الشمالية، وجامعة سلمان بن عبدالعزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والأميرة نورة بنت عبدالرحمن. وتكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس وكلاء لبعض الجامعات، أو التجديد لبعض المكلفين حاليًا، أو نقل تكليفهم من وكالة إلى أخرى.

وأبان الدكتور العنقري أن المجلس وافق على تمديد خدمة (36) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، وناقش عددًا من التقارير السنوية لبعض الجامعات، وصندوق التعليم العالي ووافق على رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء. وبهذه المناسبة رفع وزير التعليم العالي الشكر لخادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على تفضله بدعم المؤسسات التعليمية وانطلاقها نحو التخطيط المستقبلي الأمثل لخدمة الوطن والمواطن وقيادته الرشيدة. وأكد أن تفضل خادم الحرمين الشريفين، رئيس مجلس التعليم العالي -حفظه الله- بالموافقة على هذه القرارات يأتي تجسيداً لاهتمامه واهتمام سمو ولي عهده الأمين، وسمو النائب الثاني -حفظهم الله- بمسيرة التعليم في المملكة، وازدهارها، وتسخير الإمكانات كافة لتطويرها وبما يمكن من الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة بالعطاء في سبيل خدمة وبناء الوطن والمواطن والسير به لآفاق الرقي والتطور.

الربيش: مخرجات «الشريعة» ستلبي حاجة المحاكم المتخصصة

عبدالله الربيشرفع مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش خالص الشكر وعظيم الامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين لموافقته - يحفظه الله - على إنشاء كلية الشريعة بالجامعة التي تتضمن قسما للشريعة وآخر للقانون، وتهدف الكلية إلى إعداد كوادر وطنية متخصصة للعمل في مجالات القضاء والمحاماة وغيرها من الادارات الرقابية كهيئة التحقيق والادعاء العام وديوان المراقبة العامة وهيئة مكافحة الفساد.

وأضاف الربيش انه سيتم وضع الخطة الدراسية بما يتوافق مع أهداف الكلية ورسالتها وضمان مخرجات متميزة تلبي حاجة سوق العمل ومشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير آليات القضاء واستحداث المحاكم المتخصصة مثل المحاكم الإدارية وغيرها.

وستسعى الجامعة للتنسيق مع وزارة المالية لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة، وكذلك استحداث الوظائف الادارية والأكاديمية، للبدء في الدراسة فور استكمال كافة المتطلبات.
كما شكر مدير جامعة الدمام الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية لما تحظى به الجامعة من متابعة ودعم لمشاريعها وبرامجها وإلى الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية ووزير التعليم العالي لما تجده الجامعة من توجيه ومتابعة.

وعي الفتاة لاعب رئيس في عملية الحماية ..

التحرش بالباحثات عن عمل.. من يحمي عزيزة قوم؟

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/02/article889133.html

إضاءة - راكان الدوسري
وسط تزايد أعداد العاطلات السعوديات عن العمل، يبقى البحث عن الوظيفة المنشودة حلماً يراود السعوديات كما راود أشقاءهن السعوديين منذ عقود،لكن المعضلة التي تعترض طريقهن تكمن في طريق البحث عن الوظيفة ليس معبداً، وليس قصيراً كذلك.
فمن ضعف توفر الفرص الوظيفية، إلى قلة رواتب تلك الوظائف، برزت مشكلة أخرى أصبحت تؤرق مضاجعهن، فما أن بدأ المجتمع يتناسى قضية الاغتصاب الشهيرة لمواطنة كانت تبحث عن عمل والتي نفذها مقيم ووالده، وقاما بتصويرها، حتى بدأت التحذيرات تتوارى من حالات تحرش وابتزاز كان سببها حلم الوظيفة.
وبالرغم من محدودية تلك الحالات، إلا أنها مؤلمة، ومؤذية، وتتطلب تضافر الجهود من أجل كبحها، وحماية الباحثات عن العمل من نتائجها الوخيمة.
وحسب صلاح البلالي رئيس لجنة مكاتب التوظيف المحلية بالغرفة التجارية بالرياض، فإن حالات التحرش بطالبات الوظائف ليست حكراً على مكاتب التوسط في التوظيف، مشيراً إلى أنها ربما تحدث في الشركات أكثر منها في تلك المكاتب.
وقال :إن هذه المشكلة موجودة في الشركات بالدرجة الأولى، وهي قد توجد لدى المكاتب كذلك، وأشار إلى أن هذه عملية لا أخلاقية ودنيئة وسيئة تستغل حاجة البنات من العائلات الفقيرة لمحاولة إغوائهن والتحرش بهن.
وطلب البلالي من طالبات العمل ألا يندفعن لأي جهة توظيف، وطالبهن كذلك بأن يتأكدن من أن ذلك المكتب مرخص له، ونظامي من خلال الإطلاع على سجله التجاري ورخصة مزاولة نشاط التوظيف.
وأشار إلى أهمية التحري حول مصداقية المكتب أو حتى الشركة قبل التوجه إليها لطلب التقدم للوظيفة، وأشار إلى هناك بعض المكاتب لديها أقسام نسائية تتولى مقابلة طالبات الوظائف، وكذلك في بعض الشركات، وهذا يهون المشكلة.
وقال رئيس لجنة مكاتب التوظيف بالغرفة التجارية بالرياض أن وعي الفتاة، ومدى حرصها لاعب رئيس في عملية حمايتها، وعدم وقوعها فريسة لصاحب نفس دنيئة، ودعا الفتيات إلى أخذ الحيطة والحذر من خلال إظهار مزيد من التعامل الرسمي وأن تبقى عملية التفاهم في إطار ما يخص الوظيفة فقط. ولم يستبعد البلالي أن تكون المكاتب التي تمارس سلوكيات سيئة تجاه طالبات الوظائف مكاتب وهمية، أو أن تكون تلك التصرفات صدرت من قبل أشخاص ممن يسمون أنفسهم وسطاء توظيف. وشدد على أن مثل هذه التصرفات تسيء لهذه المهنة، وتشوهها، وطالب وزارة العمل بتنظيم العملية، وقال: لقد رفعنا تعديل بعض القوانين وتحديثها إلى وزارة العمل وهي الآن قيد الدراسة لديهم، وأكد أن طلبات العمل من الفتيات تماثل الطلبات من الشباب من حيث النسبة حسب ما يرد إلى مكتبه الخاص بالتوظيف، مما يعزز فرضية ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الفتيات.

إغلاق المكاتب المقدمة لخدمة «أبشر»

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/02/article_804365.html

سلمان آل مطر من جدة
أبلغت وزارة الداخلية في السعودية جميع الجهات الرقابية بالبدء في حملات تنظيمية على مكاتب الخدمات العامة التي تقدم خدماتها بإنهاء إجراءات وزارة الداخلية الإلكترونية باستخدام نظام "أبشر"، سواء كانت تلك التي تسدد المخالفات على المقيمين أو المواطنين.
وتكثر مكاتب الخدمات العامة بالقرب من الجهات الخدمية كالجوازات والمرور والبلديات والأحوال المدنية وغيرها، مستغلةً جهل الأشخاص بنظام الخدمات الإلكترونية، خاصة نظام "أبشر" الذي أصبح مكتب خدمات عامة يدخله في اليوم نحو 100 مرة لإنهاء إجراءات مرتادي مكتبه، كما شمل توجيه الداخلية للجهات الرقابية ممثلة في البلديات والجوازات التأكد من حصولها على التراخيص النظامية وعدم وجود عمالة مخالفة في هذه المكاتب العامة.
ومن جانبها، وجهت وزارة الشؤون البلدية والقروية أمانات المدن وبلديات المحافظات بعدم إصدار أي تراخيص لمكاتب الخدمات العامة التي تقدم خدمات "أبشر" والقيام بإعداد تقرير شامل عما تم إنجازه بضبط وتحصيل غرامات مالية عن المخالفة منها، وأخذ التعهدات اللازمة بإغلاقها في حالة عدم إصدار تراخيص بلدية لها حسب الأنظمة والتعليمات المتبعة في وزارة الشؤون البلدية والقروية، مع أخذ إقرار شديد على صاحب المكتب أو مديره ينص على عدم الإعلان أو تقديم خدمات إنهاء إجراءات وزارة الداخلية الإلكترونية باستخدام نظام "أبشر" بناء على توجيهات وزارة الداخلية، وفي حالة مخالفة ذلك يعد انتهاكا صريحا لخصوصية أمن الخدمات الإلكترونية ومخالفة أنظمة وزارة الداخلية.

وزير الشؤون البلدية يوجه الأمانات بالتصدي لمحاولات إزالة وتشويه اللافتات الإرشادية للمعوقين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/02/article888927.html

الرياض - مندوب الرياض
أصدر صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية تعميماً لجميع أمانات المناطق للاهتمام باللوحات الإرشادية واللافتات الخاصة بالمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تيسير حصول هذه الفئة الغالية من أبناء الوطن على جميع الخدمات المخصصة لهم.
وشدد سمو وزير الشؤون البلدية والقروية على ضرورة قيام الأمانات بالمتابعة المستمرة لهذه اللافتات واللوحات الإرشادية والتصدي بكل حزم لمحاولات تشويهها أو إزالتها وتطبيق لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية على كل من يقوم بإزالة أو تشويه اللوحات الإرشادية الخاصة بالمعوقين وإبلاغ جميع الجهات التابعة للأمانات للقيام بدورها في هذا الشأن حفاظاً على حقوق المعاق وتسهيل حركته واستفادته من المرافق العامة والبلدية.

وتضمن التعميم، تطبيق الاشتراطات الخاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بالمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المرافق والمنشآت التابعة للأمانات والبلديات والتي تتضمن تخصيص مواقف لسياراتهم في جميع المنشآت والالتزام بالاشتراطات الفنية والهندسية لتسهيل وصولهم إلى الأماكن العامة والخاصة التي يرتادونها أثناء حياتهم اليومية.

تدريب منته بالتوظيف برواتب تصل لـ8500 ريال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131202/Con20131202658700.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

اعتمد الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الصندوق الخيري الاجتماعي خطة الصندوق لإطلاق دفعة جديدة من الفرص التدريبية المنتهية بالتوظيف للشرائح المستفيدة من خدماته بالتعاون مع عدد من كبريات الشركات الوطنية، وذلك برواتب تصل إلى 8500 ريال، إضافة إلى مميزات التأمين الطبي للموظف وعائلته والعلاوات السنوية مع الحوافز والمكافآت المالية أثناء التدريب وتأمين الوجبات الغذائية والتذاكر المخفضة والسكن لكل متدرب قبل مباشرته مهام عمله. وأوضح مدير عام الصندوق الخيري الاجتماعي عادل فرحات أن هذه المنح التدريبية المنتهية بالتوظيف جاءت ضمن خطة أقرها وزير الشؤون الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الصندوق وضعت ضمن أولوياتها العمل على تأهيل المستفيدين لمواجهة تحديات سوق العمل للنهوض بالعنصر البشري بالتدريب بكافة مستوياته، إضافة لرفع مستوى الأفراد من خلال تدريب منهجي يضمن انخراطهم في فرص العمل المتاحة، ومن هنا يأتي تدشين هذه الدورات التدريبية المنتهية بالتوظيف، مبينا أن عقود التوظيف للمستفيدين تحت إشراف صندوق تنمية الموارد البشرية، للتثبت من مطابقة شروط العقود لمتطلبات وزارة العمل. وأضاف فرحات أن هناك ست جهات من القطاع الخاص تم إطلاق برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف معها حيث سيخضع المتقدمون من الشباب للتدريب مع منحهم مكافآت تدريب قدرها ألفا ريال شهريا خلال مدة التدريب، وتتنوع الوظائف منها ما هو في قطاع الميكانيكا والكهرباء والأجهزة الدقيقة وفي قطاع تشغيل وصيانة محطات الكهرباء والمياه وفي قطاع الميكانيكا والكهرباء واللحام وصحة البيئة وبرواتب من 5 آلاف إلى 8500 ريال في كل من الشرقية، الرياض، مكة المكرمة وجدة.

وأكد فرحات أنه بعد انتهاء الدورات التدريبية سيباشر المستفيدون مهام عملهم في مقار وظائفهم. ودعا الشباب الراغبين في شغل هذه الفرص التدريبية المنتهية بالتوظيف بالتسجيل عبر الرابط www.hiwpt.edu.sa أو الاتصال على الرقم 0558726772، موضحا أن المستفيدين من خدمات الصندوق الذين يحق لهم الاستفادة من هذه الفرص الوظيفية هم مستفيدو الضمان الاجتماعي وجمعيات البر الخيرية، الأيتام، أبناء المطلقات والمعلقات والأرامل، وكل من يقل دخل معيله عن 8 آلاف ريال شهريا.

سجن عضو "هيئة" زوّر محضر قبض ودخل منزلاً دون إذن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131110/Con20131110653553.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

علمت «عكاظ» بصدور تعليمات بسجن عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تابع لأحد مراكز الهيئة بالرياض، وذلك بعد الرفع عن تجاوزاته من قبل الرئاسة العامة وهيئة التحقيق والادعاء.
وبحسب مصادر «عكاظ» فقد اتهم العضو بتزوير محاضر قبض ودخول منازل بدون إذن، وتم كشف أمره من خلال إفادة مجموعة من النساء، غالبيتهن من الجنسية الكينية، قبض عليهن من قبل مركز هيئة البطحاء في قضايا جنائية وتم إيداعهن سجن النساء قبل نحو خمسة أشهر، بأنه تم القبض عليهن في سكنهن بحي اليمامة، وليس كما ذكر في محضر القبض بحي البطحاء وأن ما نسب اليهن من تهم غير صحيحة.
وجاء في خطاب رسمي موجه الى هيئة التحقيق والادعاء العام والرئاسة العامة لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنه كثرت في الاونة الاخيرة الملاحظات من مندوبي هيئة التحقيق والادعاء العام بسجن النساء بالرياض حيال القضايا التي تضبط من قبل مركز هيئة البطحاء، ويكون العضو المدعى عليه طرفا في الضبط، إضافة الى أنه سبق استدعاؤه للجنة إساءة استخدام السلطة لقيامه بدخول المنازل ومصادرة وإتلاف خمر في عدة قضايا دون الحصول فيها على إذن، وما سبق الرفع عنه من رئيس مركز هيئة البطحاء عن تهجمه على رئيسه بالكلام ورفع صوته، وما تم رفعه من قبل الرئيس العام للهيئة بشأن ملاحظات مندوبي هيئة التحقيق والادعاء العام على القضايا التي تضبط من قبله وما تم الرفع عنه لهيئة الرقابة والتحقيق بشأن تجاوزاته في ضبط إحدى القضايا ودخوله منزل المقبوض عليهم وما تم الرفع عنه من قبل الرئيس العام لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بطلب تحويل وظيفته من عضو الى إداري، اضافة الى كثرة المخالفات التي يتم ضبطها من قبله.

صحة الطائف تعد بالتحقيق حال وصول الشكوى

مواطن يتهم مستشفى بكسر ترقوة مولودته وتصلب يدها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131202/Con20131202658903.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
يعتزم عادل محمد الثبيتي التقدم بشكوى ضد مستشفى حكومي في الطائف، بدعوى تسبب الاطباء بكسر ترقوة طفلته أثناء ولادتها نتيجة سحبها بقوة، إضافة إلى حدوث مضاعفات ليدها اليسرى التي لا يتحرك منها سوى الكف، على حد قوله.
وبين الثبيتي أن زوجته دخلت كشك الولادة في المستشفى الاسبوع الماضي بعد المغرب وانجبت الطفلة بعد الواحدة ليلاً، مشيرا إلى أن زوجته ذكرت له أن الطبيبة اجبرتها على الولادة بالعملية القيصرية بدعوى ان حجم طفلتها كبير.
وقال: «عند عودتي للمستشفى توصلت للمشرف على العناية بعد تواري الطبيب عن مقابلتي وأشعرني المشرف ان ابنتي تعرضت لشعر في الترقوة حسب ما يسمع وكان الحديث بيني وبينه يدور على مسمع ممرضة اخرى وقبل مغادرتي بالجنين من غرفة العناية المركزة فوجئت بإحدى الممرضات تأخذ منه ورقة مكتوبة باللغة الانجليزية حصلت عليها من قبلهم وشطبت على اجزاء منها».
وأوضح أنه عند مغادرته بطفلته قال له أحد الاطباء ان المولودة لديها كسر، وشرح له كيف يحملها في المنزل، وزودهم بمواعيد طبية في عيادات متعددة منها العظام وعيادة القلب، مستغربا الطلب منهم مراجعة طبيب القلب، ما يعني حدوث مضاعفات في قلبها نتيجة ما تعرضت له خلال عملية السحب.
وذكر أن ابنته في بكاء مستمر نتيجة الالم وهي تئن أمامه عندما تحاول تحريك يدها اليسرى، لافتا إلى أن ابنته تعاني من كسر في الترقوة وتمزق في اعصاب اليد اليسرى ومضاعفات في القلب.
وطالب الثبيتي بلجنة محايدة تحقق في كافة الاخطاء الطبية التي تعرضت لها طفلته وما قامت به الطبيبة من زجر لزوجته وهي في موضع محرج وصعب.

وحين طرحت «عكاظ» القضية على طاولة المتحدث الإعلامي لصحة الطائف سراج الحميدان، وعد أنهم سيفتحون ملف التحقيق في المشكلة فور تلقيهم الشكوى من والد الطفلة، لافتا إلى انه في حال ثبوت وجود خطأ طبي ومضاعفات اثناء الولادة فسيتم إحالة القضية للجنة المتابعة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

الالكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

غياب الخطط التنموية أعاق تأهيل العاملين في القطاع

5 دعاوى قضائية ضد متحرشين وقاذفين لممرضات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/02/article_804364.html

رنا حكيم من جدة

خلص لقاء علمي يهدف إلى إطلاق مشروع لتنظيم قطاع التمريض في المملكة، استضافه مستشفى المركز الطبي الدولي في جدة أمس، إلى ضرورة دخول كوادر التمريض المؤهلة ضمن إدارات صنع القرار في القطاع لإعادة تأهيله، كما كشف اللقاء عن وجود خمس قضايا رفعت في الفترة الأخيرة ضد أشخاص قاموا بقذف العاملات في مجال التمريض والتحرش بهن.

وأفصح المشاركون في اللقاء عن وجود ضعف كبير ومشكلات عدة يواجهها العاملون في القطاع وأعاقت تأهيلهم وتطورهم، تعود بالدرجة الأولى إلى غياب الخطط التنموية في القطاع الصحي بشكل عام، وفي قطاع التمريض بشكل خاص.

وكشفت لـ "الاقتصادية" الدكتورة صباح أبو زنادة استشارية التمريض والمشرفة على المشروع، عن وجود نحو خمس دعاوى قضائية رفعها عدد من العاملين والعاملات بقطاع التمريض ضد أشخاص قاموا بالتحرش بممرضات داخل أروقة المستشفيات أو قاموا بإطلاق تغريدات تحوي كلمات قذف وامتهان للنساء العاملات في القطاع ولأهاليهن الذين سمحوا لهن بالعمل في المستشفيات.

وأضافت أبو زنادة أن بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية، إضافة إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، بينت أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان السعودية نحو 37.2 مليون نسمة بحلول عام 2020، وذلك بناء على حسابات متوسط النمو السكاني السنوي لآخر تسعة أعوام، الذي جاء عند 3.3 في المائة سنويا، في حين أنه لنفس المرحلة، بناء على حسابات متوسط زيادة نسبة سعودة قطاع التمريض لآخر تسعة أعوام " 1 في المائة سنوياً" وصلت أعداد الممرضين والممرضات السعوديين 150 ألفا.

وأشارت إلى أن هذا يؤكد أن التمريض السعودي ما زال غائباً عن الاهتمام في الخطط التنموية في القطاع الصحي وعدم وجود خطط استراتيجية وتنموية على مستوى المملكة لتحديد الاحتياج الفعلي إلى الكادر التمريضي، بناءً على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية. وبينت أن عدم وجود نظم متطورة لإدارة القوى البشرية التي تعمل على استقطاب التمريض السعودي وغير السعودي، سبب في وجود نقص حاد في القوى البشرية التمريضية، وارتفاع معدل الوظائف الشاغرة لعدم القدرة على التنافس المحلي والعالمي لاستقطاب ممرضات ذوات كفاءة عالية من داخل وخارج المملكة، لعدم وجود نظم للتدرج الوظيفي وضعف الرواتب والبدلات المناسبة لطبيعة العمل وزيادة ضغوط العمل وعدم توفر المعدات والإمدادات الطبية اللازمة لأداء العمل، وسلامة مكان العمل أدى إلى زيادة نسبة الأخطاء الصحية وارتفاع في نسبة التسرب من مهنة التمريض لوظائف أخرى أو ترك العمل بنسبة تصل إلى 50 في المائة في القوى البشرية التمريضية السعودية، وذلك لظروف اجتماعية ومهنية، وإلى ارتفاع نسبة الهجرة بين العمالة الأجنبية التمريضية للدول الأوروبية والأمريكية.

وطالبت بأن يدرك الجميع أهمية وضرورة تنظيم التمريض السعودي بدعم كامل من القيادة السعودية أسوة بالتجارب الناجحة السابقة في الدول العربية والأوروبية، حتى نستطيع تطوير التمريض في المملكة والنهوض السريع بالمهنة والرعاية الصحية من أجل اختصار الوقت واللحاق بالركب العالمي.

45٪ من الأطفال يتعرضون للإيذاء في حياتهم اليومية

البوعلي: الأيتام وأبناء الأسر الفقيرة الأكثر تعرضا له

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169504&CategoryID=3

الأحساء: عدنان الغزال 2013-12-01 11:15 PM
كشفت دراسة ميدانية "بحثية" حديثة عن تعرض ما نسبته 45% من الأطفال لصورة من صور الإيذاء في حياتهم، وأن أعلى نسبة للأطفال الذين يتعرضون للإيذاء تكون في المرحلة الابتدائية وتقدر بـ 37%، وأما الإيذاء البدني فتتصدره المرحلة الثانوية بنسبة 28%.
وأشار المدير التنفيذي لمركز الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد لتنمية الطفل في الأحساء الدكتور أحمد البوعلي بمناسبة يوم الطفل العالمي إلى أن 90% من حالات إيذاء الأطفال تكون نتيجة سوء معاملة الأم والأب المنفصلين، و70% من مشاكل الأطفال النفسية نتيجة تركهم للخادمات، وأن ما نسبته 21% من الأطفال السعوديين يتعرضون للإيذاء بشكل دائم، وأن أكثر أنواع الإيذاء تفشياً يتمثل في الإيذاء النفسي بنسبة 34%، مبيناً أن الدراسات أثبتت أن عدم اهتمام الوالدين بما يحدث للطفل من عقاب داخل المدرسة يمثل ما نسبته 31% من الحالات، وأن ما نسبته 27% من المدخنين في المرحلة الثانوية بدؤوا التدخين في طفولتهم من المرحلة الابتدائية. وأن مشكلة تسوس الأسنان عند الأطفال أكثر الأمراض انتشاراً في المملكة بنسبة 90%، ويرجع السبب إلى عدم الوعي بأهمية العناية بالأسنان والمحافظة عليها.
وذكر البوعلي أن الدراسات تشير إلى أن أكثر فئة من الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء النفسي هم الأيتام بنسبة 70%، وأن إيذاء الأطفال يحدث بصورة أكبر في الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الفقيرة بنسبة 29%. كما كشفت دراسة عالمية "حديثة" أن 605 ملايين طفل في العالم يتعرضون للمواد الإباحية، وأن 102 مليون طفل دون الـ 15 سنة يدخلون في صناعة الجنس سنوياً، وبين أن الأرقام الإحصائية الحديثة لأعداد الأطفال في المنطقة الشرقية بالمملكة تبين أن إجمالي أعداد الأطفال يتجاوز الـ 716 ألف طفل موزعين على النحو التالي: في الأحساء 220 ألف طفل، والدمام 132 طفلا، والقطيف 104 آلاف طفل، والخبر 87 ألف طفل، وحفر الباطن 82 ألف طفل، والجبيل 38 ألف طفل، والخفجي 17 ألف طفل، وبقيق 10 آلاف طفل، والنعيرية 9 آلاف طفل، ورأس تنورة 9 آلاف طفل، وقرية العليا 5 آلاف طفل، لافتاً إلى أن المركز يهدف إلى غرس المبادئ الإسلامية وتنمية الوازع الديني لدى الأطفال، ونشر الوعي بخصائص مرحلة الطفولة واحتياجاتها ومشكلاتها، وغرس روح المواطنة والاهتمام بالتربية الوطنية الفعالة للطفل، وتنمية شخصية الطفل وتعويده التعبير عن آرائه وأفكاره وطموحاته وتطلعاته، بجانب التعرف على المشكلات النفسية والتربوية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال وتقديم الحلول المناسبة لها.

الطائف: خفض حالات العنف ضد المرأة... وتراجع في نسبة نزيلات "الحماية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/577931

الطائف - عائض عمران

كشف فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عن خفض حالات العنف المسجلة تجاه المرأة في محافظة الطائف خلال العام الهجري الماضي، معيداً ذلك إلى تراجع حالات النساء المودعات في دار الحماية الاجتماعية.

وقال المتحدث الإعلامي لفـــرع وزارة الشـــؤون الاجتماعية في مكة المكرمة فهد العيسى لـ «الحياة» إنه من خلال المقارنة بالأعوام الماضية وقراءة الإحصاءات، رصدنا خفضاً في أعداد الحالات المودعة بالحماية، وتراجعاً في الحالات التي تتدخل لجنة الحماية الاجتماعية في معالجتها.

وبيّن العيسى أن هذه المعطيات تؤكد نسبة انحدار في مؤشر العنف تجاه المرأة في مجتمع الطائف الذي أضحت غالبية شرائحه على درجة عالية من الوعي بالواجبات والحقوق الأسرية، نتيجة الحملات التوعوية التي يتم إطلاقها بصورة دورية وقبلها المجتمع بالقبول والالتزام، ما عكس صورة حضارية في التعامل مع الزوجة أو الأخت أو غيرهما من النساء.

وأشار إلى أن الاجتماع الذي عقده المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي والتقى خلاله بمديري فروع الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة أوصى بعدم السماح بتسريب الموظفين حتى في حال الترقية، ومنع نقلهم إطلاقاً، وعند طلب الموظف النقل ينظر في وضعه بعد مرور عام على تقديم الطلب.

وأفاد بأن التوصيات الأخرى جاء في مقدمها التأكيد على أهمية التعاميم وتطبيق محتواها، وضرورة تعيين مدير مناوب يتحمل المسؤولية الفترة المسائية في دور ومراكز الرعاية والحماية الاجتماعية، لافتاً إلى وجود توصية بالانفتاح على الإعلام، وعقد دورات لموظفي التشغيل والصيانة وأمناء العهد، مع زيادة المخصصات المالية لدور ومراكز الرعاية، وتنفيذ خطط إخلاء فرضية بعد التنسيق مع الدفاع المدني في هذا الشأن.

أطباء "مقيمون" يتورطون في "أخطاء"... ويغادرون المملكة بـ "الكفالة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/570267

الرياض – حياة الغامدي

بعد مضي أكثر من عشرة أيام من الاحتفال باليوم العالمي الطفل، الذي وافق الـ 20 من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وبعد أن احتفلت به جهات عدة، تحتفل هيئة حقوق الإنسان اليوم الأثنين باليوم العالمي للطفل عبر احتفالية في مركز الملك فهد لأورام الأطفال في العاصمة (الرياض). وأوضحت هيئة حقوق الإنسان في دعوة للاحتفالية (حصلت «الحياة» على

نسخة منها)، أن الهيئة تستغل هذه المناسبة التي مضى عليها أكثر من عشرة أيام لإدخال الفرح والسرور على نفوس الأطفال المنومين داخـــل مـركز الـــملك فـهد لأورام الأطـــفال.

يذكر أن وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة رعى أول من أمس احتفال وكالة الوزارة للشؤون الثقافية باليوم العالمي للطفل في مركز الملك فهد الثقافي في مدينة الرياض، إذ كانت وزارة الثقافة والإعلام ممثلة في وكالة الوزارة للشؤون الثقافية وجهت الدعوة للجهات الحكومية والخاصة للمشاركة في فعاليات مهرجان اليوم العالمي للطفل في دورته الحالية، والتي تضم عدداً من المسابقات الموجهة للأطفال.

وكان من أبرز تلك المسابقات مسابقة الطفل الموهوب في الرسم والتصوير الفوتوغرافي، ومسابقة المخترع الصغير، ومسابقة الموهوبين من الأطفال في جميع المجالات الثقافية والفنية، ويحتوي المهرجان كثيراً من الأركان الخاصة بالطفل في مجالات معرفية ومهارية مختلفة، إلى جانب المعارض المصاحبة والعروض المسرحية والمسابقات المختلفة، التي سيصاحبها عدد من الأنشطة، التي تنفذ بمشاركة الأطفال خلال إقامة فعاليات المهرجان.

ويعد اليوم العالمي للطفل مناسبة تحتفل بها الأمم المتحدة ومعظم دول العالم في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، إذ تم اعتماد هذا اليوم ليتزامن مع التاريخ الذي اعتمدت فيه الجمعية العمومية للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل في عام 1959 واتفاق حقوق الطفل في عام 1989، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تقيم جميع البلدان يوماً عالمياً للطفل، لتكريم الطفولة وللتآخي على النطاق العالمي بين الأطفال، وتشجيع العمل على تفعيل الاتفاقات المتعلقة بحقوق الطفل.

وفي السعودية تم إنشاء 38 مركزاً لحماية الأطفال على مستوى المملكة، يعمل فيها أكثر من 240 طبيباً واختصاصياً نفسياً واجتماعياً.

شكوى لوزير التربية ضد المعلم المعتدي على تلميذ الابتدائي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169510&CategoryID=3

القطيف: زينة علي 01-12-2013 11:21 PM

تقدم والد الطفل علي رضا الفضل الذي تسبب أستاذ التربية الإسلامية بكسر يده، بشكوى رسمية لإدارة مدرسة الحسن ببلدة الربيعية بجزيرة تاروت، بالإضافة لخطاب شكوى آخر تقدم به أيضا لمكتب الإشراف التربوي بالقطيف.

وذكر والد الطفل رضا الفضل في تصريح لـ "الوطن" أنه توجه للمدرسة وللإشراف التربوي بخطاب الشكوى فيما يعد أوراق الشكوى مع التقرير الطبي وكامل الأوراق اللازمة لتقديمها في ملف متكامل ومفصل لوزير التربية والتعليم بشكل شخصي. وأضاف الفضل في تصريحه أن ابنه ما يزال يعاني من بعض الألم جراء الاعتداء، ولكنه شجعه على الذهاب للمدرسة، حيث حظي باستقبال جيد من بقية مدرسيه وزملائه، مشيرا إلى أن مدرس التربية الإسلامية الذي تسبب بالكسر في يد ابنه تغيب عن الدوام أمس، مبينا أن عددا من الطلاب أكدوا أن المعلم يتعامل معهم بنفس الأسلوب القاسي. وأكد الفضل أنه سينهي كامل الإجراءات الرسمية لإصدار التقرير الرسمي من المستشفى ليسلمه للشرطة من أجل التحقيق في الحادث، مشيرا إلى أن الموضوع الآن بيد إدارة المدرسة وإشراف القطيف، "حيث ننتظر الإجراء الذي سيتم اتخاذه من قبلهم مع المدرس".

من وأكد مدير التربية والتعليم بالقطيف عبد الكريم العليط أن المتسبب في الحادث سيكون خاضعا للأنظمة الوزارية.

• مطاردة اليوم الوطني": إمارة الرياض ترفض طلباً لإطلاق أعضاء • الأمر بالمعروف"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Details/577913

الرياض - إبراهيم الزاحم

علمت «الحياة» أن إمارة منطقة الرياض رفضت طلباً لإطلاق سراح بكفالة تقدم به فريق الدفاع عن أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتهمين في قضية مطاردة اليوم الوطني التي أسفرت عن وفاة شقيقين. وكشفت مصادر لـ«الحياة» عن أن الإمارة رفضت الطلب على خلفية أن القضية التي تم توقيف أعضاء «الأمر بالمعروف» على إثرها وينظرها ديوان المظالم تصنف ضمن الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف، والمنصوص عليها في قرار وزارة الداخلية الذي يحمل الرقم (1900).

وقالت المصادر ذاتها إن أعضاء الهيئة وفريق الدفاع عنهم تقدموا إلى قاضي المحكمة الجزئية الأسبوع الماضي بطلب إطلاق للأعضاء المتهمين في قضية مطاردة اليوم الوطني بكفالة، في ما يخص الدعوى المتهم فيها الأعضاء بمخالفة النظام المتعلق بشق الحق العام. (للمزيد)

وأشارت إلى أنه بعد توجه فريق الدفاع عن أعضاء «الأمر بالمعروف» المتهمين إلى «شرطة الرياض» بطلب الإفراج بكفالة عن المتهمين تواصلت «شرطة الرياض» مع إمارة المنطقة، وجاء الرد برفض الطلب. ويتعلق قرار وزارة الداخلية رقم (1900) بالجرائم الكبرى التي لا يحق للمتهمين فيها المطالبة بإطلاقهم بكفالة، وتشمل التزوير. ويذكر أن أعضاء الهيئة المعنيين متهمون أمام القضاء الإداري (ديوان المظالم) بتهم التزوير المعنوي، وتزوير المحاضر الرسمية.

وأكد المستشار القانوني لذوي المتوفيين في حادثة مطاردة اليوم الوطني محمد الوهيبي لـ«الحياة» أن المحكمة الجزئية قبلت أمس طلب ذوي المتوفيين في الحادثة وممثليهم إحالة الدعوى المرفوعة ضد أعضاء الهيئة التي يطالبون فيها بالحق الخاص إلى المحكمة العامة بحكم الاختصاص.

الشريف: أتمنى أن يتعلّم المسؤولون من أمير الرياض

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 29 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

http://www.alsharq.net.sa/2013/12/02/1011983

الرياض – نايف السهلي

شدد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» محمد بن عبدالله الشريف على أن الواجب يحتم على كل مسؤول أن يكون أميناً على ما يقع ضمن حدود مسؤوليته، وأن يتحرى بنفسه الواقع، ويحاسب على التقصير والإهمال ويتابع أداء مَنْ هم تحت مسؤوليته.

وأثنى الشريف، على توجيهات أمير منطقة الرياض، رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الأمير خالد بن بندر، بشأن استعداد هيئة تطوير مدينة الرياض لتقديم كل المعلومات والتسهيلات للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والإجابة عن كل تساؤلاتها، عن الأمطار والسيول التي هطلت على الرياض الأسبوع الماضي. وكان أمير الرياض قد عقد اجتماعاً الأربعاء الماضي خصصه لمناقشة ومراجعة وضع تصريف السيول والأمطار في مدينة الرياض، على أثر هطول الأمطار وما تبعها من سيول، وطرح الحلول اللازمة لمعالجة الوضع الحالي على المديين القصير والبعيد، ووجه فيه بالإجابة عن أي تساؤلات تخص الموضوع.

وأعرب الشريف عن أمانيه بأن يتعلم المسؤولون الذين يقابلون تساؤلات «نزاهة» بالتشكيك، أو بالإحالة إلى مَنْ هم مسؤولون عن الإهمال والمخالفات للإجابة عنها، من أمير الرياض.

وقال الشريف إن ذلك الحديث يدل على عمق في الرؤية، وشجاعة في مواجهة الواقع في ثقة المسؤول الذي يعني ما يقول.

"فنيون": الأمر السامي أعطانا الحق في البدل والوزارة تمنعه عنا

"الخدمة المدنية" تصرف بدل طبيعة العمل لمسميات دون أخرى

المصدر: جريدة سبق الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م

http://sabq.org/CrKfde

ياسر العتيبي- سبق- الطائف:

قال موظفون من أغلب القطاعات الحكومية بمدن المملكة، ممن يشغلون وظائف بمسميات فنية كمراقبي الإنشاءات والمساحين والمراقبين المدنيين "طرق"، إنهم يستحقون صرف بدل طبيعة عمل، الذي صدر به أمر سامٍ كريم، لكن مرجعياتهم همشت بعض المسميات، وصرفت البدل لمسميات أخرى.

وذكر الموظفون لـ"سبق" أن لديهم الحق في أخذ البدل لطبيعة عملهم اليومي، والذي أصبح شاقاً عليهم، فقال مراقب الإنشاءات الموظف عبدالكريم العصيمي: إنهم يعملون خارج مكاتبهم للإشراف على المشاريع الحكومية والمنشآت السكنية الخاصة بالمواطنين لاستخراج التراخيص النظامية.

وأضاف: بعد المطالبة بالبدل صدر أمر بقرار من مجلس الوزراء يقضي بعدم إعطائهم البدل وإيقافه بالمادة " 12/ 27" من الفقرة الخامسة، وقد تم إيقافه بقرار مجلس الوزراء رقم 101 وتاريخ 24 / 6 / 1405هـ، وأنه وزملاؤه تفاجئوا بصدور قرار من وزير الخدمة المدنية بالموافقة على صرف بدل طبيعة عمل لشاغلي وظائف مراقب أراضي ومراقب أسواق ومراقب صحي، وترك المسميات الأخرى التي يشملها القرار نفسه رقم 906 / 41068 في 17 / 8/ 1433هـ بصرف البدل.

ولفتوا إلى أن طبيعة العمل تشمل المسميات المطالبين بها خصوصاً أنها متشابهة بالعمل خارج مكاتبهم وأنهم يتعرضون للضغوط خارج العمل أيضاً.

وقال الموظف فهد الناصر: نستغرب من قرارات وزارة الخدمة المدنية المتضاربة، فكيف يصدر أمر سامٍ، وتأتي وزارة الخدمة المدنية وتستثني فئات عن أخرى.

وأشار إلى ضرورة مساواتهم مع زملائهم الفنيين الذين يستلمون البدل وهم يمارسون أعمالاً لا تزيد على أعمالهم، بل بعض المسميات لديها أعمال شاقة وشملها الاستثناء بعدم صرف البدل.

زحام وتكدس وقلة أطباء وأسرّة.. ومسؤولو المستشفيات: "كله تمام"

الطوارئ.. استقبال بارد لمرضى الموت

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131202/Con20131202658729.htm

حسين هزازي (جدة) محمد على السبيعي (الخرمة)

لم تكن قصة «القطة» التي التقطها أحد المراجعين وهي تصول وتجول في طوارئ مستشفى «سبت العلاية» ببلقرن قبل عدة أيام، سوى ناقوس الخطر الذي يكشف مدى الإهمال الذي وصلت إليه أقسام الطوارئ في بعض المستشفيات الحكومية، والتي باعتبارها بوابة الصحة في المملكة يفترض أن تتضمن اشتراطات الجودة الصحية بالمستشفيات ضرورة توفير كل أسباب النظافة، والتعقيم بشكل مستمر، والذي بالطبع لا يمكن أن يتوفر في ظل وجود نواقل العدوى خاصة مثل الحيوانات الأليفة كالقطط. لكن قطة بلقرن أو حتى الزحام في طوارئ مستشفى أبو عريش، ليستا الحالتين المنعزلتين عن واقع المعاناة في طوارئ المستشفيات، إلا أنهما ربما كانا الأبرز والأحدث في تلك المشكلة.

وفي أبو عريش كان واضحا بالصورة التي لا تكذب أن الطوارئ باتت في وضع لا تحسد عليه، في وقت تشهد زحاما ومراجعة العشرات على مدار الساعة، والمئات على مدار اليوم، لكن اللجان تخرج بتوصيات، ربما تذهب أدراج الرياح في واقعة ما، وربما لا تجتمع لجان بعينها في واقعة أخرى في ظل نفي المشكلة، بل ربما يبقى الحال تحديا من نوع آخر، فيما الضحية مصاب أو مريض يتألم من المرض، ولا يجد اليد الحانية والسريعة لإنقاذه.

المثل الأبرز

الأسبوع الماضي على سبيل المثال، لم يكن هناك مجال لإنكار الموقف الصعب في طوارئ مستشفى أبو عريش، فالصور التي أرفقت مع ما انتشر هنا وهناك كانت كافية لعدم الالتفاف على الحدث، لكن الالتفاف من نوع آخر اسمه «موسم الزحام»، حيث أقر مصدر مسؤول بالمستشفى لـ«عكاظ» وقتها بزحام الطوارئ، لكنه عزاه لكثرة المراجعين مع دخول فصل الشتاء وكثرة حالات الانفلونزا والزكام وحساسية الصدر، بسبب تقلبات الأجواء المناخية.

لكن هناك واقعا آخر ربما كشف الالتفاف، حيث عقدت لجنة طبية عالية المستوى بالصحة، اجتماعا طارئا في مستشفى أبو عريش، لدراسة أوضاعها، وتوصية إدارة التمريض بصحة جازان، بسرعة توفير البديل كخيار وزيادة السعة السريرية، حتى يتم دعمهم بتمريض كاف، والتزام الأطباء والأخصائيين المناوبين بالحضور عند الاستدعاء.

من هنا ربما انكشف الأمر واتضح الواقع بأن هناك خللا ما في المستشفى، فلماذا الالتفاف إذن؟

كثرة التجاوزات

يقول أصحاب الآهات المستعجلة في مستشفى صبيا العام، أن الكثير من التجاوزات لم يعد هناك مجال للسكوت عليها، فالآهات إن كانت صرخة ألم من المرض، فهناك صرخة أخرى من الإهمال حسب وصفهم، والذي ربما سبق نشره وتداوله والتعرض له، لكن بلا تدخل.

هم يصفون الأمر بالخطير، بعيدا عن التفافات، فيعرضون المشكلة، ويطالبون بالحل الممثل في تشديد الرقابة على قسم الطوارئ للحد من الإهمال والتجاوزات المتكررة.

ويرون أن لائحة التهم واضحة تتضمن ما يلي «أن أطباء الطوارئ يتعاملون بإهمال ولا مبالاة مع المرضى على الرغم من حالتهم الحرجة، ما يدل على عدم وجود رقابة على أطباء الطوارئ».

ويضيفون ما سبق أن أعلنوه أنها «لا تعرف من الطب الطارئ سوى لوحة ترفعها على مدخل المستشفى»، كما اتضح نقص في عدد الأطباء والممرضين بقسم الطوارئ مما زاد من معاناة الحالات الطارئة وللأسف الشؤون الصحية بجازان لم تهتم بهذا المجال فالشكاوى أغلبها على أقسام الطوارئ إذ إن المريض عند حضوره إلى قسم الطوارئ يحتاج إلى سرعة في

التعامل مع حالته فهي شيء طارئ ومتغير سريع على حالة المريض وخصوصا في حالات الحوادث فكل دقيقة قد تسوء حالة المريض وتتغير بشكل مفاجئ إذا لم يكن هناك تدارك لحالته فمبنى الطوارئ بمستشفى صبيا الذي يعاني من كثرة المراجعين، لا توجد فيه غرف لفرز المرضى أو لانتظارهم كما لا توجد صيدلية مستقلة بقسم الطوارئ ويعاني قسم الطوارئ من نقص في عدد الأسرة، حيث لا تتجاوز (11) سريرا.

وصحيح أن الفترة الزمنية بين الشكوى والبحث عن حلول ليست كبيرة، بالشكل الذي يدعو للمعالجة السريعة، إلا أن وجود خلل في أصل العلاج يعد خللا في الملف الصحي يجب تداركه والبحث عن السؤال الأبرز من أين أتى الخلل؟

يقول مدير مستشفى محافظة السليل العام والمتحدث الرسمي للمجلس البلدي الأخصائي ماجد محمد الحابي، إن طوارئ المستشفيات تتلقى العشرات يوميا من الحالات، بسبب ترهل الطرق، حيث حدد على سبيل المثال الطريق الدولي بين العاصمة الرياض والذي يربط بمناطق الجنوب واليمن، في المنطقة المحددة بين محافظة الأفلاج والسليل، مبينا أن طوارئ المستشفى يظل ممتلئا بالمراجعين في ظل استمرار معاناة الطرق.

لكن حديث الحابي، ربما كان كلمة حق، إلا أن المراجع والمريض ربما له أيضا حق في ألا يكون هذا المبرر، مجرد مشجب لتعليق أزمات الطوارئ في المستشفيات، فالصحة عليها دور توفير الطاقم والعدد والعدة والأجهزة، لا تعليق الأخطاء على الآخرين.

نموذج المعاناة

في مستشفى الأطفال والملك فيصل والمستشفيات الطرفية في الطائف، على سبيل المثال، تشكل الطوارئ معاناة حقيقة للمواطنين خاصة مع موسم البرد الذي ساهم في ارتفاع الحالات المرضية وخاصة الأطفال.

فيما يشتكى عدد كبير من مراجعي طوارئ مستشفى الخرمة من كثرة الازدحام في ظل نقص الكادر الطبي والتمريضي بالطوارئ الأمر الذي يجبر الكثير من المرضى للجوء إلى المستشفيات الخاصة لسرعة العلاج والبعد عن الازدحام والتأخير بالرغم أن المستشفيات والمستوصفات الأهلية أصبحت تعاني كذلك من الازدحام بسبب تحويل الكثير من الحالات عليها في الكثير من الأوقات للهروب من الازدحام والبحث عن العلاج.

يرى محمد سعد أحد المراجعين لقسم الطوارئ في المستشفى، أن وجود طبيب واحد وممرضة واحدة لا يكفي، مطالبا إدارة المستشفى بوضع حل عاجل وجذري لهذه المشكلة، التي ما زالت قائمة في العديد من المستشفيات.

وقال محمد العتيبي: راجعت بطفلي قسم الطوارئ في مستشفى الأطفال في الطائف وجلست في طابور طويل من الانتظار والاختناق اليومي الذي يحدث في الطوارئ فالجميع يبحثون عن زيادة عدد الأطباء في الطوارئ.

ويقترح ذعار فرج السبيعي أن تتم زيادة عدد الأطباء والممرضات بالطوارئ تبعا للحاجة الماسة التي يسببها كثرة المراجعين، وذلك بقيام عدد من أطباء العيادات بالتناوب بقسم الطوارئ، مشيرا إلى أن هناك المئات يراجعون يوميا.

علاج في الممرات

في أقسام الطوارئ في مستشفيات جدة، هناك ضغط كبير هذه الأيام في ظل نقص عدد الأسرة، مما يضطر الطاقم الطبي إلى استقبالهم وعلاجهم في الممرات حسب تأكيدات الكثير من المراجعين، فيما يستمر انتظار بعض المرضى لأكثر من 6 ساعات للحصول على دور له في العلاج.

واشتكى مراجعون لـ«عكاظ» من الازدحام في أقسام الطوارئ في مستشفيات محافظة جدة، حيث أكد محمد الساعدي أنه حضر مرافقا لشقيقه الذي تم نقله بإسعاف الهلال الأحمر للعلاج من ضيق حاد في التنفس في طوارئ مستشفى الملك فهد، ونظرا لعدم توفر سرير له تم إسعافه في الممر أمام باقي المراجعين.

وتابع: إنه في ظل اكتظاظ القسم بالمراجعين أصبحت الخدمة الطبية تقدم لهم بعشوائية دون ترتيب، مشيرا إلى وجود أسرة متنقلة في كل مكان وخلفها كوادر طبية لتقديم العلاج.

ومن جانبه انتقد ناصر الحربي، الوضع الحالي لقسم الطوارئ بمستشفى الملك عبدالعزيز، مقترحا زيادة الكادر الطبي العامل في القسم وتوجيه المستشفيات الخاصة بالمساعدة في تقديم الخدمات الطبية للحالات الطارئة خاصة الحرجة منها.

سرير لـ 10 مرضى

من جهته أوضح لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في برنامج الرعاية الطبية للمرضى المنومين بمستشفى الملك فهد العام بجدة، أن قسم الطوارئ يستقبل يوميا 600 مراجع في حين لا يوجد بالقسم سوى 70 سريرا مقسمة بين الرجال والنساء.

وقال إنه نتيجة للضغط الكبير يتكدس المرضى في غرف الطوارئ والعناية المركزة دون أسرة. وهناك عدد من المراجعين ينتظرون في قائمة الانتظار للحصول على سرير، ومن بينهم حالات تحتاج إلى عناية مركزة.

وأشار إلى أن غرف العناية المركزة، تحتاج إلى عناية قصوى، ولا تتحمل الغرفة الواحدة أكثر من ثلاثة مرضى، لكن نجد فيها خمسة مرضى منومين أو أكثر.

وثمن دور الفرق الطبية المنزلية في المستشفى، لافتا إلى أنها تمكنت من إقناع 320 مريضا بمتابعة علاجهم في منازلهم، حيث تزورهم يوميا فرق طبية مابين الساعة التاسعة صباحا والثالثة بعد الظهر.

نقل "فتاة أبو سكينة" إلى دار للفتيات بصنعاء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169508&CategoryID=3

صنعاء: صادق السلمي 01-12-2013 11:18 PM
نُقلت الفتاة السعودية هدى علي (20 عاماً) والمعروفة إعلامياً بـ"فتاة بحر أبو سكينة" من حجزها في مصلحة الهجرة والجوازات في العاصمة اليمنية صنعاء إلى دار الأمل للفتيات، بموجب منطوق حكم محكمة جنوب شرق العاصمة صنعاء، الذي قضى بإخلاء سبيلها ونقلها إلى دار الفتيات.
وقالت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور لـ"الوطن": إن الفتاة تقدمت إليهم بطلب حق البقاء في اليمن وتمت إحالة طلبها إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ودعت وسائل الإعلام المختلفة إلى عدم تأجيج القضية واستغلالها بطرق غير مناسبة، والعمل على ما من شأنه تقريب وجهات النظر وإعادة روح الألفة والتسامح بين الفتاة وأهلها، وثانياً بين الشاب "عرفات" وأسرة الفتاة السعودية، وتحقيق رغبتهما في الزواج من بعضهما بالطرق السليمة، ومادام الشاب يتمتع بالدين والخلق فلا مانع من قبوله، لكيلا يؤدي الأمر إلى التأثير على الشارعين اليمني والسعودي اللذين تربطهما علاقات ود وتعاون منذ القدم.
من جانبه أكد محامي الفتاة المحامي عبدالرقيب القاضي نقل موكلته إلى دار الفتيات، وأنه لا يسمح لأحد بمقابلتها سوى المختصين في قضيتها مع الشاب اليمني عرفات محمد طاهر (24 عاماً)، بسبب عدم وجود مبرر لأحد بمقابلتها، وحفاظاً عليها. وبدوره أوضح محامي سفارة المملكة في صنعاء المحامي عبدالله المجاهد، أنهم سيستلمون اليوم نسخة من منطوق حكم المحكمة، وسيقدمون عريضة استئنافهم لمحكمة الاستئناف لإعادة ملف القضية للاستئناف.

التدني المهني سبب لتدني جودة المشاريع

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/02/article_804350.html

د. صالح السلطان

نشتكي تدني جودة المشاريع التي تنفذها جهات حكومية. هناك أسباب كثيرة وراء هذا التدني، ومن أهم هذه الأسباب ضعف المهارات والضعف المهني في القطاع الحكومي.
تطرق إلى هذا الأمر الزميل في هذه الجريدة الأخ بندر الضبعان يوم الثلاثاء الماضي، تحت عنوان "تعثر مشروعاتنا مع المطر .. هل فعلا "الفساد" وراءها؟".
كيف؟
نحن نرى دأبا من الأجهزة الحكومية على الاستعانة بمتخصصين من خارجها لتقديم خدمات استشارية وإعداد دراسات وتقارير في مجالات متنوعة، مما كان مفترضا أن ينجز أكثره بواسطة موظفي الأجهزة الحكومية المعينين على وظائف

تخصصية، أسوة بما يحدث في دول أخرى كثيرة. وحتى لا يفهم التعميم في كلامي فإن ما قلته لا ينفي وجود كفاءات وطنية عالية المستوى، ولكنها وبصفة عامة قليلة وغير مستغلة على الوجه الأمثل.
من أسباب تدني المستوى المهني الحكومي قوة العواطف من محسوبية وما إليها في التعيينات والترقيات. من الأسباب أن تصنيف الوظائف التخصصية في الخدمة المدنية – باستثناء تخصصات قليلة جدا - لم يأخذ بعين الاعتبار وجود حقول أو مهارات تخصصية ضمن التخصص العام تكتسب خلال الدراسة الأكاديمية أو أثناء العمل.
من الأسباب أن معايير التقويم المتبعة للتعيين أو الترقية على أغلب تلك الوظائف لا تكفي للحكم باكتساب الكوادر المهارات المنشودة، كما أنها لا تكفي لترغيب المتخصصين في تطبيق المهارات المنشودة أثناء العمل، أو لتحديث معلوماتهم المهنية.
أساليب أو طرق التقييم التي يعتمد عليها لإعطاء رأي يتصف بالنزاهة والموضوعية للتأكد قدر المستطاع من تحقق المتطلبات في المرشح للوظيفة هذه المعايير أو الأساليب المتبعة حاليا في أنظمة ولوائح الخدمة المدنية للتعيين أو الترقية على الوظائف التخصصية الاقتصادية لا تعتبر كافية لمعرفة مدى أهلية واستحقاق المرشحين لشغل تلك الوظائف، بل هي أضعف وأدنى من أن يعتمد عليها.
عدد سنوات الخدمة هو أول المعايير المتبعة حاليا، ولكن من المشهور أن عددا كبيرا من الموظفين المعينين تحت مسميات مهنية (مثل مستشار وكبير إخصائيين و... إلخ) من المشهور أن عملهم يغلب عليه أو يطغى عليه الجانب الإداري البيروقراطي، ومن ثم فإن أكثر المهام التي يؤدونها لا تطبق فيها المهارات والأدوات الاقتصادية التي تعلموا أساسياتها في الجامعة. وحتى لو طبقوا شيئا منها، فإنه يغلب عليهم الجمود في المعلومات، والانقطاع عن تحديث مهاراتهم ويقل أو يندر اطلاعهم على وسائل المعرفة المتنوعة من كتاب وغيره لتطوير قدراتهم.
معيار آخر هو تقويم الأداء، ولكن من المعروف أن تقويم الأداء لا يعتمد عليه اعتمادا قويا للحكم على مستوى المرشح علما ومهارة، بسبب خلوه من المعايير الفنية الموضوعية الكافية لتقييم الموظف المتخصص، وبسبب تفشي عوامل المحاباة والتساهل في أوساط الدوائر الحكومية، وهذا أمر معروف جيدا لدى المسؤولين في وزارة الخدمة المدنية.
مقترحات
بناء على ما سبق لا بد من توصيف أدق للوظائف التخصصية أو المهنية، وإلى وضع مواصفات أدق في صاحب الوظيفة، بما يسير مع الاتجاه المتعارف عليه علميا ومهنيا، وكما هو متبع في الدول والمنظمات الدولية المتطورة إداريا. ولا بد أن تحترم أثناء الممارسة.
التفرقة بين الترقية الوظيفية البحتة والترقية الوظيفية الفنية واجبة، فيمكن أن يرقى الموظف إلى مراتب عالية لكن دون أن يعطى ألقابا ومسميات لها متطلبات فنية أو مهارات غير متوافرة فيه التوافر الكافي. ويجب التفريق بين الاثنتين من حيث المهارات.
لا بد من اختبارات صارمة للترقيات على الوظائف التخصصية. وفي هذا، مطلوب تبني أساليب تقويم أعلى مهنيا مما هو موجود. وأن يلتمس فيها تحقيق أعلى نزاهة ممكنة عند التعيين أو الترقيات على الوظائف التخصصية من المرتبة العاشرة فصاعدا. تحقيق هذا الاقتراح يتطلب إنشاء إدارة أو مركز للتقويم تابع لوزارة الخدمة المدنية، كيف وقد رأينا إنشاء مركز لتقويم الطلاب المتقدمين للجامعات. إن تقويم الموظفين المتقدمين للترقية على وظائف تخصصية مهمة ومؤثرة في حسن أداء الجهاز الحكومي ليس أقل أهمية من تقويم الطلاب. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من الخبرات المتوافرة والأساليب المطبقة في الجامعات وفي الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، كما أن في تجارب وخبرات الدول والمنظمات الدولية في تقويم وترقية وكيفية الاستفادة من المتخصصين ما يفيد ويعين على الإصلاح.

أطفال التوحد.. لهم الحق في الحياة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/577707

بدرية البشر

صرح مصدر مسؤول ضمن خبر القبض على شبان متحرشين أنهم سيحققون في قضايا التحرش ولا يستعجلون في الحكم، لأن الفتيات أحياناً يكن السبب في التحرش، وفي هذه الجملة دلالات نسبية، فبحسب المتحدث يكون أحياناً وضع الأصباغ الملونة على أصابع الفتاة إثارة للشبان ودعوة سافرة لتحرشهم بها، وعليه فإن كل فتاة تكشف عن عينيها أو عن وجهها أو تلبس عباءتها بطريقة غير مألوفة في المنزل، أو تخرج لتناول الغداء مع زميلاتها في مكان قريب من عملها كما حدث مع فتيات الخبر، مدعاة لئلا تلوم الفتاة إلا نفسها إذا ما تحرش بها الشبان، هذا المفهوم للعنف يؤكده تصريح جاء على لسان رئيس محكمة الاستئناف يقول فيه إن خروج المرأة للسوق أو العمل هو أحد أسباب تعنيفها. ولكننا لا نفهم أن المرأة التي تجلس في منزلها ستكون بمأمن عن العنف، لأن دار الحماية أكدت عبر تصريح لها أنها لا تستطيع أن ترد على طلب الحماية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف في منازلهن بعد الساعة العاشرة ليلاً، مما يعني أنه حتى النساء اللاتي يجلسن في منازلهن هن عرضة للعنف، وإذا ما تعرضن له بعد العاشرة ليلاً فإن وزارة الشؤون الاجتماعية حتى اليوم لا تستطيع أن توفر لهن الحماية بعد العاشرة، من دون إلزام الرجال الذين يعنفون زوجاتهم أو أبناءهم بأن يتوقفوا عن العنف بعد العاشرة. بعد كل هذه التصريحات التي جاءت من مصادر «مسؤولة» فهمنا أن النساء هن في مجرى سيل للعنف المبرر سواء داخل المنزل أم خارجه، وتبريره يأتي على «كيف» و «مزاج» الرجل سواء كان مسؤولاً أم شاباً يسير في الشارع، فإذا قابل فتاة تضع كحلاً في عينيها أو صبغاً على أظافرها فهو من يقرر إن كانت تستحق العنف أم لا؟ نسيت أن أقول لكم إن التوقيت أيضاً مهم في العنف، فخروج المرأة في المساء يختلف عنه لو خرجت في الصباح، لكن حتى هذه مسألة فيها وجهة نظر بالنسبة إلى بعض التفسيرات، وإذا خرجت الفتاة في فترة ما بعد الظهر لمركز تجاري تتناول الغداء مع زميلاتها ومر بهن شبان فهن يستحققن العنف، أما بحسب رئيس محكمة الاستئناف فهذا كله ليس كافياً، بل إن خروجها من المنزل بحد ذاته للعمل أو السوق مبرر لتعرضها للعنف، وبالنسبة إلى بعض رجال الشرطة فإن المرأة إذا كانت زوجة وجلست في المنزل وتعرضت للعنف فهو رجل يؤدب زوجته.

المفارقة التي دائماً تأتي علي بالي، هي لماذا إذا اشتكت الزوجة زوجاً يضربها عند الشرطي الذي ينظر إلى شكواها على أنها مشكلة عائلية وليست قانونية، لكنها إذا ذهبت لأخيها واستعانت به، وجاء وضرب زوجها حينها تتدخل الشرطة وتعتبر الأمر جناية، بمعنى أن عراك رجلين مهما كانت درجة قرابتهما هو ضرر يمنعه القانون، لكن لو وقع هذا الضرر على امرأة، فإن المسألة تدخل في حيص بيص فلسفي تتداخل فيه المسؤولية مثلما تتداخل في سؤال من الأول البيضة أم الدجاجة؟ ولا تعجب أن تجد في قضية اغتصاب فتاة أن تحمل هي جزءاً من المسؤولية.

وضع الشاب خارج حدود المسؤولية الدينية والأخلاقية والثقافية أمر لا يضر الفتاة وحدها بل ويضر الشاب نفسه، فالمرء مسؤول عن أفعاله مهما كانت المحرضات الخارجية، فالله سبحانه وتعالى يضع الذكر والأنثى على مستوى واحد من المسؤولية، فأنت لا تقتل لمجرد أنك وجدت محلاً يبيع السكاكين، ولا تسرق لمجرد أن الحارس كان نائماً. لكنك إذا وجدت امرأة ضعيفة أو وقعت عينك على ما تظن أنها مدعاة لإثارتك فإنك تصبح خارج الحكم. الغريب أن هذا الشاب السعودي المنفلت الذي يعتبر أن عيناً كحيلة لفتاة سعودية أو ظفراً مصبوغاً مدعاة للإثارة في بلاده، لا يكون هو نفسه حين يرى نساء شبه عاريات في شوارع مدينة لا تبعد ساعة عن بلاده بالطائرة، فهو يعرف جيداً أن التحرش بالنساء ليس خياره الشخصي، بل هو قانون يلتقطه منذ أول استغاثة ويرمي به في غياهب الجب. لهذا يرتدع، ونحن هنا خدمنا الشاب لأننا وفرنا عليه صراعاً أخلاقياً وفكرياً حين يرى كل فتاة، فلا يسأل نفسه هل يتحرش بها أم لا؟ لذا فإن تطبيق قوانين منع العنف ضد النساء لا ينقذ فقط النساء بل والرجال أيضاً، وطالما أن قضاءنا ومسؤولينا يقدمون مصلحة الرجل على مصلحة المرأة، فدعونا نتحرك من هذا المنطلق احموا الرجال وامنعوهم من التحرش بالنساء، حرام يضيع مستقبلهم.

أحكام القضاء.. عجزت أن أفهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/577707

علي سعد الموسى

في العرفين، الكتابي والإعلامي، جرت النواميس أنه لا يجوز المساءلة أو الكتابة عن قضية منظورة أمام طاولة القضاء، منعا للانحياز أو التجييش المجتمعي الذي قد يؤثر على مسار القضية. وحين تصدر الأحكام القضائية يرفع هذا الحظر وينتهي هذا العرف.

شعرت بالألم الشديد مساء ما قبل البارحة وأنا أقرأ حيثيات الحكم الصادر بحق سبعة من المتحرشين ببناتنا ونسائنا في مجمع الظهران التجاري، لأنني وبكل الشجاعة والصراحة: أشعر أن طبيعة هذه الأحكام القضائية وطريقة تنفيذها ومواعيدها، فضلا عن أنها لا تتناسب مع طبيعة الجريمة، تفتح طريقا واسعا فسيحا لمن سيتجرأ مستقبلا لفعل مثل هذه الجريمة. ولا تقولوا، فضلا، إن علي سعد الموسى يعترض على حكم قضائي، لأن الاعتراض على الأحكام القضائية بعد صدورها حق مكفول بالنظام والقانون للشاكي وللمشكو. وما حدث في مجمع الظهران قضية مجتمع، وحق مجتمعي واسع ثابت، لنا أن نتداوله ونعترض عليه، خصوصا أننا نعلم أنه كان قصة وطنية شاملة. كان ذلك المقطع لثلاثة أيام هو الأكثر تداولا ومشاهدة.

أتمنى كمواطن غيور على محارم وبنات هذا الوطن الكريم، أن يجاوبنا "الاستئناف" على مثل هذا الحكم القضائي: ما هي العلاقة؟ وما هو السبب الذي يمنع تنفيذ حكم الجلد الصادر بحق هؤلاء حتى نهاية العام الدراسي؟ ما هي العلاقة التي تمنع تنفيذ حكم (الجلد)؟ وما هو دخل المدرسة أو الجامعة أو العام الدراسي الطويل في تنفيذ حكم قضائي لن يستغرق أكثر من عشر دقائق؟ أتمنى أن أجد جوابا من حضرة القاضي المحترم الفاضل على تأجيله لفترة السجن حتى نهاية ذات العام الدراسي بحجة أن المتورطين من الطلاب: كيف إذن يحكم عليهم بالسجن لستة أشهر في كل حالة، علما أن الإجازة الصيفية لا تدوم لأكثر من شهرين؟ هذه ألغاز لم أجد لها أي أجوبة. وحين قرأت الحكم القضائي خلصت إلى النتيجة الوحيدة في رسالة مباشرة:

إذا كنتم طلابا فاعملوا ما شئتم، لأن الأحكام القضائية مرتبطة بانتهاء العام الدراسي: ما هي علاقة الجلد لدقائق بمقعد الدراسة؟... عجزت أن أفهم.

«الجوازات": إنهاء زحام المراجعين خلال 60 يوما

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106709 .html

محمد النومسي- الرياض

تعهد مدير عام ادارة الجوازات، اللواء سليمان اليحيى، بانهاء زحام المراجعين من المواطنين والمقيمين خلال 60 يوما، وفق خطة متكاملة تنفذها الجوازات.

وأوضح لـ «اليوم» أن خطة الجوازات تقوم على تسهيل اصدار الجوازات وبطاقات الاقامة وتخفيف الزحام وانهاء أرقام المواعيد والانتظار في الجوازات، وذلك خلال شهرين بدون عناء الحضور إلى الجوازات والانتظار، وسيتم ارسال هذه الوثائق، بالبريد للمستفيدين في المنازل، بالتنسيق مع مؤسسة البريد السعودي.
وأضاف اللواء اليحيى، «الجوازات تسعى الى افتتاح مكاتب في المراكز التجارية بمختلف المناطق؛ لتقديم خدمات اجراء الخروج والعودة، والخروج النهائي، وتجديد الاقامة، والعديد من الخدمات التي تساعد المواطن والمقيم على انهاء إجراءاتهم على مدار عمل هذه المراكز خلال الفترتين الصباحية والمسائية بيسر وسهولة، ودون عناء مراجعة ادارات الجوازات.
وفيما يتعلق بأوضاع الوافدين المخالفين، أكد أن الجوازات ظلت ولا تزال تعمل على مدار الـ 24ساعة في مختلف مناطق المملكة، في انهاء اجراءات المخالفين وترحيلهم الى بلدانهم، مبينا أن الأعداد المتبقية من المخالفين ليسن بالكبيرة.
وقال اللواء اليحيى: «يتم يوميا القبض على المخالفين لنظام العمل والاقامة، من قبل القطاعات الامنية الاخرى، ويتم انهاء اجراءاتهم من قبل موظفي الجوازات بالتعاون مع الجهات المعنية، لتسهيل ترحيلهم.
وأشار إلى أن هناك تنسيقا مع الخطوط الجوية السعودية؛ لزيادة الرحلات بهدف عدم تأخر أي مخالف لنظام الاقامة بالمملكة، مؤكدا أن الجوازات وبالتعاون مع السجون والشرطة ووزارة العمل، تسرع من عملية ترحيل العمالة المخالفة.
وأضاف اللواء اليحيى، «وفقا للإحصائيات على الموقع الالكتروني للجوازات بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من خدمات المديرية العامة للجوازات الالكترونية «أبشر» لأيام الخميس والجمعة والسبت الماضية (1902834) مستفيدا.

الاقتصادية

يشمل الأراضي المعدة للتجارة وعقارات الأفراد ويضاعف الغرامة على المتهربين

نظام جديد للزكاة يتيح دفع 20 ٪ للجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/03 /article_804705 .html

محمد العوني من الرياض
كشف لـ "الاقتصادية" مسؤول في اللجنة المختصة بدراسة مشروع نظام جباية الزكاة في مجلس الشورى عن تعديل وإضافة مواد جديدة للنظام، تتيح للمكلف دفع جزء من زكاته للجمعيات الخيرية، وإخضاع الأراضي والعقارات بما فيها المملوكة للأفراد للنظام.
وتتضمن التعديلات الأخذ بإقرار المكلفين، الذين تقل استثماراتهم عن 300 ألف ريال، وتعديل الغرامة على المكلف المتهرِّب إلى ضعف المبلغ المُتهرَّب منه.
وقال المسؤول وهو عضو في اللجنة: لقد تمت إضافة مادة جديدة للنظام، تتيح للمكلف دفع جزء من زكاته إلى جمعية خيرية، ويُعفى من دفعها للمصلحة، بشرط أن تكون الجمعية مرخصة العمل داخل السعودية فقط، وأن تكون مخولة بتلقي أموال الزكاة، وأن يقع تسليمها للجمعية في العام الزكوي محل الجباية.
كما يُشترط أيضا، وفقا للمصدر، أن تودع الزكاة في حساب الجمعية، بموجب قسيمة إيداع بنكية ينص فيها على أنها زكاة، وألا يزيد المبلغ الذي أعفي منه المكلف على 20 في المائة من الزكاة الواجب جبايتها، وألا يزيد مجموع ما دعمت به الجمعية الواحدة من زكاة أي مكلف بموجب هذه المادة على 50 في المائة من مجموع مواردها المالية.
وتابع، أن اللجنة ذكرت في تعليل المادة، أن من شأنها إعطاء هامش للمكلف، للتصرف في بعض زكاته، بما يعزز مسؤوليته المجتمعية وفق رؤيته، ووفقا لمقاصد الشريعة وأهداف الدولة في صرف الزكاة؛ بما يمنع تكدس الأموال في قرى أو هجر صغيرة، وبما يقطع التحايل وعلى الحسم من الوعاء الزكوي أو الضريبي لصالح دعم العمل الخيري.

وتمت أيضا إضافة فقرة ثالثة في المادة الرابعة من النظام، تنص على أنه يخضع لجباية الزكاة ولو كان مملوكا لأفراد ما يلي: "الأراضي المُعدَّة للتجارة"، إذا تحقق فيها وصف واحد أو أكثر مما يلي: إقرار مالكها أنها مُعدَّة للتجارة، أو عرضها للمساهمة بقرائن ظاهرة، أو زيادة مساحتها بصورة ظاهرة على حاجة المكلف الخاصة وأسرته.
وأيضا "العقارات الاستثمارية"، كالمُجمّعات السكنية، والأسواق والمعارض التجارية؛ وتبيّن اللائحة ضوابط ما يخضع للجباية بموجب هذه المادة من الأراضي والعقارات الاستثمارية، وبرّرت اللجنة إضافة الأفراد والأراضي للنظام، لكونهم يديرون قطاع تجارة الأراضي برؤوس أموال تصل إلى آلاف المليارات.
ووفقا للمصدر، فقد تم تعديل المادة الـ 14 لحساب وعاء الزكاة للمكلفين، الذين ليست لديهم دفاتر وسجلات نظامية بموجب إقرار المكلف، إلا إذا تبين للمصلحة وجود معلومات أو قرائن ظاهرة تدل على زيادة في الوعاء عما في إقراره؛ فإنها تجري الربط تقديرا بناء على ما دلت عليه تلك المعلومات والقرائن.
ويكون الحد الأدنى لصافي الربح الذي لا يجوز الربط تقديرا على ما دونه 300 ألف ريال، وأقل منها يؤخذ إقرار المكلف، أما أكثر فلا يؤخذ إقراره. وتبين اللائحة آلية التقدير لكل نشاط، وكذلك ما يلزم من تعديل المبلغ المذكور لأي تغيير ظاهر يطرأ على العملة، بسبب تضخمها أو انكماشها.
وبرّرت اللجنة التعديل بحماية صغار المكلفين، الذين يذهب إيرادهم في المصروفات الشخصية لهم، كما أقرت أصل الربط التقديري، لأن كثيرا من المكلفين يعمل بصفة فردية أو مؤسسة لا دفاتر لديها، بينما إيراداته عالية جدا، بما يؤدي إلى اللجوء للعمل الفردي، أو عدم مسك الدفاتر في المؤسسات، لإخفاء الأنشطة والهروب من الزكاة؛ فكان رأي اللجنة وسطا بين من يرى منع التقدير مطلقا، والمشروع الذي يقتضي إجراء الربط تقديرا حتى على صغار المكلفين ومتوسطهم، الذين يستنفدون إيراداتهم أولا بأول. كما تم تعديل المادة الـ 18 من النظام، لجعل الإخبار وجوباً على الجهات الحكومية، لإبلاغ المصلحة عن كل عقودها التي وقعتها مع الشركات والمؤسسات والأفراد، وقيد الوجوب فيما يتعلق بالمكلفين بطلب المصلحة، رفعا للحرج عنهم، ولإزالة الرقابة عن بعضهم، وعدم إثارة الفتنة بينهم.
كما تم تخفيض إجراء مهلة الربط من خمس إلى ثلاث سنوات، من تاريخ تقديم الإقرار، لما في طولها من إضرار بالمكلف والمصلحة العامة، وتمت زيادة مدة استرداد المبالغ المدفوعة الزائدة المستحقة على المكلف إلى عشر سنوات، لتتوافق مع الأنظمة التجارية في السعودية.
وأوضح المصدر، أنه تم تعديل الغرامة التي تفرضها المصلحة في حال تقديم المكلف إقراره بشكل مغاير لحقيقة مركزه المالي، أو إعطاء بيانات غير صحيحة، بقصد التهرب من دفع الزكاة، من 50 في المائة من الزكاة الواجبة عليه، وأصبحت ضعف المبلغ المتهرب من دفعه.
وتمت إضافة فقرة، تنص على أنه إذا تأخر المكلف عن تقديم إقراره الزكوي، أو سداد زكاته، عن الموعد النظامي، فتفرض عليه غرامة لا تقل عن 100 ريال، ولا تزيد على 25 ألف ريال، عن كل سنة مالية، وتحدد اللائحة ضوابط مقدار الغرامة.
وحول كيفية حساب وعاء الزكاة، ذكر أن النظام أوضح هذا في المادة الـ 12 حول الموجودات الزكوية في نهاية الحول، وهي النقود وما في حكمها، والذهب والفضة، وعروض التجارة، وتندرج فيها البضاعة والعقارات، سواء كانت مكتملة أو تحت التطوير أو أراضي بيضاء، والأوراق المالية المعدة للتجارة، ووحدات الصناديق الاستثمارية المفتوحة إذا كانت خارج المملكة ولم تخضع للزكاة، والديون المرجوة التي للمكلف على الآخرين، إذا كانت تمثل نقودا أو عروض تجارة، واستثمارات المكلف لغير المتاجرة.
ويحسم من مجموع الموجودات الزكوية، المطلوبات التي على المكلف كما هي في نهاية الحول، ما لم تكن ممولة لموجوداته غير الزكوية، ولا يدخل ضمن المطلوبات المستحقة الحسم في المخصصات بجميع أنواعها، وتكلفة التمويل التي تخص الأعوام التالية، والتي لم يمض عليها حول، ولم يتم تمويلها من المطلوبات، وذلك بقدر المدة السابقة لنشأة ذلك النوع أو الزيادة، بشرط أن يكون قد تحقق من مصدر مباشر خارج المنشأة.
ويصمم الإقرار الزكوي للمكلف من مجموع موجوداته الزكوية بعد استبعاد المحسومات، وأي مصروفات يتأثر بها الوعاء الزكوي للمكلف، يجب أن تكون مؤيدة للمستندات الثبوتية وأن تكون حقيقية وليست احتمالية وألا تكون ذات طبيعة رأس مالية. ويتم تحديد عناصر وعاء الزكاة للمكلفين، الذين يمسكون دفاتر وسجلات نظامية، وفقا للأرصدة الظاهرة في القوائم المالية في المنشأة بعد تعديلها وفقا لهذا النظام، وتبين اللائحة المسميات المحاسبية وعناصر القوائم المالية المتعلقة بهذه المادة.

وافق على رفع حصص المملكة في عدد من الصناديق العربية.. وجدّد الدعوة لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق

مجلس الوزراء: الحملة على العمالة المخالفة ستتواصل بحزم.. مع مراعاة الإنصاف والعدالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alriyadh.com/2013/12/03/article889256.html

الرياض-واس
رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة أن مجلس الوزراء اطلع على جملة من التقارير حول الأوضاع في المنطقة، ومستجدات الأحداث على الساحة الدولية، بالإضافة إلى عدد من الموضوعات في الشأن المحلي.
وبين معاليه أن مجلس الوزراء وبمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني جدد دعوة المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي بالاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني في كل مساعيه السلمية لنيل حقوقه الطبيعية المشروعة، واتخاذ خطوات واضحة وملموسة لرفع الظلم الذي يتعرض له، مؤكداً على أهمية أن تفضي مباحثات عملية السلام بين الجانبين إلى تحقيق السلام الشامل والعادل الذي يمكن الشعب الفلسطيني من استرداد كافة حقوقه ضمن دولته المستقلة.
واطلع المجلس على تقرير عن أعمال الدورة 129 لأصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت تحضيراً للدورة 34 لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس التي تستضيفها الكويت، وما اشتملت عليه أعمال الدورة من موضوعات عن آخر المستجدات والتطورات العربية والإقليمية والدولية التي تهم دول مجلس التعاون.

كما نوه مجلس الوزراء بالقرارات الصادرة عن الاجتماع الثاني والثلاثين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في البحرين والتي ستسهم بمشيئة الله في تعزيز التعاون الأمني والتنسيق المشترك بين دول المجلس لمواجهة المخاطر الأمنية والتصدي لها عبر الاستراتيجيات والخطط الأمنية لدعم الأمن والاستقرار في دول المجلس. ورحب مجلس الوزراء بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي عن "الرسول عليه السلام وحقوقه على البشرية" الذي نظمته الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وما تضمنته التوصيات من تأكيد على عظم حقوق الرسول محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام والسعي إلى استصدار قرار دولي يجرّم الإساءة إليه وسائر الرسل والأنبياء الكرام، وإلى ميثاق عالمي لحماية جناب الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام.

على البشرية».. وقرارات اجتماع المنامة لتعزيز التعاون الأمني

وأشار معالي وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس اطلع على تقرير بشأن ما يثار ضد المملكة من مغالطات عقب انتهاء المهلة التصحيحية لأوضاع المخالفين لنظامي الإقامة والعمل في المملكة، مؤكداً أن ما تم إنجازه من إتاحة الفرصة للمخالفين لتصحيح أوضاعهم بإعفاءات وتسهيلات أعقبه متابعة تطبيق الأنظمة بحق من لم يبادروا لتصحيح أوضاعهم رغم إتاحة الفرصة لهم، وموضحاً أن تطبيق الأنظمة الذي تم سيتواصل بحزم ودقة يراعى فيها الإنصاف والعدالة والحفاظ على حقوق الوافدين بعناية واهتمام وهو وفق ما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.

ونوه المجلس بافتتاح معرض ابتكار 2013م بعنوان " بالابتكار نبني مجتمعاً معرفياً" في دورته الثالثة الذي افتتحه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" - حفظه الله - صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم نائب رئيس موهبة.

وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولا:

وافق مجلس الوزراء على تعيين معالي الأستاذ محمد بن صالح الدهام (نائب وزير الاقتصاد والتخطيط) عضواً في مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

ثانيا:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية قرر مجلس الوزراء ما يلي:

1 - الموافقة على زيادة حصة المملكة في رأس مال صندوق النقد العربي بمقدار (000ر475ر44) أربعة وأربعين مليوناً وأربعمائة وخمسة وسبعين ألف دينار عربي حسابي، وتحويله إلى حساب الصندوق بحسب الأقساط المقررة.

2 - الموافقة على زيادة حصة المملكة في رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (050ر955ر119) مائة وتسعة عشر مليوناً وتسعمائة وخمسة وخمسين ألفاً وخمسين ديناراً كويتياً، وتحويله إلى حساب الصندوق وفقاً للأقساط المقررة.

3 - الموافقة على زيادة حصة المملكة في رأس مال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بمبلغ وقدره (96 / 110ر238ر171) مائة وواحد وسبعون مليوناً ومائتان وثمانية وثلاثون ألفاً ومائة وعشرة دولارات أمريكية وستة وتسعون سنتاً، وتحويله إلى حساب المصرف بحسب الأقساط المقررة.

وقد أعدت المراسيم الملكية اللازمة لذلك.

ثالثا:

وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من: الدكتور عزام بن محمد بن عبدالرحمن بن دخيل، والأستاذ خالد بن محمد بن عبدالله الخويطر، عضوين من القطاع الأهلي في مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من تاريخ نفاذ القرار.

رابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي محافظ ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (36/81) وتاريخ 1434/8/15ه، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أوزبكستان في شأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع عليها في مدينة (طشقند) بتاريخ 1432/7/4ه ، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:
1 تعيين المهندس عبدالرحمن بن يوسف بن حمود الحمد على وظيفة (مهندس مستشار مدني) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
2 تعيين صالح بن أحمد بن مبارك الغامدي على وظيفة (مستشار لشؤون المناطق) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.
3 تعيين دخيل الله بن محمود بن دخيل الله الأزوري على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد للشؤون الأمنية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.
4 تعيين محمد بن عثمان بن عبدالعزيز الثابت على وظيفة (مستشار رواتب وبدلات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخدمة المدنية.
5 تعيين سليمان بن محمد بن عبدالرحمن الباتلي على وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس العام) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما ناقش مجلس الوزراء عدداً من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها تقارير سنوية للهيئة الملكية للجبيل وينبع والهيئة العامة للغذاء والدواء، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علماً بما ورد فيها، ووجه حيالها بما رآه.

مسجلة النسبة الأعلى بين دول العالم.. والخسائر13 ملياراً سنوياً

17 وفاة يومياً في حوادث المرور بالمملكة.. أربع جهات رسمية تحذر من الكارثة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alriyadh.com/2013/12/03 /article889337 .html

جدة - ياسر الجاروشة

دعت أربع جهات رسمية طلاب المدارس والنشء الجديد إلى المساهمة في غرس مفاهيم السلامة المرورية وتوعية ذويهم، بعد أن سجلت المملكة أعلى نسبة وفيات بحوادث المرور على مستوى العالم، وارتفع معدل الوفيات إلى 17 شخصا يوميا، كما بلغ عدد المصابين أكثر من 68 ألفا سنويًّا، وراح أكثر من 150 ألف شخص ضحية هذه الحوادث على مدار العقود الأربعة الماضية، وزادت الخسائر المادية على 13 مليار ريال في السنة.

جاء ذلك خلال حملة التوعية التي نظمتها إدارة خطوط الأنابيب شرق/غرب في أرامكو السعودية بعنوان (يكفي.. سرعة) امس بمستشفى عبد اللطيف جميل في جدة للتوعية بمشاركة إدارة المرور ومدرسة دلة لتعليم القيادة وبحضور أكثر من 100 طالب من مدرستي علي بن أبي طالب والأمير مشعل بن ماجد الثانوية، وحظي اللقاء بحضور المهندس محمد سلطان القحطاني مدير أنابيب شرق/ غرب بأرامكو السعودية ونائب مدير شؤون ارامكو السعودية بالمنطقة الغربية محمد بن حسن المشاط، العقيد زيد الحمزي مدير العلاقات العامة بمرور جدة، الدكتور اسلام العدوي المدير الطبي في مستشفى عبد اللطيف جميل، وفيصل زياد نائب مدير مدرسة دلة لتعليم القيادة.

وأكد المهندس القحطاني حرص أرامكو السعودية على إقامة هذه الحملات للحد والتقليل من الحوادث المرورية، لاسيما أن السعودية تحتل المركز الأول عالميًّا في عدد حوادث الطرق، وبلغ عدد الضحايا خلال العام الماضي فقط مايقارب من (8) آلاف شخص منوهاً بجهود أرامكو السعودية في مجال التوعية العامة.

من جهته أعرب العقيد زيد الحمزي مدير العلاقات العامة بمرور جدة عن شكره وتقديره للجهود المبذولة من أرامكو السعودية وحرص إدارة المرور على إنشاء برامج وأنظمة لتوعية المواطنين باتباع أنظمة المرور حفاظا على سلامتهم،

مؤكداً أن الدراسات والأبحاث أثبتت أن أكثر الحوادث تقع بسبب أخطاء العنصر البشري وخاصة السرعة، إضافةً إلى قطع الإشارة وقيادة غير المؤهلين للقيادة واستخدام المركبات لغير ما أُعدت له مثل التفحيط.
ونوه الدكتور اسلام العدوي المدير الطبي في مستشفى عبداللطيف جميل إلى تضافر الجهود المبذولة من قبل جميع الاطراف المعنية لتحقيق الاهداف المنشودة ودرءاً للحوادث المرورية التي يتكبدها الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن ارتفاع إصابات الحوادث يستنزف الجهود الصحية ويشغل ثلث الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية، ويتسبب في أزمة الأسرّة في المستشفيات حيث إن نسبة الأسرّة المشغولة بمصابي الحوادث تبلغ 30 من كل 100 سرير.
واكد فيصل زياد نائب مدير مدارس دلة لتعليم القيادة بجدة على أهمية نشر الوعي المروري منوها بدور المدارس في توعية المواطنين وإقامة دورات تثقيفية وتعليمية للطلاب من مختلف المراحل التعليمية. كما أجريت بعض المقابلات مع بعض المرضى تحدثوا فيها عن وقائع الحوادث المرورية التي حدثت لهم وسط تفاعل من قبل الجميع وماترتب عليها من خسائر جسدية ومادية أمام طلبة المدارس مما كان لها تأثير إيجابي على نفوس الحضور.
وكرمت أرامكو السعودية الجهات الحكومية الأربع المشاركة في الحملة التوعوية.

لم يتبق سوى 1500 مخالف فقط بعد ترحيل أكثر من 25 ألف انتهاء أزمة المخالفين الإثيوبيين بعد أسابيع من أحداث منفوحة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://sabq.org/YwKfde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
أكدت مصادر أمنية اقتراب انتهاء أزمة المخالفين الإثيوبيين بالعاصمة الرياض، حيث لم يعد يتبقى منهم بمراكز الإيواء سوى 1500 مخالف ومخالفة عقب ترحيل أكثر من 25 ألف مخالف ومخالفة خلال الأسابيع القليلة الماضية عبر رحلات مكثفة للخطوط السعودية، وصلت لـ 12 رحلة يومية على طائرات جامبو.
وذكرت المصادر لـ"سبق" أن العدد المتبقي من المخالفين الإثيوبيين تتواصل عملية إنهاء إجراءات ترحيلهم، كون بعضهم وصلوا حديثاً لمراكز الإيواء فيما تتطلب حالات أخرى المزيد من الإجراءات كونها أسراً لديهم أطفال ولدوا داخل السعودية بشكل غير نظامي.
وأوضحت المصادر أن حكومتنا الرشيدة سخّرت خدماتها لإنهاء الأزمة حيث قامت بتأمين الإعاشة اليومية ومستلزمات الإيواء للمخالفين، إضافة لرسوم بعض الإجراءات وعمليات النقل والترحيل في سبيل سرعة إنهاء الأزمة بشكل كامل وهو الأمر الذي تحقق بفضل الله تعالى ثم بتكاتف الجهود وتعاون الجهات المعنية.
ولفتت المصادر إلى أن نجاح الجهات المعنية في التعامل مع أزمة الاثيوبيين المخالفين سواء خلال أحداث منفوحة قبل أسابيع أو من حيث سرعة إجراءات الترحيل جاء بإشراف مباشر ومتابعة يومية من أمير منطقة الرياض خالد بن بندر ونائبه الأمير تركي بن عبدالله وبجهود القطاعات الأمنية والحكومية.
ومن جهتها، علمت "سبق" أن أمير منطقة الرياض سيلتقي غداً بقادة القطاعات الأمنية ومسؤولي الجهات الحكومية التي شاركت في مهمة ترحيل المخالفين الإثيوبيين لمراجعة الخطط والإجراءات التي تمت ومناقشتها وتوجيه الشكر لجميع المشاركين.
وكان نائب أمير منطقة الرياض قد شكر اليوم القطاعات الأمنية بالرياض للنجاح الكبير في إدارة أزمة المخالفين الإثيوبيين.

أقرت بضعف أداء متعهدي العناية الشخصية العاملين في الدور

"الشؤون الاجتماعية" تشكو "تداخل الاختصاصات" مع الداخلية والصحة والتربية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alriyadh.com/2013/12/03/article889283.html

الرياض عبدالسلام البلوي

أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية بضعف أداء متعهدي العناية الشخصية العاملين في الدور والمراكز الإيوائية، خصوصاً أولئك الذين يعملون مع المعوقين والمسنين، وعدَّت ذلك من أبرز الصعوبات التي تواجهها.

ووفق تقرير حصلت عليه "الرياض" عن الأداء السنوي للوزارة، اشتكت الشؤون الاجتماعية من تداخل مهامها واختصاصاتها الحقيقية مع وزارات الداخلية والصحة والتربية والتعليم.

واتهمت الوزارة القطاع الخاص بعدم المساهمة في توفير الوظائف المناسبة للمعوقين المؤهلين وشددت على إلزامه بتمكين المعوقين من الممارسة الفعلية للعمل وليس مجرد عقود وهمية لأجل تحقيق نسبة في السعودة.

وأشار التقرير إلى تمييز يجري لصالح الموظفة حيث يصرف للعاملات في مكاتب الإشراف النسوي بدلاً نقدياً لا يصرف لمنسوبي تلك المكاتب رغم تطابق المهام.

كما اشتكت الشؤون الاجتماعية من تسرب وظيفي في وكالة الضمان الاجتماعي بسبب عدم حصول منسوبيها من الباحثين الاجتماعيين على "بدل" أسوةً بزملائهم في الوكالات الأخرى، بعد ان تم إيقافه بقرار مجلس الوزراء الصادر عام 1405 والقاضي بإيقاف بدل الباحثين الاجتماعيين بالضمان الاجتماعي.

وأوردت الوزارة جملة من المعوقات التي تواجهها في أداء مهامها، في مقدمتها عدم توافر الأراضي المناسبة لإقامة دور ومراكز الوزارة خاصة في المدن الكبيرة مثل الرياض وجدة والدمام.

لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى من جانبها التقت عدد من مسؤولي وزارة الشؤون الاجتماعية وعلى رأسهم وكيل الوزارة للضمان محمد العقلا والدكتور عبدالله اليوسف وكيل الرعاية الاجتماعية والأسرة ومديري الشؤون الإدارية والمالية وأيضاً التخطيط والتطوير الإداري، وواجهت اللجنة الوزارة بتناقض معلومات تقريرها في شأن عدم توفر الأراضي.

وأشارت إلى أن التقرير كرر عبارة "ويتم حالياً استبدال المقار المستأجرة بمقار حكومية خاصة أن الأراضي متوفرة.."، وتساءلت عن ذلك مع أن الوزارة استهلت الصعوبات المعوقة لعملها بعدم توفر الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعها وطالبت اللجنة الوزارة ببيان واقع الحال والإجراءات التي قامت بها لحل هذا الإشكال البيِّن.

وتوقفت "أسريَّة" الشورى عند مبلغ نصف مليون قيمة استئجار مبنى واحد للشؤون الاجتماعية كمستودع لها في حي السلي بالرياض، حيث اوضح التقرير ارتفاع نسبة المباني المستأجرة وارتفاع أجورها أيضاً والتباين غير المبرر بين أسعارها مما أثار تساؤلات اللجنة عن مدى أهمية بعضها وضرورته للوزارة.

وفي رد للشؤون الاجتماعية على تساؤلات الشورى ضمن تقريرها السنوي أكدت فيه الوزارة أن الاستئجار للمباني يتم وفقاً للحاجة الفعلية خاصة الفروع التي يتم استحداثها، أما قيمة الإيجارات فعائد إلى تباين الأسعار وارتفاعها.

وبدت الشؤون الاجتماعية مدافعةً حينما شددت على أن قيمة الإيجارات تقيَّم من مصلحة أملاك الدولة، وعن مستودع "السلي" أوضحت أن الداخلية وجهت بغلق المستودعات الموجودة بمقر الوزارة ونقلها إلى منطقة المستودعات، وبناء على ذلك تم استئجار المستودع لوجود أثاث ومستلزمات منزلية ومكتبية تحتاجها الدور الإيوائية إضافة إلى الأدوية والمستلزمات الطبية التي تصرف للمواطنين المستحقين لها.

لجنة الأسرة بمجلس الشورى تساءلت أيضاً عن تحمَّل الشؤون الاجتماعية ما ليس مفترضاً أن تثقل به كاهلها في الوقت الذي تتنصل فيه من واجبات هي في صميم شؤونها وأولويات عملها، مثل تحمل عبء استضافة وإعاشة الخادمات والمتسولات والهاربات من الكفلاء وبأعداد ضخمه وفي مقابل ذلك لا توفق الوزارة في عقد اتفاق مع الصحة لتنفيذ برنامج الرعاية المنزلية للمعوقين المرصود له (50) مليون ريال فتلجأ إلى تنفيذه عن طريق الجمعيات الخيرية المتخصصة في المجال الصحي، التي لا يعلم مدى تأهيلها للقيام بهذه المهمة الطبية والاجتماعية والإنسانية الملحَّة، وتساءلت اللجنة كذلك عن المناطق التي لا توجد بها جمعيات خيرية صحية كالمنطقة الشرقية والمناطق الشمالية بكل محافظاتها، واكتفت الوزارة بالكشف عن وجود لجنة مشتركة بين العمل وبينها لدراسة نقل مركز استقبال الهاربات من كفلائهن إلى وزارة العمل.

جازان: التحقيق مع سعودية بتهمة الجمع بين زوجين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alriyadh.com/2013/12/03 /article889445 .html

جازان - عادل زائري
تعقيباً على ما تداولته وسائل الاعلام وبعض المواقع والصحف الالكترونية مؤخراً حول نجاح الأجهزة الأمنية بمحافظة العارضة في فك غموض اختفاء زوجة سعودية بعد هروبها من منزل أسرتها واكتشاف ارتباطها بمقيم من احدى الجنسيات العربية في مدينة أبو عريش. أفاد المتحدث الرسمي للإمارة علي بن موسى زعلة بأن الادارة المختصة بديوان الامارة تابعت تفاصيل وملابسات الموضوع مع الجهات المختصة واتضح بأن الواقعة ما زالت رهن التحقيقات تمهيداً لإحالتها للمحكمة للنظر فيها بالوجه الشرعي .
وامتنع المتحدث الرسمي عن الخوض في الحيثيات بانتظار ماتسفر عنه التحقيقات من نتائج موثقة مشيرا بهذا الصدد بأن تهمة الجمع بين زوجين حال ثبوتها تشتمل على مخالفات شرعية ونظامية تترتب عليها عقوبات تعزيرية يتم تقديرها من قبل فضيلة ناظر القضية وتطال طرفي العلاقة اضافة للمأذون الذي أجرى عقد القران دون التأكد من انتفاء الموانع الشرعية وإغفاله للشروط الأساسية لإتمام الزواج .

»التربية" لـ"اليوم: ممرض لكل خمس مدارس حكومية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106717 .html

خلف الخميسي- الرياض
كشف لـ»اليوم» الدكتور سليمان الشهري مدير الصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم، عن توجه التربية لتوفير ممرض لكل خمس مدارس، إضافة إلى تدريب معلمين اثنين في كل مدرسة يزيد عدد طلابها عن 100 طالب، ومعلم واحد للمدارس الأخرى التي يقل عدد طلابها عن ذلك أو أقل على أن تخفض أنصبتهم بما لا يقل عن ثماني حصص أسبوعية.
وأشار إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر بشأن إقرار الترتيبات الخاصة بالوضع التنظيمي لق aطاع الصحة المدرسية بنقل خدماتها من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الصحة ليتماشى مع هذه الاستراتيجية الحديثة للصحة المدرسية، وتنفيذ ومتابعة برامج الصحة المدرسية الوقائية والعلاجية وبرامج تعزيز الصحة في المدارس.

وبين الدكتور الشهري، أن الصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم تعمل على مشروع ممرض المدرسة، حيث تعتمد الاتجاهات الحديثة في الصحة المدرسية منهجية انطلاق الخدمات الصحية المدرسية من المدرسة وذلك بتوفير عيادة متكاملة بالمدرسة يعمل بها ممرض متخصص في الصحة المدرسية يكون تحت إشراف طبيب صحة مدرسية.
وأضاف: «أثبتت العديد من الدراسات جدوى هذا الاتجاه وتأثيره الإيجابي على التحصيل الدراسي وعلى العملية التعليمية برمتها، إضافة إلى فوائده الصحية والاقتصادية والاجتماعية المؤكدة من عدة دراسات عالمية».
وذكر الدكتور الشهري، أنه تم الإعداد والتخطيط لبرنامج الصحة النفسية المدرسية، لما له من أهمية في تفعيل دور الكوادر التربوية في الاكتشاف المبكر للمشاكل النفسية والسلوكية لدى الطلاب ومعالجة الاضطرابات النفسية والمشاكل السلوكية.
ولفت إلى أن هذه البرامج تعد هامة لتعزيز الصحة النفسية داخل المجتمع التربوي، حيث تم وضع الخطوط العامة لآليات تنفيذه وإصدار دليل الصحة النفسية المدرسية الذي يعد دليلاً شاملاً للصحة النفسية المدرسية مع تدريب المختصين في هذا المجال من الكوادر الصحية والتربوية عليه، وذلك بهدف تفعيل خدمة تعزيز الصحة النفسية للطلاب والطالبات ومنسوبي المدارس.
وتبلغ عدد الوحدات الصحية للبنين والبنات 240 وحدة صحية ما بين فئات «أ، ب، ج»، وتعد هذه الفئات تبعاً لعدد الطلاب ومنسوبي التعليم الذين تخدمهم الوحدة الصحية، كما توفر 3324 وظيفة صحية في مختلف التخصصات الطبية، وتصل المخصصات المتعلقة بأنشطة وبرامج الصحة المدرسية إلى قرابة 20 مليون ريال للوحدات الصحية.
وانهت اللجنة الفنية أخيراً - المكلفة بأعمال نقل قطاع الصحة المدرسية من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الصحة - الترتيبات الخاصة بالوضع التنظيمي لقطاع الصحة المدرسية، وتم رفع الخطة لأمانة اللجنة العليا للتنظيم الإداري لإقرارها تمهيداً لاعتمادها من المقام السامي.
وتم تشكيل لجنة فنية يتكون أعضاؤها من وزارات «الصحة، والتربية والتعليم، والخدمة المدنية، والمالية»، إضافة إلى الأمانة العامة للجنة العليا للتنظيم الإداري، ووضعت خطة تنفيذية يتم بموجبها نقل الموظفين وكذلك الوظائف والممتلكات والمخصصات المالية من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الصحة.

الجهات الأمنية تسيطر على مواطن حاول إحراق نفسه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131203/Con20131203659220.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
نجحت الجهود الأمنية الحثيثة بالتعاون مع الأهالي، والتي استمرت نحو ١٠ ساعات بدأت أمس منذ التاسعة صباحا وحتى السادسة مساء، في إثناء مواطن عن محاولة إحراق نفسه، على خلفية إزالة الجهات المختصة بالسيل الكبير بمحافظة الطائف بعض الإحداثات والتعديات على الأراضي الحكومية والتي من ضمنها منزله.
وأوضح النقيب سليم الربيعي الناطق الرسمي لشرطة الطائف لـ«عكاظ» أنه تمت السيطرة على المواطن من قبل رجال الأمن، حيث تم ضبطه وإيقافه وتسليمه لمخفر شرطة السيل تمهيدا لاتخاذ الإجراءات النظامية بحقه في كل ما بدر منه بتعطيله أعمال اللجنة.
وبين النقيب الربيعي، أنه وأثناء أعمال الإزالة حضرت مركبة من نوع وانيت يقودها مواطن في العقد الرابع من عمره، من أرباب السوابق في المنطقة وقام بمحاولة منع أعمال الإزالة وفي الأثناء أضرم النار في مركبته.
من ناحية أخرى علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أنه وفور إلقاء القبض علي الشخص، تم نقله داخل دوريات الأمن وتسليمه لشرطة السيل الكبير، وأضافت المصادر «تمت السيطرة عليه بعد أن أصر في آخر اللحظات على إضرام النيران في جسده، حيث سكب المواطن مادة البنزين على رأسه مشهرا ولاعة في يده الاخرى وأنه كل ما دنا منه شخص أوقدها».

وأوضحت المصادر، أن الدفاع المدني شارك أمس في إخماد النيران بعدما اشتعلت في مركبات الأهالي، مبينة أن المواطن الذي حاول إحراق نفسه في العقد الرابع من عمره ويتيم الأب والأم وغير متزوج.

نساء مطلقات ومعلقات وأمهات يبحثن لسنوات عن خلع أو حضانة أو نفقة أولادهن

معاناة المرأة السعودية داخل المحاكم .. بين تأجيل الجلسات ومماطلة الأزواج

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://sabq.org/qcQo5d

- قضايا المنازعات الزوجية تتصدّر قضايا المحاكم بنسبة 60 %.
- المتحدث الإعلامي لوزارة العدل لـ "سبق": عدد قضايا النفقة في أروقة المحاكم بلغ 6386 قضية عام 1434هـ ومنطقة مكة المكرّمة تصدّرت بنسبة 36 %.
- أم عبد الله: منذ 5 سنوات والقاضي يماطل ويباعد بين الجلسات.
- نوف: هجرني زوجي منذ 10 سنوات وتركني أواجه مصيراً مظلماً مع 3 أبناء ولا أعرف أين أذهب؟
- أم فهد: سُجن زوجي .. ومعاناة 8 سنوات ولم يُحكم لي بالطلاق والقاضي يؤجِّل البت.
- المحامية أميرة عبد الله القوقاني: المرسوم الملكي سيُوجد محاكم للأحوال الشخصية.
- المستشار القانوني خالد أبو راشد: قضايا الأحوال الشخصية أكثر القضايا .. والمرسوم الملكي راعى النظرة الإنسانية لقضايا المرأة.
- المستشار القانوني وعضو الأمان الأسري الوطني الدكتور أحمد إبراهيم المحيمد: وجود المحاميات السعوديات سيُسهم بشكلٍ كبيرٍ في نشر ثقافة الحقوق والقضاء على المعوقات كافة التي تواجه المرأة في البيئة العدلية.

غزوان الحسن، ريم سليمان، دعاء بهاء الدين- سبق- الرياض: استحوذت قضايا الأحوال الشخصية على أعلى النسب في المحاكم السعودية، حيث وصلت في بعض المحاكم إلى 60 % من حجم القضايا، التي شملت قضايا: (الخلع والحضانة والنفقة والطلاق والمنازعات الزوجية) التي كانت تُنظر لسنوات عدة للفصل فيها، بسبب مماطلة الزوج في بعضها، وأخرى تبقى معلقة بين يدي القاضي وغيرها من الأسباب.

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أن السعودية جاءت في الترتيب الثاني من حيث نسبة طلاق المواطنين من إجمالي حالات الطلاق لكل دولة بنسبة 92 % خلال العام الفائت.

وبيّنت أن عدد حالات الطلاق في السعودية ارتفع إلى أكثر من 30 ألف حالة طلاق العام الفائت بمعدل 3.4 حالة طلاق في الساعة الواحدة.

"سبق" حاولت تسليط الضوء على معاناة المرأة داخل المحاكم وأهم المنعكسات الإيجابية للمرسوم الملكي عليها.

طوق نجاة

رغم ازدياد عدد الدعاوى الأسرية في المحاكم المختصّة وتأخُّر إصدار الحكم في غالبيتها، جاء المرسوم الملكي الأخير الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين، الذي تناول في مواده شأن حقوق المرأة في المحاكمة والترافع وتيسير عديد من الإجراءات وسرعة الفصل في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والعضل، بمنزلة طوق نجاة للمرأة السعودية، التي كانت تنتظر لسنوات للفصل في قضاياها.

قال المتحدث الإعلامي لوزارة العدل فهد البكران، لـ "سبق"، إن عدد قضايا النفقة في أروقة المحاكم بلغ 6386 قضية في عام 1434، وتصدّرت منطقة مكة المكرّمة بنسبة 36 % وتلتها الرياض لقضايا العضل والطلاق والخلع والنفقة من مجموع القضايا، أما إثبات الطلاق فبلغ عدد القضايا فيه 2317 قضية، بنسبة 37 % لمنطقة مكة، فيما بلغت قضايا الخلع 954 قضية، وقضايا العضل 468 قضية.

بين أروقة المحاكم

في أثناء تجوال "سبق" بين أروقة المحاكم تعرفت على السيدة " أم عبد الله " التي قصّت معاناتها وهي تبحث في سلك القضاء بين قضايا الخلع والنفقة والحضانة منذ عام 1430 دون جدوى، حيث تقول: تم البت في أول قضية رفعتها وكانت قضية "خلع " بعد 15 شهراً، أما قضية النفقة "حدّث ولا حرج" قد أخذ القاضي يماطل ويباعد بين الجلسات فإحداهن انتظرتها سبعة أشهر، مشيرة إلى أن ر د القاضي دائماً ما كان يأتي بارداً على المحامية "ربي يفرجها" بالنفقة؟

أما قضية الحضانة فهي الثالثة حيث كان القاضي يماطل في إصدار الحكم، وزوجي يماطل في حضور الجلسات، وبعدها اتهمني زوجي بتعنيف أبنائي واعتدائي عليهم جسدياً، حتى لا أحصل على الحضانة، وتابعت: انتظرت كثيراً إلى أن أظهر الله الحق، وثبت أن زوجي هو مّن عنّف أبنائي وصدر الحكم المبدئي عام 1432، وحالياً تحولت إلى محكمة التمييز ولم يتم البت فيها.

وتساءلت، عبر "سبق"، هل يُعقل أن أتعذّب في أروقة المحاكم خمس سنوات؟ والقاضي يماطل في إصدار الحكم، ويضغط عليّ للتنازل عن القضية التي أقمتها ضد زوجي، ولا أدري ماذا أفعل؟

مرارة الانتظار

وبدأت نوف حديثها لـ "سبق": هجرني زوجي منذ عشر سنوات، وتركني أواجه مصيراً مظلماً مع ثلاثة أبناء، وأنا غير متعلمة لا أعرف أين أذهب، حتى نصحتني إحدى صديقاتي برفع قضية لطلب الطلاق، وتقدمت بطلب للمحكمة وكنت في ريعان شبابي حاول البعض استغلالي، والآخر أبدى تعاطفه معي ومساعدتي ماديا. وعندما رفعت الدعوى طلب منى القاضي إحضار شهود على هجران زوجي، وبعدما حضر الشهود عُلقت الجلسة، مبديةً حزنها لتأخُّر قضيتها في المحاكم، وقالت: عشر سنوات ومصيري معلّق بحكمٍ يصدره القاضي، تخلى عني الأقرباء، وأصبحت وحيدة، وحصلت على الطلاق بعد عشر سنوات، فقدت فيها رغبتي في الحياة، وعلمت - مع الأسف - بعد الانتظار المرير الذي عشته أن زوجي تزوّج بامرأةٍ ثانية وأنجب منها ولداً، وأنا الآن أحصد مرارة الانتظار في المحاكم، وتعسف القاضي الذي أضاع شبابي ومستقبلي .

أما السيدة "أم فهد" فقالت: سجن زوجي منذ ثماني سنوات، وتركنا نعاني مرارة الذل، لديّ ستة أبناء وزوجي العائل الوحيد لنا، وبعد دخوله السجن، لم نعد نمتلك من حطام الدنيا شيئاً، ورفعت قضية طلاق على زوجي كي يشملني الضمان الاجتماعي، مبديةً حزنها لتأخُّر البت في قضيتها، وقالت: ثماني سنوات ولم يحكم لي بالطلاق، وفي كل مرة أذهب للمحكمة يؤجّل القاضي البت في القضية. كرهت نفسي وتشاءمت من المحاكم، كنت أستجدي القاضي أن يحكم في قضيتي، بيد أن رده كان يقتل أيَّ بريق أملٍ في نفسي .

وبصوت باكٍ قالت: تخلى عن مساعدتي أهل الخير ووجدت نفسي وحيدة أواجه مصيراً مجهولاً، فلا نقود ولا زوج ولا مستقبل للأبناء.

مماطلةُ قاضٍ

حول العقبات التي واجهت المرأة في المحاكم، قالت المحامية فريال كنج، لـ "سبق"، هناك عددٌ من القضاة يماطل في إصدار الأحكام، ويباعد بين فترة الجلسات، مبديةً أسفها لتجاهل البعض لدفاع المحامية، وإهماله قضايا تعنيف المرأة، وعدم النظر في تعويضها عن الضرر الذي ألحقه بها الزوج، إضافة إلى بعض القضايا التي يحكم فيها القاضي وفقاً للمظهر الخارجي للمرأة، ويحاول الضغط بشتى الطرق على الزوجة؛ للتنازل عن قضيتها ضدّ الزوج، لافتة أن كثيراً من القضاة لا يعترف بالمرأة المحامية، ويحب ألا تترافع في المحاكم، حتى لا تكتسب خبرة، وربما تتفوق على الرجل، أما الآن وبعد إصدار خادم الحرمين الشريفين، هذا المرسوم سيتم القضاء على آفة المماطلة التي تصيب المحاكم، ويسرع من الفصل في الدعاوى التي ترفعها المرأة في المنازعات الزوجية، معتبرة هذا المرسوم نقطة انطلاق وتمكين للمحامية السعودية من الترافع في جميع القضايا، واقترحت عبر "سبق" عدم إطالة فترة التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية عن ثلاثة أشهر، حتى لا تخلق مجالاً لإقامة دعاوي كيدية.

خطوة إيجابية

واعتبرت المحامية "بيان زهراني" أن المرسوم الملكي خطوة مهمة وإيجابية، ضمن مشروع الملك عبد الله لتطوير المرفق القضائي؛ الذي لن يتوانى عن تحقيقه، سواء بالدراسات والأنظمة التشريعية أو الإمدادات التنفيذية للمشروع كافة، وأكدت أن هذا سيوفر على أصحاب الحقوق والمحامين والمحاميات جهداً ووقتاً .

وأشادت زهراني بالمادة الخامسة من المراسيم الملكية الخاصّة بالمرأة، وقالت: إن التعامل مع قضايا المرأة سيصبح أكثر يسراً؛ لرفع الضرر عن المرأة وخاصة فيما يتعلق بحياتها الأسرية، وكشفت لـ "سبق " عن عزمها افتتاح مكتب للمحاماة خلال الأيام القادمة يستقبل جميع أنواع القضايا بعد أن حصلت على رخصة ممارسة المهنة من ضمن أربع حصلن على أول رخصة لممارسة المحاماة للمرأة في السعودية .

مطالب محدودة

من جهة أخرى، قالت المحامية" أميرة عبد الله القوقاني": إنه بموجب هذا المرسوم ستوجد محاكم أحوال شخصية، تذهب إليها المرأة مباشرة لعرض قضيتها، وتتعرّف على الإجراءات التي تقوم بها، مؤكدة أن هذا يؤدي إلى تقليص فترة التقاضي، وحصول المرأة على حقوقها بإجراءات قانونية سليمة .

ولفتت" القوقاني" أن قضايا الخلع تستغرق سنوات طويلة في المحاكم، معربة عن أملها بعد صدور المرسوم الملكي الجديد؛ ألا تستغرق قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم أكثر من ستة أشهر، وأوضحت أن قضايا "النفقة والحضانة والطلاق والخلع" مطالبها محدّدة لا يحتاج البت فيها إلى وقت طويل .

وأكّدت المحامية "سارة العمري" أن هذا المرسوم سيؤدي إلى سهولة إجراءات التقاضي لجميع أنواع القضايا، وخاصة الأحوال الشخصية، مؤكدة أن قضايا المرأة حسّاسة تحتاج إلى سرعة أكثر في الحكم، ورأت في هذه الخطوة حافزاً للمحاميات السعوديات لإثبات جدارتهن، واكتساب خبرة في قضايا الأحوال الشخصية، وتحقيق الهدف من المهنة في الدفاع عن قضايا الترافع، والمطالبة بحقوق الموكلين .

نظرة إنسانية

من جانبه، أكّد المستشار القانوني خالد أبو راشد، أن قضايا الأحوال الشخصية أكثر القضايا في المحاكم، مؤكداً أن هذا المرسوم راعى النظرة الإنسانية لقضايا المرأة، في التقارب بين مواعيد الجلسات، والحد من مماطلة الزوج، وقال: في الماضي كان الزوج يماطل في الإجراءات، أما بعد صدور هذا القرار فان القاضي يملك الصلاحية في إصدار أمر بالقبض على المماطل .

وأوضح أبو راشد أن وجود محاكم متخصّصة في الأحوال الشخصية سيؤدي إلى الإسراع في إجراءات التقاضي والدقة في إصدار الأحكام، مشدّداً على إلزام القاضي بتنفيذ المرسوم الملكي .

ثقافة حقوقية

وأكّد المستشار القانوني وعضو الأمان الأسري الوطني الدكتور "أحمد إبراهيم المحيمد"، أن وجود المحاميات السعوديات سيسهم بشكلٍ كبيرٍ في نشر ثقافة الحقوق والقضاء على المعوقات كافة التي تواجه المرأة في البيئة العدلية، معتبراً جهل المرأة بحقوقها وعدم معرفتها بتوثيق تلك الحقوق من أهم المعوقات في إثبات ما تدعيه ضدّ الطرف الآخر بالبيّنات، ما يؤدي في النهاية إلى ضياع حقوقها أمام القضاء.. إضافة إلى غياب أي مرجع للإجراءات المتبعة التي تسهّل الوصول إلى الحقوق، وعدم وجود تصور مبدئي للقضية، وما سيؤول إليه الحكم لاختلاف صدوره في القضايا المشابهة لها بحسب اجتهاد القاضي، ما كان يؤدي إلى طول مدة التقاضي وما تسبّبه من ضياع الحقوق، حيث تجعل المرأة تتنازل عن ذلك، وتابع "المحيميد" حديثه مبيناً دور العادات الاجتماعية التي تجبر المرأة على التنازل وعدم المطالبة بحقها، لأن الخصم قريب لها كابن العم والخال، إضافة إلى عدم وجود فصل أولي في القضايا لحين صدور الحكم الشرعي، وكثيراً ما تجهل المرأة أن هناك طلب الحكم بـ "النفاذ المعجل لحين البت في القضية؛ كالحضانة والنفقة".

يُذكر أن المادة الخامسة في المرسوم الملكي شملت حقوق المرأة، وجاء نصها: إن الأنظمة راعت حقوق المرأة في المحاكمة والترافع، ويسّرت لها عديداً من الإجراءات، بما فيها سرعة الفصل في الدعاوى التي ترفعها المرأة في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه في تلك المنازعات، إضافة إلى أن للمرأة الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه، مع مراعاة جانب تيسير الإجراءات الجزائية في حقها إذا كانت متهمة.

أنهين دورة بفرع السيدات بغرفة الرياض بالتعاون مع "الرميزان"

تأهيل 17 سعودية للعمل في محلات الذهب والمجوهرات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://sabq.org/0tKfde

سبق- الرياض: أنهت 17 متدربة سعودية برنامجاً تدريبياً في مجال بيع الذهب والمجوهرات، نظمه مركز التدريب بفرع السيدات بغرفة الرياض بالتعاون مع مركز الرميزان للتدريب.
واستهدف البرنامج تعريف المشاركات بفن وطرق البيع وتنويرهن بالأسس الفنية في مجال بيع الذهب والمجوهرات.
كما اشتمل على دورة حول استخدام اللغة الإنجليزية في مجال الأعمال التجارية ودورات تدريبية عملية في مجال البيع، إضافة إلى تطوير الأداء ورفع كفاءة وتنمية الأفكار وتأهيلهن للعمل في مجال بيع الذهب والمجوهرات.
وتضمنت محاور البرنامج عدداً من الموضوعات، منها إكساب المتدربة مهارات العمل المتعددة ومعرفة عيارات المشغولات الذهبية والتمييز بينها، وأنواع المشغولات واستخدام الميزان والآلة الحاسبة وكتابة الفواتير، وتدريبهن على المجوهرات والأحجار الكريمة، والتعرف على أنواعها وتسعيرها وتمييزها، وعلى الألماس من ناحية النوع والقيراط.
كما تناولت تعريفهن بطرق البيع، حيث تم تعريف المتدربات على أخلاقيات وسلوكيات مهنة بيع الذهب والمجوهرات ومهارات البيع والاتصال الفعال وصفات البائع الناجح، وأنماط العملاء وطرق التعامل مع العميل.
وكان الفرع أقام مؤخراً حفل تخريج للمشاركات بحضور كل من الأميرة هيلة بنت عبدالرحمن آل سعود مديرة عامة فرع السيدات، ورئيسة لجنة سيدات الأعمال نوف الراكان، ومدير مركز الرميزان للتدريب الدكتور ناصر السبيعي، وتم تكريم المتخرجات وتسليمهن مكافأة مالية ألف ريال مقدمة من مركز "الرميزان".

أكد رفع أسماء غير المتعاونين والمقصرين للمقام السامي..

الشريف رئيس "نزاهة" لـ "عكاظ":

التشهير بالفاسدين وتطوير الأنظمة رادع لضعاف النفوس

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131203/Con20131203658989.htm

حاوره:محمد المختار الفال
أكد محمد بن عبدالله الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أنه لا يواجه ضغوطا من أي جهة أو أفراد، لمنع إجراءات أي تحقق من تهم فساد، مشيرا إلى أن ما نشر على لسانه بالقول إن «دورنا ليس الإطاحة بالرؤوس

الكبيرة» كلام مختلق ومحض افتراء، وحديث لم يقله لأحد. وكشف أن واقع المملكة لا يتناسب مع المرتبة التي تحتلها في تصنيف الشفافية الدولية، ملقيا باللوم على «سرية مؤسسات الدولة» والذي ساهم في استبعاد الترتيب الحقيقي للمملكة.
وبين لـ«عكاظ» أن الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد تضمنت ضرورة الإسراع في البت في قضايا الفساد، والهيئة تعمل على تحقيق ذلك بالتعاون مع جميع الجهات المعنية.
واجهت الهيئة امتناعا أو تأخرا من بعض الأجهزة عن الإجابة عليها وتوفير المعلومات التي تطلبها، فما هي الإجراءات التي تتخذها الهيئة بشأن ذلك الامتناع.. وهل واجهت الهيئة ضغوطا من متنفذين؟
هناك حرص كبير لدى الهيئة على اتخاذ كافة الإجراءات النظامية لمساءلة من يثبت تقصيره في الرد على استفسارات الهيئة، باعتبار أن ذلك مخالف لتنظيم الهيئة، وللأوامر الملكية الكريمة المؤكدة على وجوب التعاون مع الهيئة والإجابة على جميع استفساراتها، حيث سبق أن صدرت ثلاثة أوامر ملكية تقضي بإلزامية تعاون الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة معها، وتوفير كل ما تطلبه، والرفع بأسماء الجهات المقصرة، ومن ثم فإن الهيئة تقوم بالرفع عن تلك الجهات المقصرة أو الممتنعة أو المتأخرة عن الإجابة على ملحوظات واستفسارات الهيئة، كما ترفع الهيئة تقارير دورية للملك حفظه الله عن هذا النوع من التقصير، وعن الشق الثاني من السؤال فإن الهيئة هي الجهاز المعني بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومن ثم فإنه ليس من المتصور أن تواجه أي ضغوط من متنفذين، لأن من يتجه إلى ذلك يدين نفسه بأنه راع للفساد.
يرى البعض أن عمل الهيئة في ظل أنظمة مالية ورقابية قديمة يصعب مهمتها، فهل الأنظمة المعمول بها كافية لمواجهة الفساد؟
في حقيقة الأمر أن الأنظمة المالية والرقابية بوضعها الراهن غير كافية، وكثير منها بحاجة إلى تطوير وتحديث، وبعض العقوبات التي تتضمنها لم تعد تتوافق مع جرائم الفساد الموضوعة لها، ولذا فإن الهيئة تشارك حاليا في مراجعة للأنظمة واللوائح المتعلقة بمكافحة الفساد، والعمل على تطويرها، وتقديم المقترحات اللازمة، وفقا لما تقضي به كل من الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيم الهيئة.
إذا أشير إلى الفساد المالي والإداري يتبادر إلى أذهان الناس الجهاز الحكومي، في حين أن الأفراد الفاسدين في هذا الجهاز لهم شركاء في القطاع الخاص، فهل يدخل في نطاق عمل الهيئة ملاحقة الفساد في هذا القطاع؟
تشمل اختصاصات الهيئة الجهات العامة في الدولة، والشركات التي تمتلك الدولة نسبة لا تقل عن 25% من رأس مال كل منها، وتمتد اختصاصات الهيئة لتشمل الجهات الخاصة المتعاقدة مع الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، حيث يجب عليها تزويد الهيئة بكل ما تطلبه من وثائق وبيانات ومعلومات تتصل بأعمالها، بالإضافة إلى أن الهيئة لا تكتفي أثناء ممارسة اختصاصاتها المتعلقة بمكافحة الفساد، باتخاذ الإجراءات النظامية في حق مرتكبي الفساد في الجهات العامة في الدولة فقط، بل تمتد أعمالها لضمان مساءلة كل من يشترك في تلك الجرائم، بصرف النظر سواء كان يعمل في القطاع العام أو الخاص.
هناك انطباع متداول عند الكثيرين مفاده بأن الهيئة تلاحق صغار المفسدين وتتحاشى الكبار.. فما هي حقيقة هذا الانطباع، وما نصيبه من الصحة؟
هذا الانطباع جاء نتيجة لما نشرته إحدى الصحف المحلية على لساني بأن «دورنا ليس الإطاحة بالرؤوس الكبيرة»، وأنني قلت ذلك أثناء مناسبة من المناسبات، والحقيقة أن ما نشرته الصحيفة عار تماما من الصحة وقد نفته الهيئة في بيان لها في حينه، وأوضحت أن ما ورد في عنوان الخبر لا يمت للحقيقة بصلة، ويمثل تحريفا لما ورد على لساني، وتم التأكيد في البيان على أن عمل الهيئة في مكافحة الفساد لا يستثني أحدا «سواء كان صغيرا أو كبيرا» متى اكتشفت الهيئة ارتكابه لعمل من أعمال الفساد، إذ إنها بعد التحقق من ذلك تقوم بإحالته لجهة الضبط والتحقيق لاستكمال الإجراءات النظامية بحقه، كما سبق أن ناشدت الهيئة جميع وسائل الإعلام الالتزام بالدقة فيما ينشر، والبعد عن تحريف ما يقال فعلا، بهدف الإثارة الصحفية، وذلك التزاما وتنفيذا للأمر السامي رقم (43383) بتاريخ 1433/9/27هـ، الصادر بشأن ما ينشر في وسائل الإعلام، بقصد الإثارة الإعلامية.
المكافحة الشعبية للفساد لم تتضح معالمها بعد، لعدم وضوح دورها، ولعدم وجود ضمانات للمتعاونين مع الهيئة؟
إن الهيئة ومنذ إنشائها تدعو كافة المواطنين والمقيمين إلى الإبلاغ عن حالات الفساد وعن مرتكبيه، وقد وفرت الهيئة بموجب تنظيمها، وسائل تواصل مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم، وتمنح الهيئة مكافآت للمبلغين والمتعاونين معها في هذا الجانب، كما أنها تقوم بالتوعية والتثقيف في هذا المجال في كافة وسائل الإعلام، وتنتظر منهم المزيد من التعاون، لاسيما وأن الهيئة توفر ضمانات للمبلغين والمتعاونين، ومن أهمها عدم الإفصاح عن بياناتهم الشخصية لأي جهة كانت، في حال طلبوا ذلك، وحمايتهم من أن تضار مصالحهم بسبب بلاغاتهم، وللاطلاع أكثر على دور شرائح المجتمع ابتداء من الأسرة، مرورا بالمعلم والمنهج في المدرسة، والعلماء والخطباء والمفكرين والأفراد، أحيلك إلى الاستراتيجية الوطنية

لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وأرجو منك ومن القراء الكرام قراءتها، والاطلاع على أهدافها، ووسائل تنفيذها، وآليات ذلك.

يرى البعض أن إعطاء الهيئة صلاحية التحقيق قد يزيد من فعاليتها، فكيف تنظرون لهذا الموضوع؟

للهيئة بموجب تنظيمها أن تجري تحرياتها عن حالات الفساد، وتتحقق منها، وتعد الملفات المتعلقة بها، وتحيلها إلى جهات التحقيق، ولها أن تطلع على مجريات التحقيق، وتتابع سير الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، كما أن لها متابعة قضايا الفساد التي تحال إلى المحكمة المختصة، وأن تطلب الأحكام القضائية الابتدائية والنهائية المتعلقة بتلك القضايا، وبصورة عامة فإن عمل الهيئة مع الأجهزة الضبطية والتحقيقية هو عمل تكاملي وليس تقاطعيا، وهذا يمثل المنهج السليم في تناول أي من القضايا، والذي يقوم على مبدأ الفصل بين سلطة الضبط وسلطة التحقيق وسلطة القضاء ذي الصلة، كما أن أدوار هذه السلطات هي أدوار تكاملية يجري خلالها تبادل المعلومات الخاصة بتلك القضايا بصورة تكفل الوصول في النهاية إلى الحقيقة، وتطبيق ما يجب نظاما في ضوئها.

سئلتم مرة عن تصنيف المملكة في قائمة الشفافية الدولية، وقلت إن واقع المملكة لا يتفق مع ترتيبها في تلك القائمة، فهل هذا لنقص المعلومات أو لانعدام الإفصاح عنها؟

إن ترتيب المملكة في تقرير منظمة الشفافية الدولية ناتج عن نقص في المعلومات التي يبنى عليها هذا الترتيب، أو عدم الإفصاح عنها ونشرها، فضلا عن أن عملية ترتيب وتقييم الدول ليست مبنية على إحصاءات دقيقة عن حجم الفساد، وزيادته أو نقصه، وإنما لمدركات ومعتقدات الفساد، ولمعايير متفاوتة في شأنه، بالإضافة إلى اختلاف أساليب الرصد في التقارير التي تعتمد عليها منظمة الشفافية الدولية من سنة إلى أخرى، ومن جهة إلى أخرى، وتعمل الهيئة الآن بكل جد على التوسع في النشر والإفصاح في التقارير عن المملكة، والتعاون مع منظمة الشفافية الدولية، والجهات التي تمدها بالمعلومات، على تصحيح الصورة، وتوفير المعلومات التي تحتاجها، فضلا عن التواصل مع تلك الجهات من أجل ذلك، وكذا التواصل مع الجهات الحكومية المختصة، لكي تزيد من نشر التقارير والمعلومات، انطلاقا من المبدأ الذي رسمته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وهو إقرار مبدأ الوضوح والشفافية داخل مؤسسات الدولة، وان اعتماده كممارسة يضفي على العمل الحكومي الاحترام والمصداقية، واعتماد عدم اللجوء إلى السرية إلا فيما يتعلق بأمن الوطن.

كيف يمكن أن تساعد الهيئة في التقليل من الفساد الإداري، المتمثل في المحاباة، وتوظيف الأقارب، وإساءة استخدام السلطة؟

هذه الممارسات مجرمة نظاما، وتتعامل الهيئة معها في حال اكتشافها والتحقق من صحتها، بإحالة مرتكبيها للتحقيق، بهدف مساءلتهم، وتطبيق العقوبات التي تنص عليها الأنظمة في حقهم.

يتحدث الناس عن غياب عقوبات الواقعين في الفساد المالي والإداري، فما هي الآليات التي تشكل رادعا في نظركم؟

** تضمنت الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ضرورة الإسراع في البت في قضايا الفساد، والهيئة تعمل على تحقيق ذلك بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، ومما لا شك فيه أن فرض عقوبات الفساد من اختصاص المحكمة المختصة، أما فيما يتعلق بالآليات التي قد تشكل رادعا عن ارتكاب حالات الفساد، فأهمها التشهير بالفاسدين، وتطوير الأنظمة المجرمة للفساد، وتشديد العقوبات، إضافة إلى تضمين عقوبة التشهير بمرتكبي جرائم الفساد في تلك الأنظمة، وذلك بناء على الأمر السامي رقم (42626) وتاريخ 1434/11/22هـ، القاضي بأن تقوم جميع الوزارات والأجهزة المستقلة بمراجعة ما تختص به من أنظمة تتضمن أفعالا مجرمة يرى مناسبة التشهير بمرتكبيها، لما لها من آثار ضارة على الفرد أو المجتمع، واقتراح النص المناسب لإدراج عقوبة التشهير في تلك الأنظمة، كما أن هناك عددا من الأنظمة المجرمة للفساد هي في طور الصدور، وبعضها تحت الدراسة، وستسهم إن شاء الله في تعزيز التصدي للفساد ومرتكبيه.

بسبب استعمال النساء لأدوات تجميل تحتوي مواد خطرة

دراسة بجامعة نجران: سرطان الثدي ينتشر في أعمار مبكرة بالمملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.al-jazirah.com/2013/20131203/ln54.htm

نجران - حمد آل شرية:
كشفت دراسة ميدانية قامت بها أكاديميتان من عضوات هيئة التدريس بجامعة نجران عن مرض «سرطان الثدي»، في منطقة نجران بشكل خاص ومقارنته بمدن أخرى أجريت فيها دراسات مماثلة، عن انتشار المرض في أعمار مبكرة بين الفتيات في المملكة كذلك بينت الدراسة أنّ نسبة المصابات بالمرض في نجران أقل من نظيراتهن في مناطق أخرى مرجعة ذلك إلى عوامل وراثية واجتماعية وبيئية.وجاء الكشف عن نتائج هذه الدراسة التي قامت بها عضوتا هيئة التدريس بكلية طب جامعة نجران الدكتورة فوزية نوفل والدكتورة سمية طالب الله، واستمرت عاماً كاملاً خلال برنامج توعوي عن المرض قدمته لجنة الأنشطة الطلابية بكلية الطب في جامعة نجران ـ قسم البنات ـ لمدة أسبوع . حيث بدأ بسرد إحدى القصص المؤلمة التي تحكي واقع حياة المريضة بسرطان الثدي. ثم عرضت د. سمية طالب الله بعض الإحصائيات عن مرض سرطان الثدي التي توصلت لها الدراسة ودراسات أخرى محلية ودولية، حيث قالت: حسب الدراسات المنشورة تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الأعلى عالمياً أما عربياً فتأتي الأردن ثم مصر والبحرين كأعلى الدول إصابة أما السعودية فتعتبر من الأقل إصابة بالمرض. وأضافت: لكن ما يلفت النظر أنّ الإصابات في السعودية تأتي في عمر مبكر إلى حد ما، حيث تكون بين عمر (29 ـ 44) خلافاً للمتعارف عليه عالمياً حيث عادة الإصابات بالمرض تكون في سن 50 عاماً وما فوق . وعن سبب ذلك قالت الدكتورة سمية : ثبت أنّ معظم الحالات المصابة كانت بسبب استعمال النساء لأدوات تجميل تحتوي مواد خطرة على الصحة ومسببة رئيسية لمرض سرطان الثدي وغيره من الأمراض الخطيرة.وعن نسب انتشار المرض في السعودية، قالت : حسب الدراسات تأتي الأحساء في المقدمة تليها الرياض ثم مكة المكرمة أما أقل المناطق فهي الباحة وجازان ونجران.

مكاتب الاستقدام ترفع سقف وصول العمالة الفلبينية لـ6 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131203/Con20131203659002.htm

محمد العبد الله(الدمام)
نجحت الجهود الأمنية الحثيثة بالتعاون مع الأهالي، والتي استمرت نحو ١٠ ساعات بدأت أمس منذ التاسعة صباحا وحتى السادسة مساء، في إثناء مواطن عن محاولة إحراق نفسه، على خلفية إزالة الجهات المختصة بالسيل الكبير بمحافظة الطائف بعض الإحداثات والتعديات على الأراضي الحكومية والتي من ضمنها منزله.
رفعت مكاتب الاستقدام الوطنية السقف الزمني لوصول العمالة المنزلية الفلبينية لتصل إلى ما يتراوح بين 5إلى 6 أشهر، مقابل ما بين 3 إلى 4 أشهر في الماضي.
وأشارت المكاتب إلى أن ارتفاع الطلب على الفلبين، باعتبارها السوق الوحيد تقريبا المتاح للاستقدام في المملكة، الأمر الذي يشكل ضغطا كبيرا على مكاتب التعاقدات في مانيلا.
وقال أديب عبد الجبار «صاحب مكتب» إن فتح باب استقدام العمالة المنزلية مؤخرا لم يؤثر على حجم الطلب على العمالة المنزلية الفلبينية، مشيرا إلى أن حجم الطلب على الفلبين يتجاوز حاجز 80 في المئة نظرا لعزوف شريحة واسعة من المواطنين عن استقدام العمالة الكينية، لافتا إلى أن مكاتب الاستقدام الوطنية اضطرت لرفع السقف الزمني لوصول العمالة المنزلية، بحيث تضاعفت في غضون أشهر قليلة بنسبة 100 في المئة تقريبا، إذ كانت مع بداية فتح باب الاستقدام لا تتجاوز 2 – 3 أشهر تقريبا، فيما تصل حاليا إلى 5 – 6 أشهر، مؤكدا، أن التزام مكاتب التعاقدات في مانيلا يمثل عاملا إيجابيا في ضمان وصول العمالة خلال الفترة المحددة، وبالتالي فإن المكاتب الوطنية لا تجد حرجا في تحديد هذه الفترة، مبينا أن العقود الجديدة لاستقدام العمالة المنزلية الفلبينية تنص على تحديد فترة الوصول بنحو 150 إلى 180 يوما.
وأضاف، أن فاتورة الاستقدام لم تشهد زيادة منذ فتح باب الاستقدام وحتى الوقت الراهن، إذ تصل إلى 15 ألف ريال شاملة رسوم التأشيرة البالغة 2000 ريال، بينما تبلغ تكاليف الاستقدام 13 ألف ريال، مؤكدا أن الراتب الشهري للعمالة المنزلية لا يزال عند مستواه السابق 1500 ريال، نافيا تلقي مكاتب الاستقدام خطابات بشأن رفع الراتب الشهري، مشيرا إلى أن مكاتب التعاقدات الفلبينية لم تبلغ المكاتب الوطنية بوجود اتجاهات لدى الحكومة بإعادة النظر في الرواتب الشهرية.
وبشأن رفع الحظر عن العمالة المنزلية الإندونيسية، أوضح أن مكاتب الاستقدام لم تتلق خطابات رسمية بهذا الصدد، فالوضع لا يزال كما هو، مشيرا إلى أن المكاتب تنتظر بفارغ الصبر الإعلان الرسمي لعودة العمالة المنزلية الإندونيسية مجددا للمملكة، خصوصا أن هناك شريحة واسعة من المواطنين تفضل التعامل مع هذه النوعية من العمالة المنزلية.

العباسي: استدعاء المهندسين الأجانب الذين غادروا المملكة لمحاكمتهم على تعثر المشاريع

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/03/1012858

الدمام ـ عصام سعيد

ألمحت الهيئة السعودية للمهندسين إلى أن التعثر الحاصل في 70 % من مشاريع الدولة، سببه مهني بحت، يتعلق بكفاءة المهندسين القائمين على أمر هذه المشاريع، داعية إلى سرعة تفعيل نظام مزاولة المهن الهندسية، الذي يضمن استدعاء المهندسين السعوديين والأجانب، ومحاكمتهم على أخطائهم المهنية أمام المحاكم السعودية، كما هو حاصل في مهنة الطب، مشيرة إلى أن الأخطاء الهندسية تكلف الدولة مليارات الريالات، تذهب هدراً دون محاسبة المتسبب في ضياعها.

وكشف الأمين العام للهيئة الدكتور غازي العباسي أن «هناك تساهلاً في إنجاز المشاريع الهندسية في السعودية، بسبب غياب آلية عمل معينة، تحدد المسؤول عن الأخطاء الهندسية، ولو بعد إنجازها بعشرات السنوات». وقال لـ«الشرق»: «كشفت الأمطار والسيول في السنوات الأخيرة عن عيوب هندسية خطيرة في مشاريع إنشائية عدة، وهو ما تسببت في انهيار جسور عدة، وتمايل مبان سكنية حديثة، ومع الأسف لا توجد وثائق تشير إلى المهندسين الذين وقعوا على الرسوم الإنشائية لهذه المشاريع، فيتفرق دمها بين المكتب الهندسي والمقاول والعوامل البيئية، وتتحمل الدولة وحدها تبعات هذا التعثر، بإعادة إنجاز المشاريع من جديد، دون محاسبة المقصرين»، مبيناً أن «نظام مزاولة المهن الهندسية في حال العمل به، سيضمن محاسبة المهندسين كافة، الذين أخطأوا في أداء عملهم، بل يقضي أيضا باستدعاء المهندسين الأجانب الذين رحلوا عن البلاد، لمحاكمتهم أمام القضاء السعودي على أخطائهم، بعد تقييمها من قبل لجان هندسية، تحدد نسبة الخطأ فنياً وحجم الأضرار، وترفع بها إلى قضاة المحاكم الذين ينظرون في قضاياهم».

وأضاف العباسي أن «نظام مزاولة المهن الهندسية، يقسم المهندسين والمهندسات السعوديين والأجانب، إلى أربع فئات، ويتم منح كل فئة صلاحيات معينة بتمرير الرسومات الإنشائية للمشاريع، وقال: «الفئة الأولى تحت مسمى «مهندس تحت التدريب»، ولا يحق له التوقيع على أي رسومات هندسية، والفئة الثانية تحت مسمى «مهندس مشارك» للذي عمل في الميدان لمدة أربع سنوات، والثالثة «مهندس مختص» للذي عمل لمدة 5 سنوات، والرابعة «مهندس استشاري» لمن يملك خبرة عمل امتدت لـ9 سنوات، وللأخير الحق في الإشراف التام على عمل المهندسين الأقل منه في الدرجة، وتقييم أدائهم والتعديل على أعمالهم، قبل التوقيع بجودة رسوماتهم واعتماد تنفيذها. وأبان العباسي أن ملف نظام مزاولة المهن الهندسية، مازال تحت الدراسة، من قبل مجلس الشورى، وتم التعديل عليه، تمهيداً لرفعه إلى المقام السامي لدراسته ومن ثم إقراره للعمل به، متمنياً أن يرى هذا النظام النور في القريب العاجل للحد من المشاريع المتعثرة.

تضم من 1.7 مليون علامة فارقة وأعلنها مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية

الكشف عن أول خريطة وراثية للمجتمع السعودي تفسر تكاثر السكري والسمنة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.al-jazirah.com/2013/20131203fe34.htm

الجزيرة - أحمد القرني:
كشف مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية بالشئون الصحية بوزارة الحرس الوطني عن تفاصيل مشروع خريطة الجينوم الوراثية لعدد من المواطنين السعوديين من أجل التعرف على الصفات والظواهر الوراثية الخاصة بالمجتمع السعودي، إذ يعتبر مشروع (الجينوم السعودي) أول خارطة للصفات والخصائص الوراثية للعرب على مستوى الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي. وتم إنجاز هذا المشروع في مختبرات قسم الجينوم الطبي بمركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية والذي يحتوي _ولله الحمد_ أحدث التقنيات المتقدمة في هذا المجال حيث تم تصميم وتجهيز المختبرات بأحدث الأجهزة في مجال أبحاث الجينوم والوراثة الطبية، وبجهود فريق بحثي من علماء أبحاث وتقنيين سعوديين في مجال الجينات الوراثية ومختلف التخصصات السريرية . ومن المتوقع أن يكون المركز _بمشيئة الله تعالى_ من أكبر مراكز الجينوم في المملكة لأبحاث وفحوصات الوراثة باستخدام التقنيات الحديثة في الهندسة الوراثية الطبية ، كما تم تجهيز المركز بأحدث التجهيزات في مجال المعلومات الحيوية وخدمات الكمبيوتر العملاق ، ليتم تخزين البيانات وتحليلها وتصميم الأدوات والبرامج الموجهة لمساعدة الباحثين في الاستفادة من هذه الثروة الطبية والعلمية بأعلى الإمكانيات. أعلن عن ذلك معالي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي معربا عن عظيم شكره وامتنانه للقيادة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله وولي عهده الأمين الأمير سلمان بن عبدالعزيز وإلى النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير مقرن بن عبدالعزيز وإلى سمو وزير الحرس الوطني الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز على الدعاء المتواصل للبحث العلمي وتشجيع المعرفة والحركة العلمية في المملكة العربية السعودية. لما يصب لمصلحة الوطن والمواطن.
وتختص خرائط الجينوم، التي تم الكشف عن تفاصيلها، بتسجيل دقيق لكافة المعلومات الوراثية في الإنسان والمعروفة بـ (DNA)، إذ تم الإعلان سابقا عن بعض خرائط الجينوم الشخصية لبعض الأعراق المختلفة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الأعوام القليلة الماضية، وأحدث إعلان خريطة الجينوم الدولية الأولى في العام 2003م أصداء واسعة . وأكد الفريق العلمي السعودي المشرف على المشروع أن الأبحاث الطبية أثبتت أن هناك اختلافاً في الجينات المسببة للأمراض بين الشعوب مما جعل مراكز الأبحاث الأجنبية تركز على إيجاد علاجات وأدوية مخصصة لشعوبها حسب معلوماتهم الوراثية والتي قد لا تعمل بنفس الكفاءة في الشعوب الأخرى. وأضاف الفريق العلمي: « نظراً لأهمية هذه الاختلافات الوراثية بين الشعوب وتأثيرها على الطب الحديث، اجتمعت ثلاثة دول (أمريكا، المملكة المتحدة والصين) في بداية عام 2009م وقررت إطلاق مشروع دولي عملاق لوضع خرائط الجينوم لألف شخص تم اختيارهم من بين 10 شعوب مختلفة وذلك لدراسة تأثير الاختلافات الوراثية بينهم على انتشار الأمراض، ولم يكن بالإمكان العمل على خرائط الجينوم الشخصية في فترة وجيزة إلا بعد حدوث ثورة في التقنيات الحيوية المستخدمة في الهندسة الوراثية

وعلى رأسها ما يعرف بتقنية الجيل الجديد لتحديد السلسلة الوراثية (Next-Generation Sequencing) والتي مكنت الباحثين من اختصار الوقت إلى أيام يتم من خلالها تحديد أكثر من 3 مليارات قاعدة نتروجينية للجينوم الواحد». وأوضح الفريق العلمي السعودي أنه تم عرض المشروع على لجنة الأخلاقيات الطبية المحلية والتي تتبع للجنة الأخلاقيات الطبية بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية واللجنة العلمية في مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث الطبية حيث تمت الموافقة علية من الناحية الأخلاقية والعلمية مما ساهم في تدشين المشروع مطلع عام 2010م، مشيرا إلى أن الهدف من هذا المشروع يتجه نحو إرساء معايير الطب الشخصي والذي يوصف بأنه المرحلة المقبلة للرعاية الصحية و الذي يرتكز علي تفادي العلاج الموحد لجميع المرضى حيث أن استجابتهم تختلف من مريض لآخر، وأن من أهم ممارسات الطب الشخصي هو تصنيف المرضى إلى فئات مختلفة حسب طبيعة و تفاصيل المحتوى الوراثي لكل مريض على حده لتوفير رعاية طبية أكثر دقة وكفاءة فبدلا من علاج واحد لكل المرضى سيكون هناك علاج محدد لكل مريض. وتابع الفريق العلمي السعودي تصريحه بالقول: « كان من أبرز النتائج المستخلصة من المرحلة الأولى و التي شملت 48 مواطنا سعوديا أصحاء وقت مشاركتهم ومن مختلف مناطق المملكة العربية السعودية هو وجود أكثر من 1.7 مليون علامة فارقة تدعى(SNP) بين الأشخاص الذين تمت الدراسة عليهم والتي يعتقد أنها تساهم في تفسير انتشار بعض الأمراض مثل داء السكري والسمنة في البلاد العربية، كما بينت الدراسة تفاصيل نماذج التحورات والمتغيرات في الجينوم السعودي سواء كان ذلك على شكل زيادة أو نقصان في المحتوى الوراثي للأشخاص الذين تمت الدراسة عليهم، ويعتقد أن هذه التغيرات تشكل لبنة رئيسية في دراسة الطب الشخصي المبني على علاج المرضى بناء على صفاتهم وخصائصهم الوراثية، كما تم اكتشاف علامات في خريطة الجينوم العربي تعود إلى أقدم قبائل ما قبل التاريخ الحديث والتي يرمز لها (a0L) وعاشت خلال الفترة بين 170-150 ألف سنة». هذا و قد تم تسجيل السلسلة الوراثية للميتوكندريا في المركز الوطني الأمريكي للمعلومات The National Center for Biotechnology Information . وجاري العمل على استهداف شريحة أكبر من المواطنين ، هذا ويتزامن المشروع مع عمل دراسات مبدئية للجينوم لدى بعض المرضى الذين يعانون من التصلب اللويحي من أجل معرفة التحورات والتغيرات الوراثية المسببة للمرض عند مقارنة الجينوم الخاص بهم مع الجينوم المعمول للأصحاء وذلك بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم و التقنية.

÷العمل× تناقش ÷حقوق المرأة العاملة× بمنتدى الحوار الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
رابط الخبر

تنظم وزارة العمل غدًا الأربعاء منتدى الحوار الاجتماعي الثالث بين أطراف الإنتاج الثلاثة في سوق العمل، بحضور وزير العمل المهندس عادل فقيه، وذلك في فندق المريديان بالخبر.
ويناقش الحوار الذي يستمر يومين، بيئة العمل اللائقة للمرأة "المكانية والسلوكية"، وحقوق المرأة العاملة الخاصة بالمسائل الأسرية في نظام العمل، إضافة إلى السياسات المقترحة لإيجاد فرص ومجالات جديدة وخلاقة لعمل للمرأة.
ويأتي حرص وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة ممثلة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وصندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تماشيًا مع التعليمات لوضع الأسس التنظيمية الملائمة من أجل تهيئة بيئة العمل اللائقة للمرأة السعودية ولتحقيق الاستفادة القصوى من كوادر العمل النسائية انطلاقًا من مبدأ تفعيل دور المواطنين كافة، كشركاء في العملية التنموية، كما أن نسبة مساهمة العاملات السعوديات في سوق عمل القطاع الخاص ما زالت دون المستوى.

• نزاهة" تفتتح فروعاً بمناطق مكة المكرمة وعسير والشرقية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.al-jazirah.com/2013/20131203fe32.htm

الجزيرة - محمد الغشام:
افتتحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) فروعا لها في منطقة مكة المكرمة، ومنطقة عسير والمنطقة الشرقية، وقد بدأ العمل بها من غرة شهر صفر 1435هـ، وذلك بهدف أن تكون قريبة من المواطنين لمتابعة أداء الخدمات لهم على أفضل مستوى، وتلقي بلاغاتهم حول ممارسات الفساد أعلن ذلك رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، وأوضح الشريف أن هذه الفروع، هي نواة لفروع أخرى سوف تفتتح في بقية مناطق المملكة وقد أهاب الشريف بالمواطنين والمقيمين التعاون مع هذه الفروع، من منطلق الشراكة القائمة بين الهيئة وبين المواطنين والمقيمين، لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بممارسات الفساد، حسب العناوين التالية: * فرع منطقة مكة المكرمة (جدة حي المحمدية- شارع فاطمة الزهراء _ هاتف 0122363755 فاكس 0122363753) * فرع المنطقة الشرقية(الدمام - شارع الملك عبدالعزيز_ هاتف 0138026874 فاكس 0138026875) * فرع منطقة عسير (أبها - مخطط المنسك - شارع أبي هريرة_ هاتف 0172241057 فاكس 0172246971) كما أهاب بشركاء الهيئة من الجهات المشمولة باختصاصاتها بالتعاون معها في الحرص على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئة في الإجابة على ملحوظاتها، وتساؤلاتها خلال المدة المحددة وهي ثلاثين يوماً، والحرص على متابعة تنفيذ وأداء الخدمات اللازمة للمواطنين على أفضل المستويات تنفيذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين. وأكد الشريف، على أن الهيئة ستستمر في تلقي البلاغات من تلك المناطق عن طريق وسائل التواصل المعلنة للجميع وهي الموقع الإلكتروني www.nazaha.gov.sa :والفاكس (0112645555)، والبريد الرسمي، على عنوانها (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 7667 العليا - حي الغدير- الرياض 13311 - 2525 المملكة العربية السعودية)، والبرقية الهاتفية، كما تستقبل الهيئة البلاغات عن طريق الحضور الشخصي لمقرها ومقر فروعها، كما توفر الهيئة قناة أخرى للرد على استفسارات المبلغين حول آلية تقديم البلاغات، وذلك عن طريق الاتصال بالرقم الموحد (19991)، الذي يمكن عن طريقه تلقي المعلومات حول كيفية تقديم البلاغات، أو الاستفسارات المتعلقة بذلك متمنيا أن يكون في افتتاح تلك الفروع ما يحقق تطلعات ولاة الأمر _حفظهم الله_ لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة.

500 ألف زيارة لعيادات • الصحة النفسية" في السعودية.. خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://alhayat.com/Details/578142

الرياض - ظافر الشعلان

113

كشف المدير العام للصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب عن تسجيل عيادات الصحة النفسية 500 ألف زيارة للسعوديين خلال العام الماضي.
وأعلن الدكتور الحبيب في تصريح لـ«الحياة»، افتتاح أقسام للصحة النفسية في مراكز الرعاية الصحية والمستشفيات العامة لكسر الحاجز النفسي للمرضى من المستشفيات المتخصصة، مشيراً أن مستشفيات الصحة النفسية المتخصصة ستقتصر على الحالات الصعبة والمستعصية، وأن التوجه لدى الوزارة يسعى لشمول التأمين المراكز النفسية الخاصة.
وأكد أن تجربة تدشين أقسام نفسية في مراكز الرعاية تم البدء فيها في بعض المراكز الصحية، ويتم حالياً التوسع فيها من خلال مراحل مدروسة. وقال إنه سيتم تدريب الكوادر ونقلها من المستشفيات إلى المراكز الأولية، مشيراً إلى أن عدد المراكز الصحية النفسية الخاصة في المملكة في المعدل الطبيعي مقارنة بالعيادات الأخرى مثل الجلدية.
يذكر أن وزارة الصحة استشعرت حجم وخطورة الأمراض والاضطرابات النفسية كونها قضية ذات أبعاد خطيرة يترتب عليها العديد من الآثار السلبية على الفرد والأسرة والاقتصاد واستقرار المجتمع، لاسيما وأن معظم الأمراض النفسية مثلها مثل الأمراض الأخرى تستجيب للعلاج المناسب. وسعت وزارة الصحة - بحسب موقعها الإلكتروني - إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية النفسية والاجتماعية وضمان تقديم العلاج والرعاية والتأهيل للمرضى النفسيين ومرضى الإدمان وتقديم هذه الخدمات بجودة عالية عبر 21 مستشفى نفسياً، و92 عيادة متخصصة للأمراض النفسية، موزعة على مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وتتولى الإدارة الإشراف على مجمعات الأمل ومستشفيات وأقسام وعيادات الصحة النفسية.

المجلس الأعلى للقضاء يدرس إنشاء دوائر خاصة للنظر في قضايا المعتمرين

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.al-jazirah.com/2013/20131203/ln57.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي:
يعقد المجلس الأعلى للقضاء الجلسة السادسة صباح اليوم الثلاثاء، وذلك برئاسة رئيس المجلس الشيخ د.محمد بن عبد الكريم العيسى وحضور أعضاء المجلس. وأوضح الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان بن محمد النشوان أن المجلس سيناقش في جدول أعماله الموضوعات التي سبق عرضها على المجلس ووردت بعد استكمال التوجيه والتقارير والملحوظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي والترقيات وتقارير الكفاية للقضاة إلى جانب الشؤون الوظيفية للقضاة من التعيين والندب والإعارة والإحالة على التقاعد وتضمنت هذه البنود عدداً من الموضوعات، منها: دراسة مشروع تعديل لائحة التفتيش القضائي ودراسة اقتراح إنشاء دوائر خاصة لنظر قضايا المعتمرين والزوار المقدم من فضيلة رئيس التفتيش القضائي ودراسة اقتراح إعطاء رئيس الدائرة بعض صلاحيات رئيس المحكمة بالإضافة إلى النظر فيما ورد من الأمانة العامة بشأن تعديل برنامج التدريب على قضاء التنفيذ. إضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال. وأكد في هذا الصدد أن صدور المراسيم الملكية اللازمة بالموافقة على أنظمة: المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم التي جاءت تتويجاً لما قضى به نظام القضاء ونظام ديوان المظالم وآلية العمل التنفيذية لهما، يعد إنجازاً بالغ الأهمية ومرحلة جديدة من مراحل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وأهم أدوات تعزيز انطلاقته، لتستأنف القطاعات العدلية على أثر نفاذها أهمَّ مراحل التحديث والتطوير.

الكويت: تطبيق العملة الخليجية الموحدة في 2015

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://alhayat.com/Details/578208

الكويت - كونا
أكد رئيس مجلس الوزراء الكويتي (بالإنابة) وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح أن الاتحاد الخليجي يعتبر بنداً دائماً على جدول أعمال القمة الخليجية، وأن الاتصالات والمشاورات لا تزال مستمرة في شأنه. وشدد على أن العملة الخليجية الموحدة يفترض أن يتم تداولها في 2015 بحسب الاتفاق بين مجلس التعاون الخليجي.
في غضون ذلك، نفى المجلس النقدي الخليجي في بيان أمس ما تردد عن إطلاق العملة الخليجية الموحدة خلال الشهر الجاري، مؤكداً أن ما ذكر لا يستند إلى معلومات دقيقة ولا مصادر موثوق بها. وقال الشيخ صباح الخالد أمس في حفلة السفارة الإماراتية في الكويت بالعيد الوطني للإمارات إن جدول أعمال القمة الخليجية التي تستضيفها الكويت الأسبوع المقبل تحوي قضايا «كبيرة ومتنوعة»، وأضاف: «إن ما نشهده في المنطقة في الفترة الراهنة من قضايا وأحداث يستدعي أن يكون ضمن جدول أعمال القمة الخليجية».
ورداً على سؤال عن تصريح صدر في البحرين أول من أمس بأن العملة الخليجية الموحدة «ستُقَرُّ باستبعاد بعض الدول الخليجية»، أفاد بأن عدداً من المشاريع الاقتصادية «من المفترض أن تنتهي وفقاً للبرنامج الزمني الموضوع لها عام 2015، وأحدها العملة الخليجية».
وذكر الشيخ صباح الخالد أن هناك الكثير من الأمور التي ينتظرها المواطن الخليجي ومنها العملة الخليجية، معرباً عن تمنياته بأن تنضم جميع دول منظومة مجلس التعاون الخليجي إليها.

رفض مقترح بعد "تجميده" 4 سنوات يثير غضب عضو بـ"الشورى"

مطالب باستدعاء محافظ الاستثمار وجذب الأموال المهاجرة..

وتوصية بدعم ميزانية رئاسة الإفتاء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169711&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم 02-12-2013 11:23 PM
لم يجد عضو مجلس الشورى الدكتور حاتم المرزوقي بداً من فتح النار على مبررات لجنة الشؤون الاقتصادية في المجلس حول عدم الموافقة على مقترح قدمه للدراسة قبل 4 أعوام، وهو ما أثار غضبه تحت قبة المجلس في جلسة أمس، طارحاً أمام الأعضاء تساؤلات حول تهميش مقترحه لأربع سنوات متتالية ثم رفضه.
المرزوقي استغرب في مداخلته خلال مناقشة موضوع الاستثمار الأجنبي في المملكة، من تعطيل المقترح، والذي كان يدرس في اللجنة الاقتصادية دون أن يخرج للمناقشة، منتقدا المبررات التي خرجت بها لجنة الشؤون الاقتصادية في المجلس من عدم الموافقة على المقترح للدراسة والمناقشة. وقال المرزوقي "كان يجب على اللجنة الاستعانة بمتخصصين

من الغرف التجارية وأصحاب الرأي من رجال الأعمال؛ حيث إنهم يطالبون بإعادة النظر في نظام الاستثمار الأجنبي وتعديل بعض مواده".
وأوصى المجلس بمطالبة وزارة المالية بدعم الميزانية السنوية للرئاسة العامة للإفتاء للوفاء بمتطلبات تطوير الموقع الإلكتروني، كما أكد في قراره على توسع الرئاسة في استقطاب وتعيين الكفاءات العلمية المتميزة فقهياً وبحثياً، ووضع خطة لتطوير المكتبة السعودية التابعة لها.
ووافق المجلس على قيام مؤسسة البريد السعودي بتشجيع الجهات الحكومية والأفراد للاستفادة من خدمة البريد الإلكتروني الذي توفره المؤسسة، وزيادة الجهود المبذولة لنشر الخدمات البريدية في المناطق النائية.
وبالعودة إلى مناقشة الاستثمار الأجنبي، قال عضو المجلس الدكتور يحيى الصمعان إن الاستثمار برأس المال الأجنبي بأمس الحاجة للتعديل، مشيراً إلى سلبيات طرأت على نظام الاستثمار الأجنبي، مبينا أن المملكة هي مصدر لرأس المال، كما أنها بحاجة إلى توطين رأس المال، في حين أن نظام الاستثمار لم يتحقق منه شيء إطلاقا، مطالبا بجذب الأموال المهاجرة.
من جهته، أوضح العضو اللواء عبدالله السعدون أن الشركات الأجنبية لم تقم بدورها المطلوب، بل كانت منافسة ومضايقة للمستثمر السعودي، مؤكدا أن التعديل المقترح المقدم من الأعضاء جوهري لما له من فوائد.
أما الدكتور راشد الكثيري فطالب بعودة رؤوس أموال السعوديين في الخارج، واستثمارها داخل البلاد، مطالباً باستدعاء محافظ هيئة الاستثمار للمناقشة تحت قبة الشورى.
وكان المجلس قد قرر تشكيل لجنة خاصة لإعادة دراسة مشروع مقترح تعديل بعض مواد نظام الاستثمار الأجنبي المقدم من عدد من أعضاء المجلس السابقين بموجب المادة 23 من نظام المجلس.
وأقرت لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة عدم الموافقة على مقترح التعديل، مع تأكيدها أن المقترحات المقدمة تبرهن على حاجة النظام للمراجعة والتعديل والدراسة.
كما ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن إعادة دراسة طلب تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي.
وبعد الاستماع لعدد من المداخلات، وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها على ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات على التعديل وذلك في جلسة مقبلة.

الصحة تعدل شروط صرف بدل التميز ورفع مدة الانضباط إلى عامين

تقليص السجل المهني للموظف من 3 سنوات إلى اثنتين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
رابط الخبر

عبدالعزيز الحارثي - الطائف
عدّلت وزارة الصحة بعض ضوابط صرف بدل التميز، الذى أقرته مؤخرًا، ورفعت المدة الزمنية لشرط «الانضباط «من عام واحد سابق إلى عام عامين سابقين، لكنها في ذات الوقت قلصت المدة للسجل المهني للموظف والخاص بعدم صدور إدانة أو عقوبة فنية أو إدارية من ثلاث سنوات سابقة إلى عامين فقط، وهو ما يعنى أن مدة التقييم لشرطي «الانضباط والسجل المهني» سيكون عن عامين سابقين وليس مدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، كما كان قبل التعديل.وبررت مصادر بالوزارة «المدينة» التعديل الجديد بأنه جاء بعد دراسات كافية من لجنة تم تشكيلها بهذا الخصوص لدراسة الملاحظات، التي وردت للوزارة سواء من الديوان العام أو مديريات الصحة بالمناطق.
وأشارت إلى أنه سيتم الربط الآلي للبيانات الشخصية للموظف، مع بيانات العناصر الأساسية لمن يستحق بدل التميز، وأيضًا مع ما يصرف له من بدلات أخرى، كذلك الربط الآلي بين بدل التميز والعقوبات التأديبية للموظف وتقييم الأداء الوظيفي. وإلى ذلك كشفت المصادر أن مستشار الوزير لشؤون المناطق أعطى صلاحية الاطلاع على شاشة التقارير المنوه عنها وطباعة كل البيانات، تمهيدًا لتحديد المستحقين لبدل التميز، مشيرة إلى أنه سيتم رفع معاملات صرف بدل

التميز إلى لجان مختصة بذلك في ديوان الوزارة ومديريات الشؤون الصحية من خلال الاتصالات الإدارية مشفوعة بخطاب تغطية معتمد من قبل الجهة، التي قامت باعتماد استمارة صرف البدل التميز المرفقة بالمعاملة.

آلية موحدة لقبول المعاملات

وأوضحت أنه لن يتم قبول أية معاملة تتم بخلاف تلك الآلية المعتمدة مثل المناولة باليد، وقالت إنه في حالة رفض لجنة بدل التميز بديوان الوزارة أو بمديريات الشؤون الصحية لأي من الوثائق الدالة على استحقاق البدل يتم إيضاح المبررات في محضر اللجنة. وشددت على رفع طلبات بدل التميز من قبل الإدارات المعنية دفعة واحدة، كذلك عقد ورش عمل تستهدف مناقشة المسؤولين عن صرف البدل بديوان الوزارة والمناطق لعرض مقترحاتهم.

وبخصوص التحقق من الإنتاجية في العنصر الأساسي الوارد باستمارة استحقاق البدل أكدت المصادر على ضرورة التأكد من التزام مستحق البدل من العمل في العيادات الخارجية والمناوبات وتنويم المرضى وعمليات اليوم الواحد حسب المعيار المحدد، إضافة إلى تحقيق المعيار الخاص بالحصول على جوائز تكريم للمتميز في الأداء من جهات معتمدة بما فيها شهادات التقدير والشكر.

معيار الجوائز

وأكدت المصادر أن من شروط استحقاق البدل أن يكون صدور الجائزة أو التكريم من رئيس الجهة الحكومية على مستوى المنطقة أو مدير عام أو ما يوازيه وظيفيا أو رئيس الجمعية أو المدير الإقليمي أو المدير العام للمنظمة، على أن تكون الجائزة والتكريم في المجال الصحي ومعتمدة من مدير المنشاة ومدير شؤون الصحية بالمنطقة أو وكيل الوزارة المختص بالنسبة للعاملين بديوان الوزارة.

معيار التطوع

فيما يتعلق بجانب الأعمال التطوعية يجب أن يكون العمل في خدمة القطاع الصحي بالمجتمع وبموافقة وزارة الصحة، وذلك بإرفاق نسخة من الموافقة مع معاملة البدل للموظف على أن تكون معتمدة من صاحب الصلاحية وفق ما يلي: «الوكيل المساعد المختص للموظف بديوان الوزارة، ومدير عام مدير الشؤون الصحية، وذلك للعاملين بالمناطق والمحافظات».

معيار الأبحاث

وبالنسبة للبحوث والكتب أوضحت المصادر أنه لن تقبل الكتب، التي تصنف على أنها تقارير إنجازات أو دليل إجراءات عمل الإدارات أو ما شابهها ويجب أن تتضمن الكتب العلمية أو التثقيفية اسم مقدم البحث ضمن المشاركين الرئيسيين في الكتاب أو البحوث أيضًا.

معيار الابتكار

أما فيما يخص الابتكارات في الأجهزة أو العلاجات فيتم إيقاف صرف البدل خلال الفترة الممنوحة لهذا المعيار من معايير الاستحقاق وهي 5 سنوات بحيث يحقق للموظف الاستفادة خلال تلك المدى من تاريخ تقديمه.

الحياة AL HAYAT

منظمتان دوليتان تقاضيان «أمانة جدة» بتهمة استخدام غازات «دمار شامل» لـ«تفريغ السحب»!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://alhayat.com/Details/578211

جدة - عبدالرحمن باوزير

رفضت أمانة محافظة جدة اتهامات منظمة العفو الدولية لها باستخدام غازات «دمار شامل» لتفريغ السحب في سماء جدة. وقالت - رداً على إعلان ممثل منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان الدكتور طلعت عطار مقاضاة المنظمتين الأمانة لدى ديوان المظالم بدعوى رفعت في تموز (يوليو) 2013 - إنها لم تتلقَّ إخطاراً بهذا الشأن. وقال

المتحدث باسم الأمانة المهندس سامي نوار لـ «الحياة»: «لا نتعرض للسحب نهائياً، وليس لدينا مشاريع لتفريغ السحب. التعرض للسحب يحتاج إلى طائرات ومعدات ضخمة، وأي عاقل يفهم هذه الأشياء».
وكان الدكتور عطار ذكر أن شكوى المنظمتين ضد أمانة جدة تتلخص في اتهام الأمانة باستخدام غاز «الكيمتريل» لتفريغ السحب، وحجب الأمطار عن المدينة، غير مبالية بالكوارث البيئية والصحية والإنسانية الناتجة من هذا الصنيع. وأوضح في بيان صحافي مشترك مع عضو منظمة العفو الدولية الدكتور إيهاب السليماني أصدراه أمس، أن من المتوقع أن تنظر الجهات القضائية في هذه القضية خلال الأيام المقبلة. وأضاف البيان أن من المعلوم أن استخدام الأمانة للغاز يعد انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان، إذ يصنف غاز «الكيمتريل» من أسلحة الدمار الشامل. وأشار البيان إلى مطالبة القضاء في مذكرة الدعوى المرفوعة ضد الأمانة، بالإيقاف الفوري لاستخدام غاز الكيمتريل، والمعالجة الفورية للأضرار البيئية والصحية والإنسانية الناتجة من استخدام هذا الغاز في الحق الخاص، وإحالة ملف القضية للمدعي العام للمطالبة بالحق العام.
بيد أن رئيس قسم الأرصاد مدير مركز التميز لأبحاث التغير المناخي في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور منصور المزروعي أكد لـ «الحياة» عدم إمكان القول بـ «تفريغ السحب علمياً»، موضحاً أن التأثير في مسألة هطول الأمطار يكون عبر طريقتين فقط، وهما تحفيز السحب لهطول الأمطار، أو إضعافها، وأن نسبة التأثير في كلتا الحالتين لا تتجاوز 20 في المئة. وقال: «لا يوجد علمياً معنى لتفريغ السحب، فلا يمكن تشتيت السحب، فالسحب تكون موجودة ولا يمكن إلا تحفيزها أو إضعاف نسبة هطول الأمطار فيها، ولا يمكن ذلك إلا في مرحلة مبكرة من نمو السحابة، فإذا اكتمل نموها فلا يمكن أن تسهم لا في التحفيز ولا في الإضعاف».

المعلم المتهم بـ "كسر ذراع طالب" يعتذر... ويطالب بـ "رد اعتبار"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://alhayat.com/Details/578171

الدمام – محمد الداوود
قدّم معلم «التربية الإسلامية» المتهم بكسر ذراع طالب، اعتذاره له ولطالب آخر، تسبب في إصابته بـ «كدمات»، ألا أن أسرة الطالب الأول اعتبرت الاعتذار «شكلياً»، ولن يثنيها عن ملاحقة المعلم «قانونياً» و«إدارياً». وجاء اعتذار المعلم خلال اجتماعه مع الطلاب في إطار التحقيق الذي أُجري في المدرسة أمس.
وكان مكتب التربية والتعليم في محافظة القطيف، شكل لجنة «عاجلة» للتحقيق مع المعلم المتهم بكسر ذراع طالب في مدرسة الحسن بن علي الابتدائية في جزيرة تاروت، وذلك بعد أن قدم والد الطالب «شكوى» إلى المكتب، أول من أمس. واجتمعت اللجنة أمس مع المعلم، إضافة إلى الطلاب الذين تعرضوا إلى «الاعتداء الجسدي»، ومنهم الطالب علي رضا الفضل، الذي كسرت ذراعه اليمنى، بعد «اعتداء المدرس عليه» بحسب ادعاء ذويه. وأشارت مصادر، تحدثت إلى «الحياة»، إلى «قيام إدارة المدرسة بمخاطبة مكتب التربية والتعليم، لاستبعاد المدرس ونقله من المدرسة، بهدف حل هذا الموضوع وغلقه نهائياً، وهو ما قد يسهم في تنازل الأهالي عن معاقبة المعلم أو ملاحقته قانونياً». وفي المقابل أشارت المصادر ذاتها، إلى «نية المعلم تصعيد قضية «رد اعتبار» ضد أسرة الطالب الفضل، إلى إدارة التربية والتعليم».
وقال والد الطفل رضا الفضل، إلى «الحياة»: «إن مكتب التربية والتعليم كون لجنة، استدعت ابني ومجموعة من الطلاب، أمس، بهدف التأكد من حيثيات الحادثة، وجمعتهم مع المعلم، على طاولة واحدة، إذ قام الأخير بسؤال ابني: هل قمت بضربك؟ فأجاب علي: نعم، قمت بضربي. كما سأله: وهل قمت بكسر ذراعك؟ فأجاب ابني: نعم. كما قام المعلم بسؤال عدد من الطلاب: هل قمت بالاعتداء عليكم وضربكم؟ فأجابوا: نعم. ما دفع المعلم إلى الاعتذار إلى الطلاب بكلمة «آسف».

ووصف الفضل، الاعتذار بـ «الشكلي». وقال: «لن يثنيني عن ملاحقة المعلم قانونياً، وسأقوم بتصعيد القضية، وإيصالها إلى وزير التربية والتعليم رسمياً، في حال استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية»، مضيفاً «قمت بمراجعة مكتب شرطة تاروت، لاستكمال الشكوى، وسأقوم باستكمال بقية الإجراءات الإدارية قبل تصعيدها رسمياً».
وحول ما تردد عن نقل المعلم، إلى مدرسة أخرى، قال: «مدير المدرسة أخبرني بذلك، ووعدني بنقله إلى مدرسة أخرى، بشرط غلق الموضوع. إلا أنني أكدت له عدم تنازلي، ولا بد من ملاحقته قانونياً، حتى لا يكرر ما فعله مع طلاب آخرين، في أي مدرسة أخرى في المملكة»، مضيفاً أنه «في حال ثبوت القضية رسمياً على المعلم، فإنني سأطالب بتعويض مادي ومعنوي، جراء هذه الحادثة التي سببت آلاماً جسدية ونفسية ومعنوية لابني».
وأوضح أنه لم يتلقَ أي اتصال من إدارة التربية والتعليم في المنطقة الشرقية، مشيراً إلى أن المعلم هدد برفع شكوى ضده، وضد إدارة المدرسة، لرد اعتباره، بسبب نشر هذه الحادثة في وسائل الإعلام. فيما أكدت إدارة التربية والتعليم في الشرقية، أنها تواصل تحقيقاتها في القضية. فيما سيتم اتخاذ «الإجراءات.

"القضاء" ينتصر لمواطن ويحجز أموال "شخصية اعتبارية"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169673&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد
نفذت وزارة العدل عبر وكالة الحجز والتنفيذ حكما قضائيا بالقوة ضد أحد أطراف دعوى قضائية وهو "شخصية اعتبارية"، وذلك بسحب 100 ألف ريال من حسابه، وتسليمها لمواطن، ووقف خدماته وتجميد حساباته، وذلك للوفاء بشيك حرره بمبلغ 2.2 مليون ريال دون رصيد.
وشمل الأمر القضائي، وفقا لمصدر مطلع لـ"الوطن" تجميد عقارات الشخصية الاعتبارية ومنعه من السفر حتى سداد المبلغ كاملا، مبيناً أنه لم يتم النظر في الحجج التي يتذرع بها. وشدد المصدر على أن أحكام القضاء نافذة متى كانت نهائية، وعليه يجب احترامها والنزول عند منطوقها وتنفيذها فوراً حسب النظام، مهما تكن مبررات وتأويلات الطرف الآخر التي يرى من خلالها أنه محق.
وحسب التفاصيل، فقد تقدم مواطن إلى قضاء التنفيذ طالبا تنفيذ حكم قضائي ضد الشخصية الاعتبارية، فأصدر القاضي قرارا قضائيا بتنفيذ الحكم خلال 5 أيام، وفقاً للأمر القضائي الذي تحتفظ "الوطن" بنسخة منه. وأشار المصدر إلى أنه بعد مرور المدة المحددة لم ينفذ المدعى عليه الحكم، فأصدر القاضي أمراً بالحجز على أمواله، ووقف التصرف في عقاراته، وخدماته الإلكترونية حتى السداد.
ولفت المصدر إلى أنه "وجد" في حساب المدعى عليه 100 ألف ريال فقط، فتم سحب المبلغ بالقوة بأمر من القضاء، وتحويله إلى حساب المواطن، ووقف جميع خدماته وأملاكه حتى يكمل سداد المبلغ، في حين يجري حاليا طرح عقاراته في مزاد علني لبيعها وتسديد كامل المبلغ للمواطن.
أمام ذلك، أوضحت وكالة الحجز والتنفيذ بوزارة العدل أنه منذ اعتماد نظام التنفيذ في ربيع الآخر الماضي تم تطبيق جميع الأحكام القضائية، مؤكدة أن الوكالة لم تواجه حكما واحداً معطلاً لم ينفذ.
وذكرت الوكالة أن عدد قضاة التنفيذ بلغ نحو 297 قاضيا يعملون في كافة المناطق والمحافظات، مفيدة بأنه تم خلال الفترة الماضية تنفيذ أحكام قضائية بالقوة الجبرية سواء حقوقية متعثرة بشأن شيكات وكمبيالات وسندات قبض، أو أحكام أخرى متنوعة مثل أموال وعقارات ثابتة ومنقولة، وتم تنفيذها على شركات كبار رجال أعمال ومؤسسات وأفراد.

قانون التحرش والمعارضة الاحتسابية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131203/Con20131203659074.htm

شتيوي الغيثي

المواقف التي تتعرض لها المرأة السعودية من ناحية التحرش كثيرة، فهي معرضة لأي كلمة نابية من هنا أو هناك في الأماكن العامة على الرغم من أنه مجتمع يدعي الفضيلة، وخطاب الفضيلة خطاب حقيقته ليست كما يبدو في مثاليته عند كثير من الناس. والتحرش سواء تحرش يدوي أو لفظي أحد الأمور التي تهتك تلك الفضيلة المُدَّعاة، وتزداد هذه الإشكالية حينما يوضع الخطأ على المرأة لأي سبب كان.

المسألة لا تقف عند المرأة، بل تتعداها في التحرش بالأطفال وهو مصدر قلق كثير من الأسر كون الطفل ليس كالمرأة التي يمكن لها أن تدافع عن نفسها. فالتحرش ليس قاصراً على المرأة لكي نضع التهمة عليها. هل يمكن أن نضع تهمة التحرش بالأطفال على الأطفال؟! كذلك الحال بالنسبة للمرأة، فليس من المعقول وضع التهمة على الضحية وترك المذنبين.

على هذا الأساس فإن عدداً من الناشطات والناشطين حول قضايا المرأة طالبوا بإصدار قانون للتحرش حماية للمرأة. الغريب في الأمر أن عدداً من ذوي التوجه الإسلامي من الرجال والنساء على حد سواء يقفون ضد هذا القانون. محمد الشنار مثلاً، وهو من أشهر المهتمين بقضايا المرأة، يربط بين المطالبة بقانون حماية المرأة من التحرش باتفاقية (سيداو) التي يرى أنها ليست إلا محاولة من محاولات تسهيل الأمور لتغريب المرأة السعودية، (راجع تغريداته في تويتر حول الموضوع) كما أن الكاتبة الإسلامية الدكتورة: نورة السعد طالبت مجلس الشورى بعدم مناقشة قانون التحرش وتجاهل أسبابه كالاختلاط كما تراه في خطاب مشهور لها نشرته عدد من الصحف الإلكترونية (راجع خطابها في صحيفة أنباؤكم الإلكترونية) وغيرها من الذين يرون الرؤية الاحتسابية في المجتمع بكافة أشكاله وطرقه أو ممن يرون هذه الرؤية التي يعتبرونها خطوة من خطوات التغريب كما يتصورونها.

القانون الرادع للتحرش يضمن للمرأة والطفل حمايتهما، فلماذا يتم معارضته من قبل (بعض) المحتسبين؟ برأيي أن قانون التحرش ينزع سلطة الاحتساب على الكثير من أبناء المجتمع، كما يفتح فرصة حفظ كرامة المرأة في عملها أو في أي مكان يكون للرجل فيه تواجد، وهذا يضرب في مشروع الاحتساب في الصميم كون كثير منهم يتكئ على هذا المدخل في فرض سلطته الاحتسابية على المجتمع كآخر حصون سلطته على المجتمع؛ فضلاً عن كون هذا القانون يعطي الحرية للمرأة في أن تمارس نشاطاتها الحياتية بعيداً عن الخوف من الرجل لوجود قانون يحميها وهذه الحرية مقلقة للخطاب الديني في مجتمعنا بسبب رؤيته الذكورية تجاه المرأة (العقل الذكوري يمكن أن يكون حتى لدى المرأة تجاه المرأة) وهذا يضرب مرة أخرى في سلطة الرجل على المرأة بوصفها تابعة له، وليست إنساناً مستقلاً كما في التصورات العامة عن المرأة.

هل عجز ديوان المراقبة عن التصدي للفساد؟

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 30 محرم 1435هـ 3 ديسمبر 2013
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19189

سطام المقرن

يجب على ديوان المراقبة تحديد رؤيته المستقلة تجاه قضايا الفساد، والنظر في تبني سياسات وإستراتيجيات واضحة لمنعها والحد منها، وأخذ ذلك في الاعتبار عند مراحل التخطيط والتنفيذ للمهام الرقابية

مع تزايد الوعي العام أصبحت المطالبة بالمساءلة العامة في تزايد واضح، مع الاهتمام بقضايا الغش والفساد، والشعور بأهمية دور الأجهزة الرقابية في هذا المجال. وهذا الوعي نراه جلياً في اقتران اسم ديوان المراقبة العامة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عند كشف أية حالة أو قضية فساد في الوسائل الإعلامية.

وليس هذا فحسب، بل يرى البعض أن هناك تداخلا وتماثلا في المهام وازدواجية بين "نزاهة" وديوان المراقبة، وهناك مطالبات بتوحيد الاختصاصات في جهة واحدة، كما أن هناك اعتقادا سائدا لدى البعض بأن سبب إنشاء "نزاهة" هو فشل ديوان المراقبة في ضبط الفساد. وهذا الأمر، وبغض النظر عن مدى صحته، يدل على الدور المتعاظم للديوان في مكافحة الفساد، إلا أن هذا الدور في الحقيقة يشوبه الغموض وعدم الوضوح بالرغم من الشعور بأهميته. كما أن رؤية ووعي المواطنين عن الفساد تفرض مخاطر جادة حول مصداقية النتائج الرقابية وملاحظات الديوان في كل مهمة رقابية ومسؤوليته ودوره الوطني، والسؤال المطروح هنا: ما طبيعة دور الديوان في مكافحة الفساد، وهل فشل فعلاً في تحقيق هذه المهمة؟

عند مراجعة نظام ديوان المراقبة الحالي، نجد أن الديوان مسؤول عن حماية المال العام، وعن ضبط المخالفات المالية والإدارية، ولم يشر النظام صراحةً إلى ضبط قضايا الفساد، ولكن من المتعارف عليه ضمناً أن مهام الديوان تؤدي إلى كشف حالات الفساد، وبالتالي هناك مستوى من التفويض الرسمي للديوان ليتناول حالات الغش والفساد عند تنفيذ مهامه الرقابية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية الناس في المجتمع تعتبر أن أية مخالفة مالية أو إدارية هي حالة فساد مهما كانت أسبابها، على الرغم من أن هنالك أنواعاً كثيرة من المخالفات لا ترقى بالضرورة لمستوى الفساد، وخاصةً تلك المخالفات التي تنشأ بسبب أخطاء محاسبية أو إدارية وتكون غير متعمدة أو عفوية، بالإضافة إلى وجود قضايا يصعب فيها تحديد الغرض أو الدافع في اتخاذ القرار بشأنها، وخاصةً تلك المسائل التي تشتمل على رؤى وأحكام تقديرية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن جميع المخالفات التي يكتشفها الديوان ليست بالضرورة ناجمة عن الغش والفساد، ولكن وكما ذكرت آنفاً يستطيع الديوان من خلال إنفاذ مهامه الرقابية كشف حالات الفساد وإثباتها وتحديد مخاطرها عن طريق تحديد مواطن الضعف المتواجدة في تصميم أو تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية التي يقوم بمراجعتها والتي تعتبر من صميم اختصاصاته.

نأتي الآن ونتحدث عن الشق الثاني من سؤالنا السابق: عن مدى نجاح أو فشل جهود الديوان في مجال مكافحة الفساد، فقد نشرت تقارير صحفية عن وجود تحديات وصعوبات يواجهها الديوان عند ممارسته لاختصاصاته، منها: تقادم نظامه الحالي وعجزه عن مواكبة التطورات الحديثة، تقادم بعض الأنظمة المالية ولوائحها، عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية وحجب المعلومات عن الديوان، ضعف الإمكانات المادية والبشرية، بالإضافة إلى عدم وجود عقوبات جزائية على المخالفين للأنظمة والتعليمات.

والعوامل السابقة لها تأثير سلبي على جهود الديوان في التصدي لوقائع الفساد، ولكن في اعتقادي لا تعتبر هذه العوامل مسببات رئيسية، بل يمكن اعتبارها ثانوية في مجال اختصاصات الديوان، فالنظام الحالي أعطى للديوان صلاحيات وتفويضا رسميا لمكافحة الفساد، وهذه الصلاحيات يجب أن تترجم في أعمال الديوان.

فعند مراجعة الخطة الإستراتجية الثانية للديوان (1431 – 1435هـ) والمنشورة في موقعه على شبكة الإنترنت، نجد أنها خالية تماماً من أية هدف يتعلق بمكافحة الفساد، وإن تضمنت الخطة هدفاً يتعلق بتفعيل وسائل المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية، فإذا كان هذا الهدف له دور في الحد من أوجه الفساد إلا أنه لم تتم الإشارة إلى ذلك صراحةً!
وقد يقول قائل إن "جميع أهداف الخطة الإستراتجية إذ تم تنفيذها على الوجه المطلوب، فسوف تمنع وتحد بطبيعة الحال من ممارسات الفساد"، ورغم منطقية هذا القول، إلا أنه في رأيي غير كاف، ولا بد من التأكيد الواضح والصريح على دور الديوان في هذا المجال.
لنأخذ على سبيل المثال دور الديوان في مجال مراجعة العقود الحكومية، فقد نصت المادة (23) من نظامه الحالي على أنه يجب على كل جهة حكومية أن "ترسل إلى الديوان نسخة أصلية من عقود التوريدات والتعهدات والأعمال والخدمات.. ويجب أن تكون تلك النسخة مصحوبة بكافة ما يتعلق بالعقد من وثائق ومستندات وبيانات"، وعليه يتلقى الديوان سنوياً نسخ العقود التي تبرمها الجهات الحكومية، ويتولى مراجعتها للتأكد من مطابقتها للأنظمة والتعليمات، وبالتأكيد سوف يكتشف الديوان أخطاء ومخالفات مالية وإدارية، بعضها يدخل ضمن إطار مفهوم الفساد، ومن ذلك على سبيل المثال "الرشوة"، فعند اكتشافها سوف تتم إحالتها للجهات المختصة، ولكن هل لدى الديوان سياسات واضحة للتعامل مع مثل هذه الحالات؟ وبعبارة أخرى: هل هناك تعليمات واضحة لمراقب الديوان عند اكتشافه لحالات الرشوة وكيفية اكتشافها وضبطها؟ وهل يتم أخذ ذلك في الاعتبار عند التخطيط لمهام مراجعة العقود وتحديد المخاطر؟ وأخيراً كيف تتم صياغة قضايا الفساد في التقارير الرقابية؟
بدون رؤية وإستراتجية واضحة لمكافحة الفساد، فإن الإجابة على الأسئلة السابقة سوف تكون بالنفي، وسوف تكون الممارسات في هذا المجال عبارة عن اجتهادات شخصية غير مؤسسية منظمة، وبناءً على الحالة المزاجية لمراقب الديوان، لذا يجب على الديوان تحديد رؤيته المستقلة تجاه قضايا الفساد، وعليه النظر في تبني سياسات وإستراتيجيات واضحة لمنعها والحد منها، وأخذ ذلك في الاعتبار عند مراحل التخطيط والتنفيذ للمهام الرقابية، مع وضع فصل مستقل خاص بقضايا الفساد في التقارير السنوية للديوان، والعمل على تصحيح صلاحيات تفويض الديوان وتعزيزها، وذلك بإضافة أحكام تنظيمية محددة وصريحة.

رئيس مكافحة الفساد: رفعنا مشروع إقرار الذمة المالية للمسؤولين للمقام السامي وننتظر الموافقة

تعدد الجهات الرقابية وضعف التعاون بين أجهزة الدولة وعدم منح الصلاحيات خلف الفساد الإداري

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04/article889730.html

الرياض - أسمهان الغامدي
طلب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبد الله الشريف مراكز البحوث في الجامعات بتقديم دراسات تشخص واقع الفساد في المملكة ومشكلاته وأسبابه وحجمه ومجالاته، مؤكدا أن قلة الدراسات العلمية والبحوث الإقصائية من أكبر العقبات التي تواجه "نزاهة" في تصنيف الفساد وتحديده ووضع تصور كامل عنه.
جاء هذا خلال كلمته التي ألقاها في ندوة "واقع الفساد الإداري في المملكة وجهود التغلب عليه" بمعهد الإدارة العامة.

وكشف الشريف عن توقعه، لاعتماد مشروع الذمة المالية للمسؤولين، الذي رفع للمقام السامي قريبا – إن شاء الله-، إلى جانب فتح قنوات اتصال مباشرة مع المواطنين للتبليغ مباشرة عن مواطن الفساد.
واستعرض البحث الميداني للندوة وأوراق العمل جهود الدولة في مكافحة الفساد الإداري والمالي، والمتمثلة في إنشاء المؤسسات والدواوين والهيئات الرقابية والقضائية والضبطية والتحقيقية المعنية بتشخيص الفساد ومكافحته منها ديوان المظالم، وديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء
الرقابية وتداخل اختصاصاتها ومهامها وعدم وضوحها، عدم تفعيل أغلب الأجهزة الحكومية لإدارات المراجعة الداخلية باعتبارها من أدوات مكافحة الفساد الإداري، ضعف التنسيق والتعاون العام والمباحث الإدارية ونزاهة وغيرها من الجهات التي تقوم بممارسة اختصاصاتها وتطبيق الإنظمة والإجراءات.
وأظهرت أوراق العمل المطروحة العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي ومن أبرزها: تعدد الجهات بين أجهزة الدولة في مجال تحقيق الرقابة الفعالة والكشف عن حالات وقضايا الفساد الإداري.
إلى جانب ضعف التشريعات والأنظمة التي تدعم دور الأجهزة الرقابية والقيام بواجباتها، وعدم منح الأجهزة الرقابية الصلاحيات الكافية للقيام بدورها بكفاءة وفعالية، وغموض وتقادم بعض أنظمة مكافحة الفساد الإداري وعدم مواكبتها للتطورات والتغيرات الحالية ووجود ثغرات في بعضها، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة الفساد الإداري.
وقد ناقشت أولى جلسات الندوة "واقع الفساد الإداري والآثار المترتبة عليه" أدارها الدكتور فهاد الحمد مساعد رئيس مجلس الشورى، واستعرض فيها المراقب العام المالي بوزارة المالية والكاتب بجريدة الرياض يوسف أبالخيل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، حيث أنها لم تتضمن إجراءات وقانون صارم يمنع الجهات الحكومية من التجاوزات، خاصة وأنه يوجد الكثير من الثغرات في المواد الواردة في الشراء المباشر، وفي ترسية المشاريع، وفي تنازل المقاولين عن عقودهم، وفي التعاقد من الباطن وغرامات التأخير وغيرها.
وقدم عدد من التوصيات والمقترحات لمعالجة تلك الإشكاليات منها تفعيل آليات الرقابة المالية السابقة على عمليات التأمين المباشر، تحديد الطريقة التي يتم بها تحصيل الفروقات بين تكاليف العقد المسحوب من المقاول وبين تنفيذه على حسابه، تفعيل آلية يمكن بموجبها إلزام الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بصور من قرارات سحب العقود من المقاولين، مكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة، رفع الحد الأقصى لإجمالي غرامات التأخير، تحديد آلية محددة واضحة وموحدة لتعويض المقاولين عن المدة التي يتم إيقافهم فيها عن العمل مقابل عدم كفاية الإعتمادات السنوية للمشروع.واستعرض نظام تصنيف المقاولين ولائحته التنفيذية التي تؤكد على ضرورة توفر التصنيف فيمن يتعامل مع الحكومة، إلا أن ثمة مداخل فيهما يمكن أن تكون مجالا للفساد الإداري بعمومه، من تعثر المشاريع إلى الإثراء غير المشروع، وتنفيذها بجودة أقل من الجودة المستهدفة.
كما تطرق أبا الخيل إلى نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية وضعف المادة الخامسة والسادسة من النظام الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، حيث سمحت المادة بتمتع المشروع الأجنبي المرخص له بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات، مشيرا إلى أن مساواتهم مع المستثمرين الوطنيين بجميع المزايا والحوافز والسماح لهم في الدخول في كافة المشاريع عدا ما أستثني منها وهي في مجالات محدودة وقليلة ولا تؤثر على البنية التحتية، عاملا يؤثر على الاقتصاد الوطني.
وناقش لائحة التصرف بالعقارات البلدية والثغرات الموجودة في اللائحة التي يمكن أن تكون مجالا للتفريط في تلك العقارات، حيث أن التفريط في المال العام هو أحد أبرز وجوه الفساد الإداري، وبحث نظام مكافحة الرشوة، ورأى أن النظام يحتاج إلى إعادة نظر في المكافأة المقررة فيمن يدلي بمعومات تؤدي إلى ثبوت الرشوة، واعتقد أن الوضع الجديد للوظيفة العامة يحتاج إلى تعديل أو وضع نظام جديد، حيث أن النظام القديم كان فعالا في وقت مضى.
من جهته طرح المستشار في وزارة العدل سعيد الحريسن ورقة عمل بعنوان "جهود المملكة التنظيمية والتشريعية والرقابية والقضائية لمكافحة الفساد الإداري" أبان فيها جهود وزارة العدل في مكافحة الفساد مع الجهات الأخرى من خلال المشاركة في اللجان ذات العلاقة التي تدرس هذه المشكلة وتبحث الحلول المناسبة على ضوء ما يستجد على المستوى المحلي والدولي، ورأى أن المكافحة الفعالة لهذه الآفة تتطلب المزيد من التنسيق بين أعضاء المجتمع الدولي والسعي بصورة أكبر إلى تنفيذ الإجراءات والتدابير الوطنية.

التخصصات الصحية تصدر كتاب واجبات المتدرب وحقوقه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889576 .html

الرياض - الرياض
أصدرت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وثيقة (واجبات المتدرب وحقوقه)، حيث أشرف على إعداد هذا الكتاب نخبة من الاستاذة والأكاديميين الذي أشرفوا وأعدوا هذا الكتاب.
أوضح ذلك الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الاستاذ الدكتور عبدالعزيز بن حسن الصائغ، الذي بيّن أن هذا الكتاب الذي يعتبر احد الكتب المهمة التي يتوجب على المتدرب الأخذ بها والعمل بما فيها، حيث يحتوى هذا الكتاب على واجبات المتدرب وحقوقه وآلية تقديم الاعتراض أو التظلم، يتطرق في بدايته إلى واجبات عامة واجبات المتدرب تجاه الآخرين وواجبات المتدرب في المشاركة وابداء الرأي، وكذلك حقوق المتدرب كالحقوق العامة وحق التدريب وحق المساواة وحق الأمان وحق المشاركة وابداء الرأي وحق الاعتراض وآلية تقديم التظلم وحق الخصوصية وحق الإجازات وجميعها مفصلة ومبينة بما يحتاجه المتدرب.
واختتم البروفيسور الصائغ، بأن الهيئة ماضية في تقديم المزيد وكل ما من شأنه مساعدة المتدرب للبلوغ الى مستويات عالية بإذن الله من خلال الارتقاء بأداء الهيئة من خلال وضع برامج تدريب صحية مهنية عليا والاشراف عليها

بعد مرور شهر على بدء الحملة التصحيحية للعمالة:

انخفاض معدل الجريمة.. هبوط أسعار العقارات والسيارات..

تلاشي الاختناقات المرورية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889616 .html

متابعة - متعب أبو ظهير، تصوير - حاتم عمر
وضعت تأكيدات مجلس الوزراء في جلسته أمس الاول برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع باستمرارية الحملة التصحيحية بحزم ودقة مع مراعاة العدل والإنصاف

والحفاظ على حقوق الوافدين حداً للشائعات التي ربطت الحملة بمدة محددة أو فئة معينة مما يؤكد أنها تشمل جميع المخالفين دون النظر لعرق او دين المخالف.
كما ثمن المواطنون الجهد الكبير الذي تقوم به وزارتا الداخلية والعمل في سبيل ترحيل العمالة المخالفة، مؤكدين في الوقت ذاته أن الشارع السعودي بدأ يتأقلم مع الوضع تدريجياً ويلمس الإيجابيات التي تتحقق تباعاً ويوماً تلو الآخر ابتداء من انخفاض معدل الجريمة ومروراً بالانخفاض في أسعار بعض المنتجات الغذائية والإنشائية وأسعار العقارات وانتهاء بفك وتلاشي الاختناقات المرورية.
فمعدل الجريمة حسب تصريحات مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان الغامدي بدأ في الانخفاض مع هجرة أكثر من مليون عامل مخالف لنظام الإقامة أو العمل في المملكة، حيث اكد في تصريح سابق ل"الرياض" أنهم في الأمن العام لمسوا هذا الانخفاض في معدل الجرائم.
"الرياض" بدورها استطلعت رأي المواطنين بعد مضي شهر من حملة التصحيح، حيث قالوا ان الحملة بدأت تؤتي ثمارها مما ينعكس ايجاباً على المجتمع من خلال الانضباط الامني الذي بات يبسط نفوذه على الاحياء التي كانت تعج بالمخالفين، بالاضافة الى ضبط العمل المهني في المملكة من خلال عمل العامل في مهنته المصنف عليها وإلزامه بإحضار الشهادة المهنية او الصحية التي من شأنها أن ترقى بالخدمات المقدمة وتضمن جودة المنتجات (خصوصاً في المجالات المرتبطة بالأغذية)، كما ساهمت في توفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي.
فيما اطمأن اخرون ممن استقدموا او صححوا اوضاع العمالة المنزلية من سائقين وخادمات على عدم تسربهم للعمل لدى اخرين كون النظام لا يسمح لهم بذلك، وفي الوقت ذاته بينوا ان ابرز الايجابيات هو الثقة في التعامل مع هؤلاء العمالة النظامية، مؤكدين أن الالتزام بالنظام يحفظ حقوق الطرفين.
في البداية يقول أحمد الحربي ان مجهولي الهوية مصدر خطر كبير على الوطن والمواطن، لأن تأثيرهم يقتصر على التضييق على ابن الوطن من خلال الاستحواذ على الفرص الوظيفية والاقتصادية بل يتعدى ذلك إلى أبعاد اجتماعية وأمنية، داعياً الى تطبيق مقولة "المواطن رجل الامن الاول" في سبيل انجاح الحملة وتحقيق الاهداف المرجوة منها.
فيما أكد المواطن خالد الباتلي ان الحملة الامنية ضبطت قائدي السيارات المخالفين من العمالة الوافدة مما ادى الى فتح شرايين العاصمة والعديد من المدن ذات الكثافة السكانية امام المارة وعالجت الاختناقات المرورية التي كانت تشهدها طرقات هذه المدن، اضافة الى خفض جزئي لأسعار السيارات المستعملة نتيجة ازدياد العرض على الطلب.
أما سامي الطياران فيرى أن الابواب باتت مشرعة على مصراعيها امام الشباب السعودي الراغب في العمل الخاص مما ينتج عنه توطين الأموال المهاجرة والتي تقدر بمئات المليارات سنوياً، مشدداً على أن الإجراء الذي تطبقه وزارة العمل في تحديد وتقنين الرواتب ووضع حد للحوالات المالية للمقيم تتناسب مع ما يتقاضاه شهرياً ستزيد من دخل المواطن صاحب العمل الخاص وتقضي على جشع واختلاس بعض هذه العمالة، الى جانب كبح هجرة المليارات التي تحولها هذه العمالة خارج الوطن مما يسهم في نمو الاقتصاد الوطني.
كما سجلت العقارات هي الأخرى انخفاضاً كبيراً في الأسعار حيث خلت العديد من الوحدات السكنية التي كان يقطنها عمالة مخالفة لنظام العمل والتي فضلت الرحيل احتراماً للأنظمة مما أدى الى ازدياد العرض على الطلب وخلق نوعاً من التنافس من قبل ملاك العقارات لكسب العملاء بتخفيض مبالغ الإيجارات وتقديم كافة التسهيلات للمستأجر. وأكد عدد من المختصين هذا الانخفاض، مبينين انه في السابق يلزم المستأجر بدفع المبلغ على دفعة او دفعتين اما الآن فإنه يدفع بالقسط الشهري مما سهل على الكثير من المستأجرين، وقدروا الانخفاض بحوالي 25 %، مشيراً إلى نزول أسعار مواد البناء أيضاً نتيجة هذه الحملة التصحيحية بمقدار 20 – 30.%.

قال في ثلوثية المشوح: لم نجد في دول الربيع العربي إلا الفوضى

الخريجي: طبيعة "الشؤون الاجتماعية" تتطلب أن يكون وزيرها امرأة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/83Kfde

سبق- الرياض: طالب منصور الخريجي، نائب رئيس المراسم الملكية سابقاً، بوجود وزيرة للشؤون الاجتماعية، لا أن يكون وزيرها رجلاً؛ لطبيعة الوزارة وعملها، بل يجب أن يكون في الوزارة أكثر من وزيرة، على حد قوله،مضيفاً لدينا نساء سعوديات يستحققن أن يتولين مناصب وزارية.

وقال في ثلوثية المشوح مساء اليوم: أين هو الربيع العربي؟ لم نجد في هذه الدول إلا الفوضى الآن، وسوريا في عهد الاستعمار الفرنسي كانت أفضل حالاً مما هي عليه الآن، ومصر في عهد الملكية كان فيها ديمقراطية ولم يكن الملك يحكم، وهزائم عبد الناصر جلبت العار، والتعذيب في سجونه غير متخيل، ولا يمكن أن يتحمله إنسان واقرؤوا كتاب "البوابة السوداء" لمؤلفه أحمد رائف لتروا ماذا كان يجري في سجون عبد الناصر، وليبيا أيام حكم السنوسي كان أفضل فلم يكن الملك السنوسي يؤذي ذبابة .

وأضاف :كل الذين قاموا بانقلابات ضد الحكم الشرعي والحكام الشرعيين لم يأتوا إلا بالخراب والدمار على بلادهم منذ انقلابات العراق مروراً بسوريا ومصر وليبيا وغيرها من الدول.

وتناول "الخريجي" قصتين عندما كان في المراسم الملكية الأولى مع ايميلدا ماركوس زوجة رئيس الفلبين سابقاً، عندما جاءت إلى جدة وجاءت في طائرة وحدها وزوجها في طائرة أخرى، وأرادت الخروج من الفندق مخالفة للبروتوكولات والأنظمة وهي كانت تهتم بمظهرها بشكلٍ كبير، وهنا تصديت لها وقلت لها إن البروتوكولات لا تسمح لها بالخروج بهذا الشكل وإن هناك جدولاً معداً للزيارة، فقالت إن لي أصحاباً كثيرين هنا في جدة، وفعلاً كانت تقف أمام الفندق عشرات من السيارات الفارهة في انتظارها، وبعد مناقشات طويلة رضخت للبروتوكول ولم تخرج، وعند انتهاء النقاش مدت يدها لتصافحني وقالت لي "يدك باردة مثل الثلج" وعلمت أنها عادت إلى مقر إقامتها في الفندق وأخذت تبكي بجنون وعندما علم زوجها ماركوس بالواقعة قال "هذه واحدة مجنونة".

والقصة الثانية التي قصها الخريجي قصة مرافقته للقذافي الرئيس الليبي السابق عندما كان في زيارة للمملكة، وقال الخريجي لقد قال لي الملك فهد -رحمه الله-"خذ بالك من هذا الرجل"، وأضاف الخريجي: أراد القذافي زيارة الكعبة وعندما وصلنا إلى باب السلام وهم بالدخول ووجّه مرافقيه من الليبيين بالهتاف له وباسم "الفاتح" فمنعتهم، وقلت له يا فخامة الرئيس هنا تلبية العمرة لا الهتاف، ومنعت أي هتافات من حاشيته، وعند زيارته للمدينة المنورة ودخلنا الروضة الشريفة التفت القذافي إلى سفيره كي يأتي بالمصورين يصورونه عند حجرة الرسول وأنا رفضت أن تدخل الكاميرات وأمرت الحرس السعودي بمنع دخول الكاميرات للتصوير .

وقال الخريجي إنه ندم بأنه لم يذهب سفيراً للمملكة بعد انتهاء عمله في المراسم الملكية وقال "كانوا حاجزين لي السفارة التي طلبتها وأخبروني باختياري إلا أنني اعتذرت"، أما عن الوزارة فقال إنها جاءت له بعد تعيينه رئيساً للمراسم بالنيابة.

فطائر فاسدة في مدرسة بالخرج تسمم 70 طالباً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889605 .html

الخرج - فادي المقرن تصوير - محمد دخيل
استقبل قسم طوارئ مستشفى الملك خالد ومركز الأمير سلطان للخدمات الصحية بالخرج صباح أمس أكثر من ٧٠ طالباً مصاباً بتسمم غذائي وجميعهم من ثانوية الهياثم في محافظة الخرج إثر تناولهم فطائر منتهية الصلاحية حيث تم نقلهم للمستشفى وبعض الحالات كانت تعاني المغص والترجيع وأجريت لهم على الفور جميع الفحوصات والتحاليل وأخذ المسحات والعينات اللازمة.
وقال مدير المستشفى الدكتور ماجد بن عبدالهادي المغربي إنه تم استقبال حالات المصابين من ثانوية الهياثم منها ٣٥ كانت عليهم أعراض التسمم، مشيراً إلى أنهم يخضعون للعناية الطبية حالتهم مستقرة. وأضاف أن اللجنة الثلاثية المكونة من مستشفى الملك خالد والمحافظة والبلدية انتقلت على الفور الى مقصف المدرسة وباشروا التحقيق المبدئي لأخذ عينات عشوائية من الأطعمة والأدوات المستخدمة لإرسالها للمختبر.
بدوره قام محافظ الخرج المكلف مساعد بن عبدالرحمن السالم ومدير إدارة التربية والتعليم بالخرج الدكتور زيد بن محمد الجليفي بزيارة الطلاب المصابين بالمستشفى بعد تعرضهم للتسمم، للاطمئنان على وضعهم الصحي والخدمات الطبية المقدمة لهم.

الاقتصادية

د. الخميس: الإرشادات تخفف من آثار الانفصال على الرجل والمرأة

تدريب المطلقات على طرد "الكآبة الصامتة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/04 /article_804983 .html

أيمن الرشيدان من الرياض
تدرب جمعية خيرية المطلقات على الخروج من الأزمات النفسية أو كما يطلق عليه علماء النفس "الكآبة الصامتة" بعد انفصال الزوجة عن زوجها.
وتؤهل جمعية الإصلاح الخيرية في جدة المطلقات على مهارات إدارة العواطف خلال مشاركتهن في دورة "الانفصال العاطفي" لمقاومة الوحدة وعدم الاستسلام لجرح الطلاق، كونه ليس عيباً وإنما آخر الحلول.
وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور خالد الخميس عضو هيئة التدريس في قسم علم النفس في جامعة الملك سعود، أن المجتمع بدأ يعي في الآونة الأخيرة مشكلات الاضطراب النفسي والاكتئاب والقلق الذي ينتاب الفرد سواء كان المطلق أو المطلقة بعد حالة الطلاق وانعكاساته عليهما، لافتاً إلى أن مثل هذه الدورات تسهم بشكل كبير في تخليص المطلق أو المطلقة من الدخول في أزمات الاضطراب النفسية وما سيترتب عليه من علاج ونحوه.

وأشار الخميس إلى أن وجود جمعية خيرية تمنح الإرشادات التوعوية المتعلقة بخطورة ما يمر به المطلق أو المطلقة بعد الطلاق بلا شك يساعد على إيجاد روح التعايش مع المجتمع بعد القضية ويخفف من أعبائها وآثارها النفسية وما تترتب عليه.

فيما قال لـ "الاقتصادية" مستشارون أسريون: إن الطلاق في بعض الأحيان قد يكون الحل الوحيد لمشكلات زوجية استعصت على الحل، مع استحالة الحياة والعشرة، ورغم جرحه وآلامه إلا أن الطلاق لا يعني نهاية المسيرة المشتركة بين الرجل والمرأة.

وأوضح محمد المانع المستشار الأسري، أن الانفصال يعد أسوأ لحظات الزواج وأكثرها كآبة، ويترك في النفس جرحاً يطول الرجل كما يطول المرأة، على عكس ما يتوهم البعض أن المرأة فقط هي الخاسر الأكبر في كل الأحوال.

وأشار إلى أن الطلاق مصيبة مثله مثل أي المصائب، بل قد يكون أخف بكثير من غيرها، فتجد الإنسان بصحة وعافية وفجأة يقع له حادث يفقده عضواً من أعضائه يجعله في عداد المعوقين أو يصاب بشلل، المطلوب ما بعد المصيبة ماذا يفعل؟

وبين أنه في الغرب عندما يحدث الطلاق يفرون إلى "الانتحار" أو عند نزول أي مصيبة، إذ لا تقوى أنفسهم على تحملها، مشددين على أهمية أن تفتح المطلقة صفحة جديدة فيها أمل واستعداد لزواج جديد.

ونصح المطلقات بأهمية التقرب إلى الله أكثر وأكثر عند حلول المصائب، وتطوير الذات، والبحث عن الدورات المفيدة التأهيلية "حفظ القرآن، حاسب، لغة إنجليزية، تجميل، خياطة، وأي دورة تضيف لكِ جديداً"، مشيرين إلى أنها الآن أكثر حرية من السابق فلا وصاية ولا رقابة.

وطالب المطلقات "أحيطي نفسك بالصديقات الوفيات والقويات اللاتي يدفعنكِ للأمام، وابتعدي كل البعد عن الضعيفات التقليديات المحُبطات الشاكيات الباكيات".

ورغم الآراء التي ترى أن الرجل بعد الطلاق هو الأسرع في التأقلم مع الحياة وأقدر على تجاوز المحنة، لكن دراسات حديثة تؤكد أن الرجل مثله مثل المرأة؛ كلاهما يتأثر بالحدث، بل تقول إحدى الدراسات الغربية: إن أول رد فعل للرجل بعد انتهاء العلاقة هو سرعة الخروج مع أصدقائه وسرعة الارتباط بأخرى، مشيرة إلى أن نحو 26 في المائة من الرجال يتعالى على ما حدث وكأنه يحتفل مع أصدقائه وأن الموضوع برمته غير مهم وهؤلاء أقلية.

وأكد الباحثون أن 95 في المائة من الرجال المطلقين يغيرون مسكن الزوجية ولا يحبون العيش فيه بعد الانفصال، فنفسية الرجل ووضعه الاجتماعي ليسا بالقوة المتعارف عليها؛ فغالباً ما يشعر بالفراغ والوحدة بعد الطلاق، مبينين أن الرجل المطلق يعاني غالباً عدم القدرة على التكيف اجتماعياً بعد الطلاق، كما يواجه صعوبات في خوض التجربة مرة أخرى باعتباره رجلاً له ماض.

ويقول الدكتور محمد هاشم بحري الطبيب النفسي: إن الرجل المطلق على عكس ما هو شائع يعاني ولكن معاناته صامتة، مشيراً إلى أن الرجال لا يفصحون عن أحاسيسهم خصوصاً الحزينة؛ خشية أن ينتقص هذا الإفصاح من رجولتهم.

وأضاف: هذه هي الستارة الزائفة التي تختفي وراءها مشاعر الرجل بعد الطلاق، خاصة أن عادات المجتمع لا تسمح له بإظهار ضعفه وحاجته للمرأة لأنه ببساطة رجل، ولأن مجتمعاتنا ذكورية بالدرجة الأولى.

الاقتصادية

المعيار الدولي 7 لكل 100 ألف نسمة

تعيين 20 قاضيا مقابل 23 تركوا العمل العام الماضي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/04 /article_804959 .html

خالد الصالح من الرياض

كشفت إحصائية شهرية صادرة عن وزارة الخدمة المدنية، أن من تم تعيينهم في مجال القضاء بلغوا 20 قاضيا، بينما ترك العمل من المهنة ذاتها 23 قاضيا آخرون، وذلك من تاريخ 1434/1/1هـ حتى 1434/12/29هـ.
وكانت وزارة العدل السعودية قد أكدت أن المعيار الدولي الأكثر نموذجية لعدد القضاة بالنسبة لعدد السكان هو ما يعادل سبعة قضاة لكل 100 ألف نسمة، مبينة أنه بالاستناد إلى هذا المعيار فإن عدد القضاة في السعودية يتجاوز ضعف عدد القضاة في كثير من الدول الأوروبية وغيرها بالنسبة لعدد السكان.
وأوضحت وزارة العدل أنه تم زيادة أعداد القضاة في السعودية خلال السنوات الأربع الماضية بما يعادل الضعف، لافتة إلى أن العدد يتجاوز خمسة آلاف قاضٍ.
وطلبت "العدل" ممن يقوم بحساب أعداد القضاة في المملكة، أن يضم القضاة العاملين في القضاء الإداري وهيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق والقضاة باللجان ذات الاختصاص القضائي إلى إجمالي العدد، مبينة أن هذه هي الطريقة الدولية لحساب أعداد القضاة في مختلف الدول.
وبينت وزارة العدل أن الوظائف القضائية لا يتم شغلها كغيرها من الوظائف لاعتبارها ضمن طليعة الوظائف في الدولة.
وأفرزت الإحصائية ذاتها أن عدد العاملين في الدولة حتى 1434/12/29هـ بلغ 1.214.690 موظفا ومستخدما، يشكل الرجال ما نسبته 61.73 في المائة، والنساء 38.27 في المائة. وتشير الإحصائية إلى أن عدد غير السعوديين بلغ 73.684 معظمهم يشغلون وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي.
وبلغ عدد مَن تم تعيينهم خلال الفترة من 1434/1/1هـ حتى 1434/12/29هـ 19.129 موظفا ومستخدما في حين ترك الخدمة خلال الفترة نفسها 19.302 موظف ومستخدم.
كما تضمن التقرير موافقة لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال الفترة من 1434/1/1هـ حتى 1434/12/29هـ على تدريب وابتعاث وإيفاد 4584 موظفا بمجموع: 791 موظفا تم تدريبهم خارج المملكة في العديد من المجالات من أبرزها المجال الطبي والتربوي.
و457 موظفا تم ابتعاثهم للحصول على الدرجات العليا، 54.7 للحصول على الماجستير و 7 في المائة للحصول على الدكتوراه حتى تاريخ 1434/12/29هـ، و3336 موظفا تم إيفادهم للدراسة بالداخل.

متهم بإطلاق النار على رجل أمن.. واستغل غياب الرقابة

هروب سجين من داخل توقيف شرطة الخالدية بتبوك

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/I3Kfde

بدر الجبل- سبق- تبوك: تمكَّن سجين بتبوك من الهرب صباح أمس الاثنين من داخل توقيف شرطة الخالدية، فيما كشفت معلومات أن الموقوف تمكَّن من الهرب بعد أن استغل غياب الرقابة على التوقيف؛ إذ استطاع الهروب عبر شباك غرفة التوقيف.
وأشار المصدر إلى أن السجين كان موقوفاً على خلفية إطلاق نار على أحد رجال الأمن.
يُذكر أن مبنى مركز شرطة الخالدية هو أحد المباني الجديدة التي تم افتتاحها العام الماضي.

ناقش تقارير الشؤون الاجتماعية والبترول والسياحة.. وتوصية إيصال شبكة الغاز للمنازل في المدن الرئيسة

الشورى: مطالبات بزيادة الضمان وتنفيذ مبادرات مكافحة الفقر وتغيير مسمى وزارة الشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889579 .html

الرياض - عبدالسلام البلوي

تكررت مطالبات أعضاء الشورى في الدورة الرابعة والخامسة أمس في جلسة الشورى العادية الثانية والستين من الدورة السادسة التي عقدت برئاسة الدكتور عبدالله آل الشيخ رئيس المجلس التي لا يكاد يمر تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية دون التطرق لها والتأكيد عليها فهناك من طالب بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي لجميع المستفيدين منه، وآخر شدد على تقييم خدمات الوزارة وثالث بتفعيل مشروع التعامل مع مرضى التوحد ورابع بتنفيذ مبادرات إستراتيجية الإنماء الاجتماعي وهي إستراتيجية مكافحة الفقر قبل تغيير مسماها ، كما دعا عضو إلى استحداث جهاز متخصص لاختبار جودة الخدمات التي تقدم للمستفيدين، وآخر اقترح تغيير مسمى الوزارة إلى التنمية الاجتماعية وطلب إجراء دراسة مسحية لتشخيص واقع الإعاقة بالمملكة.

المعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة ومرضى التوحد فئة أخرى من المجتمع كثيراً ما يطلق عليهم» الفئة الغالية» كانوا أمس الثلاثاء حاضرين تحت قبة الشورى عبر أعضاء تكلموا باسمهم ونقلوا معاناتهم وكشفوا عن إهمال الشؤون الاجتماعية وذهب الحديث إلى أنهم ليسوا غالين عند الجهة المعنية برعايتهم وتلمس حاجاتهم.

الدكتور منصور الكريديس حذر من ارتفاع عد المصابين بمرض التوحد وأشار إلى إحصائية غير رسمية تبين أن هناك أكثر من 200 ألف مصاب بالتوحد في المملكة وقال إنها من أكثر الدول التي يصاب مواطنوها بهذا المرض، وبدا متذمراً من تجاهل وزارة الشؤون الاجتماعية لمرضى التوحد مؤكداً أن تقريرها الحالي والتقارير السابقة لم تشر إلى أي معلومات عن تنفيذ عن قرار مجلس الوزراء الذي مضى عليه 11 عاماً بشأن المشروع الوطني للتعامل مع مرضى التوحد والذي نص في بنوده على توجيه الوزارة بصرف إعاشة لكل مصاب بالتوحد، وطالبها برعاية فئات التوحد من الجنسين وتأهيلهم في مراكز التأهيل الاجتماعي المهني، وأيضاً الترخيص لمراكز التوحد للقطاع الخاص.

وتساءل الكريديس، ماذا قدمت الشؤون الاجتماعية لهؤلاء الأطفال والمصابين وقال» ليس من المعقول أن يذهب المواطن خارج المملكة ليبحث عن العلاج» ودعا الوزارة إلى تقديم معلومات تفصيلية عما تم انجازه بهذا الشأن.

وفي مداخلة لعضو اللجنة الصحية والبيئة قالت الدكتور حنان عبدالرحيم الأحمدي إن تقرير الشؤون الاجتماعية لا يعطي صورة دقيقة لواقع الحال الذي نعرفه جميعا، حتى الهيكل التنظيمي للوزارة هو مجرد حبر على ورق لا يمت للواقع بصلة.

مقترح بقيام الحكومة بشراء بعض المواقع التاريخية والسياحية المملوكة لمواطنين

وأضافت الأحمدي كان حريا بالوزارة؛ وخاصة مع ما تعانيه من أزمة ثقة مع المجتمع بسبب إخفاقاتها المتكررة؛ أن تسعى لتكون أكثر شفافية ودقة في إعداد هذا التقرير لتجيب على التساؤلات القائمة في أذهاننا حول أدائها، وكان حريا بها أن تتجنب استخدام مصطلح «انجازات» في هذا التقرير؛ فهو لا يشير إلى أداء متميز يفوق المتوقع ويصل لمرحلة الإنجاز، بل العكس صحيح فهناك العديد من الملاحظات الجوهرية على أداء الوزارة والتي أغفلها التقرير ومن ذلك أعداد المسجلين على قوائم الانتظار في مراكز تأهيل المعوقين؛ وبخاصة من المصابين بالتوحد الذين وجهت الدولة مرارا وتكرارا بتوفير الرعاية اللازمة لهم؛ وخصصت لهم الميزانيات اللازمة؛ ومع ذلك لا يجد أبناؤنا من هذه الفئة الخدمات اللازمة لهم.

وتابعت الأحمدي: لم يذكر التقرير عدد أبنائنا المصابين بالتوحد الذين يقيمون في دور الأيتام في الدول المجاورة وعلى نفقة الدولة ولماذا نجحت الدول المجاورة في إنشاء مراكز مناسبة للتوحد في حين لا يجد أبناؤنا هنا الرعاية اللائقة؟

وتساءلت الأحمد لماذا لم يشر التقرير إلى إجراءات وضوابط ومعايير السلامة والجودة والمهنية في مراكز التأهيل الشامل للمعوقين وآليات المتابعة والرقابة على الرغم من أن العام الماضي شهد عددا من قضايا التعذيب والتعنيف والضرب والإهمال التي قادت في عدة حالات إلى وفاة المعوقين.
ونقلت عضو اللجنة الصحية د. الأحمدي قصصاً مؤملة من الواقع عن وفاة معوق خرج بمفرده من المركز فسقط في حفرة صرف صحي وآخر خرج فصدمته سيارة وحينما سألها رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ عن صحتها أفادت الأحمد بأنها روايات صحيحة وردت في وسائل إعلام موثوقة.
وقالت الأحمدي إن التقرير لم يسلط الضوء على آلية اختيار وتقييم متعهدي مراكز التأهيل الشامل؛ والتي رصدت عليها مخالفات عديدة ولكنها لاتزال مستمرة في عملها بلا حسيب ولا رقيب، كما أنه لم يشر إلى البيروقراطية العقيمة المتجذرة في جميع جوانب عمل الوزارة؛ وبطء إجراءات صرف المستحقات الهزيلة أصلا.
وبشأن رعاية الأيتام معروفي أو مجهولي النسب أضافت الأحمد بقولها: السجل لا يختلف؛ يتيم يقتل على يد كافله وهو لم يبلغ السادسة من العمر إثر تعذيب متكرر بالضرب والحرق؛ بسبب إهمال الأخصائيين في متابعة حالته وزيارته بعد تركه للدار، وآخر يموت في سريره في دار الرعاية وهو مريض بالسكري ولا يكتشفه أحد إلا بعد ثلاثة أيام.
مداخلة العضو الأحمدي لم تقف عند هذا الحد بل أكدت أن كل هذه مؤشرات على غياب معايير وإجراءات الأداء وضعف آليات المتابعة والرقابة والمحاسبة، والتركيز على محاسبة الأفراد دونا عن الإدارات؛ وعدم إجراء تقييم شامل لأسباب القصور، وقالت: مرة تلو الأخرى تكتفي الوزارة بتحويل قضايا الإهمال والتعنيف إلى قضايا جنائية لحصر المسؤولية في طرف ثالث؛ هو الموظف أوالشركة المشغلة؛ بينما الخلل الحاصل ليس نتيجة لحالات فردية أو استثنائية بل لا يتم إغلاق قضية حتى تأتي أخرى وهذا انعكاس لخلل في عمق منظومة الأداء في الوزارة؛ وتقصير مزمن ومتجذر وعجز عن حمل الأمانة.
وختمت د. الأحمدي مداخلتها بالمطالبة بإجراء تغييرات جذرية في وزارة الشؤون الاجتماعية واستقطاب كوادر قيادية على قدر من الوعي والإحساس بالمسؤولية والإيمان بأن اليتيم والمعوق والفقير هم مواطنون كاملو الحقوق وأن رعايتهم وحمايتهم وحفظ كرامتهم هي واجب عليها وليس فضلا.
أما عضو اللجنة التعليمية الدكتور احمد آل مفرح فأشار إلى أن تقرير الوزارة لم يفصح عن تنفيذ مبادرات إستراتيجية الإنماء الاجتماعي ولم تتضح العلاقة بين البرامج المقدمة من الوزارة وبين المبادرة الاجتماعية، وقال إن هناك غياب تنسيق بين الوزارة والقطاعات الأخرى وغياب الشراكة معها وتساءل كم عدد المستفيدين من مبادرات الوزارة.
عضو اللجنة الثقافية والإعلامية الدكتور أمل الشامان قالت إن وزارة الشؤون الاجتماعية تعاني من تحديات إدارية ولم تطبق إطلاقا كهيكل التنظيمي بالرغم من صدور الأوامر بإعادة الهيكل التنظيمي لها، وبشأن تعثر مشاريع الوزارة قالت» ألا تعلم أنها هي من اختارت هؤلاء المقاولين».؟
واتهمت الشامان الشؤون الاجتماعية بأنها لا تؤدي المهام المنوطة بها وأشارت إلى الإساءات المتكررة بالمراكز الاجتماعية ودور الإيواء للنزلاء وقالت» لماذا لا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بعملها المنوط ولماذا لا تضع حداً لتلك التجاوزات..؟»

ودعت الشامان إلى إعادة دراسة إعانة الضمان الاجتماعي وزيادتها حتى تفي بمتطلبات الأسرة ومواكبة ارتفاع المعيشة، وقالت إن ما يزيد على 1500 خرجت من الضمان لحصولها على دخل، مضت متسائلة عن البرامج المقدمة التي بلغت 5000 ألف برنامج حسب تقرير الوزارة، وماذا تم بشأن الاحتياجات الخاصة وما قدم لهم.
وبينت الشامان بأن عدد المتسولين السعوديين في تزايد حيث بلغت نسبة الأطفال بينهم 38% وتساءلت بحزن.. هل هؤلاء الأطفال يذهبون إلى المدارس ويفرحون بالأعياد ويعيشون كأقرانهم.
عضو المجلس الدكتور ناصر الموسى استهل مداخلته بشكر أعضاء الشورى لحديثهم بحرارة عن ذوي الاحتياجات الخاصة وطالب الوزارة بالاهتمام بهذه الفئة كاشفاً عن بطء في تقديم الخدمات لهم كما أن هناك نقصاً في الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع هؤلاء المعوقين، وقال إن الصعوبات لا تتناسب مع برامج وحجم المشكلات والوضع الحالي للوزارة وتساءل عن ابتعاث 30 موظفاً لتعلم مصطلحات إنجليزية فقط.
واقترح الموسى تغيير مسمى الوزارة إلى التنمية الاجتماعية ودعا إلى إجراء دراسة مسحية لتشخيص واقع الإعاقة بالمملكة ورفع التمثيل الإداري لإدارتها بالوزارة على وكالة أو هيئة.
ودعا عضو اللجنة القضائية عازب آل مسبل إلى اهتمام إستراتيجية الإنماء الاجتماعي بتنمية الإنسان من خلال تعليم الفقراء وزيادة المنح المخصصة لهم في التعليم والتعليم العالي ورعاية الأسرة لتتحول من معولة إلى عائلة لنفسها ومنتجة.
من جهته اقترح رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية محمد آل ناجي أن تستحدث جهازا متخصصا لاختبار جودة الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، مشيراً إلى أنه لا يكفي أن تقيل الوزارة المسؤول عن الخطأ، بل الحاجة ملحة لمعالجة الأخطاء بالتحول إلى العمل المؤسسي الذي يضمن تجويد الخدمة واكتشاف الخلل قبل وقوعه وتشخيص المشكلات.

بعد ذلك انتقل المجلس لمناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي حيث أوصت اللجنة بدراسة آثار تزايد إمدادات النفط الصخري محلياً وخارجياً، ومدى تأثير ذلك على المستقبل البترولي للمملكة، وشددت على الإسراع في إيصال شبكة الغاز للمنازل في المدن الرئيسة في المملكة.
وفي مستهل المداخلات طالب عضو الوزارة بتشديد رقابتها على الشركات التي منحت امتياز توزيع الغاز، حيث لاحظ تفاوتاً في أسعار الغاز لافتاً إلى أهمية توحيد تسعيرة الغاز بين المناطق حيث إن صاحب الامتياز ملزم بتوفير الخدمة بالتساوي بين المواطنين، ولا يقبل منه أن يتحمل المواطن في القريات أو جازان مبلغاً أكبر من المواطن الذي يسكن العاصمة، وأشار آخر إلى أهمية الانتقال إلى مرحلة تكرير النفط وعدم الركون إلى تصديره كمادة خام خصوصاً أن 90% من صادراتنا هي بترولية، وهو الأمر الذي يتطلب نشوء صناعة بترولية متخصصة تحمي الاقتصاد الوطني.
وقال عضو شورى بأن النفط الصخري يعتبر من مصادر الطاقة المتوفرة في المملكة لكن ارتفاع تكاليف استخراجه يحول دون الاستفادة منها، وأن ارتفاع اسعار النفط دفع بالنفط الصخري إلى الواجهة والمملكة تمتلك العديد من مكامن هذه الطاقة وفي حال التغلب على قضية التكاليف فهي مرشحة لأن تكون في مقدمة المستفيدين من هذا المصدر الجديد.
واستغرب عضو تأخر إيصال الغاز إلى المنزل رغم أن إحدى الدراسات السابقة أثبتت الجدوى الاقتصادية لذلك، وتساءل في شأن توصية لجنة الاقتصاد والطاقة الثانية عمن سينفذ هذا المشروع وهل هي شركة الغاز أم الوزارة.
ولفت عضو إلى أهمية الاستفادة من تراخيص الوزارة الممنوحة لاستخراج بعض الأنواع الحجرية النادرة مثل الجرانيت وغيره وقال إنها تدر أرباحاً وفيرة على المستفيد من الترخيص دون التزامات توازي الأرباح كما أنها تخلف آثاراً سلبية تؤثر على بعض المواقع التاريخية والمعالم الطبيعية دون رقابة.
واقترح أحد الأعضاء الاستفادة من سواحل البحر الأحمر لتصدير النفط في ظل ما تعيشه بعض المضائق من أعمال قرصنة وتهديدات من بعض الجهات.
آخر البنود التي ناقشها الشورى أمس تقرير هيئة السياحة والآثار واستهلها عضو بالمطالبة بتفعيل سياحة المؤتمرات التي سبق للمجلس أن أصدر قراراً بشأنها، كما أن المقام السامي وافق مؤخراً على البرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات، مضيفاً بأن اللجنة يحسن بها أن تطالب وزارة المالية بتخصيص بند مالي عاجل لتتمكن الهيئة من تفعيل البرنامج نظراً لانعكاسه الإيجابي على الاقتصاد الوطني.
ولاحظ أحد الأعضاء خلو التقرير من المعلومات عن المشروعات السياحية وحجم الإنجاز فيها، كما لاحظ خلو التقرير من ذكر أعداد السياح سواء من الداخل أو من الخارج، وطالب بالمزيد من الجهد الإعلامي للترويج للسياحة باستخدام وسائل مبتكرة ومكثفة.
واقترح عضو آخر أن تقوم الحكومة بشراء بعض المواقع التاريخية والسياحية المملوكة لمواطنين مستغرباً خلو التقرير من معلومات توضح ما تم عمله في المنطقة التاريخية في جدة.
ورأى آخر استثناء موظفي الدولة والسماح لهم بالاستثمار في انشاء المتاحف الخاصة وتشجيعهم على العمل في الحرف اليدوية.
وطرحت إحدى العضوات اقتراحاً بتقديم حوافز مشجعة لمقدمي خدمات الرحلات السياحية القصيرة، وإيجاد برامج سياحية منظمة.

شقيقه: تعرض لكسور مضاعفة إثر حادث مروري في تربة

مستشفيات عدة ترفض استقبال وعلاج أحد منسوبي أمن طرق جدة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/o4Kfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف: لا زال أحد منسوبي أمن الطُّرق بمحافظة جدة، ينام على سرير طوارئ مستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف، منذُ صباح اليوم الثلاثاء، بعد تعذُّر علاجه لديهم، فيما تمت مخاطبة معظم المستشفيات الكُبرى، والتي رفضت استقبال الحالة، ما أوقع أشقاءه وذويه في حيرة وأبقاهم معه، حتى إنهم خاطبوا هاتف الشكاوى التابع لوزارة الصحة، دون أن يتم اتخاذ إجراء حيال الحالة، والتي اكتفوا برفض المستشفيات لاستقبالها.

ويروي شقيق المريض أحد أفراد أمن الطرق بمحافظة جدة "عايض بن ظافر البقمي"، معاناتهم التي استمرت طوال اليوم، حيث يقول "فالح": تعرض أخي عايض لحادث مروري أثناء عودته لمحافظة تربة البارحة لحادث انقلاب إبّان أن كان مرافقاً لابن عمه في مركبته.

حيث لحقته إصابات شديدة منها كسر بالفخذ، وكسر مضاعف بالحوض، وبناءً عليه تم تحويله من مستشفى تربة العام إلى مستشفى الملك فيصل بمحافظة الطائف، حيث أُدخل الطوارئ من الساعة العاشرة صباحاً هذا اليوم الثلاثاء، وحتى الآن لم يتم اتخاذ أي إجراء طبي بحقه.

وأشار إلى أنه تمت مخاطبة مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بمحافظة الطائف ومستشفى النور التخصصي بالعاصمة المقدسة مع مدينة الملك عبدالله الطبية، وتم الرد بالرفض التام، مؤكداً أنه لا يعلم عن مصير شقيقه، والذي لا يزال منوماً بطوارئ مستشفى الملك فيصل بحالة حرجة جداً.

وناشد بسرعة التدخل لنقل شقيقه لمستشفى متخصص لعلاجه، بعد أن كان قد قدم بلاغاً لدى عمليات وزارة الصحة، تحت الرقم 7260 ن.

فيصل بن عبدالله: نحتاج 34 ألف وزارة لحل مشاكل المدارس

مؤكدا إبقاءه على القلم "الأحمر" ونيته باستبداله بـ"أزرق" أو "أخضر"

المصدر: جريدة الوطن 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169831&CategoryID=5

جدة: خالد المحاميد 04-12-2013 AM 1:04

أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله لـ"الوطن"، أن حل مشاكل المدارس بأن يكون لدينا 34 ألف وزارة بعدد المدارس، قائلا: إذا تمكنا من حل مشكلة المدرسة نكون قد حللنا مشكلة الوزارة. نحن نحاول بناء مؤسسات قوية، ولدينا مشاكل في التعليم على مستوى المعلمين والمدارس والبنية الأساسية، لذلك قمنا بوضع مشروع لتصنيف وتقييم المعلمين، ورفعنا الدراسة للمقام السامي. كما أن لدينا الكثير من الدراسات التي نقوم بتنفيذها. وكل هذا يحتاج إلى وقت لتظهر نتائجه. وأضاف خلال حضوره لـ"إثنينية عبد المقصود خوجة" في جدة مساء أول من أمس: لدينا إنجازات كبيرة، ربما غير ظاهرة لغير المعنيين في التعليم، والوزارة تقوم بما في وسعها لإصلاح التعليم، وتتقبل ما يقال عنها بصدر رحب، غير أن الأرقام هي التي تتحدث عن الإنجازات. وعلق على تصريح سابق له بأنه سيحمل دائما القلم الأحمر لإصلاح الوزارة، قائلا: صحيح سأبقي القلم الأحمر بيدي، وذات يوم سأستبدله بقلم أزرق، وحتى قلم أخضر.

وفي رده على سؤال آخر من الحضور حول تصريح سابق له قال فيه إن إصلاح وزارة التربية والتعليم يحتاج إلى 10 آلاف يوم عمل، قال: "كان هذا التصريح في سياق قضية معينة، ولم أقصد به استحالة إصلاح الوزارة". ولفت إلى وجود مشاكل كبيرة في التعليم، فالوزارة تتسلم كل يوم ما متوسطه ثلاث مدارس وأكثر أحيانا. وهذه المدارس تحتاج إلى صيانة. كما أن الرقعة الجغرافية للمملكة واسعة جدا، بيد أن البرامج التي نعمل عليها ستساعد على إنهاء هذه المشاكل. والحلول المطروحة هي في إقامة شركات متخصصة في المباني، فالوزارة مهمتها التربية والتعليم، ومن المفترض ألا تنشغل في البناء والنقل وسواه.

واستطرد وزير التربية والتعليم قائلا: "ما كان يحدث هو أن الوزارة شتت جهودها بمتابعة هذه الأمور"، مضيفا: "يجب ألا ننسى أن 58% من موظفي الدولة هم موظفون في وزارة التربية والتعليم، وهؤلاء وحدهم يحتاجون إلى جهود كبيرة لمتابعتهم وتنظيم شؤونهم، لكن الحلول قادمة. وأنا لا أرفع اللوم عن نفسي بهذا، لأن من واجبنا حل جميع المشكلات التي تواجه العملية التعليمية".

133

وشرح أسباب وجود مدارس مستأجرة، موضحا أنها "كانت ضرورية عند التوسع في التعليم، إذ قامت المدارس بدور كبير في استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة والطالبات، وكانت الوزارة تقبل مثل هذه المدارس حتى بمواصفات أقل من المطلوب، لكن الأمر اختلف الآن. ومع توفر الإمكانات المادية سنتمكن من الانتهاء من مشكلة المدارس المستأجرة".
وكان وزير التربية والتعليم تحدث خلال "الإثنينية" على مدى ساعة ونصف عن حياته منذ طفولته وحتى تخرجه من جامعة ستانفورد، مرورا بالمراحل التعليمية المختلفة، والوظائف التي تقلدها، مركزا حديثه بشكل خاص على الاستثمار المعرفي، وسعيه الدؤوب في العمل على توفير المعلومات عن المجتمع السعودي، بهدف دفع التنمية الاقتصادية والعلمية.

قال: نيتي كانت تشجيع الطفل ولم يدر بخلدي ردة فعل المجتمع

معلِّم صبيا معنِّف الطفل الباكي يعتذر للرأي العام عبر "نوافذ"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/s4Kfde

سبق- الرياض: في أول ظهور تلفزيوني له، خرج المعلِّم عبدالله، الشهير بمعنِّف طفل صبيا، في برنامج "نوافذ" على قناة الإخبارية مع المذيع عبدالرحمن الحسين، عقب الضجة التي أثارها مقطع فيديو يعنِّف فيه طفلاً لفظياً، مبدياً اعتذاره للرأي العام بسبب تصويره بكاء الطفل، موضحاً أن نيته كانت تشجيع الطفل وتحفيزه، ولم يدر بخلده أن ردود أفعال المجتمع ستكون بهذه الحدة.

وكيل وزارة العمل: ندرس إيجاد حلول للخلاف بين العامل وصاحب العمل

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106845 .html

رياض الألمعي - الخبر
كشف أحمد بن صالح الحميدان وكيل وزارة العمل للسياسات العمالية، أن الوزارة بصدد إجراء دراسة لايجاد حلول لمشكلة اقتصادية تتمثل في الخلاف القائم بين نظرية العامل وصاحب العمل.
وبين الحميدان في اللقاء السنوي للموارد البشرية الذي نظمته غرفة الشرقية أمس، أن هناك اتهامات متبادلة بين اصحاب العمل والعمالة الوطنية فالاخير يقول: ان بيئة العمل غير صحية والاجور لا تتناسب مع ما يطلب من مهام، بالاضافة الى الضغوط التي تمارس عليهم في العمل بحد قولهم، وفي الجانب الآخر، فان صاحب العمل يؤكد انه يعمل بماله الخاص، ويريد شخصا يعطيه من الاجر بما يتناسب ما يعطيه، واذا استمر في انجازه فانه يستمر في تقديره وزيادة اجره، ومن وجهة نظري فان ذلك يعكس وجود مشكلة اقتصادية يجب ان تدرس لتعالج ونحن الآن بصدد دراستها.

وقال الحميدان: إن الشركات يجب ان تأخذ الاستثمار في العامل السعودي كاستراتيجية تدعم من السلطة العليا لها، وتهيئ ادارة الموارد البشرية لديها بان تعي ذلك، ويصبح لديها القناعة بان عليها فحص المتقدمين للعمل لدى الشركة، وتوظف من تجد فيه الكفاءة ليخدم الشركة في اعمالها.
وأشار الى ان ذلك يساعد الوزارة في خلخلة السوق ومعرفة الجادين في العمل والمستعدين للتطور والاستمرار.
واوضح ان كثرة مبادرات الوزارة تعني ان وضع سوق العمل يحتاج الى مبادرات تنظم عمله، لافتا الى ان هناك دراسة تجرى حاليا لوضع حد ادنى للاجور، وما يترتب عليه ذلك، وكيف يستطيع هذا الموضوع الحد من التسرب الوظيفي.
وحول استغلال بعض الشركات في توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، قال: اننا نحسن النية في القطاع الخاص، ولكن البعض يحاول استغلال بعض السياسات، وفيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة وضعنا شرطا في التوظيف على الا يتعدى عدد الموظفين من ذوي الاحتياجات نسبة 10 بالمائة من الموظفين السعوديين المسجلين في الشركة، وقال: نحن نحاول ان نبطل الكثير من التجاوزات لكن بعض الشركات تحاول ان تلجأ الى بعض الاساليب بطيب نية لالتزامها باعمال كثيرة وتحاول انجاز اعمالها على وجه السرعة.
واشار الى ان الوزارة لديها مجموعة كبيرة من التقارير التي تساعدها في اتخاذ القرارات والتواصل مع القطاع الخاص لفهم المشاكل، ومحاولة معالجتها ودعم توطين الوظائف.
من جانبه، قال صالح بن علي الحميدان رئيس لجنة الموارد البشرية، ان مبادرات وزارة العمل استطاعت ان تلامس هموم قطاع الاعمال والتحديات التي تواجههم، وكانت ردود الفعل حولها متباينة، فمنها المؤيد ومنها الرافض ومنها المراقب لنتائجها.
وقال الحميدان: ان سوق العمل كان بحاجة الى هذا التنظيم، مشيرا الى ان المبادرات الاخيرة رغم تأخرها الا انها تحاول سد الفجوة ومسايرة الركب، لما يحدث من تنظيم للسوق في سوق العمل في العالم الذي استطاع ان يضمن حقوق العامل وصاحب العمل، ودعم ذلك بتشريعات وتنظيمات مختلفة.
ولفت الحميدان الى ان حملة تصحيح العمالة الاخيرة كانت من اقوى المبادرات لخدمة سوق العمل، وان اثرها سيمتد الى 5 سنوات في السوق المحلي.
وحول حماية صاحب العمل من التسرب الوظيفي قال الحميدان: ان هناك توجها الى إلزام الموظف السعودي بفترة عقد العمل الذي يوقعه مع أي شركة، وربط ذلك بعدم قدرته على العمل في مكان آخر ما لم يكن هناك حجة او قضية منظورة بهذا الشأن.
واوضح الحميدان ان الحملة التصحيحية ستعمل على انهاء ظاهرة العمالة السائبة في الطريق، وسترفع من جودة العمل المقدم وايضا تكلفة العمل، وجميعنا نعلم بان هذا الثمن الذي يجب ان ندفعه مقابل جودة العمل.
من جهته شدد الرئيس التنفيذي لشركة الحفر العربية سعد بن عبدالله الصعب على ضرورة اعطاء الحوافز المالية والمعنوية كعنصر اساسي لتوطين الكوادر والحيلولة دون التسرب الوظيفي، معتبرا ان العصا السحرية لتوطين الكوادر الوطنية تتمثل في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، مبديا استعداد الشركة لتقديم المشورة والتجربة الناجحة لكل من يطلب لتعميم الفائدة ونشر مثل هذه التجارب الناجحة.
وقال الصعب في ورقة عمل (ألقاها نيابة عنه مدير الموارد البشرية بالشركة توفيق الحلال): إن الشركة حققت نسبة سعودة بلغت 10% عام 1990، ارتفعت هذه النسبة لتقارب الـ 70% في الوقت الحاضر، وباتت الشركة في النطاق الممتاز حسب نطاقات وزارة العمل، بالتالي فالشركة في هذا الجانب تعد ناجحة، موضحا أن الشركة حينما مضت في قرار السعودة لم تواجه أية ضغوط من وزارة العمل لاستقطاب السعوديين، الذين كانوا حينها قلة وأجورهم مرتفعة وكفاءاتهم في مجال عمدل الشركة محدودة، بينما كانت العمالة الوافدة متوافرة بكثافة وبأجور أقل وكفاءة أعلى مما لدى السعوديين، لكن الشركة - ومنذ ذلك الوقت - سارت وفق استراتيجية تعتمد قيم التوطين، التي طبقتها من مبدأ المسؤولية الاجتماعية التي تقتضي استقطاب العمالة السعودية، وتدريبها ومن ثم الاعتماد عليها في تنفيذ كافة أعمال الشركة.
وتطرق الى جملة من التحديات التي واجهت الشركة في هذا الجانب، ابرزها طبيعة العمل القاسية في أعمال الحفر، وعدم توافر الكوادر الوطنية القادرة على العمل في هذا الجانب، فضلا عن أن التدريب والتأهيل مسألة مكلفة ماديا وتستغرق وقتا طويلا، لذلك عانت الشركة في البداية من تسرّب وظيفي أحدث حالة من عدم الاستقرار في العمل.. وقال: إن الشركة اتخذت عدة إجراءات لتجاوز هذه التحديات، ففي البداية اتجهت الشركة نحو الفئات من ذوي الدخل المحدود، ومن ذوي الشهادات الدنيا، ووفرت لهم بيئة عمل تتسم بالشفافية والمساواة وحصلوا على محفزات مادية ومعنوية، ساهمت في زيادة العمالة الوطنية لدى الشركة، خصوصا في الوظائف الدنيا.

وأشار الى أن الشركة خصصت 5% من ارباحها لاستقطاب السعوديين وتدريبهم والحفاظ عليهم، واضافة الى ذلك بأن وضعت سلم رواتب خاصا بالسعوديين حسب متطلبات سوق العمل ومتغيرات الحياة، وسارت وفق مبادئ تقضي بالعدالة والمساواة بين العاملين، ووفرت الأمن الوظيفي لهم بوضع ضوابط لقرار إنهاء الخدمة، لذلك وعلى مدار 15 عاما ولدينا اكثر من الف عامل لم تحدث لنا قضية عمالية واحدة.

وخلص الى القول بأن كل هذه الاجراءات كان ناتجها هو نسبة عالية من التوطين، وقوة عاملة سعودية مدربة تتعامل مع اقسى الظروف، تحمل رغبة قوية في الاستمرار، فالسعودة - بموجب كل ذلك - لا تتحقق بالأمنيات بل بالإرادة .. مؤكدا أن أي موظف يرغب في الخروج من العمل يتم اجراء مقابلة شخصية له، لمعرفة سبب الخروج والظروف التي أدت الى ذلك للاستفادة منها في المستقبل، هذا فضلا عن الاستبانات السنوية حول الرضا الوظيفي لدى السعوديين.

وأعرب في ختام ورقته عن استعداد الشركة لتقديم تجربتها في التوطين لأي مؤسسة ترغب في ذلك.

من جهته رئيس اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة نضال بن محمد رضوان قال: ان الكثير من العمال السعوديين يفضلون العمل في القطاع العام بدليل انه يترك عمله في القطاع الخاص مع اول فرصة، وذلك لاعتبارات مختلفة ابرزها الاجر والوضوع في السلم الوظيفي والترقيات والاجازات والامان الوظيفي.

واشار رضوان الى ان القطاع الخاص لديه اعمال والتزامات كثيرة؛ لذا فهو يفضل العامل الوافد لانه يعمل تحت كفالته والنظام يجبره على الالتزام، واكد رضوان ان كلمة تصحيح تعني ان هناك خللا من سنين طويلة من اجراءات وسياسات قديمة خاطئة.

وحول عمل اللجان العمالية قال: ان اللجان لم تأخذ وضعها حتى الآن، كونها مازالت تحت التأسيس كما النظام الذي وضع لها كان في العام 2001، واصبح الواجب مراجعته وتحديثه بحسب الاحتياجات الجديدة والتغييرات الحاصلة.

510 قضاة: نظامنا العدلي متطور.. و"الحزم الحكيم" دواء من في قلبه مرض

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/04/1014015

الدمام – الشرق

* ناكفوا القضاء منذ بداية تطويره.

* يفترون على أعوانهم.. والضعف منهم.

أكد 510 قضاة أمس أن الإدارة العدلية في المملكة تعمل وفق منهجية للنهوض بقطاع العدل والقضاء، بشكل يؤكد بما لا يدع مجالا للشك نجاعة وإنجازات مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، خاصة ما صدر عنه من أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية.

جاء ذلك في عريضة رفعت إلى مقام الحرمين الشريفين ردا على جملة من اتهامات ساقها 200 قاض، للجهاز العدلي في عريضة لخادم الحرمين. واستشهد المدافعون عن النظام العدلي (300 من المحكمة العليا و 210 من الاستئناف) في عريضتهم على إنجازات النظام بالإشادة الصادرة عن جهات عديدة منها مجلس الوزراء وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة» التي وصفت وزارة العدل بـ«أفضل الجهات الحكومية نزاهة وتعاونا» وكذلك مجلس وزراء العدل العرب، وكافة المنظمات الدولية ومنها هيئات حقوق الإنسان التي تجد إيضاحا كاملا للصورة الحقوقية في البلاد.

وقالت العريضة إن في الجهاز القضائي مجموعة ليست بالقليلة ضد الإجراءات التاريخية في مفرق العدالة السعودية، تضررت أيما ضرر سواء من القضاة وخاصة المتساهلين في الدوام والإنجاز وبعض حاملي الفكر الوافد على سلفية هذه الدولة، ومن هم ضد سعة الأفق الشرعية أو من اخترقهم عن طريق التسلل السلبي أصحاب رؤوس الأموال وسارقو أراضي الدولة والمتهربون من تنفيذ الأحكام.

وأشارت إلى أن وزارة العدل عززت مبدأ النزاهة والشفافية من خلال تفعيل الجلسات وخاصة قضايا الإرهاب والأمن الوطني وربط عمل المحاكم كافة بحوسبة شفافة أمام الجميع. وقالت إنه وبعد كل هذا لن يسكت المغرض ومن في قلبه

مرض ومن فاتته مصالح. خاصة وأن الرقابة الإلكترونية القوية على عمل القضاة ووزن أعمالهم بدقة ستجعل كل مقصر على المحك.
وذكرت العريضة: «أن فئة تضررت مصالحها وخافت من قادم أيامها وعلمت عن ضعف أدواتها وإمكانياتها وتقاعسها عن العمل أمام ميزان عدالة تاريخي يسير بقضاء المملكة نحو آفاق لا تليق بسمعة الشريعة إلا أمثال مسيرة المبارك والمسدد». مشيرة إلى أن إدارة العدالة حاولت جاهدة من شريحة من القضاء من أجل حضهم بالحسنى على الدوام واحترام ساعاته فكان مع الأسف تخاذل جمع منهم والتأثير على مواعيد الجلسات وطولها.
ولفت القضاة إلى أن هناك بعض القضاة ناكفوا المؤسسة القضائية منذ بداية تطورها، حيث وقع ضد أنظمة القضاء قبل عقدين ونصف من الزمان، وضد رئاسة القضاة في ذلك الوقت أكثر من 70 قاضيا كانوا ضد صدور نظام المرافعات الشرعية الذي أصبح فيما بعد سائغا عندهم يكتبون فيه البحوث وأوراق العمل.
وأكدوا أن هؤلاء هم وجه القضاء الآخر ولا يمكن التخلص منهم إلا بالحزم الحكيم لهم في انضباط عملهم وأن يتقوا الله فيما ولوا. أما عامة القضاة فهم بفضل الله محصنون بالمنهج السلفي المبارك ثم بالجهد المتميز الذي تقوم به إدارتهم ونحوهم.

أما موضوع المحامين الذي أثارته عريضة القضاة الـ 200 فأشاروا إلى أنهم ثلة لا تتجاوز أصابع اليد دخلوا مع بعض القضاة في دهاليز مظلمة كشفتهم وزارة العدل وحافظت بكل أمانة ومسؤولية على نقاء وسلامة مهنة المحاماة التي أراد هؤلاء اختطافها.
وذكروا أن القضاة الـ 200 تكلموا عن احتقان مزور، وما الاحتقان إلا من أساليبهم في القضاء وإساءتهم للرعية وتلفظهم عليهم وتعطيل قضاياهم التي كانت في السابق وراء الأستار قبل أن تفضحهم التقنية الحديثة. أما الإعلام الخارجي الذي أشاروا إليه فكان ضدهم بالكامل ولا يصفهم إلا بالجهلة المتطرفين. وتحدثوا عن دور العدالة بينما نسوا أن التي توفرت لها أرض رسيت جميعا.
وأضافت العريضة: «ومما آلمنا في كتابهم الموتور افتراؤهم حول ضعف تدريب أعوان القضاة وما الضعف الحقيقي إلا في أولئك القضاة أما جملة أعوانهم فهم خير معين لنا في محاكمنا».

492 عملية على حساب إبراء الذمة خلال شهر

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20131204 /lp2.htm

الجزيرة - سفر السالم: أفصح البنك السعودي للتسليف والادخار عن آخر احصائيات حساب ابراء الذمة لشهر نوفمبر 2013م ، حيث بلغ مجموع إيداعاته خلال الشهر (1.286.665) ريال وبواقع (492) عملية إيداع. صرح بذلك المتحدث الرسمي للبنك أحمد الجبرين، مشيراً إلى أن مجموع إيداعات الحساب منذ تأسيسه في عام 2006م وحتى نهاية شهر نوفمبر 2013 بلغت (254.210.256) ريال وبمجموع إيداعات (29.037) عملية إيداع . وذكر الجبرين خلال تصريحه أن البنك قام بتخصيص هذا الحساب لكل من يريد إبراء ذمته تجاه المال العام عن أموال أخذها بغير وجه حق أو لكل من يريد تقديم أموال على سبيل الوقف أو الهبة أو يريد تقديم أوقاف عينية مثل الأراضي أو العقارات ويعود ريعها إلى حساب إبراء الذمة وتنقل ملكيتها باسم البنك السعودي للتسليف والادخار ، منوهاً إلى أنه لا صحة لما يعتقده البعض أن الحساب مخصص لمن اختلس من المال العام فقط وهذا الاعتقاد خاطئ .

فيما ينطلق مؤتمر "فكر 12" اليوم .. الفيصل:

هناك من يهمش تقدمنا والإنسان العربي وراء الإنجازات وليس النفط

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204/Con20131204659305.htm

سعيد الباحص (الدمام)

تطلق مؤسسة الفكر العربي، اليوم، في دبي، مؤتمرها السنوي الثاني عشر «فكر 12»، تحت عنوان «تحدي سوق العمل في الوطن العربي: 80 مليون فرصة عمل بحلول العام 2020».

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس مؤسسة الفكر العربي أن «فكر» مؤسسة لكل العرب، وكانت ولا تزال تؤمن بأن التعليم والبحث العلمي هما حجرا الزاوية في أي مشروع نهضوي عربي، وقال خلال إطلاق التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية بفندق الريتز كارلتون في دبي أمس: «إننا في هذا الجزء من الوطن العربي نشاهد أمثلة تلو الأخرى على الإنجاز والرقي والتقدم والقدرة على التحدي، إلا أن هناك من يهمش مثل هذه الإنجازات العربية وينسبها إلى الثروة النفطية، ولعلي لا أجد إجابة أبلغ لهؤلاء من دبي التي لا يتعدى إنتاجها النفطي أكثر من 3% من الناتج المحلي للإمارة، فأين البترول من هذه النهضة وهذا الإنجاز وهذا الإبداع»، وتساءل عن أسباب القسوة التي يتعامل بها البعض عند الحديث عن العرب، مستدلا على خطأ موقفهم بفوز الإمارات باستضافة معرض «إكسبو 2020»، والذي يعتبر مثالا لما يمكن أن ينجزه الإنسان العربي.

وقال رئيس مؤسسة الفكر العربي: «ولعل ما يسفر عنه تقرير هذا العام من نتائج بشأن تشخيص واقع التعليم والبحث العلمي يسهم في إثراء حركة النقاش حول كيفية توظيفها بما يخدم قضايا التنمية البشرية المستدامة في عالمنا العربي، وكما أن التعليم هو الرافد الأساسي للبحث العلمي، فالبحث العلمي بدوره يمثل قوة الدفع الكفيلة بإطلاق طاقات سوق العمل؛ ومن تكامل هذه المقومات الثلاثة تمضي حركة التنمية الشاملة قدما إلى الأمام».

من جهتها، قالت وزيرة الثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية الوزيرة الدكتورة لانا مامكغ: «أجزم أن التقرير العربي للتنمية الثقافية سيشكل خارطة طريق لصانع القرار العربي في استغلال الموارد البشرية العربية، بالطريقة التي ستبنى عليها النهضة العربية ذات الحضور في المشهد الدولي»، وبينت أن التكامل بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل في الوطن العربي يمثل حاجة ملحة، لأن هناك شروخا بين التعليم وسوق العمل والتنمية، ولا بد من التصدي لها بحلول عملية.

بدورها، قالت الأمينة العامة المساعدة لمؤسسة الفكر العربي الدكتورة منيرة الناهض: «إن التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية، في نسخته الجديدة للعام 2013 – 2014، سعى إلى الإجابة بموضوعية، وانطلاقا من الإحصائيات والدراسات الميدانية، عن سؤال محوري: (هل التكامل المفقود بين حلقات التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في دول الوطن العربي هاجس أم حقيقة؟)»، وبينت أن التقرير يطلعنا على واقع الدول العربية التي تمت دراستها من حيث التكامل بين حلقات أربع، وهي: التعليم ـ البحث العلمي ـ أسواق العمل ـ التنمية، ويخلص التقرير إلى أن الترابط بين هذه الحلقات الأربع إما مفقود أو ضعيف، وهذه الحلقات كان ينبغي لها أن تتكامل سياساتها وتتضافر أدوارها، غير أن الواقع هو أن منظومة التعليم العربي تضخ في أسواق العمل أعدادا كبيرة بأكبر مما يحتاج إليه سوق العمل في بعض التخصصات، وأضافت أن التقرير خصص جزءا كبيرا منه لدراسة علاقة التكامل بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في دولتين خليجيتين بارزتين، هما المملكة العربية السعودية والإمارات، كحالتين دراسيتين عن منطقة دول مجلس التعاون.

حضر الحفل وزير التكوين المهني والتشغيل نوفل الجمالي ووكيل وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة بلال البدور.
يشار إلى أن مؤسسة الفكر العربي دأبت منذ ست سنوات على إصدار تقريرها العربي السنوي الذي يتناول في كل سنة موضوعا مركزيا وأساسيا لعمليات التنمية الثقافية في الوطن العربي المستندة إلى جوانب التنمية الأخرى من اقتصادية واجتماعية وسياسية.

فيصل بن عبدالله: نحتاج 34 ألف وزارة لحل مشاكل المدارس

مؤكدا إبقاءه على القلم "الأحمر" ونيته باستبداله بـ"أزرق" أو "أخضر"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169831&CategoryID=5

جدة: خالد المحاميد 04-12-2013 AM 1:04
أكد وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله لـ"الوطن"، أن حل مشاكل المدارس بأن يكون لدينا 34 ألف وزارة بعدد المدارس، قائلا: إذا تمكنا من حل مشكلة المدرسة نكون قد حللنا مشكلة الوزارة. نحن نحاول بناء مؤسسات قوية، ولدينا مشاكل في التعليم على مستوى المعلمين والمدارس والبنية الأساسية، لذلك قمنا بوضع مشروع لتصنيف وتقييم المعلمين، ورفعنا الدراسة للمقام السامي. كما أن لدينا الكثير من الدراسات التي نقوم بتنفيذها. وكل هذا يحتاج إلى وقت لتظهر نتائجه. وأضاف خلال حضوره لـ"إثنينية عبد المقصود خوجة" في جدة مساء أول من أمس: لدينا إنجازات كبيرة، ربما غير ظاهرة لغير المعنيين في التعليم، والوزارة تقوم بما في وسعها لإصلاح التعليم، وتتقبل ما يقال عنها بصدر رحب، غير أن الأرقام هي التي تتحدث عن الإنجازات. وعلق على تصريح سابق له بأنه سيحمل دائما القلم الأحمر لإصلاح الوزارة، قائلا: صحيح سأبقي القلم الأحمر بيدي، وذات يوم سأستبدله بقلم أزرق، وحتى قلم أخضر.

"التربية" تطالب الإدارات بمقترحات للتشهير بمن يتعمد الإضرار بالمجتمع

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

عبدالعزيز الحارثي - الطائف

139

وجه صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم كافة قطاعات الوزارة والإدارات التعليمية بالتقيد بتوجيه المقام السامي حيال ما وجه به مجلس الوزراء من تقديم مقترحات بنصوص مناسبة تضمن في الأنظمة لإدراج التشهير في وسائل الإعلام كعقوبة بحق من يتعمد الإضرار بالأفراد أو المجتمع.
وقال الوزير في التعميم التي تحتفظ «المدينة» بنسخة منه: نبلغكم نسخة من الأمر السامي الكريم البرقي حيال ما وجه به مجلس الوزراء جميع الوزارات والأجهزة المستقلة ذات العلاقة بمراجعة الأنظمة التي تتضمن أفعالاً مجرمة يرى مناسبة التشهير بمرتكبيها لما لها من آثار ضارة على الفرد والمجتمع، واقتراح النص المناسب لإدراج عقوبة التشهير في تلك الأنظمة والرفع عن ذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنها، كما وجه المجلس أن يراعى عند اقتراح تلك النصوص التأكد من أن قرار العقوبة محل التشهير قد اكتسب الصفة النهائية ولم يعد قابلاً للطعن.

طالب ابتدائي يطعن زميله بسبب طابور المقصف بمكة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
رابط الخبر

عبدالله الدهاس- مكة
الأربعاء 2013/12/04
تعرض طالب يدرس بالصف السادس الابتدائي باحدى مدارس جنوب مكة المكرمة إلى الطعن من قبل زميله بعد الانصراف من المدرسة ظهر أمس. وكان خلاف قد نشب بين الطالبين اثناء الفسحة بسبب طابور المقصف وبعد الانصراف حدثت بينهما مشادة أدت الى اخراج أحدهما سكينا ضرب بها يد زميله. وعلى الفور تم إبلاغ الجهات الأمنية، فيما تم نقل المصاب الى مستشفى النور التخصصي حيث أجريت له الإسعافات الأولية فيما لاذ الجاني بالهرب.
من جهته قال الناطق الاعلامي لشرطة العاصمة المقدسة المقدم عبدالمحسن الميمان :إن البحث لا يزال جاريا للوصول الى الحدث الجاني ومعرفة كافة مسببات الحادثة.

روى تفاصيل مقتل 6 من أسرة الدحيم.. وإصابته بـ "الإيدز" المتسبب في قتل أسرة الدحيم: لا أستحق العيش

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204 /Con20131204659368 .htm

سعاد الشمراني (الرياض)
سرد لـ «عكاظ» محمد ق المتسبب في حادث سير مروع أدى إلى وفاة ستة من أسرة الدحيم في حي الياسمين في الرياض خلال أيام عيد الأضحى المبارك، تفاصيل حياته، وتداعيات إصابته بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) حين كان عمره 26 عاما قبل 15 عاما، مشيرا -حسب زعمه- إلى أن أسرته والمجتمع حولوه إلى شخص مجرم ومنبوذ.
وقال: «بعد إصابتي بالإيدز وجدت نفسي منبوذا من أقرب الناس إلي وهي أسرتي، فعشت مشردا في الشوارع ثلاثة أشهر، إلى أن انتقلت للعلاج في مجمع الرياض الطبي»، مشيرا أن حالته الصحية والنفسية تدهورت وتفاقم مرضه وأصبح يعاني من الأرق وقلة النوم.

وبين أنه كان يرغب في العودة إلى أسرته لأنه بحاجة إلى دعمها خصوصا أنه يعاني من نظرات الناس التي تلاحقه من مكان لآخر، معتبرا أن رفض أهله له وصدهم عنه أصابه في مقتل.
وذكر أن عدم العثور على أسرته بعد أن غيروا مسكنهم أدخله في حالة من الأرق، مما حدا به لتعاطي المسكر اعتقادا منه بأنه سيساعده على النسيان ولكن وضعه تدهور يوما بعد آخر، ملمحا إلى أنه قرر أن يتبع طريقا جديدا في حياته من خلال التطوع في خدمة ورعاية المصابين أمثاله وتقديم الدعم المعنوي لهم ومساعدتهم على طلب العلاج وعدم الخشية من نظرات الناس، ولله الحمد نجحت في جلب الكثير واستفادوا من البرامج المقدمة لهم ما ساهم بفضل الله في تحسن واستقرار حالتهم الصحية.
مبينا أنه قرر البحث عن زوجة يستقر معها خاصة بعد تحسن وضعه المعيشي وحصوله على مرتب جيد من وظيفته، فاستأجر مسكنا وبدأ في تجهيزه خاصة بعد أن رشح الأخصائي الاجتماعي للمجمع له إحدى المصابات بالمرض ضمن برنامج التزويج الآمن بين المصابين بالإيدز، والتي بدأ يرسم معها الخطط لحياتهما الزوجية.
واستدرك بالقول: «ولكن قدرة الله سبقت كل شيء، فأثناء تجولي بالسيارة التي تملكها الشركة التي أعمل بها في إحدى الليالي الموحشة انحرفت بي المركبة واعترضت أخرى، ما تسبب في انقلابها بمن فيها وفقدت وعيي لأستيقظ على نبأ وفاة شاب وأربع من شقيقاته في الحادث حالا»، لافتا إلى أن حياته عادت للمربع الأول وازدادت سوءا بعد أن علم بوفاة ضحية أخرى بعد أيام من الحادث. وواصل ق حديثه قائلا: ما يحصل لي أكبر من طاقتي، وأكد أنه لا يوجد شيء يبرر فعلته.
وزاد: «ما يؤلمني أن كل من حولي يلومني وينظرون إلي على أنني تعمدت قتل تلك الأنفس البريئة ولذلك امتنعت عن الأكل وأخذ الدواء لمدة ثلاثة أيام»، وسأل الله أن يغفر له.

إضافة سنة التخرج والمعدل إلى قياس في مفاضلة المعلمات البديلات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204 /Con20131204659241 .htm

متعب العواد (حائل)
تتجه اللجنة الوزارية المعنية بموضوع المعلمات البديلات والمشكلة من وزارات المالية والخدمة المدنية والتربية والتعليم، وفقا لتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، إلى اعتماد مفاضلة المعلمات البديلات خاصة التربويات منهن على تاريخ التخرج ودرجة اختبار قياس ودرجة معدل شهادة التخرج وسيتم تقسيم درجات المفاضلة على 100 درجة، وهي 20 درجة لاقدمية التخرج و 40 درجة لقياس و 40 درجة لمعدل الشهادة.
كشف ذلك لـ «عكاظ» مصدر مطلع وقال إن مرحلة الحصر الأولى التي انتهت بلغ عدد المتقدمات أكثر من 26 ألف متقدمة، حيث سيتم البدء وخلال 20 يوما القادمة مرحلة فرز التربويات المجتازات لاختبارات قياس عن باقي المعلمات البديلات لخريجات معاهد معلمات ودبلومات المتوسطة .
وكانت 45 إدارة عامة للتربية والتعليم في جميع مناطق ومحافظات المملكة استكملت عملية حصر المعلمات البديلات في مرحلتها الأولى للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من اعتماد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، لتوصيات اللجنة الوزارية المعنية بموضوع المعلمات البديلات المشكلة من وزارات المالية والخدمة المدنية والتربية والتعليم.
يذكر أن اللجنة معنية بمعالجة أوضاع المعلمات البديلات للاستفادة من خبرة اللواتي سبق وأن تم التعاقد معهن كبديلات لمعلمات تمتعن بإجازاتهن لأسباب مختلفة في مدارس التعليم العام من خلال عقود رسمية في إدارات التربية والتعليم،

بحيث يشملن بالتعيين على وظائف تعليمية أو إدارية خلال مدة أقصاها ثلاثة أعوام تبدأ من العام المالي الحالي 1436/1435هـ.

عدم التنسيق مع "التجارة" أوقع غرامات على أصحاب الأعمال

"التأمينات" ترفض تغطية إصابات العمل خارج المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204 /Con20131204659270 .htm

عبد الرحيم بن حسن (جدة)

كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن أنها لا تغطي مطلقا مصاريف علاج إصابات العمل في المهمات التي يكون العامل فيها خارج المملكة، حتى لو كان العامل قد تعرض للإصابة أثناء تأديته لعمله.

وأبدت التزامها بتغطية شاملة لإصابات العمل عند وقوعها داخل المملكة، في حين تتولى تحمل كافة مصاريف العلاج، إذا أثبتت التقارير الطبية أن العامل في حاجة ملحة لتلقي العلاج في دولة أخرى.

واعترفت مؤسسة التأمينات بأن عدم التنسيق والاتصال مع وزارة التجارة والصناعة أسفر عن تعليق العديد من أصحاب الأعمال الذين أغلقوا منشآتهم، وتكبيدهم غرامات كانت تحتسب بحقهم بعد إغلاق منشآتهم، مطالبة كل من خضع لغرامة في هذا الجانب أن يراجع المؤسسة حاملا معه السجل التجاري بعد شطبه، والتأكد من استيفاء إجراءات العمالة التي كانت لديه من أجل إسقاطه من قائمة الغرامات دون أن يدفع شيئا.

جاء ذلك في اللقاء الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة جدة صباح أمس عن طريق لجنتها الصناعية بين ممثلين عن المؤسسة العامة للتأمينات، يتقدمهم مساعد مدير عام منطقة مكة المكرمة عبد الوهاب الحريري مع أصحاب الأعمال في محافظة جدة، جرى فيها استعراض آليات ونظام المؤسسة بشكل عام إلى جانب الشرائح التي يمكن للموظفين في القطاع الخاص الاندراج فيها.

وأوضح حريري أن نظام الربط الإلكتروني مع وزارة التجارة في عام 2014م سيكون من خلال مشروع الرقم الموحد الهادف إلى تسجيل المنشآت التجارية تلقائيا لدى المؤسسة.

في حين ذكر ممثلو التأمينات الاجتماعية أن العامل الوافد من حقه الحصول على مستحقه المتعلق بالجانب الصحي خلال تمتعه بالإجازة حتى لو كانت إجازته تصل إلى 6 أشهر، مشيرين في الوقت ذاته إلى أنه لا يحق لصاحب العمل استقطاع ذلك. وكان من بين أبرز المداخلات التي حدثت ما ذكره مساعد المدير العام للتأمينات الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة بشأن وجود عقود تبرم بين المدارس الخاصة والمعلمات محددة بثمانية أشهر فقط الأمر الذي يجعل تلك المدارس في منأى عن دفع مبالغ إضافية خلال إجازة نهاية العام الدارسي.

وكان هذا في معرض رده على مداخلة إحدى عضوات اللجنة النسائية التي أشارت إلى وجود مشكلة لدى المعلمات في المدارس الخاصة، مؤكدة أن الرواتب التي يحصلن عليها حاليا ستهبط إلى مستوى 1800 ريال بعد أربع سنوات من عملهن وخروجهن من المنشأة الحالية إلى منشأة أخرى، معتبرة نظام التأمينات الحالي، مسببا رئيسيا للوصول إلى تلك المرحلة بعد انقضاء فترة الدعم الخاصة برواتب المعلمات.

في حين أوضح صاحب أعمال خلال مداخلة له أنه كان يعمل في القطاع الحكومي ثم تقاعد ليسجل نفسه في التأمينات، من خلال المؤسسة التي افتتحها قبل حوالى خمس سنوات تقريبا وظل راتبه ينزل بشكل تلقائي في التأمينات، قبل أن يفاجأ بقيام أحد الموظفين بخفض حجم التأمين المستقطع له دون إشعاره مسبقا، مهدرا على حد تعبيره ما يقارب من 64 شهرا، وأن فارق المبلغ الذي نشأ ما بين السابق وبعد قرار الخفض يستغرق عدة سنوات لتغطيته، فجاءته الإجابة بأن إجراءات تسجيله كانت خاطئة، وجرى تصحيحها.

عند ذلك تداخل صاحب العمل مرة أخرى بقوله: إن النظام المعتمد لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية هو الذي اعتمد بياناته، ولم يمنعه أحد من ذلك أو يخبره بوجود خطأ.
اللقاء الذي شهد حضورا كثيفا شهد العديد من التساؤلات التي كان بعضها يدل على عدم وجود إلمام كامل بأنظمة التأمينات الاجتماعية، في حين ظل بعضها الآخر عالقا بسبب اكتفاء مساعد المدير العام بجواب واحد هو: «تم الإجابة على السؤال»، الأمر الذي أدى إلى امتعاض الكثير من أصحاب الأعمال الحاضرين.

نقل مريضة بالإخلاء الطبي من حائل إلى الرياض بالخطأ

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131204/Con20131204659480.htm

سطام الجميعة (حائل)
اعترف مصدر مسؤول في مستشفى الملك خالد في حائل، بحدوث خطأ في سجلات المرضى أمس، تسبب في نقل مريضة منومة في العناية المركزة بالإخلاء الطبي إلى الرياض عن طريق الخطأ، بدلا من مريضة أخرى.
وفوجئ ذوو المريضة منيرة عبدالعزيز الخليل المنومة في العناية المركزة بسبب التهاب حاد في الرئتين، بنقلها عبر الإخلاء الطبي عن طريق الخطأ إلى الرياض صباح أمس، وبعد وصولها إلى مطار الرياض، تبين للطاقم الطبي أن المريضة المحمولة على متن الطائرة ليست منيرة عبدالمحسن الحقيل المصابة بمرض في الباطنة.
وجرى تدارك الوضع سريعا وتمت إعادة المريضة الخليل إلى مطار حائل، وشكا ذووها أن عملية نقلها دهور صحتها، مشيرين إلى أنها تأثرت من نقص الأكسجين.
في المقابل، التزمت الشؤون الصحية في حائل الصمت حيال هذه القضية، معتبرة ما حدث خطأ جرى تداركه سريعا.
بينما، أكد المصدر في مستشفى الملك خالد أن الحادثة تعتبر الأولى من نوعها بتبديل مريضة مكان أخرى في الإخلاء الطبي، مبينا أنه جرى تدارك الوضع سريعا بإعادة المريضة من الرياض إلى حائل بالطائرة ذاتها، ونقل المريضة المعنية إلى الرياض لتلقي العلاج.

أبها: طالب يطعن "مدير مدرسته" بـ"سكين"!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578508

أبها - يحيى جابر
تعرض مدير مدرسة بـ«الفرشة» في محافظة سراة عبيدة أمس، إلى الطعن بسلاح أبيض من أحد طلاب المدرسة أثناء انصرافهم من المدرسة.
وبالكشف الطبي على المدير المصاب تبينت إصابته بجرح غائر بعمق 3 سنتيمترات وطوله 5 سنتيمترات، ما استدعى نقله إلى المستشفى لإجراء جراحة استكشاف تحت المخدر الكلي، وما زال تحت التنويم.
وتعد الحالة الثالثة التي تم فيها الاعتداء على المعلمين منذ بداية العام الدراسي الحالي، على رغم مطالبات المعلمين المتكررة إصدار قرارات تعيد هيبة المعلمين في البيئة التعليمية.

من جهته، أوضح المتحدث الإعلامي لشرطة عسير المقدم عبدالله شعثان أنه ورد بلاغ عن تعرض مدير مدرسة لاعتداء من أحد الطلاب تمثل في طعنه باليد ما استدعى نقل المدير إلى المستشفى للعلاج، لافتاً إلى أن التحقيق ما زال جارياً للوقوف على ملابسات الحادثة.

الحياة

"الحج" تلزم شركات العمرة بـ "الإبلاغ" عن حالات "الهرب" خلال 24 ساعة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578409

جدة - عائشة جعفري

حذرت وزارة الحج أخيراً، شركات ومؤسسات العمرة من التأخر في تفعيل إجراءات البلاغات المتعلقة بهرب المعتمرين، وأصدرت قراراً يقضي بإلزام الشركات والمؤسسات بضرورة البدء في إجراءات البلاغات عن هرب المعتمرين خلال 24 ساعة من الهرب، مطالبة بأن يتم ذلك بحسب التعليمات والأنظمة من طريق نظام العمرة الآلي، مع ضرورة إرفاق المستندات والأوراق المطلوبة ليتم في ضوئها إصدار خطاب التخلف إلى إدارة جوازات الحج والعمرة نظاماً.

وتضمن قرار وزارة الحج تهديداً صريحاً لشركات ومؤسسات العمرة، ينص: أنه في حالة التقصير في تقديم الخدمات المطلوبة للمعتمرين أو الإخلال بعناصر حزمة الخدمات التي قدموا من خلالها في مكة المكرمة أو المدينة المنورة وحرصاً على راحتهم فسيتم تحويل المعتمرين الذين يثبت تقصير شركاتهم أو مؤسساتهم في تقديم الخدمات المطلوبة لهم إلى شركات أو مؤسسات أخرى لديها الاستعداد والمقدرة على ذلك وعلى حساب الشركة الأساسية.

وقالت وزارة الحج في تعميم صادر عنها (تحتفظ «الحياة» بنسخة منه) وموجه إلى شركات ومؤسسات العمرة: «إن هناك عدداً من الضوابط يجب الالتزام بها خلال فترة إقامة المعتمرين، منها أنه فور وصول المعتمر إلى مقر سكنه يتم تزويده ببطاقة تحمل الاسم ورقم جوازه والحالةالصحية وخصوصاً ما يتعلق بالأمراض المزمنة والأدوية المستخدمة وذلك بالتنسيق مع الوكيل الخارجي بهذه المعلومة حتى يسهل التعامل معه في حال حدوث أي طارئ، وعند مراجعة المستشفيات لمعرفة هويته وتسهيل تقديم الخدمة له، وأيضاً بطاقة عنوان الفندق». مشددة أيضاً على ضرورة متابعة حال المرضى والمتوفين من المعتمرين بالمستشفيات وإنهاء إجراءاتهم النظامية حتى مغادرتهم، إضافة إلى متابعة حالات الإرشاد والشكاوى وسرعة التجاوب مع مسؤولي الوزارة لإنهائها.

ودعت وزارة الحج في ضوابطها الملزمة إلى توعية المعتمرين القادمين بضرورة المغادرة في الأوقات المحددة في البرنامج وعدم البقاء بعد انتهاء مدة البرنامج وإبلاغهم بالأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، والتأكيد على المندوبين ومشرفي المجموعات أثناء عملية المغادرة بعدم إخراج أمتعة المعتمرين خارج السكن قبل وصول الحافلات للموقع، مع متابعة مغادرة المعتمرين فور انتهاء برامجهم ومتابعة من يتخلف منهم واتخاذ الإجراءات النظامية بشأنه، مشيرةً إلى ضرورة أن يتم عمل إجراء إبلاغ الوفيات للمعتمرين فور الحصول على الوثائق من شهادة وفاة وبلاغ الوفاة وموافقة القنصلية على الدفن عبر نظام العمرة الآلي، وكذلك تتم إجراءات التنقل والاستضافة كالمتبع بإرفاق الأوراق الرسمية عبر نظام العمرة الآلي.

"سوق سوداء" لبيع "الأبحاث"... تديرها خريجات "عاطلات" عبر "تويتر" و"فيسبوك"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578421

الدمام – منيرة الهديب

أقرت جامعة الدمام، برصد أبحاث «مسروقة»، أعدها طلبة يدرسون في كلياتها، التي يبلغ عددها 24 كلية. فيما أكدت سعيها للحصول على برامج إلكترونية عالمية؛ لاكتشاف «الأبحاث المسروقة»، متوعدة بتطبيق «عقوبات» على من يثبت تورطهم في «السرقة»، من غير أن تستبعد اللجوء إلى «مقاضاة المتورطين».

ونشطت خلال الأعوام الأخيرة، «سوق سوداء»، لإعداد وتجهيز الأبحاث، وبيعها للطلبة الجامعيين، من خلال شبكات تواصل الاجتماعي، مثل «فيسبوك» و«توتير»، وغالبية المتاجرين في هذه السوق من الخريجات الجامعيات اللاتي لم يحصلن على فرص وظيفية، فاتجهن إلى «تجارة الأبحاث» التي أكدن أنها تدر مبالغ «كبيرة».

وكشف عميد شؤون الطلاب في جامعة الدمام الدكتور أحمد السني، عن رصد أبحاث «مسروقة» في الجامعة، إلا أنه أكد أنها «لم تتحول إلى ظاهرة»، مشيراً إلى أن هناك برامج إلكترونية عالمية، لكشف «المسروق» منها. وقال: «إن من متطلبات الإعداد الأكاديمي، أن تكون هناك عقوبات صارمة لسرقة الأبحاث والنقل الحرفي». ولفت السني، في تصريح إلى «الحياة»، إلى وجود «برامج إلكترونية على مستوى العالم؛ لرصد وكشف هذه النوعية من الأبحاث»، مضيفاً أن «سرقتها أو شراءها، يعتبران من ضمن مخالفات الغش، التي تطبق عليها لائحة العقوبات المفروضة». بدوره، أكد وكيل عمادة شؤون المكتبات في جامعة الدمام عبدالعزيز السليمان، في تصريح إلى «الحياة»، أن «عمادة شؤون المكتبات لا تملك حالياً، أي برامج للكشف عن الأبحاث المسروقة»، مشيراً إلى أن العمادة تسعى للحصول عليها.

فيما اعتبرت أكاديمية في الجامعة شراء الأبحاث أو سرقة المعدة مسبقاً، «طريقة لإفساد العملية التعليمية». وقالت: «إن الجامعات لها الحق في رفع دعاوى قضائية على المحال و المكتبات التي تعمل على بيع الأبحاث المسروقة». في الوقت الذي اعتبر فيه أكاديميون، «الأبحاث الجاهزة»، سبباً في «إفساد العملية التعليمية، وشيوع روح الاتكالية وعدم المبالاة في نفوس الطلبة، ما يؤثر سلباً في تحصيلهم العلمي»، واستغلت مجموعة من الخريجات «العاطلات»، كسل الطالبات الجامعيات، وكثرة المهمات والتكاليف الجامعية، بعرض «أبحاث» جاهزة للبيع، وذلك بتحويل مواقع التواصل الاجتماعي «تويتر» و«فيسبوك»، إلى صفحات إعلانية ودعائية، وعرض الخدمات الطلابية، بكُلفة مالية «بسيطة».

وأوضحت إحداهن، إلى «الحياة»، أنها تعمل في الأبحاث الجامعية منذ سنة ونصف السنة، وذلك بعد تخرجها بمعدل مرتفع من كلية الآداب، ولم تحصل على وظيفة. وقالت: «إن الفكرة تكمن في قضاء وقت الفراغ، فيما يدر دخلاً مالياً عليَّ وعلى أسرتي»، مؤكدة أنه «عمل مربح، إذ يصل معدل دخلي إلى 20 ألف ريال خلال الفصل الدراسي الواحد». وحول نظرة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس، للأمر، قالت: «لولا ضغط الأساتذة على الطلاب وكثرة التكاليف بمعايير مُرهقة ومحدودية وقت التسليم، لم يلجأ الطلبة إلى الشراء». وحذرت من «الاعتماد على أي شخص في إعداد الأبحاث، إذ إن البعض غير متخصص وقد يُقدم بحثاً واحداً لأكثر من عميل».

فيما أشارت سارة الراشد، التي تعمل في مجال إعداد الأبحاث الجامعية، وبيعها، إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي، مثل «تويتر» و«فيسبوك»، حققت لعملها «فرص انتشار أكبر، إذ إنه كان يقتصر على البحوث الجامعية. بينما أصبحت تعمل حالياً على «تحاضير المعلمين» و«عروض وخرائط ذهنية»، إضافة إلى حل المسائل، وتقديم البحوث لطلاب وطالبات المرحلة الجامعية». وذكرت الراشد، أن «البحث يستغرق عادة 48 ساعة، كحد أقصى لتسليمه إلى صاحبه وفق الضوابط والمعايير التي يطلبها، وهذا ما يشجع الطالبات على تقديم طلبات الأبحاث، وبخاصة أنها تُباع بمبالغ زهيدة». وأوضحت أنها بصدد «تحويل العمل الإلكتروني إلى واقع، وذلك بتدشين مشروع «محل نسائي»، متخصص في الطباعة وعمل الأبحاث».

سعودي في "غوانتانامو" يقاضي بولندا أمام محكمة الحقوق الأوروبية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578581

ستراسبورغ (فرنسا) – أب
سلطت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أمس (الثلثاء) ضوءاً على الشبكة السرية من السجون الأوروبية التي استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي آي إيه) لاستجواب المشتبه بانتمائهم إلى تنظيم القاعدة الإرهابي. واتهم محامون يدافعون عن اثنين من المشتبه بهم تحتجزهما الولايات المتحدة في سجن «غوانتانامو» في كوبا بولندا بانتهاك حقوق الإنسان.
وقال المحامون إن موكليهما - وأحدهما سعودي - وقعَا ضحية لبرنامج «سي آي إيه» القاضي باختطاف المشتبه بأنهم إرهابيون ونقلهم إلى دولة ثالثة، حيث يتم تعذيبهم في سجونها، وهي بولندا في حال المشبوهين المشار إليهما. وتعد هذه أول قضية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يتعلق بدور بلدان أوروبية في تحقيقات «سي آي إيه» مع المتهمين بالإرهاب، وهو البرنامج الذي أثار غضب كثير من الأوروبيين في عهد الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش. وأغلقت السجون السرية في أيار (مايو) 2006، ولجأت أميركا بدلاً من ذلك إلى التحقيق مع المشبوهين في البحر، من دون إمكان حصولهم على محامين.
واستمعت المحكمة الأوروبية أمس إلى قضية السعودي عبدالرحيم الناشري (48 عاماً) الذي تتهمه واشنطن بتدبير الهجوم على المدمرة الأميركية «يو إس إس كول» العام 2000 في ميناء عدن، ما أسفر عن مقتل 17 بحاراً أميركياً وإصابة 37 آخرين. أما القضية الثانية تتعلق بالفلسطيني أبوزبيدة (42 عاماً) الذي لم توجه إليه الولايات المتحدة أي تهمة جنائية حتى الآن.
وقال المشتبه بهما إنهما نقلا إلى بولندا في كانون الأول (ديسمبر) 2002، حيث سجنا في منشأة عسكرية شمال شرق البلاد، وتم استجوابهما باستخدام أساليب تشمل الإعدام الصوري والإغراق الوهمي والتهديد بالاعتداء جنسياً على أقاربهما بحسب ما ذكر المحامي أمريت سنغ الذي يدافع عن الناشري. وطالب سنغ المحكمة الأوروبية بالتنديد بالتواطؤ البولندي مع الولايات المتحدة.
وقال وكيل النيابة البولندي جانسوز سليوا إنه يتعين إمهال بلاده لإكمال تحقيقاتها في هذا الشأن. ويقود سليوا التحقيقات التي لم تسفر عن شيء على رغم بدئها قبل خمسة أعوام.

الاقتصادية

"لا تقطع رزقه" مقولة دمرت التعليم على مدى السنين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.aleqt.com/2013/12/04/article_804941.html

د. رشود الخريف

تُنفق المملكة على التعليم النسبة الأكبر من الميزانية السنوية، أي ما يقارب الربع، والنسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي بين دول العالم "5.6 في المائة" في عام 2013. وهذا أمر إيجابي، يُذكر فيشكر لحكومة هذا البلد الأمين ولوزارة التربية والتعليم، خاصة أن التنمية البشرية هي العامل الأهم في استدامة التنمية واستمرار التطور والرخاء لشعب المملكة العربية السعودية، ولكن عدم تطبيق الأنظمة مراعاة لمسائل وعلاقات شخصية على حساب المصلحة العامة يهدم الخطط والاستراتيجيات، ويحد من فاعلية الجهود الكبيرة والمبالغ الضخمة المبذولة.

على مدى العقود الماضية، نقرأ ونسمع الكثير عن ممارسات "مخلة" من قبل بعض المعلمين، لا تليق بالتعليم، وتؤثر بشكل مباشر في مستقبل هذا المجتمع، إذا اتفقنا على أن التعليم هو المفتاح السحري لأي نهضة والمحرك الأساس لأي تقدم. إن وجود تقصير في الأداء وحدوث ممارسات تتنافى مع القيم الإنسانية النبيلة والتعاليم الإسلامية العظيمة لدى قلة من المعلمين يؤثر سلباً في أبنائنا وبناتنا ويدنس سمعة تعليم بلادنا.

ليس ببعيد عن الأذهان ما تداوله الإعلام الاجتماعي وانتشر من خلال وسائل التواصل الإلكتروني حول انتهاك حقوق الإنسان والإهانة غير المقبولة لأحد تلاميذ المرحلة الابتدائية من قبل أحد المعلمين، على الرغم من توسل التلميذ للمعلم بأن يعلمه القراءة. مؤلم جداً أن نشاهد ذلك التلميذ الذي يبدو -في نظري- متميزاً من خلال قدرته على الحوار في موقف صعب كهذا! هناك من يدافع عن التعليم بأن المعلم ربما يعاني مرضا نفسيا، وهناك من يرى أنها ممارسة فردية لا يُقاس عليها. وفي كلتا الحالتين، فإن الموقف "مؤلم" ولا ينبغي أن يمر دون عقاب رادع، والخشية أن هذه الحادثة هي قمة جبل الجليد. وفي كل الأحوال، إذا كان المعلم يعاني مرضا نفسيا فهي مصيبة، وإذا كان لا يعاني فالمصيبة أعظم! أين إدارة المدرسة في كلتا الحالتين؟ وهل قامت إدارة المدرسة بالتبليغ عن ملاحظات حول صحته النفسية أو الإخلال بواجباته وقسوة تعامله مع التلاميذ؟ وهل من الصعوبة اكتشاف قسوة المعلم وإخلاله بواجباته؟ أم أن الصعوبة في الإبلاغ عنه؟

لا أعتقد أن الأمر يقتصر على هذه الحالة، وإنما هناك حالات كثيرة يتستر عليها مديرو المدارس من منطلق مقولة: "لا أريد أن أقطع رزقه"، مرددين المثل الشعبي الدارج "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق" معتقدين خطأ أن لهذا المثل الدارج نوعاً من القدسية الدينية، وهم لا يعلمون أن التستر على مثل هذه الممارسة يُعد خيانة للأمانة.

أعتقد أن مستقبل التعليم لا يقبل التأجيل والتسويف، بل لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة، خاصة أن الأمور واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ولا تحتاج إلى تردد أو تريث. أولاً: لقد أصبح إدخال التقييم أو "التقويم" الدوري ضرورياً وعلى مستويات مختلفة، ويجب أن ينفذ من قبل هيئة مستقلة كأن تكون "هيئة تقويم التعليم العامة" الجديدة، وأن يُدار بمهنية عالية، بحيث يكون موضوع التقييم وتنفيذه بعيداً عن إدارات التعليم، وبعيداً عن إدارة المدرسة كذلك. وينبغي أن يشارك في تقييم المعلم الفئات التالية:

1) أولياء أمور التلاميذ لتقييم أداء المدرسة عموماً وعن جوانب تقصير بعض المعلمين إن وُجدت، خصوصاً.
2) "الزملاء" يشاركون في تقييم المعلمين.
3) الطلاب يقومون بتقييم المعلمين.

ثانياً: تغيير الأنظمة المعمول بها التي يستحيل معها فصل الموظف الحكومي عموماً، والمعلم خصوصاً، ما يجعل مدير المدرسة ومدير التعليم يتردد في الرفع بتقصير المعلمين، فيدعي بعضهم -كما سمعت مراراً- أن المعلم "لن يُفصل" في كل الأحوال، ومن ثم لن يجدوا إلا الندامة جراء تدخل المحسوبيات والشفاعات والعلاقات الشخصية. ثالثاً: العمل على بناء المعلم القدير ورعايته من حيث التدريب الدوري والحوافز المشجعة التي ترفع من شأنه وتمكنه من أداء رسالته العظيمة.

بعد نظام ديوان المظالم نحتاج لهيئة قضايا الدولة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.alriyadh.com/2013/12/04 /article889680 .html

محمد بن سعود الجذلاني

ونحن اليوم نستقبل العهد الجديد للقضاء السعودي عموماً، والقضاء الإداري منه على وجه الخصوص، بعد اكتمال عقد أنظمة القضاء والمرافعات، وما اشتملت عليه من أحكام ومبادئ طالما انتظرناها. يمكن لي اليوم طرح مقترحٍ أعتقد أنه بات مهماً للغاية المسارعة في تنفيذه وإقراره. لأنه يُسهم في حلّ الكثير من الإشكالات، والقضاء على العديد من السلبيات، وفيه من المحاسن والمزايا الشيء الكثير.

هذا المقترح يتعلق بالقضاء الإداري على وجه الخصوص، وهو إنشاء هيئة خاصة بمباشرة القضايا التي تكون الدولة طرفاً فيها، مدعيةً أو مدعىً عليها. تسمى (هيئة قضايا الدولة) وذلك على غرار هيئة قضايا الدولة في مصر مثلاً.

وبإنشاء هذه الهيئة، تتوحد الجهود، وتجتمع الخبرات، وترتفع كفاءة الأداء، في تمثل كل الجهات الحكومية أمام القضاء الإداري. بدلاً عن تشتتها وتفريقها بين إداراتٍ قانونيةٍ في كل وزارة أو إدارة أو جهة حكومية.

ولا تنحصر فوائد وإيجابيات إنشاء هذه الهيئة على الجهات الحكومية وإدارات الدولة فقط؛ إنما يشترك في الاستفادة من وجودها كل أطراف العلاقة في الدعاوى الإدارية (الجهة الإدارية – والطرف الذي يخاصمها – والقضاء الإداري) وذلك كما يلي:

أولاً: الإدارات الحكومية تستفيد ما ينعكس على حفظ حقوقها، ورفع كفاءة من يمثلها في الدفاع عن هذه الحقوق، وتجميع الخبرات في جهة واحدة، ليستفيد من هذه الخبرات كل الجهات الحكومية دون استثناء، وذلك لأن القضايا ستكون متشابهة، وتتوافر السوابق القضائية، والاجتهادات الشرعية والنظامية في مكان واحد، بينما يستفيد منها كل الإدارات.

ثانياً: أما الأفراد أو الجهات الخاصة التي تقاضي الإدارات الحكومية، فستكون هذه الهيئة خصماً شريفاً لهم، فلا تدافع عن الجهات الحكومية إلا بالحق، وتتولى تمحيص ما يرد إليها من الإدارات الحكومية من دفاع، أو تبرير، فإن رأت فيه حقاً قدّمته للقضاء، وإن رأته واهياً، واستبان لها الحق مع الطرف الآخر، لم تقحم نفسها في خصومة باطلة. ولا تكون سبباً في تعطيل العدالة أثناء المرافعة بالتخلف عن حضور الجلسات، أو عدم الاستجابة لما يطلبه القضاء من مستندات. وبعد المرافعة وصدور الأحكام تكون أول من يمتثلها ويتولى تنفيذها.

ثالثاً: وفي جانب القضاء الإداري، ستكون هذه الهيئة خير معين له على أداء دوره، كما سبق من الحرص على حضور الجلسات المقررة، وتقديم المستندات، والحرص على عدالة وتمحيص الدعاوى والدفوع القانونية.

لقد سبق لي في عدة مقالات انتقاد أداء الجهات الحكومية وممارساتها الكثير منها في القضاء الإداري، والإشارة إلى إشكالية ضعف كفاءة الإدارات القانونية في الوزارات، وعدم توفير الكوادر البشرية المؤهلة الكافية، التي تساعد على حفظ حقوق الإدارة، والدفاع عنها بحق. واقترحت حينها تمييز المستشارين القانونيين في الوزارات والجهات الحكومية بكوادر خاصة بهم، على غرار الكوادر القضائية، وكوادر أعضاء هيئة التحقيق والإدعاء العام، مما يساعد على استقطاب والمحافظة على المؤهلين من القانونيين، وتشجيعهم على العمل والعطاء المتميز.

وإنشاء هيئة خاصة لقضايا الدولة، سيكون هو التطبيق الأمثل لهذا الاقتراح الذي سبق لي طرحه، وذلك بأن تتكون الهيئة من مجموعة مستشارين لا يقلون خبرةً وتأهيلاً عن القضاة، ومنحهم المزايا المادية، والصلاحيات، والدعم، الذي يُمكّنهم من القيام بدورهم الرائد في حفظ المال العام، والدفاع عن حقوق الجهات الحكومية.

ويمكن لهذه الهيئة في حال وجودها أن تتولى أيضاً تقديم الفتاوى القانونية للجهات الحكومية المختلفة، وذلك من خلال قسم خاصٍ بالفتوى القانونية، وهذا أيضاً ما سبق لي مناقشة إشكالية عدم توافره في مقال لي قديم عن (الفتوى القانونية أين نجدها؟).

وستكون هذه الهيئة أيضاً بما يتوافر فيها من خبرات قانونية، وقضائية، وكفاءات، عنصراً داعماً قوياً يساهم بفاعلية في صياغة الأنظمة، وفي تعديلاتها. والمشاركة في اللجان المعنية بالبحث القانوني، وإبداء الرأي النظامي.
ولا يغيب عن الذهن أيضاً: أن وجود هيئة مستقلة لقضايا الدولة، سيسهم في استقلال الإدارات القانونية الحالية، عن تبعية الوزارة والوزير، مما يعطيها الحرية والدافع للالتزام بشكل أكبر بمبادئ العدالة، وعدم التأثر بقرارات ومواقف فردية لمسؤولي الوزارة، الذين قد يتدخلون لتبرير أخطائهم، أو تغطية تجاوزاتهم.
وستحظى هذه الهيئة كذلك، بهيبةٍ واحترام لدى القضاء، والناس، والوزارات والجهات الحكومية. وستكون مصدراً موثوقاً للكشف عن مكامن الخلل والضعف في الوزارات والإدارات الحكومية، وتقديم تقرير بذلك إلى الملك ورئيس مجلس الوزراء. مما يجعل أي وزارة تحسب لهذه الهيئة حسابها، وتحرص على الدقة والالتزام بالقانون في أعمالها وقراراتها.
وحقيقةً فإن ميزات وإيجابيات (هيئة قضايا الدولة) أكثر من أن أستوعبها في مقال، إلا أني أتمنى رؤية هذا المقترح حقيقةً قائمة، لشدة الحاجة إليه. ولأنه سيكون مع النظام القضائي للقضاء الإداري الجديد، عنصرا قوة وعدالة.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

عندهم: حقوق الإعاقة.. وعندنا: إعاقة الحقوق!

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/04/1013649

خالد السيف

الضمير في: «عندهم» حيٌّ يعود للغرب، فيما تتعرّى: «نا» فتلحقنا دون استتار، وكأننا بالمرّةِ لا نملك: «ضميراً».! فما عند: «الغربِ» إذن هو باقٍ بوصفه حقّا، وليس للحكوماتِ فيها من مِنّةٍ، ذلك أنَّ: «الإعاقة» لديهم؛ ليست سوى:«إنسانٍ» قد قُدّر له أن يتعثّر دون إرادته، فلم يكن بدٌّ من استعادة حقه: «تنمويّا»، وذلك بإعادة إنهاضه ثانيةً ليستأنف حياته بأفضلَ مما كانت عليه قبلاً، ولن يكون ذلك ما لم تتم إقالته من عثرةٍ ستُسأل عنها: «الحكومة»، إن هي قد قصّرت في أن تَمهد له الطريقَ، ابتغاء أن يعود: «مُنجزاً» إذ إنه ما من: «عبقريٍّ» إلا وقد شكا: «إعاقةً» أيّا كان نوعها. ذلك ما كان عند: «الغرب» قائما على أصوله الحقوقيّة، أما ما هو عندنا فهو أنموذجٌ اُجتثّت فيه: «الحقوق» فما لأصولها من قرار، وبات – مَن يشكو حالة إعاقةٍ – صالحاً لأن يُضرب به المَثَل الحَي لنضوب معين: «الإنسانيّة»، إذ قذفنا بـ:«المعاق» من سطحِ:«التنمية» إلى حوش/ فناء: «التسوّل» لحقوقه، الأمر الذي تراكمت عليه:«الإعاقات» بفعل عثرات: «مؤسسات الحكومة» تلك التي يصطدم بها: (المعاقون) إذا ما أرادوا أن يستعيدوا: «إنسانيتهم» أو أن يتذوّقوا طعم انتمائهم لـ: «وطنهم».! وبأيّة حالٍ.. فإنّ: «المعاق» ها هنا لن يكون بوسعه أن يظفر بشيءٍ من: «حقوقه» في حال ظلَّ منتسباً إلى مجتمعٍ، لا يُمكن أن يُرى فيه إلا: «عبئاً» وبلبوسٍ ظاهر البؤس لمتسوّلٍ تحرّضه بيروقراطيّة -أجهزة الحكومة- على أن يستجدي حقّا قد ضمنه له الشرع والنظام وفق نصوصهما المعتبرة. ولقد طفِقَ -المعاق- يطرق أبواباً -ظلّت قبالته موصدةً – وهو ما فتئ يُدمن قرعها، رجاء أن تنفتح – ذات صحو ضمير – إذ يأمل المعاقُ ممن -أقفلوا في وجهه تلك الأبواب- أن تحين منهم لحظة إنصاتٍ واعٍ، فيستوعبوا بالتالي: أنّ ذلك :«المعاق» لم يكن إلا: «مواطناً» يبغي جملةً من حقوق قد تكفّلت بها: «أنظمة» معتبرة سياسياً/ وقانونياً، بيد أنها لم تحظ بشيءٍ من تفعيلٍ إجرائي، وهي أنظمةٌ تحتوي في كثيرٍ منها على قراراتٍ -جدّ عظيمة- لكنها لن تجدي نفعاً ما بقيت حبراً على ورق، وحبيسة أدراجٍ قد صدئت أقفالها من طول عهد سجنها.. ما أخشاه أن يأتي أحدهم محتجاً بأنهم قد أضاعوا: «المفتاح»!! وبما أنّ الأمم المتحدة تحتفي باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف أمس الموافق: 3 ديسمبر من كل عام، بهدف نشر الوعي بقضايا الإعاقة وبحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمكاسب التي تتحقق من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعاتهم. فإني أستوعب ما نحن عليه مجتمعيّا/ ونظاميّاً من و ضعية:

«التّخلف» المزري إزاء حقوق المعاق، لذا فإنه من السَّفه أن أطالب بأنّ نُماثل الآخرين في تعاطيهم حقوقياً مع ذوي الإعاقة، فضلاً عن أن نتفوق عليهم، غير أني أتمنى -من هذه الكتابة- التحفيز على أن نُفعّل شيئاً واحداً وهو: إدانة من كان سبباً في وضع العراقيل التي تحول دون استيفاء: «المعاقين» حقّوقهم الإنسانية على النحو الذي جاء في برنامج العمل العالمي الخاص بذوي الإعاقة. ولئن تمكنّا إذ ذاك من إدانة الأسباب المعرقلة ومن كان يقف وراءها فإننا حينها نكون - عمليّاً- قد وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح في سبيل حفظ ماء وجوهنا ليس أمام: «الأمم المتحدة» وإنما أمام أبنائنا من ذوي الإعاقة.

المنشآت الطبية وضرورة الحسم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 1 صفر 1435هـ 4 ديسمبر 2013
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20131204 /Con20131204659269 .htm

الإجراء الذي اتخذته واعتمدته وزارة الصحة الذي يقضي بإغلاق خمس منشآت طبية خاصة في مدينة الرياض والتحفظ على هذه المنشآت وتغريم صيدلية واحدة في جدة جاء في وقته، خاصة أن هذا القرار والتحفظ على المنشآت الطبية جاء بناء على ما رصدته فرق التفتيش الميدانية بإدارة القطاع الخاص بالمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض من مخالفات شملت العمل لهذه المنشآت، لأن وجود ترخيص نهائي او وجود تراخيص منتهية وهو ما يعني التجاوز للمعايير التي تضعها الوزارة على فتح وانشاء المنشآت الصحية.
هذا الاجراء من شأنه ان يحد من هذا التجاوز وبالتالي إلى عدم تشغيل كوادر غير مرخص لها بمزاولة المهن الصحية والأهم من هذا هو وجود معايير تضعها لجنة المخالفات الطبية ينبغي مراعاتها والتي تحد من وجود الحد الأدنى من المخالفات.
إن اغلاق هذه المنشآت الطبية بالرياض وتغريم صيدلية في جدة بعقوبة مالية تصل إلى 10000 ريال سوف يضع الكثير من المنشآت الطبية الخاصة وكذلك الصيدليات امام الامر الواقع، وهو ما سوف يقلص عدد المخالفات واختفاءها ايضا في حال تم تطبيق هذه العقوبات بصرامة على ارض الواقع وإلى أمر ملموس.

ينطلق برعاية خادم الحرمين الأحد المقبل في مكة المكرمة

مؤتمر عالمي للتجارب الرائدة في العمل الخيري والإنساني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131205/Con20131205659483.htm

محمد سميح (مكة المكرمة)
تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - تنظم جامعة أم القرى ممثلة في كرسي البر للخدمات الإنسانية بالتعاون مع رابطة العالم الإسلامي وجمعية البر بمكة المكرمة يومي الأحد والاثنين المقبلين، المؤتمر العالمي للتجارب الرائدة في مجالات العمل الخيري والإنساني بدعم من مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية، وذلك بالمدينة الجامعية بالعابدية بمشاركة نخبة من المستكتبين من دول العالم.
وثمن مدير الجامعة رئيس اللجنة الإشرافية للمؤتمر الدكتور بكري بن معتوق عساس الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين لهذا المؤتمر العالمي الذي ينطلق من رسالة وأهداف كرسي البر للخدمات الإنسانية، مؤكدا أن هذه الرعاية دليل

واضح على حرصه واهتمامه يحفظه الله، بأعمال البر والخير والإحسان في هذه البلاد المباركة التي قامت وتقوم منذ تأسيسها حتى الآن على النهج الإسلامي القويم الذي يحث على أعمال البر والإحسان والتكافل الاجتماعي والإنساني، وتترجم جهوده المباركة - أيده الله - في دعم العمل الخيري حتى أصبح له مكانة في خطط التنمية وبرامج الدولة. وبين الدكتور عساس أن العمل الخيري والإنساني يعد أحد الركائز الأساسية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة والإسلامية على وجه الخصوص، مشيرا إلى أنه نظرا لما يشهده العالم اليوم من تحولات في الواقع الاجتماعي والعلمي والتقني وغيرها وتطورات يشهدها مجال العمل الخيري والإنساني لزم على القائمين على المجتمع العربي أن يسعوا إلى الإفادة من التجارب الرائدة عالميا في هذا المجال لمواكبة التطورات ولتقديم الأفضل في مجال العمل الخيري والإنساني، ومن هنا جاءت فكرة المؤتمر التي انطلقت من رسالة وأهدف وبرنامج وأنشطة كرسي البر للخدمات الإنسانية بجامعة أم القرى. من جهته، أوضح المشرف على كرسي البر للخدمات الإنسانية رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر الدكتور خالد بن يوسف برقاوي أن المؤتمر سيشهد عقد ورشتي عمل يوم الاثنين المقبل للعاملين في مجال العمل الخيري والإنساني يقدمها نخبة من المختصين في هذا المجال، وتندرج الورشة الأولى تحت عنوان (تصميم البرامج الاحترافية في مجال العمل الخيري والإنساني)، فيما تعقد الورشة الثانية تحت عنوان (أساليب حديثة في تقييم مشروعات وبرامج العمل الخيري). وبين رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر الدكتور صالح بن عبدالله الفريح - من جانبه - أن المؤتمر الذي يستهدف العاملين بالجمعيات الخيرية بالمملكة والخبراء في قطاع العمل الخيري والمسؤولين الحكوميين بالوزارات ذات العلاقة بالعمل الخيري والجهات المانحة في قطاع العمل الخير والجامعات ومراكز الأبحاث ورواد العمل الخيري بالمملكة، سيعقد بمشيئة الله تعالى 6 جلسات علمية موزعة على يومي المؤتمر يطرح خلالها 18 ورقة عمل، ويختتم أعماله بجلسة ختامية لاعتماد التوصيات.

التدرج في الحد الأدنى للأجور لعدم إرهاق الشركات

وزير العمل: الحملة التصحيحية تسببت في توظيف ربع مليون سعودي والبطالة انخفضت الى 6.1٪

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/05/article890012.html

الخبر - إبراهيم الشيبان

أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه ان التعاون مع وزارة الداخلية كان عاملا مهما في إنجاح الحملة التصحيحية لوزارة العمل ولولا هذه الجهود المقدرة من وزارة الداخلية لما تمكنت الوزارة من تحقيق هذا النجاح.

وأشار بأنه تم توظيف أكثر من 250 ألف سعودي خلال الفترة التصحيحية، وهناك إحصائيات سيتم نشرها في الأسابيع المقبلة عن من تم استبعادهم من العمالة ومن خضعوا لبرنامج تغيير المهن.

وأضاف خلال تصريحه للإعلاميين على هامش منتدى الحوار الاجتماعي الثالث في مدينة الخبر أمس، ان الوزارة ستبدأ اعتبارا من الاسبوع المقبل في إيقاف الخدمات عن المدارس الأهلية التي لم تتجاوب مع قرارات وزارة العمل بخصوص الحد الأدنى للأجور والتي استفادت من الدعم الحكومي.

وقال ان قرار الحد الأدنى للأجور يبدأ تدريجيا لعدم إرهاق الشركات وإتاحة الفرصة لهم لتعديل اوضاعهم، مبينا ان القرار يشمل جميع القطاعات الخاصة الكبيرة والصغيرة وإن تنفيذ قرار إيقاف الخدمات عن المنشآت سيبدأ بالقطاعات التي يزيد عدد الموظفين فيها عن 3000 آلاف عامل ثم الانتقال الى القطاعات التي يزيد عدد العمالة فيها عن 2000 عامل وصولا للمنشآت التي عدد عمالتها 500 عامل.

وأعلن وزير العمل أنه تم السماح بنقل العمالة بين الكيانات المختلفة، لنفس الرقم الموحد لمدة ثلاثة أشهر دون قيود، ومن لم يلتزم بالقرار يتم مخالفاتهم وفق المادة 39 من نظام العمل.
ولفت ان هناك زيارة سيقوم بها لمجلس الغرف السعودية خلال الأسبوع المقبل للتباحث حول احتياجات النشاطات المختلفة، والإفصاح عن التطورات التي تتم عن طريق برنامج نطاقات بالإضافة إلى الإعلان عن برنامج نطاقات2.
وقال إن الإحصائيات الأخيرة تشير الى تناقص في مستوى البطالة بلغ 6.1% بالنسبة للذكور، وعن تنظيم عمل المرافقين أوضح ان كل شخص يستقدم يحق له نقل خدمات المرافقين وفق آلية سيتم الإفصاح عنها قريبا من وزارة العمل.

تسلمت أولى وحداته في غرة شهر رمضان

اكتمال تسليم إسكان مؤسسة الأمير سلطان الخيرية بتبوك

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/05/article889964.html

تبوك - عودة العطوي

أعلن صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن سلطان بن عبدالعزيز الأمين العام لمؤسسة سلطان بن عيد العزيز ال سعود الخيرية عن إنجاز كافة وحدات مشروع الاسكان الخيري الذي تبنته المؤسسة في منطقة تبوك والبالغ عدد وحداته 250 وحدة متكاملة التأثيث، وتم تسليمها الى المستفيدين من الاسر ذات الظروف الخاصة وذكر سموه إن المؤسسة تقود منظومة من برامج التنمية الاجتماعية تشمل برنامجا للإسكان الخيري في جميع مناطق المملكة، الى جانب احتضان ودعم كثير من المنشآت الخيرية في رسالتها الخيرية، وذلك ضمن رسالتها التنموية.

وأوضح سموه إن مشروع إسكان تبوك شمل تسعة مواقع مختلفة في المحافظات والقرى التابعة للمنطقة وهي تبوك، الوجه، تيماء، الخريبة، البدع، الجهرة، حقل، القليبة.

ويشمل المشروع المرافق العامة وشبكات كهرباء ومياه وصرف صحي وخدمات الهاتف، وروعي في تصميم وحدات المشروع خصوصية الأسرة السعودية والعادات والتقاليد السعودية.

وذكر سمو الامين العام إن البرنامج ساهم مساهمة فعالة في إحداث نقلة نوعية للآلاف من المستفيدين من تلك الوحدات السكنية بمناطق المملكة ووفر لهم حياة كريمة مستقرة الا أن الامير سلطان يرحمه الله كان يولي هذا البرنامج اهتماما خاصا حيث حظي بمتابعة شخصية من سموه على أنه واحد من أهم محاور وأهداف المؤسسة

وبين أمين المؤسسة أنه وبعد ما تم الانتهاء من وحدات هذا المشروع بتبوك تكون المؤسسة أنجزت احتى الان 1246 وحدة سكنية موزعة.

هذا وكان صاحب السمو الملكي الامير فهد بن سلطان بن عبد العزيز أمير منطقة تبوك نائب رئيس المؤسسة أستقبل في وقت سابق المستفيدين من هذه المساكن وتمنى لهم ولأبنائهم حياة سعيدة كريمة ودعا الله أن يجعل هذ العمل الخيري في موازين حسنات الامير سلطان -رحمه الله- وتبرع سموه الكريم لهم بما يحتاجونه من المواد الغذائية وكانت عملية إسكان المستفيدين من هذا المشروع قد بدأت في غرة شهر رمضان الماضي وكان الامير سلطان -رحمه الله- قد سلم قبل وثائق الاسكان ل(100) مستفيد من اسكان سموه الخيري بتبوك والذي يضم مدارس ومركزاً صحياً والوحدة مكونة من طابقين وفاء فسيح.

"نزاهة" تناقش دور المؤسسات التعليمية والمجتمعية في محاربة الفساد.. الاثنين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/05/article889864.html

الرياض - أسمهان الغامدي

تعتزم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" إقامة ندوة بعنوان (دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد) بمناسبة الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد والذي يصادف 9 ديسمبر 2013م ويوافق يوم الاثنين 1435/2/6هـ، من الساعة (9) صباحاً وحتى (2) ظهراً في قاعة المؤتمرات بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. ويشارك بالندوة خبراء من مختلف الجهات في المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني لمناقشة عدة محاور تتعلق بدور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة والأمانة ومبادئ مكافحة الفساد، والبرامج التوعوية الخاصة بمكافحة الفساد ودور مراكز البحوث والأساليب الحديثة المستخدمة في ذلك، وإبراز دور الأندية الطلابية بالجامعات في تعزيز قيم النزاهة. وقال رئيس الهيئة الوطنية محمد بن عبدالله الشريف إن هذه الندوات والفعاليات تأتي تنفيذاً للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ولما نص عليه تنظيم الهيئة من اختصاصاتها بإقامة الندوات والمؤتمرات حول تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، التي تهدف لمد جسور التعاون مع القطاعات التعليمية والمجتمعية في هذا المجال، وهي تأتي في سياق مشاركة العالم جهوده محاربة الفساد، والتذكير بالقوانين والاتفاقيات التي تشارك فيها المملكة دول العالم حول التزامات مكافحة الفساد.

قائمة طالبي العفو من الحكومة ترتفع إلى 18 شخصاً

بغداد تؤجل محاكمة سجين سعودي يواجه "الإعدام"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/05/article889864.html

عرعر - جاسر الصقري

أجلت محكمة الجنايات المركزية في بغداد بدولة العراق أمس الأول الثلاثاء محاكمة السجين السعودي تركي عليوي عبدالله المتهم بثلاث قضايا هي (تجاوز حدود، وقضيتي إرهاب) وذلك لعدم ورود التقرير الطبي.

وقال المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة الموكل بالترافع عن السجناء السعوديين في العراق ل"الرياض" إنه تم تأجيل محاكمة السجين تركي في سجن الرصافة الرابعة ببغداد، لعدم ورود تقرير طبي يفيد بتعرضه للتعذيب واعترافاته تحت ضغوط.

وأضاف أن الحكم قد يصل للإعدام في حالة عدم ورود التقرير الطبي، أما اذا وصل التقرير سيتم تخفيف الحكم إلى السجين 15 سنة أو الإفراج عنه، لافتاً إلى أنه يقبع في السجون العراقية منذ أكثر من خمس سنوات ومحكوم في قضية (دخول للبلاد بطريقة غير مشروعة) لمدة 15 عاماً، ويواجه محاكمة في قضيتي إرهاب.

وأفاد المحامي أحمد أنه تم الرفع للسجين السعودي علي حسين علي فاضل لينضم للقائمة ال 17 سجيناً والذين قدموا طلباً يلتمسون العفو الخاص من الحكومة العراقية، حيث إنه محكوم وفق المادة 194 من قانون العقوبات العراقية، لتصبح القائمة 18 سجيناً سعودياً يلتمسون العفو الخاص من الحكومة العراقية. وأكد أن عدداً من السجناء السعوديين يطالبون بسرعة تفعيل اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة العربية السعودية والعراق.

"التعليم العالي" تحذّر موظفيها من جولات مفاجئة للكشف عن حالات "الفساد"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/578804

الرياض - أحمد غلاب

في سابقة بين الإدارات الحكومية في المملكة، عممت وزارة التعليم العالي وثيقة «حماية النزاهة ومكافحة الفساد» لجميع موظفيها داخل المملكة وخارجها، وألزمتهم بالتقيد ببنودها والإبلاغ عن أية شبهات مالية أو إدارية أو حالات فساد تتم بتوظيف أو تقديم خدمات لا تتخذ النظام المعمول به.

وشددت الوثيقة (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، على أن تقوم إدارة التطوير الإداري بنشر مطويات دورية متجددة ومطبوعة توزع من طريق البريد الإلكتروني لمنسوبي الوزارة كافة داخل المملكة وخارجها، كما تبرز الوثيقة سبل مكافحة الفساد وتركز على الظواهر التثقيفية والاحترازية للحد من التجاوزات.

وعرّفت الوثيقة «الفساد» بأنه: «كل سلوك ينتهك القواعد والضوابط التي يفرضها النظام، وكل سلوك يهدد المصلحة العامة، وأية إساءة تستخدم الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.»

ووجّه وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري بتنفيذ دورات تدريبية مكثفة وقصيرة لمنسوبي الوزارة كافة، وإعداد خطة عاجلة لمشروع مسابقة بحثية حول «الفساد ومكافحته» وأن يكون على مستوى الجامعات المحلية، وأن تُحدد لها مكافأة وفق لجنة يعتمدها الوزير أو نائبه. ودعا العنقري وكلاء الوزارة ومديري العموم والملحقين الثقافيين إلى «اختيار المسؤولين في الإدارات التنفيذية التي لها علاقة بالمال والصرف والشراء والمستودعات من الكفاءات المشهود لهم بالنزاهة والأمانة والعدل، وتدوير الموظفين دورياً»، وقال: «نؤكد عليكم عدم التمييز في التعامل، وعدم النظر إلى المركز الوظيفي أو الاجتماعي، ونؤكد على المساواة بين الجميع، وإنجاز المعاملات بحسب مبدأ الوارد أولاً الصادر أولاً، والرفع لنا بالمقترحات والتوصيات التي تسهم في حماية النزاهة، ومكافحة الفساد والمقترحات التي ترونها مناسبة لتثقيف الموظفين والمراجعين بها، والقيام بجولات مفاجئة للكشف عن مكامن الخلل»، مضيفاً: «يجب اتباع سياسة الباب المفتوح لتلقي الشكاوى المباشرة من الموظفين والجمهور.»

وشدد على المسؤولين في إدارة المشاريع والمشتريات على الحرص بالقيام بدورهم في توحيد المشتريات والعقود وعدم تجزئتها إلا عند الضرورة، وإتاحة الفرصة العادلة والمتكافئة للمتنافسين، والإعلان عن العقود والمشاريع والمشتريات كافة في وسائل الإعلان كلها.

وأضاف العنقري: «يجب الرفع بتقارير دورية تتضمن تفاصيل وتحليلاً للمشاريع والمشتريات كافة، والاستشاريين بالاسم والتاريخ والمبلغ والحالة وأسباب التأخير.»

"هيئة مستقلة للدفاع عن 30 ألف خريج "خدمة اجتماعية

الضحيان: نبحث عن توفير فرصة عمل في المحاكم.. وتصحيح مسماهم الوظيفي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169948&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

علمت "الوطن" من مصدر مطلع أن نسبة المرشدين الطلابيين والذين يعرفون بـ"الأخصائين الاجتماعيين" تبلغ 30% من إجمالي الوظائف في المدارس الحكومية أو ما يعادل 9200 وظيفية وبلغ عدد العاطلين من خريجين وخريجات كليات الخدمة الاجتماعية 30 ألف أخصائي وأخصائية، تجاوزت سنوات التخرج للبعض منهم أكثر من 20 عاما دون أن تكون لهم مسميات وظيفية في ديوان الخدمة المدنية. وفي المقابل تتنصل وزارة التربية والتعليم من مسؤولية إتاحة أرقام وظيفية لهم باعتبار أن ذلك ليس من اختصاصها، وتتعذر الخدمة المدنية بعدم وجود مسميات وظيفية يتم تعينهم عليها .

من جهته، كشف أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود الدكتور سعود الضحيان لـ"الوطن"، عن تكوين هيئة مستقلة للدفاع عن خريجي كليات الخدمة الاجتماعية "الأخصائيين الاجتماعيين" العاطلين، حيث ستعمل الهيئة على الدفاع عن المهنة وتصحيح الأخطاء داخل وزارة التربية والتعليم وتصحيح الوصف الوظيفي لهم بديوان الخدمة المدنية وإعطائهم مسماهم الصحيح "أخصائي اجتماعي" وإنشاء كادر مخصص لإعطاء الرخص المهنية "للأخصائي". وأضاف أن هناك ما يقارب 30 ألف خريج وخريجة من كليات الخدمة الاجتماعية في جميع مناطق المملكة لا توفر لهم فرص وظيفية، مشيرا إلى أن هناك جوانب عدة تسببت في وضع عقبات منعت من توظيف خريجين وخريجات كليات الخدمة الاجتماعية، حيث نجد المدارس الحكومية تعاني من نقص حاد في إيجاد الأخصائيين الاجتماعيين الذين تم تغيير مسماهم من قبل وزارة التربية والتعليم لكي يطلق عليهم اسم "مرشد طلابي أو مرشدة طلابية"، حيث في بداية تخريج الأخصائي الاجتماعي كان هو التخصص المقبول في وزارة التربية والتعليم وبعد مرور عدة سنوات أصبح الطلب على خريجي أقسام "الخدمة الاجتماعية" مطلوبا، وكانت الكليات والجامعات تقوم بتخريج أعداد هائلة، لكن مع مرور السنوات أصبحت وزارة التربية والتعليم تعين في وظائف الأخصائي الاجتماعي معلمين ومعلمات من تخصصات مختلفة لرفع نسبة التوظيف لديها، بحيث لا تكون لديهم خبرة كأخصائي اجتماعي وقاموا بتغير مسمي الوظيفة إلى "مرشد طلابي أو مرشدة طلابية"، وذلك بعد إلحاقهم بدورات تدريبية قصيرة .

وأضاف الضحيان، الجانب الثاني يتمثل في غياب العمل المؤسسي، فعند تحويل المسمي من أخصائي اجتماعي إلى مرشد طلابي تكون لذلك سلبيات كبيرة، حيث إن الأخصائيين الاجتماعيين لا يجدون من يمثلهم أو يدافع عنهم لأخذ حقوقهم بإتاحة فرص وظيفية لهم في كافة القطاعات الحكومية ووزارة التربية والتعليم، مشيرا إلى أن التوصيف الوظيفي في الخدمة المدنية قديم ويجب أن يغير. وكشف الضحيان أن الهيئة ستسعى للاستفادة من السعوديات خريجات كليات الخدمة الاجتماعية في العمل في المحاكم العامة والجزئية بعد الاتفاق مع وزارة العدل، حيث إن هناك عددا من النساء لا يعرفن حقوقهن وواجباتهن عند التعامل مع المحاكم والانخراط في القضايا الأسرية، ودخول الأخصائيات الاجتماعيات في هذا المجال يعطي الفرصة لإعطاء السيدات في المحاكم كافة الأجوبة عن التساؤلات التي يبحثن عن إجابة عنها في قضايا الطلاق والعنف والعضل والإرث وغيرها من القضايا الأسرية، بحيث ستعمل الهيئة على إعطاء الأخصائيات الاجتماعيات قبل توظيفهن بالمحاكم بعد الاتفاق مع وزارة العدل عددا من الدورات التأهيلية في الكيفية التي تمكنهن من معرفة الطرق الصحيحة في التعامل مع القضايا من الناحية الإرشادية .

ورفضت وزارة التربية والتعليم التعليق على الأمر، حيث اتصلت "الوطن" بالمتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، فأحال تساؤلاتنا إلى موظف الإعلام التربوي بالوزارة، الذي رفض الرد على أي من الاستفسارات التي قدمناها له. ومن جهته أوضح مصدر مطلع بديوان الخدمة المدنية - فضل عدم ذكر اسمه - أن عدد الوظائف التي تعرض في ديوان الخدمة المدنية من الجهات الحكومية ووزارة التربية والتعليم قليلة، مقارنة بعدد الخريجين من كليات الخدمة الاجتماعية، أما فيما يختص بقلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس الحكومية والمعروفين بالمرشدين الطلابيين فهذا أمر من اختصاص وزارة التربية والتعليم، هي من تتيح الوظائف وتحدد عددها وترفعها لديوان الخدمة المدنية حسب التصنيف الذي وضعه الديوان، حيث لا يتم قبول كافة الخريجين من الخدمة الاجتماعية فهناك تخصصات معينة حددتها وزارة الخدمة المدنية.

"الصحة".. لجنة وزارية للتحقيق في وفاة "عواد"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=169947&CategoryID=3

المدينة المنورة: سعد الحربي

باشرت لجنة وزارية من الصحة التحقيق في قضية مقتل المواطن عواد السهلي؛ بسبب خطأ طبي ارتكب في مستشفى أحد بالمدينة المنورة. وحضرت اللجنة الوزارية على دفعتين للتحقق من إجراءات العملية والخطأ الذي ارتكبه المستشفى في حق المواطن، في حين ما زالت الهيئة الصحية الشرعية تنظر أوراق القضية.

وأوضحت مصادر لـ"الوطن" أن لجنة من وزارة الصحة حضرت للمدينة المنورة الأسبوع المنصرم لمرتين؛ للكشف على ملف المواطن المتوفى منهم متخصصين في المسالك البولية، حيث راجعت اللجنة ملف المريض، واطلعت على الإجراءات المتبعة من قبل المستشفى حيال تعاملها مع المريض بعد إصابته بالنزيف وقبل وفاته، في حين استجوبت الأطباء المتورطين في القضية، في ظل القضية المرفوعة ضدهم في الهيئة الشرعية الطبية، وبينت المصادر أن اللجنة أخذت جميع الإفادات مع فحص الإجراءات الطبية المتبعة في العملية وما بعد العملية قبل مغادرتها.

وفي حين ينتظر أشقاء المتوفى النظر في القضية في الهيئة الشرعية بعد أن طلب شقيق المتوفى عواد السهلي من القاضي إثبات تورط الأطباء، وإثبات الخطأ الطبي الذي وقع من قبل الأطباء وعددهم ثلاثة، أحدهم يشغل منصب المدير الطبي في المستشفى.

وكان شقيق المتوفى سليمان السهلي قد طلب من الهيئة الشرعية الطبية تدخل الوزارة لكشف الإهمال الذي تعرض له شقيقهم والتسبب في وفاته بعد نقله بواسطة إسعاف لعيادات مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة في ظل نزيفه ودون مراعاة لحالته الصحية وتوقفهم عن التدخل السريع لإنقاذه.

وكانت "الوطن" قد نشرت في وقت سابق، أن مستشفى أحد تسبب في قطع حالب المواطن عواد السهلي، بعد فشل عملية تفتيت حصوة بجهاز الليزر، حيث اضطر الأطباء وعددهم ثلاثة إلى التدخل الجراحي، مما أدى إلى قطع الحالب وإصابة المواطن بالنزيف، ومن ثم أحيل المريض إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة بواسطة سيارة إسعاف، إذ أسهم ذلك في زيادة معاناته، وتم تحويله إلى العيادات الخارجية، إلا أنه تم رفض معالجته بحجة عدم وجود ملف، مما دفع المريض إلى العودة مجددا إلى المدينة المنورة، وهناك لفظ أنفاسه الأخيرة بعد عودته بساعة واحدة.

ضبط عمالة مرحّلة لاتهامها بارتكاب جرائم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131205/Con20131205659488.htm

عبد الكريم الذيابي (الطائف)

كشف لـ «عكاظ» المقدم أحمد اللحيدان المتحدث الرسمي للجوازات عن إعادة عدد من العمالة المخالفة لنظامي الإقامة والعمل، من آخر نقطة مغادرة أمنية قبل ترحيلهم، وذلك للتحقيق معهم في مدى ضلوعهم في جرائم كشفت ارتباطهم بها أنظمة البصمة، وذلك عن طريق نظام الحدود المطور.

وقال اللحيدان إن حملات التصحيح لم تحدد بوقت زمني وهي مستمرة، مشيرا إلى أن عدد المرحلين منذ بدء الحملات الميدانية بتاريخ 1435/1/1هـ وحتى نهاية يوم الاثنين 1435/1/29هـ، بلغ 118138 مخالفا، تم ترحيلهم جميعا بفضل الله ثم بتعاون جميع القطاعات الأمنية وبمتابعة مباشرة من صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف وزير الداخلية.

وشدد على أن المكتسبات الأمنية والاقتصادية والوطنية تحتم استمرار هذه الحملات، وذلك ما وجه به خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، حتى يتم تصحيح الوضع بشكل نهائي وعدم ربطها بمدة محددة حفاظا على أمن الوطن ومقدراته ومكتسباته ولما يعود ذلك بالنفع العام على الجميع.

وأكد المتحدث الرسمي للجوازات على معاقبة كل من يحاول التستر على العمالة المخالفة او تشغيلهم وايواءهم، مبينا أن عقوبة نقل أو إيواء أو تشغيل المخالفين لنظام الإقامة أو العمل هي السجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تتجاوز 100 ألف ريال أو بهما معا، وتتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم، كما أن العقوبة تقر لكل مخالفة على حدة حسب حيثياتها.

وعن نتائج الحملة وانعكاساتها على الناحية الامنية والاقتصادية للبلاد، قال «الأمن ومعدل الجريمة يرتبطان بعلاقة عكسية وأي اختلال في هذه العلاقة يؤثر على المجتمع سلبا، والحملات الأمنية بدأت تؤتي أكلها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وجميع الأجهزة الأمنية تعمل وفق خطط مدروسة ووفق رؤية سمو وزير الداخلية الداعم الرئيس لها.»

وأوضح أن دور المديرية العامة للجوازات يتمثل في استقبال المخالفين بعد إحالتهم من قبل جهات الضبط والإيقاف المختصة في وزارة الداخلية، ويتم تسجيل بياناتهم في النظام الآلي ويشمل خصائصهم الحيوية بصمات الأصابع والعين وصورهم الشخصية، بالإضافة إلى التأكد من عدم وجود ملاحظات أمنية في سجلاتهم ويتم التنسيق مع سفارات بلدانهم بشأن حصولهم على وثائقهم من قبل ممثليات بلدانهم في حالة عدم حملهم لجوازات سفرهم، ومن ثم التنسيق مع خطوط الطيران لعمل الحجوزات وإحالتهم للجهات المختصة بنقلهم، وفي المنافذ الدولية تقوم الجوازات بإنهاء إجراءات المغادرة من خلال نظام الحدود المطور والذي يعتبر آخر نقطة أمنية يتأكد فيها من عدم وجود ملاحظات تمنع سفر المخالف ومن ثم التحقق من هوية المرحل بمطابقة البصمة آليا عبر الأجهزة المعدة لذلك. واضاف انه بتطبيق نظام البصمة فهناك العديد من الحالات التي تم اكتشاف ضلوع مخالفين عن طريقها في جرائم وأحيلوا إلى الجهة الطالبة والمختصة بتلك الجريمة.

اليوسف لـ المدينة: إعادة النظر في المسميات والسلالم الوظيفية ومسح لتحقيق التوازن بين الرواتب

المصدر: جريدة المدينة الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

ماجد عسيري - الدمام

اليوسف لـ المدينة: إعادة النظر في المسميات والسلالم الوظيفية ومسح لتحقيق التوازن بين الرواتب

كشف عادل بن عبدالله اليوسف الوكيل المساعد للتصنيف والرواتب المكلف بوزارة الخدمة المدنية لـ«المدينة»، عن مشروع لإعادة النظر في كل المسميات الوظيفية وأن جزءا من ذلك يرتبط بالسلالم الوظيفية، إلى جانب وجود سمح لتحقيق التوازن بين الرواتب بمختلف القطاعات. وأكد أن بيت خبرة عالمي في مجال تصنيف الوظائف سيبدأ عمله قريبًا، لطرح الأفكار الجديدة والممارسات الأفضل في العالم في المجال على المسؤولين في الوزارة، لاعتمادها بعد الدراسة. وأضاف اليوسف أن هناك قطاعات في الدولة أفردت لها سلالم وظيفية مستقلة كاللائحة التعليمية والممارسات الصحية، مؤكدًا أنه يتم الآن إجراء دراسات مسحية ومقارنات بين الرواتب في عدد من القطاعات كي نحقق نوعا من التوازن في ما بينها، وأكد أن بعض القطاعات في الدولة تحتاج إلى جذب، وهناك بدلات في القطاع الصحي زادت بشكل كبير في الفترة الأخيرة، وأدت إلى انقلاب في الوضع، بعد أن كانت تعاني من نقص كبير في المتخصصين على مستوى الفنيين فأصبح هناك اكتفاء على القوائم، وبدأ الناس يتحولون من العمل الاداري إلى الفني وهذا بعد أن أصبحت هناك مزايا جاذبة فيه. وقال اليوسف: لدينا مشروع جديد وكبير للغاية وسيعاد النظر في كل المسميات الوظيفية، وهذا طبعا سيكون جزءا منه مربوط بعملية السلالم الوظيفية ولم تبدأ بعد دراسته ولكنه موجود، ونحن حريصون على ما هو مطبق في الدول المتقدمة كأفضل ممارسات لنطبقها عندنا في المملكة.

وأضاف: درسنا الموضوع بمشاركة كثير من الجهات الحكومية والأكاديمية، ولا نستطيع أن نقول أن كل ما حصل من تعديلات سيحقق رضا الموظفين بشكل عام، والتعديلات على دليل التصنيف مستمرة، وهذه كانت دراسة شاملة لكل الدليل بينما في السابق تمت دراسة جزئيات معينة بناء على تغييرات أو قرارات من جهات أكاديمية أو غيرها تبدى ملاحظات وبعدها نقوم بالتعديل، ولكن الوزارة رأت أن تكون هناك دراسة شاملة وسيكون هناك 3 خطط تصنيف، وكل 10 سنوات ستنفذ خطة تصنيف جديدة، وهذا يعني تغيير كبير جدا في الدليل، ومشروعنا الكبير هو إعادة النظر في كل المسميات الوظيفية. وعن تغطية قطاع أمن المعلومات بالمسميات الجديدة قال: «أمن المعلومات كان من التخصصات الجديدة ومع بروز ظاهرة الاختراقات والحصول على المعلومات خاصة في قطاعات الدولة التي تحافظ على سرية معلوماتها، نشأ القطاع، ومن هذا الجانب غطيناه في المسميات الجديدة، وأيضا مثال آخر هو إدارة المشروعات في مجال تقنية المعلومات لم يكن موجودا، وكانت المسميات في السابق تتعلق بالبرمجة وعمليات التحليل والصيانة، ولم يكن مسمى مدير المشروع التنفيذي موجودا، والآن أصبح ضرورة.

جاء ذلك خلال لقاء نائب وزير الخدمة المدنية الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشهيب بمديري شؤون الموظفين بالإدارات والمؤسسات الحكومية بالمنطقة الشرقية.

وفي السياق، أشار مستشار وزير الخدمة المدنية المشرف العام على تقنية المعلومات المهندس باسم الشافي في ورقة تحت عنوان (استراتيجية الوزارة التقنية) إلى مشروعات مستقبلية تنوى الوزارة القيام بها متمثلة في برنامج المركز الوطني للمعلومات لتوفير بيانات وخدمات التوظيف الآلي، التدريب والابتعاث، التصنيف والتنظيم.

الادِّعاء العام تطالب بـالتشهير في قضايا الفساد الإداري والمالي

المدينة ترصد فعاليات ندوة معهد الإدارة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عبدالمحسن القرني - الرياض

طالبت هيئة التحقيق والادعاء العام بـ«التشهير» بكل من ثبت تورطه في قضايا فساد مالي أو إدارى، لافتة إلى أن استخدام المنصب العام من قبل بعض الشخصيات وغياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات والمحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية، وتبذير المال العام، ساهم في اتساع صور وأشكال الفساد في المنظمات الحكومية في المجتمع.

جاء ذلك في ندوة واقع الفساد الإداري في المملكة.. وجهود التغلب عليها التي عقدت في معهد الإدارة بالرياض أمس.

وشددت هيئة التحقيق والادعاء العام على أن التشهير يعد من أكثر الأساليب فاعلية في مكافحة الفساد الإداري بالمملكة، إضافة إلى تطبيق مبدأ التدوير الوظيفي في الأجهزة الحكومية، كما طالبت وجوب نشر الشفافية والإفصاح ومكافحة الفساد في المراحل التعليمية المختلفة، وضرورة تفعيل التعاملات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية، وضرورة تطوير الصحافة في المملكة، إضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني في منظومة مكافحة الفساد.

وأكد عضو هيئة التحقيق والادعاء العام الدكتور عبدالله الشهري إلى أن ضعف أداء الأجهزة الرقابية وضعف قوة الردع القانونية والقضائية لمرتكبي جرائم الفساد أدت إلى انتشار الفساد الإداري وعرقلة جهود مكافحته، مبينا أن ذلك ساهم في البيروقراطية ظهور وتكريس الفساد والافتقار لآليات الاختيار والترقية في الوظيفية العامة، إضافة إلى اختلال هيكل الأجور والمرتبات.

معالجة الثغرات

من جانبه، كشف ديوان المراقبة العامة عن رفعه للمقام السامي العديد من المقترحات لمعالجة بعض الثغرات التي لاحظها الديوان من خلال متابعة تنفيذ الجهات المشمولة برقابته لبعض الأنظمة وما لوحظ من تفاوت طرق التطبيق العملي لها، وبين المستشار القانوني بديوان المراقبة العامة أحمد بن حسين المرداوي، أن هناك عوامل سلبية ساهمت في وجود الفساد الإداري وتوسعه وتمثلت في عرقلة جهود التنمية الوطنية في شتى المجالات وطالب المستشار القانوني بديوان المراقبة العامة إلى ضرورة مراجعة وتقويم للآليات العمل في كل الجهات الحكومية بهدف إلغاء ما لا حاجة له من الإجراءات الإدارية البيروقراطية المعقدة، التي تؤدي إلى تأخير المعاملات، وتعطيل المصالح، وإطالة أمد تقديم الخدمات دون مبرر وخاصة في الجهات الحكومية، إضافة إلى ضرورة تفعيل ما ورد بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من أهداف ووسائل وآليات والتي من شأنها تحصين المجتمع من الفساد وتجنب آثاره وتحقيق المساواة والعدالة بين أفراده، بينما كشفت وزارة المالية إلى وجود الكثير من الثغرات في ترسية المشروعات، وفي تنازل المقاولين عن عقودهم، إضافة إلى المواد الواردة في الشراء المباشر وفي التعاقد من الباطن وغرامات التأخير وغيرها، حيث طالبت الوزارة إلى تفعيل آليات الرقابة المالية السابقة على عمليات التأمين المباشر، وتحديد الطريقة التي يتم بها تحصيل الفروقات بين تكاليف العقد المسحوب من المقاول، وبين تنفيذه على حسابه، إضافة إلى تفعيل آلية يمكن بموجبها إلزام الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بصور من قرارات سحب العقود من المقاولين ومكافحة الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة، ورفع الحد الأقصى لإجمالي غرمات التأخير، وخاصة في عقود الأشغال العامة وعقود الصيانة والنظافة والتشغيل، وتحديد آلية محددة واضحة وموحدة لتعويض المقاولين عن المدة التي يتم إيقافهم فيها عن العمل مقابل عدم كفاية الاعتمادات السنوية للمشروع.

وكشف المشاركون خلال الندوة إلى وجود العديد من المشكلات أبرزها: عدم تفعل أغلب الأجهزة الحكومية لإدارات المراجعة الداخلية باعتبارها أداة من أدوات مكافحة الفساد الإداري وتعدد الجهات الرقابية وتداخل اختصاصاتها ومهامها

وعدم وضوحها، إضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة في مجال تحقيق الرقابة الفعالة والكشف عن حالات وقضايا الفساد الإداري.

أسباب زيادة الفساد المالي والإداري

* فشل المشروعات الحكومية وتنفيذها بجودة متدنية
* انتشار الجرائم والسلوكيات غير الأخلاقية التي تجرمها الشريعة
* تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين
* وإعاقة النمو الاقتصادي والفشل في جذب الاستثمارات الخارجية.

مقترحات للتعامل مع المشكلة

* منح الجهات الرقابية الاستقلالية التامة إداريًا وماليًا وتنظيمًا لتتمكن من أداء دورها
* إعادة النظر في حصانة بعض المستويات من المسئولين الحكوميين
* إيجاد النصوص النظامية اللازمة لإخضاعهم للمساءلة في حالة اكتشاف أي تلاعب
* التعجيل في إصدار وإكمال كل ما يلزم من قوانين تجرم التلاعب بالمال العام
* معاقبة الجناة التشهير بهم

العدل: القضاء لا يتحمل مواجهة الفساد منفرداً وتفعيل دور الحكومية مطلوب

المصدر: جريدة المدينة الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

كشفت وزارة العدل أن السلك القضائي لا يمكن أن يتحمل وحده مسئولية مكافحة الفساد مهما كانت فاعليته، ما لم يتم التعاون بين جميع مؤسسات المجتمع في هذا المجال، مبينا إلى وجود إرادة عليا لا تقبل الضعف أو الهوان في التصدى للجرائم.

وقالت وزارة العدل: إن عبء مكافحة الفساد في المملكة يقع على عاتق أكثر من جهة حكومية ضبطية ورقابية وتحقيقية وقضائية تعمل جنبًا إلى جنب في سبيل تنفيذ سياسة الدولة في مكافحة الفساد بما يحقق الإصلاح الإداري والتصدي لكل أنواع الفساد من خلال اتخاذ التدابير النظامية والإدارية اللازمة وتطبيق العقوبات المقررة عليه.

وبينت وزارة العدل أن الجهات التي تقع على عاتقها مكافحة الفساد تتمثل في سلطة الضبط ممثلة في الجهات الأمنية ووحدة التحريات المالية، وسلطة الرقابة ممثلة في أجهزة مركزية كديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، إضافة إلى سلطة التحقيق والادعاء العام وهي نيابة عامة تمثل سلطة التحقيق والادعاء العام في القضايا الجنائية وهيئة الرقابة والتحقيق، وهي نيابة إدارية تتولى التحقيق والادعاء العام في جرائم الفساد المختلفة، وأيضا سلطة القضاء ممثلة في المحاكم العامة وتختص بالنظر في جميع القضايا الجنائية والفصل فيها وإيقاع العقوبات المناسبة التي تراعي خطورة هذا الفعل، وديوان المظالم، وهو سلطة قضاء إداري مستقل يباشر اختصاصه عن طريق دوائر محدد اختصاصها النوعي والمكاني، مبينه إلى أن منها ما يتعلق بتأديب الموظفين، والفصل في القضايا الجنائية ذات العلاقة بالوظيفة العامة، وكذلك تعويض المتضرر من تصرفات الإدارة الحكومية.

وزارة العدل وسبل مكافحة الفساد

* تفعيل دور الأجهزة الحكومية المعنية
* استحداث إرادة عليا للتصدى للجرائم
* مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بهدف إرساء وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية
* الاستفادة من الخبرات الدولية
* تنفيذ الإجراءات والتدابير الوطنية لتخليص المجتمع من آفة الفساد الخطيرة

* توعية الجمهور وتجاوبهم وتعاونهم مع السلطات المحلية

الرياض
www.Alriyadh.com

القاضي والمطوع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/05/article889918.html

المحامي أحمد بن خالد الأحمد السديري

ها نحن نرى في حاضرنا المعاش صنوفاً من الأحكام العجائبية التي ما برحت تترى من بعض القضاة.. كلها تظافرنا فيما نطالب به وهو لزوم تطوير مناهج المعهد العالي للقضاء، ولزوم تدريس التشريعات فيه ونظريات الفقه الشرعي والقانون ولزوم إنشاء معهد للتدريب كي يتم تأهيل خرّيجيه على الوجه الصحيح فيضحون حقيقيين بتولي زمام القضاء من الناس، فهؤلاء القضاة الذين أصدروا هذه الأحكام وغيرها والتي سأسردها تباعاً في آتي السطور.. لو أنهم درسوا نظرية الالتزامات والضمان والعقود في الشريعة والقانون ونظرية الجريمة في الشريعة والقانون ونظرية العقوبة في الشريعة والقانون ودرسوا علم الإجرام الذي يشخص ويحلل نفسية المتهم الأمر الذي يساعد القاضي ويعينه لمعرفة العقاب الملائم الذي تقره العدالة.. أقول.. لو أن هؤلاء القضاة درسوها في معهد القضاء باعتبارها ضرورة لا زَيْغ عنها لكل امرئ يصبو إلى ولاية القضاء، ولو أنهم بعد دراستهم لهذه المواد دراسة ضاربة في شعابها أي ليست ضحلة كما هو صائر لبعض المواد في معهد القضاء، ثم دربوا التدريب الصحيح - قبل تعيينهم - لمدة عام ونصف أو عامين من قِبَل قضاة متقاعدين علا كعبهم في القضاء يؤتى بهم من مصر، لما فاه هؤلاء القضاة الذين أعنيهم بهذه الأحكام العجائبية في مجالس قَضَائهم..

هذه الأحكام التي تستهزئ بالعقول وتمتهن البصائر قبل أن تجبه العدالة التي هي جوهر شريعة الإسلام، فها نحن نسمع هذه الأيام عن الحكم الذي أصدره ذلك القاضي على فتى يافع في سفاهة من أمره، لم يذرف عمره على العشرين بعد، أخذت به ميعة الصبا وغواية الشباب، فسولت له نفسه الرقص في الشارع أو على سطح سيارته وهو شبه عارٍ، أقول بهظه بحكم قضى بسجنه سنيناً عشرا مصحوبة بألف جلدة.. هكذا، فهذا الفتى ليس محصنا.. ولو أنه قد زنا بامرأةٍ أمام الملأ عيانا بيانا وشهد عليه أربعة شهود لما حكم عليه إلا بمئة جلدة، وهذا بالبداهة يقطع بأن هذا القاضي المسكين لا يدري بأنه لا يجوز له شرعاً إصدار حكم كهذا.. لأنه في حكمه هذا ازدرى مصدراً رئيسياً من مصادر الشريعة وهو السنة، فقد ورد فيما رواه أبو بردة عن الرسول قوله عليه السلام: "لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حدٍ من حدود الله"، فضلاً عن أنه صدّ عما هفا إليه أئمة المذهب الحنبلي، فالإمام أحمد بن حنبل والإمام الخرقي جنحا إلى القول: بأنه لا يبلغ التعزير في كل جريمة حداً مشروعاً في جنسها، وبعض أئمة هذا المذهب قالوا بأنه لا يجوز أن يزيد التعزير بالجلد عن عشر جلدات اتباعاً لحديث الرسول الذي سلف ذكره (انظر: المغني والشرح – صفحة 347-352 - جزء 10، والحسبة في الإسلام لابن تيمية – صفحة 39، والسياسة الشرعية لابن تيمية – صفحة 54)، وقد زاد الإمامان ابن تيمية وابن القيم بأن التعزير يكون متوائماً مع المصلحة، وعلى قدر الجريمة فيجتهد ولي الأمر فيه، إلا أنهما نزعا إلى القول بأنه لا يجوز أن يبلغ التعزير فيما هو شبيه بجريمة عقابها حد مقدار ذلك الحد، فالتعزير على سرقة ما دون النصاب لا يبلغ به القطع، والتعزير على المضمضة بالخمر لا يبلغ حد الشرب، وقال ابن تيمية إن هذا هو أعدل الأقوال (انظر: الحسبة في الإسلام - صفحة 39 لابن تيمية، والطرق الحكمية لابن القيم الجوزية - صفحة 106)، وعليه فإن فقهاء المذهب الحنبلي الذي يطبقه القضاء لدينا أجمعوا على القول بأن لا يزيد التعزير على عشر جلدات وهناك من يقول إنه لا يزيد على أقل الحدود، وهناك من يقول إنه لا يبلغ التعزير في جريمة قدر الحد فيها، فهذا هو الراجح لدى الفقهاء الحنابلة، والوحيد الذي هجر هذه القاعدة التي أجمع عليها فقهاء الحنابلة هو الامام البهوتي صاحب (الروض المربع) إذ قال بأنه لا يتقيد بشيء.. هكذا.. ولهذا انتحى قضاتنا إلى ما انتحاه البهوتي، لماذا؟ لأن القائمين على كليات الشريعة والمعهد العالي للقضاء فرضوا هذا الكتاب كمنهج يدرس للطلاب الذين يعيّنون بعد تخرجهم كقضاة.

-إن الحكم الذي أصدره هذا القاضي يقطع بأنه قد اطَّرَح سنة سنها الرسول عليه السلام، وازّاور عما قال به كبار أئمة الحنابلة، وعمد إلى الأخذ بما قال به البهوتي وكأن كلامه لا ينطق عن الهوى، أو ربما أن هذا القاضي لم يعرف غير الذي درسه للبهوتي في كلية الشريعة والمعهد العالي للقضاء، والثابت أن أحكاماً كهذه لم تصدر من شخص له منطق وعقل القاضي النَّبْت الذي يدري ما تجمّ به الأحكام التي يصدرها من آثار، فيتحرى حين إصداره إنزال العقاب الملائم الذي تقره العدالة.. ومآب قولي هو أن فقهاء الشريعة أجمعوا على لزوم ابتعاد التعزير عمّا فيه تعذيب للجاني أو إهدار الآدمية (انظر: رسالة عبدالعزيز عامر عن التعزير في الشريعة في كلية حقوق القاهرة - عام 1956 - صفحة 246)، وعليه فإنه ليس من التجنّي القول بأن القاضي الذي أصدر هذا الحكم أخذ بمنطق (المطوع)، وقد تحدّر هذا من الحقيقة القائلة بأنه بعض القضاة -وليس كلهم- من خريجي معهد القضاء العالي وكليات الشريعة لا يطورون مع الأسف أنفسهم ويعمقون معارفهم بالتعرف على ما لم يدرّسْ لهم في الكلية أو المعهد، فهم يعينون كقضاة ويمارسون القضاء دون تأهيل ودون تدريب صحيح، إذ إن الملازمة لا تروي الغليل ولا تعد تدريباً صحيحاً بحال، لذا فهم يصدرون أحكاماً لا تصدر من قاض، بل من (شخص) ظلامي التفكير ضيق الأفق يشتبه في أي امرئ من الناس، يهوّل الأمور فيخال الهفوات الخفاف وكأنها من الكبائر، كل زاده من العلم هي آيات حفظها أو أحاديث يرددها، لم يتثقف بقواعد الفقه والأصول أو يتعرف على فقه وشروح القوانين ونعني هنا النظم الملزم بتطبيقها وما استقر فيها من قواعد في القضاء، أي أنه لم يثقف نفسه ويتعلم ما لم يعرفه في المعهد العالي للقضاء أو كلية الشريعة وهو ما فيه سعة لأفقه ومداركه، يظافرني فيما أقول حكمٌ آخر صدر على ذلك الذي بلغ به العتو حتى إنه عذّب ابنته حتى الموت، فما فعله هذا الجاني هو جريمة يقف شعر الرأس لهولها، فهي تُنْبِئ بأن الفاعل هذا هو جبار عصي والغ في الجريمة لا يزعه الضمير عن النكال ببنته وإزهاق روحها تعذيباً، وهذا لا شك من الآثام الجسام، إلا أن القاضي الذي تولى محاكمته قضى بحبسه أربعة أعوام وقد لا يحظى إلا بنصف هذا العقاب، فهذا القاضي أصدر حكمه بمنطق المطوع الذي يرى أن الأب الذي قيل بأنه داعية يستطيع أن يفعل بابنته ما طاب له وكأنها هرة رباها، فصفته هذه هي عاصم لدى هذا القاضي من إنزال العقاب العادل الزاجر له، أي أنه لم ينظر إلى حقيقته القائلة بأنه جانٍ ذو خطر جد كبير على المجتمع.. حقيق بعقاب زاجر فيكون بذلك عبرة لكل معتدٍ أثيم.

-هؤلاء القضاة مع الأسف لا يدرون أن التعزير هو عقوبة مقدرة شرعاً تجب حقاً لله في كل ذنب ليس فيه حد ولا كفارة (انظر: المبسوط للسرخسي - جزء 6 - صفحة 36، وكشاف القناع - جزء 4 - صفحة 75)، فأحكامه تختلف باختلاف حال فاعله (انظر: الأحكام السلطانية للماوردي - صفحة 236)، لأن التعزير وإن كان قد شرع لزجر الجاني، إلا أنه يتغيا أيضاً الاصلاح والتهذيب، فهذا من الغايات الأُوَلْ التي رامها الشارع من التعزير، وفي ذلك يقول الإمام الزيلعي: "التعزير فعله مقيد بشرط السلامة فهو ليس للتعذيب وإهدار الآدمية" (انظر: تبيين الحقائق للزيلعي صفحة 211 جزء 3.(

-من تيك الأحكام العجائبية.. ذلك الحكم الذي انتبذه قاض ضلَّ فيه ضلالاً بعيداً عن محكم كتابه وهو أول مصدر من مصادر الشريعة المطبقة في هذه الديار، بل إنه لم يرعوِ أيضاً عن هتك السنة أو أن يتزاور عما أجمعت عليه مذاهب الشريعة، فهذا القاضي ضاز في حكمه لبنانياً حين حكم عليه بالجلد بسبب إفك مفترى فاه به المدعي أمامه، وكي يحكم عليه توسّد هذا القاضي حجة ضاوية قوامها شهادة شاهد محرم عليه شرعاً سماع شهادته وذلك بعد أن ونى المدعي عن الاتيان بشاهد تجوز شهادته، فالشاهد الذي أتى به المدعي هو كفيله الذي يعمل لديه، أي مستأجره ورغم أن مزاعم المدعي قد كذبها أبوه وعمه في شهادتيهما اللتين أدليا بهما أمام القاضي، إلا أن هذا الأخير حرن في موقفه حيال المدعى عليه، وركن إلى إفك الكفيل عامداً إلى إدانته وتعزيره جوراً بالجلد، فالقاضي هنا زاغ عن الآية الكريمة: "ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا"، وهتك الحديث القائل: "لا تقبل شهادة ظنِّين في ولاء أو قرابة"، وكذلك الحديث القائل: "لا تجوز شهادة أجير لمستأجره ولا مستأجر لأجيره"، وقد رفع هذا الحكم إلى التمييز(الاستئناف) إلى أن قضاته الذين يعينون ليكونوا رصداً لكل خطأ شاب حكم الابتداء، تضاجعوا مع الأسف، عن تدبر هذا الحكم حذر العناء وهو ما يحدث في كثير من القضايا، ولهذا فقد صدقوا على هذا الحكم دون أن يروزوه ويسبروا ما اعتراه من مثالب، أي إنهم ظاهروا هذا القاضي على هضمه حق المتهم باهلين ذاهلين عن حقيقة تقول بإنهم قد صدقوا على حكم غوى عن القرآن والسنة والإجماع أي عن الشريعة والعدالة، فالجلد الذي حكم به هذا القاضي هو لا مرية الضرار والجور الذي أنزله ببريء وهو ما تتأذى به العدالة، ومن الأمثال التي أضربها هو ذلك القاضي الذي أصدر حكماً ضام به فتى ضارع عمره للتو عشرين عاماً.. شاء له عاثر الجد أن تزيغ به غواية الضلال فيتبع هواه ولم يستعفف عن حيازة كمية قدرها خمسة جرامات من الحشيش المخدر، وعندما مثل أمام القضاء فإذا بحاكم القضية ينزل به حكماً باطشاً تعاوره الجور من كل جنب، فقد حكم عليه بالسجن مدة اصَّاعدت إلى سنين خمس وجلده 900 جلدة ومنعه من السفر سنين خمس، إذ حام في ذهن هذا القاضي بأنه والغ في الإتجار بالمخدرات رغم تفاهة الكمية التي وجدت معه، فتفاهتها هي قرينة على أنه حازها للاستعمال، إلا أن ما ينبهم على المرء هو أنه حَكَم على المتهم الآخر الذي مَثُلَ أمامه مع هذا الفتى باعتباره الباذل للمخدر نظير مال، أقول.. حكم عليه بثلاث سنين.. هكذا رغم أنه قد قبض عليه متلبساً بحيازة خمسة وخمسين جراماً من المخدر.. إن هذا الحكم يشي بأن القاضي قد تعامه عن

الحقائق.. ومن ثم تشابه عليه الأمر ووقر في ذهنه بأن الحائز للقدر التافه من المخدر تاجراً، بينما عدَّ الحائز للقدر الكبير مستعملاً أي إنه قلب الأمر عاليه على سافله، ولا أحد يخال أن هذا الحكم كان تأديباً وتهذيباً لذاك الفتى، فالبدائه تقول بأن هذا الفتى إذا ما ارتكس في غيابات السجن سنين طوال، سيختلف وهو ثاو فيه إلى من كان جباراً شقياً من المجرمين العتاة، فهو حين يؤاكلهم ويجالسهم سيزينون له الباطل ويلقون عليه دروساً يتعلم منها ضروباً من الجرائم هو على جهالة بها، وشاباً غراً كهذا تسهل غوايته، كما أن مكثه في السجن هذه السنين سيجعل جوانحه تجيش بضرام غل وضغينة على المجتمع بعد أن وقر في ذهنه بأنه قد ضيز بهذا الحكم الجائر، وعليه فإنه سيزيغ بعد خروجه في سهوب الغي والجريمة كرة أخرى إذا ما تغاوله العوز، لقد هام هذا القاضي(المطوع) في حكمه هذا عن حقيقة تقول بلزوم إنزال العقاب البديل فهو سيحسن صنعاً لو أنه حكم على الفتى بأداء خدمات للمجتمع لعام أو عامين، فالمتهم أضار بالمجتمع بسيئ فعال، وعليه فإنه ملزم بأن يعوضه بحسن فعال، ناهيك بأن خدمة كهذه يؤديها للمجتمع ستكون صادة له عن دروب الغواية والشين، وسيدرك وهو يمارس الخدمات البديلة أن العمل أجدى فهو تهذيب وتأديب، فهذا ما رأيته من أحكام أصدرها قضاة نصارى في محاكم فرنسا، فهم يحكمون على فتية كهؤلاء بأحكام بديلة، بها تقويم وتهذيب وإصلاح، وكأني بهم وقد أخذوا بأحكام شريعتنا التي هي شريعة عدل ورحمة نبراساً لهم، قال جل وعلا: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"، إن هذا الحكم لدليل بتار على أن هذا القاضي حكم بمنطق المطوع لا منطق القاضي العادل، وهذا قاضٍ آخر في المحكمة الجزائية في الطائف يمنع المحامين من المرافعة.. إذ وقر في ذهنه بأنها رجس، باهلاً أو ربما غير آبه بوجود نظام للإجراءات الجزائية ونظام للمحاماة يلزمانه بالسماح لمحام أن يترافع عنهم، وها نحن نرى قاضياً آخر يحكم على امرأتين بأنهما خَبَّبَتَا امرأة على زوجها، أي إنهما حرضتاها كي تنأى عنه رغم أن ما فعلتاه هو مساعدتها بطعام وقليل مال بعد أن نأى عنها زوجها دون أن يهبها ما يقيها ضنك العيش، فأمست هي وأولادها فرائس لغوائل الجوع والمرض، هذا القاضي منع المتهمتين من مواجهة المجني عليها عندما طلبتا إحضارها أثناء المرافعة، فالمتهمتان طالبتاه بأن يواجههما بالمرأة التي قيل بأنهما قد خبَّبَتاها ليثبتا بشهادتها إفك زوجها الذي اتهمهما بذلك، إلا أن القاضي أبى الاتيان بالمرأة لسماع أقوالها كي يعرف الحقيقة، ثم راح يحكم الاثنتين بالحبس عشرة أشهر وهذا يقطع بأنه قد هتك بذلك المادة (164) من نظام الاجراءات الجزائية التي تقول: "لكل من الخصوم سماع من يرى من الشهود للنظر فيما يقدمه من أدلة، وأن يطلب القيام بإجراء معين من إجراءات التحقيق"، ومن يروز هذا الحكم سيستبين له أن من أصدره لم يهدر النظام فقط بل زاغ أيضاً نصوص القرآن والسنة التي أباحت للمتهم أن يدرأ التهمة عن نفسه، فالأصل في الإنسان هو البراءة من ثم فإنه له الحق بالذَّب عن نفسه ما استطاع لدرء التهمة، فإباء القاضي على المتهمتين الاتيان بتلك التي قيل بأنهما قد خببتاها فيه هتك لكتاب الله جل شأنه.. فهناك آيات كريمة يقطع معناها بأن البارئ جل وعلا شرع للمتهم حقه في الدفاع عن نفسه، ففي سورة يوسف ورد قوله تعالى: "قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون (71) قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم (72) قالوا تالله لقد علمتم ما جئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين (73)"، وكذلك ما رواه البخاري عن حديث علي ابن أبي طالب الذي أبان فيه أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد مكن لحاطب ابن أبي بلتعة تحاشي تهمة الخيانة عن نفسه، وذلك حين بعث لأهل مكة يخبرهم بغزو الرسول، إذ صدَّقه الرسول عليه السلام حين سمع ما ذبَّ به حاطب عن نفسه (انظر: بحث عن حقوق المتهم في الشريعة للدكتور صالح العقيل وكيل وزارة العدل - عدد 9 من مجلة العدل عام 1422ه - صفحة 12)، فالسماح للمتهم بأن يدرأ عن نفسه التهمة هو من البدائه التي تحتمها العدالة التي هي جوهر الشريعة، فقد أجمع الفقهاء على أن لكل طرف في الدعوى الاتيان بكل حجة لديه في مجلس القضاء فإن ادعى خصم أمامه أن له بينة غائبة فالقاضي ملزم بتلبية طلبه (انظر: المبسوط للسرخسي ج 61 ص 63، وتبصرة المقام لابن فرحون ج 1 ص 47، والشرح الكبير لابن قدامة ج 4 ص 46) وهو أمر بهله هذا القاضي، كما أن القاضي نفسه أبى أن يُطْلِعَ المتهمتين على الشكوى التي أثارها زوج المرأة والتي نهضت عليها الدعوى، أي إنه ظعن عمَّا ألزمت به المادة (161) من نظام الاجراءات الجزائية التي تقول: "توجه التهمة إلى المتهم في الجلسة وتتلى عليه لائحة الادعاء، وتوضح له ويعطى صورة منها"، ولا جدل أن الادعاء قد لاذ بالشكوى المقدمة من المدعي الخاص حين أثار هذه الدعوى، وعليه فإنه كان لزاماً على القاضي أن يبيح للمتهمتين الاطلاع على كنه الاتهام، زد على هذا بأنه حين حكم على الاثنتين بالحبس عشرة أشهر جعل خمسة أشهر كحق عام وخمسة أشهر أخرى كحق خاص، رغم أن المدعي الخاص أي زوج الكندية لم يطالب به، وهذا يعني أن القاضي هذا تبرع بالعقاب كتعويض من عنده أي أنه نصّب نفسه خصماً، فمن يتدبّر حكمه يلفيه قد تبدّى وكأن جوانحه قد احتشت على المتهمتين بغلّ، فما يقطع بهذا هو أن غلّه نأى به عن العدالة إذ راح يحكم على الاثنتين بخمسة أشهر كتعويض عن الحق الخاص رغم بطلان هذا في القانون والشرع فالقاضي هنا راغ عن حكم المادة (148) من نظام الاجراءات الجزائية والتي تقول: "لمن لحقه ضرر من الجريمة ولوارثه من بعده أن يطالب بحقه الخاص مهما بلغ مقداره أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى"، فالسابر لدلالة هذا النص يراها

قاطعة بأن التعويض عن الحق الخاص لا يكون إلا بمال وليس بعقاب جسدي كالحبس أو الجلد، ولا مرية أن إهدار القاضي لكل هذه المواد لدليل على أنه لا يدري شيئاً عن نظام الاجراءات الجزائية الأمر الذي لا يبيح شرعاً أن ينبري لنظر هذه القضايا لكن منطق المطوع كان عليه غالب.

-ومن الأمثال التي أضربها كعاصم لي فيما أقول، هو ذلك القاضي الذي أتاه شاب حديث الزواج كي ينهي عنده طلاقه من زوجته، وقد سأله القاضي كيف طلقها فأجابه بأنه قد طلقها إبان سورة غضب أخذت بمجامعه فزمّت به عن الروية والتبصر فطلقها ثلاثاً في مجلس واحد، وقد اعتبرها القاضي في بادئ الأمر طلقة واحدة وسجلها في الصك طلقة واحدة إلا أنه آب عمَّا ذهب إليه، وراح يجعلها ثلاثاً عقاباً به، فبانت عنه بينونة كبرى، ولا جدل أن القاضي بحكمه هذا عزب عن قوله تعالى: "الطلاق مرتان فإمساك بالمعروف أو تسريح بإحسان"، بل وازدرى ما سنّه الرسول تنفيذاً لهذه الآية، وصدّ عمَّا أفتى به الغلبة الغالبة من فقهاء الشريعة.. وذلك كي ينزل عقاباً بهذا المسكين وكأن ما أتاه ذنباً لا يغتفر، إلا أنه لا يدري أن عاقبة حكمه هذا هو تشريد هذه الأسرة وإنزال الوبال بها فالبينونة الكبرى التي حكم بها هذا القاضي حالت دون أوبة الزوجة إلى بعلها رغم ندم هذا الأخير ورغبته في زوجته التي هي نفسها تبتغي الإياب وهذا محال بعد أن نأت عنه نأي الثريا.. وكل هذا بسبب هذا الحكم الجائر الذي عنَّ للقاضي فجأة.

-وقبل أن أنتهي من مقالي هذا أهتبل الفرصة كي أذكر عن الدعوى التي أقامها طليق امرأة عليها أمام قاضٍ بمحكمة الرياض، فقد اتهم المرأة زوراً وبهتاناً بأنها على وشيجة مريبة برجل آخر يسكن في جدة هكذا.. والغريب أنَّ هذا القاضي انبرى لنظر قضية المرأة هذه رغم صدور حكم نهائي من محكمة جدة مصدق عليه من الاستئناف قضى ببراءتها وبراءة ذلك الذي اتهمه طليقها بأنه كان خليلها، فهذا ما دفع به محاميها إلا أن القاضي لم يأبه بهذا الحكم النهائي، وبدلاً من تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (94) الصادر في 1406/4/25ه الذي أمر بتعزير من يتقدم بدعوى في قضية انتهت بحكم نهائي (كالمدعي هنا).. راح القاضي يتصدى بترحاب لهذه القضية ويحكم على هذه المسكينة بالحبس ستة أشهر ومنع من السفر لعامين، فالقاضي لم يرعو عن التصدي لقضية صدر فيها حكم نهائي، أي إنه ازدرى حكماً أصدره القضاء من محكمة مختصة دليل على أنه تنكب ما أجمع عليه الفقهاء في الشريعة حين قالوا: "إن الدعوى إذا فصل فيها وحكم فيها بمقتضى الشرع لا تخالف القرآن ولا السنة ولا الإجماع لا تنقض ولا تعاد" (انظر: العقود الدرية - جزء 1 صفحة 298، وكذلك أدب القضاء لابن أبي الدم - القاعدة 14 - مخطوط بدار الكتب، وانظر أيضاً نظرية الدعوى في الشريعة - رسالة لنعيم ياسين - جزء 2 - صفحة 228/227)، بل هو أيضاً هنا هتك نظام المرافعات الذي هو نفسه ملزمة باتباعه، فالحكم الذي صدر من قبل في هذه القضية حكم قطعي ونهائي، لأنه قد صدق عليه من محكمة الاستئناف (التمييز) فهذا ما نصت عليه المادة (1/192) الفقرة د، وحكم كهذا يحوز الحجية الكاملة وهو ما يطلق عليه (حجية الشيء المقضي فيه autorité de la chose jugée) وحكم كهذا لا يجوز العدول عنه أو عرضه أو عرض ما تم الفصل فيه على محكمة أخرى، فهذا ما ورد في شروح فقهاء قانون المرافعات (انظر: رمزي سيف - شرح قانون المرافعات المصري - صفحة 722 - عام 1962م.).

-لا أحد ينكر جهود صاحب السماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل كي يرفع مستوى أداء سلطة القضاء، والواقع أن نيته خالصة وجهده لا يبارى، وفي اعتقادي أنه أحسن من تولى رئاسة سلطة القضاء فقد فعل الكثير في سبيل الرفعة به، رغم أن التركة التي استخلفها كانت ثقيلة، ونصبت نفسها مجنًّا يدرأ عنه كل تطوير فجمّ هذا كله بما تعاوره من مثالب يتشكى ويتأذى منها كل من له خصومة في القضاء، ومهما يكن من أمر فإنني أكرر هنا أن تطوير مناهج معهد القضاء وكلية الشريعة هو مقطع الذراع في الوصول إلى ما نرتجيه، فهي ما ونت مع الأسف على حالها، لذا فإن كل الجهود والتشريعات التي تصدر لتحسين أداء القضاء ستكون ضلعاء، ورجائي فيما أقول هو أن التشريعات الجديدة كنظام المرافعات ونظام الاجراءات الجزائية وغير ذلك من الأنظمة لن يحظوا بالتطبيق الصحيح الكامل إلا إذا أوجدنا قضاة لهم من التأهيل والعلم يجعلهم قادرين على تطبيقها، فبالله كيف توجد محاكم تجارية إذا كان الذين تخرجوا كليات الشريعة ومعهد القضاء لا يدرون شيئاً عن القانون التجاري، فهم لا يدرسون نظرية العمل التجاري في هذه المعاهد ولا أحكام الشركات ولا أحكام الأوراق التجارية ولا قواعد عمليات البنوك ولا عمليات الإفلاس، ثم كيف توجد محاكم للعمال بينما هؤلاء الخريجين لا يدرون شيئاً عن قانون العمل ولا أحكام التأمينات الاجتماعية، ثم إني لا أدري كيف يعيّن قضاة في المحاكم الجزائية وهم لا يدرون شيئاً عن نظام الاجراءات الجزائية ولا عن التشريعات الجزائية التي صدرت لبعض الجرائم كجرائم الرشوة والمخدرات والتزوير والتزييف والغش التجاري وغير ذلك، ومهما يكن من أمر فإنه يستطاع قبل تطوير مناهج المعهد العالي للقضاء "لأنها وإن عُدّلت فإنها لن تأتي بأُكُلها قبل خمس سنين" أقول يستطاع الإتيان بمساعدين قضائيين متخصصين "ويا حبذا أن يكونوا من القضاة المتقاعدين في مصر" يُساعدون القضاة ويدرسون لهم القضايا وفي هذا لا شك تحسين لأداء القضاء وإسراع في البت في القضايا المعروضة أمامهم، فهذا أمر وعدنا به صاحب السماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل.. ووعد الحر دين عليه.

متقاعدون محتاجون!

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=19216

حسن الحارثي

للمرة التسعين، يعاود مسؤولو الجمعية الوطنية للمتقاعدين المناشدة بالالتفات إلى هذه الفئة، وكان آخرها تصريحا نشر أمس في "عكاظ" على لسان مسؤول، يؤكد فيه أن 70% من المتقاعدين رواتبهم أقل من 2000 ريال، وقبل ذلك بفترة قال تقرير للجمعية، إن المتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن 4 آلاف ريال يعانون من تراكم الديون والتعرض للإهانات.

منذ أعوام والمتقاعدون يصرخون، ممثلين بجمعيتهم، فيما يخص تدني الرواتب والسكن وعدم وجود فرص عمل لهم مع ما يعيشونه من ارتفاع للأسعار والإيجارات، وكل ما يحدث أن النسبة ترتفع مع ارتفاع عدد المتقاعدين،ومجلس شورى لم ينصفهم.

وهؤلاء الـ70% هم من منسوبي الجمعية فقط، وهناك عدد كبير من المتقاعدين غير مسجلين في الجمعية، بل إن هناك متقاعدين لا يعرفون أصلا عن جمعية المتقاعدين، التي تسمي نفسها "وطنية"، وهذا يعني أن النسبة أكبر بكثير من المعلنة، وأن عدد المحتاجين بالملايين. وحاولت الجمعية في وقت سابق استعطاف مجلس الشورى الموقر بتقرير أكدت فيه أن المتقاعدين المدنيين والعسكريين الذين تقل معاشاتهم عن 4 آلاف ريال، يعانون من تراكم الديون ويعرضون أنفسهم للإهانة بسبب كثرة طلبهم السلف من البنوك والأشخاص، لسد حاجتهم الأساسية واضطرار بعضهم للتعرض للدخول في شبهة الربا عند الاستدانة، ولكن "لا حياة لمن تنادي."

ويضيف التقرير المؤلم أن أبناء المتقاعدين من أصحاب المعاش المحدود معرضون للأمراض النفسية، ومؤهلون لاستخدام وترويج المخدرات، إضافة إلى سهولة جذبهم من قبل ضعاف النفوس للإجرام والإرهاب، وهذا كله يضاف إلى أن الوزارات والجهات المعنية كوزارات المالية والصحة والشؤون الاجتماعية لا تتعاون مع الجمعية ولا تساندها ولا تعتبر وجودها أصلا.

فكيف يحدث كل هذا لأناس أفنوا أعمارهم في خدمة البلاد، ولو قلنا إن الظروف والإمكانات لا تساعد على مد يد العون لهم سنكون كاذبين، فالبلاد تعيش في أوج عزها الاقتصادي.

متى يأتي اليوم الذي ينال فيه المعاقون حقوقهم!

المصدر: جريدة الشرق الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/05/1014615

أحمد هاشم

احتفلت المملكة يوم الثلاثاء الماضي باليوم العالمي للمعاقين، ذاك اليوم الذي جاء (معوقا) من تلبية الاحتياجات الحقيقية لتلك الفئة التي تقدر أعدادها حسب إحصائية حديثة غير رسمية بسبب تجاهل الوزارات المعنية، وجود 900 ألف حالة في

المملكة حيث بلغت نسبة الأطفال 3838 ألف حالة، بما يعادل 6% من عدد الحالات، واحتلت الإعاقة الحركية النسبة الأعلى بين الإعاقات وهو ما دعا منظمة الصحة العالمية إلى أن تضع المملكة في التصنيف (ب) كأحد البلدان الأكثر إصابة بتلك الإعاقة، وبينت الإحصائية أن 43.7% من إعاقات السكان السعوديين تعود إلى أسباب خلقية و 23.8% إلى المرض و8.8% إلى أسباب متعلقة بالولادة و 6.9% إلى أسباب متعلقة بالحمل و 16.8% إلى حوادث السير، لتبلغ نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الذكور 65% و35% للإناث لا يتلقى منهم الخدمات سوى 24 ألف حالة فقط، منهم 1300 ذكر في دور التأهيل الشامل، و1250 حالة من الإناث.

مضى ذلك اليوم، ولم يتغير حال ذوي وذوات الاحتياجات الخاصة كما يحدث دائماً في احتفالاتنا بتلك الأيام العالمية، حضر المسؤولون بـ(بشوتهم) المطرزة ليحتفلوا بذلك اليوم وليدلوا بتصريحاتهم الرنانة عن مدى مشاركتهم لذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أنهم لم يقدموا ما كان يجب عليهم تقديمه لتلك الفئة من خدمات داخل وزاراتهم ومؤسساتهم الخدمية، ولم يكلفوا أنفسهم سرد منجزاتهم (العظيمة)، ولم يطالبهم رؤساؤهم بكشف حساب عن أعمالهم.

إن جميع القوانين والأنظمة الموجبة لاحترام (إنسانية) تلك الفئة التي سنت بمراسيم ملكية لا تزال معطلة، فمثلاً نظام رعاية المعوقين الذي صدر بموجب المرسوم الملكي بالرقم (37/م) والتاريخ 23/ 9/ 1421 القاضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بالرقم (224) والتاريخ 14/ 9/ 1421 الذي أكد على حقوق (المعاق) ورسم خارطة طريق لما يقدم له من خدمات كالخدمات التعليمية والتربوية في جميع المراحل (ما قبل المدرسة، والتعليم العام، والتعليم الفني، والتعليم العالي) بما يتناسب مع قدرات المعوقين واحتياجاتهم، وتسهيل التحاقهم بها، مع التقويم المستمر للمناهج والخدمات المقدمة في هذا المجال، إلا أننا (رغم ذلك المرسوم) نجد أن بعض فئات ذوي الاحتياجات (تتكسر) أحلامهم خاصة من ذوي الاضطرابات السلوكية والانفعالية، والإعاقات الحسية المزدوجة في وجود مقاعد لهم للدراسة، والتوسع في تقديم الخدمات لفئات أخرى مثل ذوي صعوبات التعلم واضطرابات التواصل وعدم تضمين مناهج التعليم العام نصوصاً توعوية عن (المعوقين) وطرق التعامل معهم.

وفي الوقت الذي طالب فيه (المرسوم) بتقديم الخدمات التدريبية والتأهيلية بما يتفق ونوع الإعاقة ومتطلبات سوق العمل، لا نجد ذلك على أرض الواقع فتلك الفئة لا تزال نسب البطالة بها مرتفعة رغم تحايل القطاع الخاص الذي وجدت بعض مؤسساته مخرجا من عقوبات (السعودة) والهروب من (النطاق الأحمر) باستغلالهم في التوظيف الوهمي، كأفراد (معوقين) يقابل الواحد منهم أربعة مواطنين أصحاء.

لقد حدد النظام (المهمش) حقوق ذوي الاحتياجات ليس فقط في تأهيل المرافق والتدريب والتوظيف بل حتى في المجال الثقافي والرياضي والإعلامي فقد نصت مادته الخامسة على إنشاء صندوق لرعاية المعوقين (رغم عدم صحة هذا المصطلح) يتبع المجلس الأعلى (الذي أنشئ لتلك المهمة) وخصصت له ميزانية تطبق عليها أحكام الميزانية العامة للدولة ويتألف من (نفر) من الوزراء تؤول إليه التبرعات والهبات والأوقاف والغرامات المحصلة عن مخالفة التنظيمات الخاصة بخدمات المعوقين، كما نصت على منح الدولة (المعوقين) قروضاً ميسرة للبدء بأعمال مهنية أو تجارية تتناسب مع قدراتهم سواء بصفة فردية أو جماعية.

إن أسلوب صياغة (النظام) جاء بشكل متقن كما أن سرعة إقراره من مجلس الوزراء وصدوره كنظام ملزم كمرسوم ملكي لم تتجاوز عشرة أيام فقط وهذا دليل على حرص (القيادة) على هذه الفئة إلا أن تطبيقه على أرض الواقع (وهي المشكلة الأزلية لدينا) من قبل القائمين والوزارات المعنية لم يتم حتى الآن رغم مرور 16 سنة من صدور (المرسوم).

إن مطالب ذوي الاحتياجات مطالب (حقوقية) وليست ثانوية فمن حقهم على وزارة الصحة توفير مراكز صحية متخصصة في علاجهم وملبية لاحتياجاتهم والحصول على برنامج ضمان طبي حكومي وإضافة خدمات علاجهم ضمن الخدمات المغطاة من شركات التأمين وتخصيص مكاتب لخدمتهم في المستشفيات، ومن حقهم أيضا على وزارة البلديات عدم منح تراخيص لإنشاء أي منشأة خدمية أو سكنية أو تجارية ما لم تكن ملائمة لظروفهم مع تنظيم الشوارع والممرات والأرصفة لكي تتلاءم مع إعاقاتهم المختلفة. كما من حقهم على وزارة النقل إلزام شركات النقل العام والأجرة بتجهيز المركبات لتلبي احتياجاتهم، ومن حقهم كذلك على وزارة الشؤون الإسلامية إلزام المساجد والمنابر الدعوية بالترجمة للغة الإشارة وتهيئة المساجد، كما من أحد حقوقهم على وزارة العدل إيجاد مكاتب خاصة بالمحاكم وتأهيل القضاة لكيفية التعامل معهم. ومن حقهم على وزارة العمل إعداد برامج تأهيل مهني تواكب متطلبات سوق العمل بما يحقق استيعاب قوائم الانتظار الموجودة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية.

أيضا من حقهم على وزارة التعليم العالي قبول جميع المعوقين المؤهلين في مؤسسات التعليم العالي مع ضرورة إيجاد برامج التهيئة وبرامج المتابعة التي تضمن نجاحهم. ومن حقهم على وزارة الإعلام إعداد برامج توعوية وتعريفية خاصة بهم، تعرف بالإعاقات وأنواعها، وسبل التعامل معها، وتساهم بتعريف المعوقين بالخدمات المقدمة لهم، ذلك جزء من

حقوقهم (والقائمة تطول لتنتهي بحقهم في مضاعفة الإعانات المالية المقدمة لهم من الدولة التي تعد الأضعف مقارنة بدول الجوار، والأهم من ذلك حقهم علينا أن يشعروا بإنسانيتهم).

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

صورة الآخر.. عندنا وعندهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/01/article_804113.html

د. أمين ساعاتي

تحت شعار "صورة الآخر" يعقد في هذه الأيام في مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في العاصمة النمساوية فيينا سلسلة من الندوات التي تستهدف تقديم الإسلام في شكله الحقيقي بعيداً عن تهمة إقصاء الآخر، وهو الإقصاء الذي أُلصق بالإسلام من قبل فئات تمتهن التضليل، وتمارس شتى ألوان العنصرية المقيتة ضد دين الإسلام الحنيف الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

إن مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الديانات والثقافات يحمل مشعل الإسلام الحقيقي ويبعث رسائل ضد أنصار الكراهية وصدام الحضارات، ويهدف المركز إلى نشر القيم الإنسانية وتعزيز التسامح والسعي إلى تحقيق الأمن والسلم والاستقرار لشعوب العالم أجمع، كما يهدف المركز إلى احترام الاختلاف بين أتباع الديانات، ويشجع على التوافق بين الجماعات، ويقدم الإسلام الوسطي في صورته السلمية الغراء.

ولعل أهم ما تنطوي عليه أجندة مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين الديانات هو وقف الإساءات التي طالت الأديان السماوية ورموزها، وبالذات الإساءات التي تجرأت على الذات الإلهية وعلى نبينا وسيد البشرية محمد ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ، كذلك يسعى المركز إلى وضع منظومة أخلاقية وإنسانية مشتركة تدعم أواصر الأسرة الدولية وتحمي الموروثات الحضارية والمصالح المشتركة لمصالح عالم يسوده احترام الأديان وتعزيز القيم الإنسانية والحرص على التعايش السلمي المشترك.

وفي أجندة المركز سعيه إلى استصدار قرار من هيئة الأمم المتحدة بتجريم المساس بالمقدسات والرموز الدينية ورفض كل المبررات القائلة إن التجرؤ على الأديان ورموزها هو من باب حرية الرأي، وإنما على عكس ذلك فإن التجرؤ على الأديان ورموزها يجب اعتباره اعتداء على حقوق الإنسان وحقوق البشرية جمعاء.

ويعتبر مركز الملك عبد الله العالمي للحوار بين الديانات والثقافات الرد العملي المعتدل ضد أصحاب نظرية صدام الحضارات، وبالذات ضد برنارد لويس وصديقه صامويل هانتجتون اللذين بشرا بنظرية صدام الحضارات وطلبا من تجار الحروب في الغرب شن حرب صليبية واسعة الأرجاء ضد الإسلام والمسلمين في كل أنحاء الكرة الأرضية.

يقول برنارد لويس إن العرب والمسلمين قوم فاسدون مفسدون فوضويون، لا يمكن تحضرهم، وإذا تُركوا فسيفاجئون العالم الغربي المتحضر بموجات بشرية إرهابية تدمر الحضارات وتقوض المجتمعات، ولذلك يرى لويس أن الحل السليم للتعامل مع دول العالم الإسلامي هو إعادة احتلالهم واستعمارهم وتدمير ثقافتهم الدينية وتطبيقاتها الاجتماعية، وطالب أمريكا أن تقوم بهذا الدور وأن تستفيد من التجربة البريطانية والفرنسية في استعمار المنطقة لتجنب الأخطاء والمواقف السلبية التي اقترفتها الدولتان البريطانية والفرنسية. ويمضي الداعية الماسوني برنارد لويس موجهاً تعليماته للإدارة الأمريكية بقوله: إنه من الضروري إعادة تقسيم الأقطار العربية والإسلامية إلى وحدات عشائرية وطائفية، ولا داعي لمراعاة خواطرهم أو التأثر بانفعالاتهم وردود الأفعال عندهم، ويجب أن يكون شعار أمريكا في ذلك إمّا أن نضعهم تحت سيادتنا أو نضيعهم ونبعثرهم، ولا مانع عند إعادة احتلالهم أن تكون مهمتنا المعلنة هي تدريب شعوب المنطقة على الحياة الديمقراطية، ويمضي لويس قائلاً "لا مانع أن تقوم أمريكا بالضغط على قياداتهم الإسلامية ـــ دون مجاملة ولا لين ولا هوادة ـــ ليخلصوا شعوبهم من المعتقدات الإسلامية الفاسدة، كذلك يرى لويس ضرورة تضييق الخناق على هذه الشعوب ومحاصرتها وإشعال الحروب الطائفية بينها، واستثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية والطائفية فيها، ويطالب لويس بتعزيز التحالف ضد الخطر الإيراني وتسهيل تفكيك الدول العربية والإسلامية، ودفع الأتراك والأكراد والعرب

والفلسطينيين والإيرانيين ليقاتل بعضهم بعضاً، وضرب لويس المثل بما فعلته أمريكا مع الهنود الحمر في القارة الأمريكية الحمراء.
ولم يكتف لويس بالدعوة إلى تدمير الإسلام والمسلمين بل يتمادى في حقده ويقدم روشته إلى الغرب لتقطيع دول العالم الإسلامي، ومنها تفكيك دول المغرب العربي وإحلال دولة البربر محلها، وإلغاء كيانات دول الخليج وتأسيس دويلات طائفية شيعية وسنية محلها، وكذلك تقطيع العراق إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية، ثم تقسيم سورية إلى دويلات عرقية وإلغاء الوجود الفلسطيني من الخريطة تماماً من أجل عيون إسرائيل، حتى لبنان المقسم الذي وقع فريسة تفتيت غربي سابق على يد سايس ورفيقه بيكو لم يسلم من تقسيمات لويس، فقد طرح لويس فكرة تقسيم لبنان إلى ثمانية كانتونات عرقية ومذهبية ودينية، وكذلك طال لويس إيران وأفغانستان أوزبكستان وباكستان وفتتها إلى دويلات عرقية ومذهبية ودينية.
وفي إطار حربه العنصرية على الإسلام أطلق لويس في عام 1990 مصطلح "صراع الحضارات"، وقام الأكاديمي صامويل هانتجتون ـــ مع الأسف ـــ باستخدام المصطلح في كتاب أصدره بعنوان صدام الحضارات The Crash of Civilizations.
ولكن المملكة العربية السعودية من ناحيتها قدمت إلى المجتمع الدولي مشروعها الحضاري حوار الأديان والثقافات، الذي انطلق من قلب أوروبا وإلى العالم أجمع يدعو إلى الحوار والسلام لا الحروب والصدام، مؤكداً أن الإسلام يدعو دائماً إلى الاستقرار والأمن ونبذ الحروب في كل أنحاء العالم.

اليوم

• العفو الدولية" تقاضي أمانة جدة بسبب تفريق السحب

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 29 محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/106416.html

عمر المطيري - جدة
رفع ممثلو منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، قضية على أمانة جدة، بشأن استخدام مادة تفريق السحب بواسطة الطائرات. بعد ان تم رصد ما تقوم به الطائرات من تغطية الجو بمواد كفيلة بتفريق المزن.
وقال ممثل العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الرياض، الدكتور إيهاب السليماني: إن القضية رفعناها ضد أمانة جدة، مطالبين فيها بحق خاص وحق عام، حيث رفع ديوان المظالم القضية لرئيس الديوان للموافقة على النظر في هذه القضية، وقال إن أمانة جدة في حالة تقديم عدم مسؤوليتها عن ذلك، يمكنها كشف الجهات المسؤولة عن ذلك، حيث إن هذا العمل يعتبر مدمرا للتوازن المناخي، وتتسبب المواد المستخدمة في امراض بشرية في مقدمتها الربو.
وقال: إننا تقدمنا بالدعوى لديوان المظالم، الذي طلب أخذ الموافقة من الرئيس العام للنظر فيها، مؤكدا إنه تم رصد الطائرات التي تقوم بهذا العمل، وتصوير المواد المنبعثة منها، والتي تفرق المزن في فترة وجيزة.
من جانبه، قال الدكتور طلعت عطار، ممثل منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الانسان: إن استخدام المواد المفرقة للسحب، يتم لمنع الامطار خوفا من الأمانة، وهي في هذه الحالة المتهم الأول.
وقال: «لا يعنينا الارصاد وحماية البيئة أو الدفاع المدني أو أي جهة وراء هذا العمل، حيث ان المتهم الاول هو الامانة؛ لارتباط عملها بالسيول والامطار».
وقال : «لم نقدم القضية إلا بعد رصد كل ما تم من عمليات لتفريق المزن، لان هذا يتسبب في امور خطيرة، منها الجفاف، وما ينتج عن المواد المستخدمة في تفريق المزن من غازات مدمرة لها اضرار على الناس، وطلبنا من ديوان المظالم النظر في الحق الخاص والحق العام، وإحالة المتسببين لهيئة الرقابة والتحقيق.
وكشف أن من المواد المستخدمة في تفريق المزن، غاز الكيمتريل المسبب للجفاف والتصحر وإيقاف هطول الأمطار، وإحداث الأضرار البشعة، وقال إن هذه المادة حسب ما كشف عنها من الناحية العلمية تستخدم للتدمير الواسع وهي عبارة عن مركبات كيماوية، يمكن نشرها على ارتفاعات جوية محددة لاستحداث ظواهر جوية مستهدفة، وتختلف هذه الكيماويات طبقا للأهداف، عندما يكون الهدف هو "الاستمطار" أي جلب الأمطار يتم استخدام خليط من أيوديد الفضة

على بيركلورات البوتاسيم، ليتم رشها مباشرة فوق السحب فيثقل وزنها ولا يستطيع الهواء حملها فتسقط أمطارا، كما تستخدم هذه التقنية مع تغير المركبات الكيماوية فتؤدي إلى الجفاف والمجاعات والأمراض.
من جهة أخرى، اعتذر الناطق الرسمي لأمانة جدة المهندس سامي نوار عن عدم الحديث، أو الرد على أية استفسارات بحجة الانشغال.

بان كي مون طالب بكسر الحواجز وفتح أبواب الفرص لهذه الفئة

العالم يحتفي بذوي الاحتياجات الخاصة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/03/article889399.html

المنامة - مشعي البريكان
يحتفل العالم اليوم الثلاثاء باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار (كسر الحواجز وفتح الأبواب لتحقيق الدمج في المجتمع والتنمية للجميع) والذي يهدف إلى نشر الفهم لقضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمكاسب التي تتحقق من إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كل جانب من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمعاتهم.
وكانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد أقرت الاحتفاء بهذا اليوم منذ عام 1982م وحددت الثالث من ديسمبر من كل عام للاحتفال به دعماً لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تعبئة الجهود لبلوغ الهدف المتمثل في تمتع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحقوق الإنسان الكاملة والمتكافئة وفي مشاركتهم في المجتمع، على نحو ما تحدد في برنامج العمل العالمي المتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة.
وأكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمته احتفاء بهذه المناسبة أن هناك أكثر من بليون شخص من مختلف أنحاء العالم يصنفون من ذوي الاحتياجات الخاصة مطالباً بإزالة كل العوائق التي تؤثر على إدماج هذه الفئة مع أهمية مشاركتهم في المجتمع بهدف تغيير المواقف التي تغذي الوصم وترسخ التمييز.
وقال بان كي مون أن الأمم المتحدة بصدد افتتاح مركز تابع لها في مقر المنظمة للتسهيلات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة مهيباً ببقية منظومة الأمم المتحدة وبالجهات الشريكة لنا أن تحذو حذونا في هذا الصدد، كما دعا الحكومات وأعضاء منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني إلى كسر الحواجز وفتح أبواب الفرص أمام جميع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حتى تتم إقامة مجتمع شامل للجميع.
يذكر أن الأمم المتحدة بذلت جهودا كبيرة من أجل حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق الرفاهية لهم حيث تمثلت تلك الجهود في إصدار مجموعة من المواثيق الدولية بشأنهم أهمها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والبروتوكول الاختياري الملحق بها والتي تعتبر حقوقهم جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي ترعاها الأمم المتحدة.

المملكة تتقدم نقطتين في "الشفافية"

حصلت على 46 نقطة.. وثلثا بلدان العالم أقل من 50 درجة..

و"النزاهة" تغيب عن 177 دولة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=169870&CategoryID=4

تبوك: عبدالقادر عياد 2013-12-04 1:46 AM

أعلنت منظمة الشفافية الدولية، صباح أمس، نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2013، والذي شمل 177 دولة، حيث حصلت المملكة على "46" نقطة مقابل "44" نقطة عام 2012، في المؤشر الذي يبدأ من الدرجة " 100" للبلدان النقية من الفساد، ثم "صفر" للبلدان الأكثر فساداً.

وذكرت المنظمة، عبر موقعها، أن مؤشر مدركات الفساد 2013، هو بمثابة تحذير من أن إساءة استخدام السلطة، والتعاملات السرية، والرشوة، هي قضايا تدمر المجتمعات، موضحة أن المؤشر شمل 177 دولة، على مقياس من صفر ويعني (فاسد جدا) إلى 100 ويعني (نظيف جدا). وأكدت أنه لا يوجد بلد لديه درجة الكمال من حيث النزاهة، وأن ثلثي بلدان العالم سجلت درجة أقل من 50، وهو ما يشير إلى وجود مشكلة فساد خطيرة في جميع أنحاء العالم.

تهديد الفساد

وقالت رئيسة "الشفافية الدولية" هوغيت لابيل "يُظهر مؤشر مدركات الفساد 2013 أن جميع الدول ما زالت تواجه تهديد الفساد على جميع المستويات الحكومية". وأضافت: يجب على المؤسسات الحكومية أن تكون أكثر انفتاحاً فيما يخص عملها وأنشطتها، وأن يكون المسؤولون أكثر شفافية في صنع القرار، مؤكدة أنه ما زال من الصعب التحقيق في الفساد وملاحقة المسؤولين عنه أمام القضاء.

وحذرت المنظمة من أن الفساد يعرقل جهود مواجهة التغير المناخي والأزمة الاقتصادية والفقر المدقع، مطالبة دول مجموعة العشرين وغيرها من التكتلات، بمكافحة أنشطة غسل الأموال وأن تجعل الشركات الكبرى أكثر شفافية، وأن تسعى لاسترداد الأموال المسروقة.

وختمت لابيل بقولها: "حان الوقت لوقف من يفلتون بالفساد، إن الثغرات القانونية وغياب الإرادة السياسية في الحكومات يساهمان في الفساد المحلي والفساد العابر للحدود، ويجب أن تتضافر الجهود من أجل إيقاف إفلات الفاسدين من العقاب".

إشراف مستقل

من جانبه، قال المدير الإقليمي لمنظمة الشفافية الدولية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا كريستوف ويلكي، عبر تصريح لـ "بي بي سي" أمس: تصوروا ما الذي يحتاجه بلد ما لاجتثاث الفساد. يتطلب الأمر دائما وجود مؤسسات يديرها أشخاص

يتحلون بمستويات من النزاهة ونظام إشراف مستقل، مضيفاً: "إن هناك إحساسا عاما بتفشي الفساد في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك أجهزة الشرطة والقضاء والإدارات الحكومية المعنية بالمشتريات العامة".
وأوضح ويلكي لـ"الوطن" أن ترتيب المملكة يقل عن المتوسط العالمي، إلا أنه أفضل بكثير من نتائج بعض الدول في المنطقة، مستدركاً بأن الشفافية ما زالت متدنية بشأن المعلومات العامة، خصوصاً ما يتعلق بالميزانية، مما حال دون تقديم تقارير صحفية حقيقية حولها.
وأضاف أن العديد من المبادرات الرسمية لمكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط لم تتمكن بعد من إحداث تغيير فعال، وقال: "حكومات معظم دول الشرق الأوسط أنشأت إدارات لمكافحة الفساد مؤخراً، إلا أن هذه الإدارات لم تصبح سارية المفعول سواء في تنسيق استراتيجيات مكافحة الفساد في الدوائر الحكومية أو فيما يخص المجتمع"، مبيناً بأنه لا بد من تغيير ثقافة السرية وانتهاج الشفافية والمساءلة لمنع الفساد، ومؤكداً أن وضع قوانين المكافحة لن يؤثر في المعايير الدولية للنزاهة مالم تنفذ تلك القوانين بشكل فعال.
مصادر 2013
يجمع مؤشر مدركات الفساد بياناته من عدة مصادر من الخبراء الذين يملكون معلومات عن الفساد في القطاع العام، وذلك بعد التأكد من مؤهلاتهم ودرجة موثوقيتهم، حيث احتسب مؤشري 2013 و2012 باستخدام 13 مصدراً مختلفاً من 12 مؤسسة مستقلة تعمل على تسجيل مدركات الفساد خلال العامين الماضيين.
واتخذت المنظمة عدة خطوات لتطوير منهجية المؤشر عن وضعه السابق خلال الـ 17 عاماً الماضية "اعتباراً من 1995" عبر الاستعانة بالبحوث والتحليلات والاستشاريين للوصول إلى نتيجة دقيقة.
الإفصاح عن الأصول
وكان ويلكي قد كشف لـ"الوطن" في 7 أغسطس الماضي؛ أن المملكة احتلت في تقرير 2012 نتيجة فوق المتوسط بالنسبة للشرق الأوسط، مشددا على أهمية سن قانون يفرض على الموظفين العموميين الإفصاح عن الأصول، لأنه يعتبر أداة مهمة في منع وكشف الفساد إذا استخدم بشكل صحيح، لافتاً إلى أن عام 2013 شهد مواصلة "نزاهة" بناء الإطار القانوني والمؤسسي لمنع الفساد في المملكة، وأن بناء نظام فعال لمكافحة الفساد يتطلب الالتزام بالإجراءات القانونية، وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالميزانيات العامة والتعيينات، معتبرا الخطوات التي قطعتها الأجهزة الحكومية بالمملكة في طريق الحكومة الإلكترونية لم تصل بعد للمجالات الحيوية.
وقال: "الخطوات التي اتخذتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" لتفعيل مشروع قانون حماية المبلغين عن مخالفات الفساد يقصر كثيرا عن المعايير الدولية"، لافتاً إلى أن الأسباب التي أدت إلى انخفاض تقييم المملكة عام 2012 كانت تشمل العديد من الأسباب ومن بينها ما يطرح في وسائل الإعلام عن الفساد.
الدول العربية في المؤشر
وجاءت الإمارات في مقدمة الدول العربية في مؤشر 2013 حيث حصلت على 69 نقطة، فيما احتلت قطر المرتبة الثانية بـ 68 نقطة، ثم عمان 48 نقطة، وفي المرتبة الرابعة السعودية بـ 46، ثم الأردن بـ 45، وجاءت الكويت في المرتبة السادسة بـ 43 نقطة، تليها تونس بـ 41 نقطة، ثم المغرب بـ 37 نقطة، والجزائر تاسعا بـ36 نقطة، ثم مصر بـ32 نقطة، ولبنان في الحادية عشرة بـ 28 نقطة، وفي المرتبة الثانية عشرة العراق بـ16 نقطة، ثم اليمن بـ 18 نقطة، تليها سورية بـ17 نقطة، فيما حلت ليبيا في المرتبة الأخيرة على الدول العربية بـ 13 نقطة.
.. وعيون "دولية" لملاحقة لصوص "المال العام"
للعام الثامن عشر، تتفحص دول العالم – بحكوماتها وشعوبها – ذاك المؤشر "مؤشر مدركات الفساد" الباحث عن مكامن الفساد؛ من "استغلال للسلطة، وسرقة للمال العام، ورشوة".
فمن "لعنة الموارد" ولدت "الشفافية الدولية" إذ إن لصوص المال العام، لا تؤثر فيهم مشاهد الجياع والمشردين، ولا تحرك ضمائرهم تلك الصور التي يجمع إطارها الصغير متناقضات الغنى والفقر جنباً إلى جنب.
كان بيتر آيغن يعمل مديراً للبنك الدولي عندما سمحت له متطلبات عمله أن يعايش الفساد المستشري في بعض دول أفريقيا، ويرى كيف يموت الناس جوعاً بجوار مواقع الشركات الأجنبية الكبرى الخاصة بالتنقيب، التي تستنزف خيرات أرضهم، حيث يزداد أصحاب السلطة ثراء، فيما يزداد البقية فقراً.
في 1990 قرر بيتر مع مجموعة من رفاقه تأسيس منظمة دولية لمكافحة الفساد في العالم، ومع مرور الوقت ازدادت منظمتهم قوة، حيث وصلت فروعها إلى 26 عام 1994، وتواصل العمل دولياً حيث تمكنت المنظمة من المشاركة في تنظيم مؤتمر دولي لمكافحة الفساد، ساعد في تجمع نحو 1500 ناشط وخبير في هذا المجال.

عام 1995 بدأت منظمة الشفافية الدولية إصدار مؤشر مدركات الفساد، الذي يقيس مستويات الفساد في معظم الدول، وبعد عامين اتفقت 34 دولة على مكافحة الرشوة الدولية، وسن قوانين تجرم دفع الرشى للسلطات في البلدان الأخرى، ومع نهاية العام كان للمنظمة 49 فرعاً في معظم دول العالم.

وفي عام 1999 بدأ تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الرشوة بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية، لمحاصرة الشركات التي تدفع الرشى.

كانت المنظمة الصغيرة تزداد قوة وتأثيراً مع مرور الوقت، حيث تزايدت الاتفاقيات التي تحاصر الفساد، متزامنة مع نشر الوعي بأهمية مكافحة الفساد، وتشجيع النزاهة، ومن ذلك إصدار جائزة للنزاهة عام 2000 حيث كان الفائز الأول بها الضابط المغربي مصطفى أديب الذي كشف عملية فساد متعلقة بالنفط.

"مدركات الفساد"

واصلت "الشفافية الدولية" إصدار مؤشرها الخاص بمدركات الفساد بشكل منتظم كل عام، إضافة إلى إصدارات أخرى تتعلق بتقرير الفساد العالمي، ومؤشر دافعي الرشوة، وتقييم نظام النزاهة والشفافية في البلدان، وكذلك الأدوات التي يحتاجها مكافحو الفساد، والأطر القانونية ضد الرشوة وغسيل الأموال، ليتوج العام 2003 باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعتها 140 دولة.

وبدأ مؤشر مدركات الفساد كأكبر مقياس عالمي لاستطلاع الرأي العام، عبر مشاركة عشرات آلاف الأشخاص من 48 بلداً، وفيما كان عام 2004 توسعت المنظمة لتحظى بـ 90 فرعاً حول العالم.

كانت فضيحة "النفط مقابل الغذاء" في العراق أول قضية تتزامن مع البدء في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد العالمية، التي دخلت حيز التنفيذ، والتي تتطلب من 140 دولة سن وإنفاذ العقوبات الجنائية ضد المتورطين بأعمال الفساد، والتعاون لمكافحته.

وأصبح مؤشر مدركات الفساد الآن هو الرقيب العالمي على حركة الفساد في نحو 174 دولة، فيما ترصد عيونه كل أعمال استغلال السلطة، والرشى، وسرقة المال العام، عبر آليات تطورت بدءاً من المسوحات المباشرة للآراء العامة، ثم عبر الخبراء الاقتصاديين، والمصادر الأخرى التي تشمل وسائل الإعلام ونشطاء المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار ثقافات المجتمعات.

وتحرص المنظمة على متابعة منهجية الدول في مكافحة الفساد، وجدية ذلك من حيث إيقاع العقوبات، فيما تواجه بعض الانتقادات التي تتعلق بأساليب جمع المعلومات.

5.5 مليون طفل سوري يواجهون شتاء قاسيا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 1 صفر 1435 هـ- 4 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/107013.html

رأ ف ب - عمان

أعلن صندوق الامم المتحدة للطفولة "اليونيسف" أمس ان 5,5 مليون طفل سوري سيواجهون قريبا شتاء قاسيا، مؤكدا حاجته الى اموال اضافية و"بشكل عاجل" لتوفير الامدادات اللازمة لمواجهة فصل الشتاء.

وقالت المنظمة في بيان، ان " 5,5 مليون طفل سوري سيواجهون قريبا شتاء قارسا بعدما جلب شهر يناير من العام الماضي درجات حرارة كانت الأكثر برودة خلال العقد السابق".

واضاف ان "اليونيسف تعبر عن قلقها الشديد من أن التعرض للبرد والمطر سيضاعف من الضغوط التي يواجهها الأطفال السوريون النازحون فيما يتعلق بصحتهم ورفاههم".

واوضح البيان ان "اليونيسف تحتاج بشكل عاجل لأموال إضافية من أجل توفير إمدادات الطوارئ الحيوية لفصل الشتاء للأطفال والعائلات في سوريا والدول المجاورة"، مشيرا الى "وجود فجوة تمويلية تزيد على 13 مليون دولار".

واكد انه "بينما تضرر ما يقرب من 1,15 مليون طفل من الازمة داخل سوريا و 232 الف طفل لاجئين في البلدان المجاورة في ديسمبر من العام الماضي، ارتفعت هذه الحصيلة اليوم إلى 5,5 مليون طفل مع اقتراب النزاع من (دخول) عامه الثالث".

174

ونقل البيان عن ماريا كاليفيس مديرة اليونيسف الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قولها "لقد اضطر الملايين من الأطفال السوريين النازحين للبحث عن السلامة في ظروف معيشية غير مناسبة، وما يزيد من صعوبة الوضع انخفاض درجات الحرارة والأمطار، خصوصا بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة الذين هم عرضة لأمراض الالتهابات التنفسية الحادة التي تنتشر بسهولة في الأماكن المكتظة".

ويعيش حوالى 436 الف طفل سوري لاجئ دون سن الخامسة في الاردن ولبنان والعراق وتركيا وشمال افريقيا حاليا في مخيمات اللاجئين وتجمعات الخيام والمجتمعات المضيفة، بحسب البيان.

وتقول كاليفيس "نعمل مع شركائنا على إيصال إمدادات الطوارئ في سوريا والمنطقة لكي نبقي الأطفال دافئين وجافين وصحيين هذا الشتاء".

واكدت المنظمة ان "حجم الاستجابة الإنسانية اللازم لمواجهة الشتاء القادم لم يسبق له مثيل". ففي داخل سوريا تخطط اليونيسف "لتزويد مليوني طفل بإمدادات الطوارئ لفصل الشتاء، بما فيها حزمة الملابس الشتوية والبطانيات والأغطية البلاستيكية ومستلزمات النظافة".

وفي لبنان، الذي يستضيف اكثر من 830 الف لاجئ سوري بحسب ارقام الامم المتحدة، تقوم اليونيسف "بتوزيع 88 الف طقم من الملابس الشتوية للأطفال الذين يعيشون في المخيمات في جميع أنحاء البلاد". ويشتمل كل طقم على سترة وحذاء واق من الماء وقفازات ووشاح وقبعة من الصوف وملابس داخلية دافئة.

وفي الأردن، حيث تم تسجيل 550 الف لاجئ سوري، "ستوفر اليونيسف 35 الف طقم من الملابس الشتوية للأطفال اللاجئين السوريين ممن هم دون سن الخامسة، إضافة إلى 24 الف بطانية".

تنظمه "التربية" و"الحوار الوطني" و"اليونسكو" وتشارك فيه33 دولة

أمين الأمم المتحدة يوجه رسالة للشباب المشاركين في مؤتمر التطوع والحوار.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/05/article889867.html

الرياض - محمد الغنيم

يختتم مؤتمر الشباب الدولي للتطوع والحوار الذي تحتضنه المملكة اليوم الخميس فعالياته بإعلان النتائج والإعلان الخاص بمؤتمر التطوع والحوار الذي سيكون وثيقة مهمة في مجال نشر ثقافة التطوع في العالم، كما سيستمع المشاركون والمشاركات إلى رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة، السيد بان كي مون.

وكان المؤتمر الذي انطلقت فعالياته امس الأول في جدة بحضور وزير التربية الأمير فيصل بن عبدالله والسيدة أرينا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو وفيصل بن معمر الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وممثلين للمنظمات والهيئات العالمية للتطوع والحوار، قد واصل جلساته التي خصصت في يومها الثاني للحوار حول التطوع وثقافة السلام والتنمية المستدامة، خمسة من الشباب والشابات، يمثلون المملكة، ومدغشقر، ولبنان، والإكوادور، تجاربهم في مجال العمل التطوعي، وتركزت مناقشات المشاركين والمشاركات من دول العالم حول أهمية وضع استراتيجيات حديثة تخرج بالعمل التطوعي من صورته النمطية والفردية ليكون أحد عوامل التنمية المستدامة في المجتمعات وتطويرها.

مديرة اليونسكو تؤكد على دور المملكة في نشر ثقافة الحوار وتعزيز السلام بين شعوب العالم

وأكد عدد من المشاركين والمشاركات أن التطوع أكبر بكثير من مجرد عمل بلا مقابل، وإنه يمثل مسؤولية اجتماعية يستشعرها الأفراد والمؤسسات والشركات، وتعزيز مستوى الوعي بالبيئة وتعزيز الأمن الغذائي، كما خصص المؤتمر

جلسة أخرى للحوار حول وسائل تعزيز التنوع الثقافي والحوار الحضاري، تناول فيها أيضا خمسة من الشباب، يمثلون المملكة، فرنسا، تونس، والهند، موضوع وسائل تعزيز التنوع الثقافي والحوار الحضاري.
واوضح الدكتور فهد السلطان نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أن المركز كان يعمل منذ عدة اشهر بالمشاركة مع وزارة التربية والتعليم ومنظمة "اليونسكو"، لعقد هذا المؤتمر الدولي، لتعزيز ثقافة التطوع من خلال الحوار، بمشاركة دولية لعدد من الشباب والشابات والمنظمات العالمية.
ويشارك في مؤتمر الشباب الدولي للتطوع والحوار الذي ينظمه كل من مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ووزارة التربية والتعليم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" نحو 300 شاب وشابة يمثلون 33 دولة ويمثل جزءاً من "برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي لثقافة الحوار والسلام"، وهو البرنامج الذي أطلقته منظمة اليونسكو في آيار/ مايو 2011م.
واستعرض سمو وزير التربية في كلمته لدى افتتاح المؤتمر جهود خادم الحرمين -حفظه الله- في العمل على تحقيق السلام في العالم، والتفاهم والحوار بين الشعوب ودعمه للكثير من المبادرات المحلية والعالمية لتحقيق هذا الهدف كما تناول عدداً من المشاريع ذات البعد الدولي التي رعاها ودعمها خادم الحرمين، ومن أبرزها مشروع رسل السلام الذي يرتبط به أكثر من 20 مليون شاب وشابة حول العالم، وجامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا، ومركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات.
وزير التربية يستعرض جهود خادم الحرمين في تحقيق السلام ودعم المبادرات الدولية
من جانبها أكدت السيدة أرينا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو على أهمية جهود المملكة في مجال نشر ثقافة الحوار، لتعزيز السلام العالمي بين الشعوب والثقافات وفهم الآخر،وعّبرت عن شكرها وتقديرها للجهود التي تبذلها المملكة، بقيادة الملك عبدالله في دعم منظمة اليونسكو وبرامجها، والتقريب بين الشعوب والثقافات، وإيجاد أرضية للحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة، قائلة "إن اليونسكو ملتزمة بتعميق التعاون مع المملكة لنشر الثقافة والسلام والحوار".
من جهته أوضح فيصل بن معمر الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، في كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح، أهمية المؤتمر الذي يشارك فيه نحو 300 شاب وفتاة من مختلف دول العالم، ومنظمات عالمية لتعزيز ثقافة التطوع من خلال الحوار.
وتحدث للحضور الذين يمثلون نحو 33 دولة عن جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين -حفظه الله-، في مجال نشر ثقافة الحوار على الصعيدين المحلي والدولي، والتي أثمرت عن تأسيس مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين اتباع الأديان والثقافات، بمشاركة دولية واسعة كما تناول بن معمر الإنجازات التي تحققت في مجال الحوار على الصعيد المحلي خلال العشرة أعوام الماضية، من خلال مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
وأوضح الدكتور فهد السلطان، نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، أن الشباب المشاركين في المؤتمر عرضوا أنشطتهم التطوعية لتبادل خبراتهم التطوعية، كما سيتم إطلاعهم من خلال معرض مصاحب للمؤتمر على أمثلة من الأنشطة التطوعية الناجحة التي جرى تنفيذها في ميادين مختلفة.
وبين أن المؤتمر يمثل جزءاً من "برنامج الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي لثقافة الحوار والسلام"، وهو البرنامج الذي أطلقته منظمة اليونسكو في آيار/ مايو 2011م وأشار إلى أن المركز من أوائل الجهات التي دعت إلى تعزيز ثقافة التطوع والحوار، والعمل على تعزيز ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب وتفعيل دورهم في مجال نشر ثقافة الحوار، من خلال عدد من المشاريع التي أطلقها في هذا المجال، ومنها مشروع بيادر للعمل التطوعي، وبرنامج سفير للتواصل الحضاري، ومشروع قافلة الحوار.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/01/article888752.html

المصدر: جريدة الحياة الاحد 28 محرم 1435هـ - 1 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/577509

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 29محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20131202/cartoon.htm?car=marz

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 29محرم 1435هـ - 2 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5016

الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/03/article_804648.html

AL-JAZIRAH
الجزيرة.com

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 30 محرم 1435 هـ 3 ديسمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20131203/cartoon.htm?car=marz

ذ

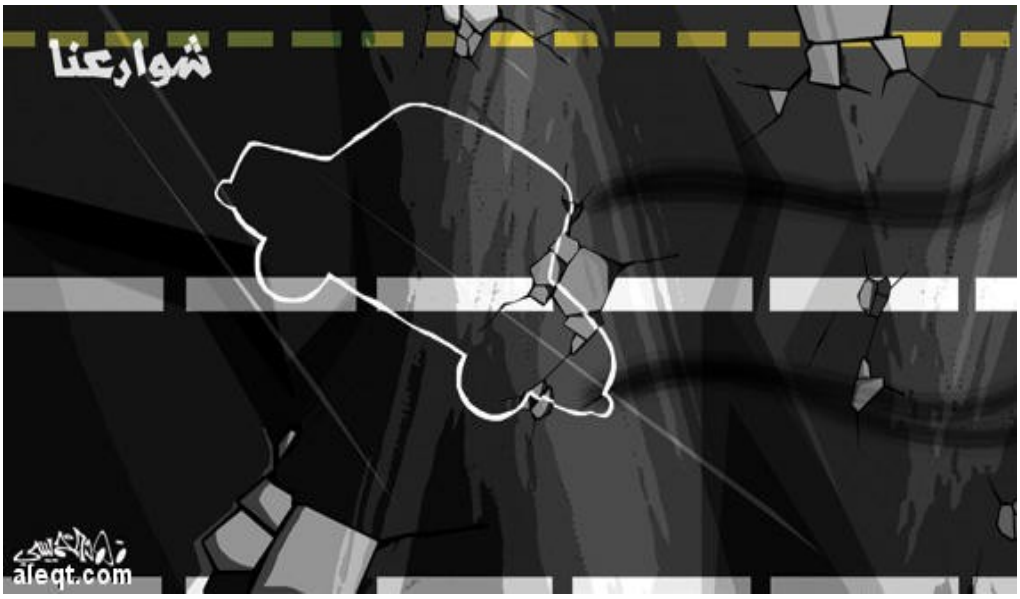

الاقتصادية

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/04/article_804995.html

AL-JAZIRAH الجزيرة .Com

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 1 صفر 1435 هـ 4 ديسمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20131204/cartoon.htm?car=madi

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/05/article_805213.html

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الخميس 2 صفر 1435هـ - 5 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5022